



جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: "حوكمة وتنمية"

إشراف الدكتور:
عبد الحق زغدار

إعداد الطالب:
زين العابدين بولبنان

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. صالح زباني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيساً
د. عبد الحق زغدار	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة	مشرفاً و مقررأ
د. عبد الله راقيدي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة	عضواً مناقشاً
د. عمر مرزوقي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية

1435/1436هـ - 2014/2015م



قال الله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ كُنَّا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(سورة البقرة: آية 32)

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الدنيا ملعونة ملعون

ما فيها إلا ذكر الله وما وآله، وعالمًا أو متعلمًا)

- رواه الترمذي وقال حديث حسن.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم وحمداً للمحمود رب العالمين وشكراً للشكور الوهاب المنان الكريم، أولاً للأول
والآخر، وبعده صلاة وسلام لحاتم المرسلين المصطفى أول القارئ، من الاسلام مسلمين متعلمين، وتقدير
لمن استبشر ببشره واتقى وخشي مولاه من العابدين؛ ثلة العلماء والمفكرين، الاساتذة، الطلبة والباحثين.

فسمية احترام وتقديراً له برفع الدعاء للتقدير بالخير والفلاح في دنياه وأخراه، الدكتور وأستاذي
المشرف "د. عبد الحق زغدار" نبراس الحرص على خير الطالب، فإذا كنت فاعل البحث، فلا شك أن الفعالية منه،
وهو المقرر لمناقشة وتدارس ما أعدد ودون ولبث؛ إلى أن أخرج بعد قبوله توجيه عملية البناء ونصحه البناء لأذن
البيان، بالحسنة أثقل المحصي- الميزان له وللجنة المناقشة الموقرة برئيسها أستاذنا البروفيسور "زياني صالح" و
الدكتورين الفاضلين: "عبد الله راقدي" و "عمر مرزوقي".

من شكر، الرسم فيه قد يلين أو ربما يصعب، حين نحصى- كل من ساهم بقوة في تأمين شكل ومضمون
البحث منذ ان كان تصميماً أولي يحتاج الى نحت؛ فإذا عممت الشكر فلكل مساهم مني حسن الثناء والنعن، أما إذا
خصصت فقد لا أكون عادل. مع ذلك أخص بالشكر والعرفان رئيس القسم الدكتور "زقاع عادل" الذي دعم فكرة
البحث متفاعلاً كثيراً وغير مجامل وكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر- بيانة - مؤطري الدفعة-
وعلى رأسهم عميد الاساتذة المؤرخ البروفيسور "راجح بلعيد" رحمة الله عليه. كما أخص بالاشادة الدكتور "زهير
بوعامة" أستاذي في التدرج و ناصحي الفاضل وكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باجي مختار عنابة (أد. عبد
الحق بن جديد، أد. عبد النور ناجي، د. سلوى بن جديد). وللمتسائل عن مسك امتناني وشكري، يجيبكم مثال
الأخ والصاحب السائل والمشجع على كل ما فيه خير لي، الأستاذ "دخيل عبد السلام"، وكل أساتذة قسم العلوم
السياسية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

حرفاناً لهم، أقدم بأطيب التحيات للأستاذ الباحث من بريطانيا "عبد السلام بوفاروق" وأخوه الصديق
"عبد الرؤوف" والدكتور "Olivier Paye" من جامعة بروكسل الذين لم يخلوا علي بكتب قيمة حول الموضوع، و
إلى الدكتور "عبد النور بن عنتر" من جامعة باريس-8 الذي أفادني كثيراً في إزالة بعض اللبس قبل الخوض في
الموضوع، رغم أنني لم ألتقه سوى مرة واحدة في إحدى الملتقيات الولية التي نظمها قسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة.



إلى كل الأهل و الأقارب، الأحباب و الأصحاب؛

إلى جميع الاخوة و الاخوات في دفعة ليسانس علوم سياسية و علاقات دولية 2011 بجامعة عنابة؛

إلى جميع زملائي في دفعة الماجستير "حوكمة و تنمية" (2012/2014) بجامعة باتنة.

إهداء خاص:

إلى أخي الكبير "سفيان"

إلى أخي الأوسط "محمد رفيق"

إلى أخي الصغير "جابر".

إهداء آخر:

أمس-أمي-سلاحي

سلام تستأوي به السليل مأمنة
حرة الحرائر، بعد الرحيم مرحمة
وقوة صبر، منة لكل خير ميسرة

بمناها تستتب أمني في كل آن
أناء، بعد الشدائد محمدة
رضائك أي يز و انشراح صدر

«بأبي أمي»

يا من أبيت إلا أن تأبه بي
أبت أستاذيتك عنك و بها عني
فياذن الحبي، يحيتك مستقبلي عني

تأبنتك من تأبنت بي، أبي
بطيئة لك، لم تكفي بها بك
حتى حين المنيّة، طلق الهيا كنت

الطالب: زين العابدين بولينا

خطة البحث

■ مقدمة

الفصل الأول: تأثيل نظري متعدد المستويات لمفهوم "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" و "الحكومة الأمنية

العالمية".

- ❖ المبحث الأول: ضبط أصل مفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.
- المطلب الأول: مناقشة المنطلقات الوجودية و المعرفية لمفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.
- المطلب الثاني: إعادة بناء الأساس المرجعي للمبادئ المدنية للاتحاد الأوروبي.
- المبحث الثاني: مفهومة توصيفية متعددة المستويات للأمن و الحكومة.
- المطلب الأول: مفهوم الأمن بين عمودية المستويات و أفقية الأبعاد.
- المطلب الثاني: الحكومة كمقاربة عامة متعددة الفواعل، الأبعاد و المستويات.
- المطلب الثالث: الحكومة الأمنية العالمية: مستويات من تغير التهديد وتجزؤ السلطة.
- ❖ المبحث الثالث: منظورات وعدسات نظرية مقاربة لمفهوم "القوة المدنية و الحكومة الأمنية العالمية".
- المطلب الأول: القوة المدنية ضمن مقولات المنظور التعددي الليبرالي، البنائي، و الكوني.
- المطلب الثاني: مقارب نظري لمساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحكومة الأمنية العالمية.

الفصل الثاني: إجراءات معيارية لعمل "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" فاعلة و فاعلة في التعاون الأمني

العالمي.

- ❖ المبحث الأول: الترتيبات أمنية-مدنية لمساهمة متسقة ومشروعة في الحكومة الأمنية العالمية.
- المطلب الأول: وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية: ضبط التهديد و تناقظ مدني من أجل عالم آمن.
- المطلب الثاني: الشرعية المعيارية و الإمبريقية لتثبيت المبادئ المدنية في نظام العمل الأمني الجماعي.
- ❖ المبحث الثاني: تجريبية مفاتيح عمل الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فاعلة تقود التعاون الأمني.
- المطلب الأول: التضمين التنويعي للفواعل في اطار الادارة المدنية و العسكرية للأزمات عبر العالم.
- المطلب الثاني: التعاقد و تنظيم المسؤولية المدنية للشركات الأمنية والعسكرية الأوروبية و العالمية.
- المطلب الثالث: التنسيق الدبلوماسي و الانمائي لخدمة مدنية و إنسانية خارجية فاعلة.
- ❖ المبحث الثالث: فحص بنائية "الفاعلية جيوسياسية- أمنية" للقوة المدنية أمام بعض التهديدات الجديدة.
- المطلب الأول: الحضور المدني للاتحاد الأوروبي من أجل الحكومة الأمنية في "كوسوفو كدولة هشة".
- المطلب الثاني: الفرص و القدرات المدنية للاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة "الارهاب في الساحل".

الفصل الثالث: مراجعة تفويضية لفعالية، فعالية و فاعلية "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" و تحويل

المساهمة نحو "حوكمة أمنية شبكية"

- ❖ المبحث الأول: حدود فعالية الاتحاد كقوة مدنية على ضوء إعادة بناء مبادئه المدنية.
 - المطلب الأول: فعالية تعددية الأطراف: من الجزم و الدوغماتية إلى الحزم و البراغماتية.
 - المطلب الثاني: ضعف الرقابة الديمقراطية على السياسة الخارجية، الأمنية و الدفاعية.
 - المطلب الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاتحاد الأوروبي كقوة تنسيقية مانحة.
- ❖ المبحث الثاني: بعض المفارقات في فعالية و فاعلية القوة المدنية في نظام الحوكمة الأمنية العالمية.
 - المطلب الأول: تمدين فعال لنظام الحوكمة الأمنية العالمية: شرعية المخرجات قبل شرعية المدخلات.
 - المطلب الثاني: تنظيم غير منظم لأنشطة الصناعة الأمنية والعسكرية وراء مسؤولية حماية حقوق الانسان .
 - المطلب الثالث: صنع فرص سانحة من الحضور المدني الجيوسياسي للوقوع في تهديدات مقابلة.
- ❖ المبحث الثالث: ضرورة التحويل في مبادئ و أداء القوة المدنية نحو حوكمة أمنية شبكية.
 - المطلب الأول: سيناريوهات تحويل العمل متعدد الأطراف: تخفيف و تصغير أم تجديد؟
 - المطلب الثاني: التجمعات الأمنية العالمية: إعادة صياغة القوة المدنية التضمينية في ظل العولمة النيوليبرالية.
 - المطلب الثالث: التحويل نحو أنماط شبكية للتنسيق الأمني من أجل مواجهة التهديدات اللا دولانية.

■ خاتمة

قائمة الاختصارات

Abbreviations

الاختصار	باللغة الانجليزية	باللغة العربية
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	إتحاد دول جنوب شرق آسيا
AU	African Union	الاتحاد الافريقي
CCAEE	Code of Conduct on Arms Exports	مدونة السلوك بشأن صادرات الأسلحة
CCM	Civilian Crisis Management	الإدارة المدنية للأزمات
CFSP	Common Foreign and Security Policy	السياسة الأمنية و الخارجية المشتركة
CIMIC	Civil-Military Cooperation	تعاون عسكري - مدني
CIVCOM	The Committee for Civilian Aspects of Crisis Management	اللجنة من أجل الجوانب المدنية لإدارة الأزمات
CMCO	Civil-Military Coordination	تنسيق عسكري - مدني
CoESS	Confederation of European Security Services	كونفدرالية الخدمات الأمنية الأوروبية
CSDP	Common Security and Defense Policy	السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة
DG DEVCO	Directorate General Development and Cooperation European Aid	المديرية العامة للمساعدات الأوروبية التعاونية و الانمائية
DG ECHO	Directorate-General for Humanitarian Aid and Civil Protection	المديرية العامة من أجل الحماية المدنية و المساعدات الانسانية
EBRD	European Bank for Reconstruction and Development	البنك الأوروبي لإعادة التعمير و التنمية
EC	European Community	الجماعة الأوروبية
EEAS	European External Action Service	خدمة العمل الخارجي الأوروبية
EIB	European Investment Bank	بنك الاستثمار الأوروبي
EP	European Parliament	البرلمان الأوروبي
ESDP	European Security and Defense Policy	السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية
ESS	European Security Strategy	الاستراتيجية الأمنية الأوروبية

EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
EUMC	Military Committee	اللجنة العسكرية
EUMS	Military Staff	الهيئة العسكرية
G8	Group 8	مجموعة الثمانية
G20	Group 20	مجموعة العشرين
GAERC	General Affairs and External Relations Council	مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية
GCP	Global Civilian Power	قوة مدنية عالمية
GSG	Global Security Governance	الحوكمة الأمنية العالمية
HR	High Representative	الممثل السامي
IntCen	EU Intelligence Analysis Centre	مركز تحليل الاستخبارات للاتحاد الأوروبي
JHA	Justice and Home Affairs	العدالة و الشؤون الداخلية
NATO	North Atlantic Treaty Organization	منظمة حلف الشمال الاطلسي
NGO's	Non Governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية
ODA	Official Development Assistance	المساعدة الانمائية الرسمية
OECD	Organisation for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
OSCE	The Organization for Security and Cooperation in Europe	منظمة الأمن و التعاون في أوروبا
PD	Public Diplomacy	الدبلوماسية العامة
PMSCs	Private Military and Security Companies	شركات أمنية و عسكرية خاصة
PSC	The Political and Security Committee	اللجنة الأمنية و السياسية
RtoP	Responsibility to Protect	مسؤولية الحماية
TEC	The Treaty Establishing the European Community	معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية
TFEU	Treaty on the Functioning of the European Union	معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي
ULF	Fusion and Liaison Unit	وحدة الدمج و الاتصال
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees	محافظة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNMIK	United Nations Interim Administration Mission in Kosovo	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

ب: اللغة العربية

في محاولة بحثية تأسيسية متعددة المستويات، تتحرى هذه المذكرة نظرياً، تفحص تجريبياً و تعالج تقويمياً إشكالية مدى فعالية، فاعلية و فاعلية "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" في التعاون، التنسيق و التنظيم الأمني العالمي أو ضمن ما يعرف حالياً بـ "الحكومة الأمنية العالمية". وهذا بالاستناد إلى مرجعيته المعيارية (مبادئه وقيمه المدنية و الديمقراطية) و ممارساته الاجرائية حيال تفعيل و تجديد تلك المبادئ بما يوائم تجزؤ و تعددية الجهات الفاعلة- سيما فواعل الأمن الخاص- و كذا ترتيبات و عمليات صناعة السياسة الأمنية العالمية تجاه ما هو جديد لا تماثل من التهديدات في مقدمتها: "هشاشة الدول" و "الارهاب".

تتدرج الدراسة في معالجة اشكالية البحث من الناحية المنهجية، وفقاً لخطوات علمية منظمة أمكن من خلالها اختبار بعض الفرضيات التي تتمحور بشكل عمومي حول فحص العلائقية بين متغيرات "القوة"، "الأمن" و "الحكومة" عن طريق الاستعانة بوسيطين تجريبيين هما "الفاعلية" و "الفاعلية" (متغيرين يتوسطان و يحددان اتجاه العلاقات). ويجري هذا الاختبار بطريقة نسقية استقرائية مختلفة تعين حالة نظام فرعي في الواقع هو "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" من أجل استيعاب نموذجية مساهمته شبكياً ضمن نظام كلي هو "الحكومة الأمنية العالمية". وفحوى كل ذلك، أن للموضوع أهميته و أهدافه العلمية و العملية؛ فالبحث سعى أولاً إلى تشكيل إطار نظري يؤصل للمفاهيم، حيث كان الجديد فيه عدسات نظرية تنظر في مفاهيم الاشكالية بشكل سليم. ثم بعد ذلك قصد التحقق اجرائياً من صحة الافتراضات عن طريق تحليل معلومات و بيانات حول شرعية هذه القوة، قدرتها على قيادة و تنظيم العمليات الأمنية حول العالم، فرص و قدرات حضورها الجيوسياسي؛ لتم مراجعة و تدقيق استخلاصات بخصوصها قبل اخراجها كنتائج.

نحو الاختتام، خلصت الدراسة إلى بعض النتائج التي تكشف المواضع التي يكون فيها الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فعالية ثاباً، متقدماً أو متراجعاً، مع ضبط بعض التناقضات بالنسبة لفاعليته و فاعليته ضمن التعاون الأمني العالمي، سيما مفارقة "تنظيمه غير المنظم لخدمات الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة". ومن أجل توضيح هذه الفجوات، تقترح المذكرة بعض المخارج الاستشرافية؛ فلربما تغذي بشكل استرجاعي اشكاليات مستقبلية حول معايير و إجراءات فواعل القوة المدنية الجديدة و الحكومة الأمنية الشبكية المعاصرة في ظل صعوبة تجاوز بعض الحواجز كاللا تجانس الثقافي، الديني و الحضاري، و غياب الاتفاق الجماعي حول القيم و المعايير على المستوى العالمي.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي، القوة المدنية، الحكومة الأمنية العالمية، الفاعلية و الفاعلية، فواعل الأمن الخاص، هشاشة الدول، الارهاب، الحكومة الأمنية الشبكية.

in “English”:

In multi-level etymological research attempt, this thesis investigates theoretically, examines empirically and treats correctly the problematic of what extent of actuality/reality, effectiveness and actorness of “**The European Union as civilian Power**” in terms of global security cooperation, global security coordination and global security organizing or within what is known actually as the “**Global Security Governance**”. This is based on its normative reference (civilian and democratic principles) and its procedural Practices towards an activation and renewal this principles to harmonization with the Fragmentation and plurality of actors -especially **Actors of Private Security**- As well as processes and an arrangements of global security policymaking toward what's new asymmetrical threats, in the forefront: “**Fragility of States**” and “**Terrorism**”.

Methodologically, the study graduates in treating the research problematic, according to an organized and scientific steps; which enable the examination of some hypotheses that focus in general on the relational system between the variables of Power, Security and Governance by two facilitators variables “**Effectiveness**” and “**Actorness**” (two variables Mediating and determine the direction of relations). That this test is in the framework of different systemic inductive method appoint a sub-system case “the EU’s civilian power” to accommodate its typical networked contribution within global system “global security governance”. The essence of all this, is the importance and the scientific /practical objectives of the subject of research, which is firstly aimed To shape an authentic theoretical framework for concepts; which added a new theoretical approach lenses to viewed properly in problematic concepts. After that, the study intend to check procedurally the validity of its hypotheses by analyzing information and data about the legitimacy of EU’s civilian power; its ability to lead and organize security operations around the world; its opportunities and capabilities for its geopolitical presence, and to be review and check conclusions around it before taking it out as results.

Towards conclusion, the study ended to some results that reveal the positions of stability, progress and decline of the European Union as a actual/real civilian power, with adjusting some of the contradictions according its effectiveness and actorness within the global security cooperation, especially the paradox of “unregulated regulation of private military and security companies services”. in order to narrow these gaps, this thesis Suggests some of scenarios outputs; perhaps fueling a future problematics on normatives and procedures of new civilian power actors and contemporary **networked security governance** in light of the difficulty to overcome some of the barriers such as cultural, religious and civilizational heterogeneity, and the absence of collective an accord on values and norms on a global level.

Key Words: *European Union, civilian power, global security governance, effectiveness and actorness, actors of private security, states fragility, terrorism, networked security governance.*

مقدمة

في إحدى المناقشات الأكاديمية بين "باري بوزان" و "دافيد هيلد" لغرض استيعاب مدى الثبات أو التحول في السياسة العالمية المعاصرة، يصف الأول في رأي واقعي ملتزم ثبوت مجال العلاقات الدولية، أين يظهر البعد العسكري للقوة و حيث تعمل "سياسة القوة"، و لاتزال كذلك. في المقابل، يجادل الثاني بأن مفهوم القوة ينتقل إلى اعتبارات كونية متعدد الأبعاد، بحيث لا ينغلق في علاقات واقعية عسكرية، بل تمتد ارتباطاته بشكل لا خطي و يجد مكانته في ظواهر مختلفة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية و تكنولوجية.

يُعدّ أحد أشكال القوة التي تجد محالاً لها ضمن الظواهر السابقة دون إقصاء البعد العسكري الواقعي، ما يطلق عليه الليبرالي التعددي "فرنسوا دوشان" مسمى "القوة المدنية". و حيث قد يبدو الحديث حول هذه الأخيرة كاختراع متأخر جداً، مواكب للتغير في السياسة العالمية، إلا أن مردّها الأصلي كفكرة موضوعية معاصرة على المستوى الأكاديمي، يعود إلى مرحلة يسميها الواقعي البنيوي "ستيفن وولت" بـ: "النهضة للدراسات الأمنية" التي توافق سبعينيات القرن 20م، ثم لتبلغ أحدث تطوراتها بعد نهاية الحرب الباردة؛ فتمنح مقروئية جديدة لأنموذج قوة لين/صلب؛ يسعى فاعله إلى صنع فرص حضوره عبر استظهار قدرات استجاباته بشكل متكامل.

إنّ العودة إلى الجذور الثقافية المعيارية و الفلسفية لوجودية فكرة القوة المدنية، يجعل منها مفهوماً علمياً و عملياً على درجة عالية من الإدراك، كما أن اسنادها منهجياً إلى أحد الأنظمة الفرعية المعقّدة و المميّزة في نفس الوقت، المعروفة أكاديمياً و عملياً بـ "الجماعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي"، ينقلها من النقاش العلمي الافتراضي إلى تصميم حقيقي و إلى قوة فعلية، دون إلغاء بعدها الأمني الدفاعي الذي يشهد تغيراً في مضمونه الوجودي.

و إذ يظل التأكيد مستمراً على الارتباط الوثيق بين متغيري "القوة" و "الأمن" حتى في عالم ما بعد و ستفالي يحمل تهديدات جديدة؛ يمكن ملاحظة هذا الامتزاج ضمن تركيبة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية التي تحتوي على مفعول حيوي خاص، بدأ تأثيره كنموذج اقتصادي-سياسي، حيث سمح أولاً بتوفير الاستقرار و الأمن في نطاقه الاقليمي؛ ثم كنموذج تضميني تنظيمي لعمل فواعل الأمن الخاص من الشركات الأمنية و العسكرية؛ كنموذج تنسيقي دبلوماسي تنموي ينظر في توفير الأمن في أبعاده و مستوياته المتعددة بعين المسؤولية؛ و كنموذج تعددي الأطراف جديد على الأرحح، لكونه يُبدي انفتاحاً على الفواعل الجديدة مثل المجتمع المدني العالمي في اطار عولمة السياسة العالمية.

مثل هذه الوثبات الانتقالية في تأثير الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية على المستوى الاقليمي، تؤكد نفسها تجريبياً و على مستوى عالمي، بالنظر إلى قدرته على الاشراف، التعاون و التنسيق مع مختلف الفواعل الدبلوماسية و اللا دولانية؛ من المنظمات الدولية إلى المنظمات غير الحكومية الدولية و المحلية إلى الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة. في اطار حضوره العالمي، قام الاتحاد بتفويض أكثر من 22 مهمة تحسب له في إدارة الأزمات عبر العالم، على أن أغلبها مدنية من حيث الصفة و طبيعة الأنشطة، متضمنة قدرات كمية و نوعية على غرار البعثة المدنية "إيوليكس" في كوسوفو التي تتوفر فيها تلك المواصفات بطاقم من حوالي 3000 موظف و بخدمات مدنية متنوعة تستهدف في النهاية حكم القانون، و لو أن الاتحاد لم يكن ممانعاً لتنويع الخدمات و فواعلها قبل ارسال هذه البعثة، حيث استعان بخدمات الشركات الأمنية الخاصة من أجل حماية ما قام بإنشائه، حين أسندت له مهمة إعادة البناء و بعث مسار تنمية و تدوّل كوسوفو هذا من جهة. من جهة أخرى، وحيث لا يكتفي بخدمات تلك الشركات بل بتنظيم سلوكها العملي أيضاً، يواصل الاتحاد عمله الانمائي و التنظيمي في اطار تنسيق المساعدات الخارجية كأكبر المانحين في العالم بحوالي 30%، سيما المساعدات الانسانية العالمية التي يستند كثيراً على دبلوماسيته العامة في محاولة توصيلها بمصادقية. أكثر مما سبق، يتبغي الاتحاد بناء جسور الثقة و صنع فرص للتنسيق الاستخباراتي، بداعي مواجهة بعض التهديدات اللا تماثلية مثل "الارهاب" كظاهرة عبر قومية تمكن من تعزيز حضوره و إبداء استجاباته في أهم مجال جيوسياسي، يعرف بـ "منطقة الساحل الافريقي".

لا ريب أن هذه الدلالات العلمية و المؤشرات العملية توفر مبررات موضوعية كافية للحديث بشأن المساهمة المدنية للاتحاد الأوروبي في التوفير المنظم و التعاوني "الفعل" لأمن ما بعد الحرب الباردة، و ذلك في إطار نشوء نظام شبكي معقد، تتعاقد في نسيجه جهات فاعلة متباينة وظيفياً لتحقيق ما يسمى "حوكمة أمنية عالمية".

تساهم الطبيعة التحولية لهذا المفهوم الأخير بدورها في تصوير المشهد المتغير لعملية إعادة تركيب مفهومي القوة و الأمن على مستوى مكوناتهما و فواعلهما و عملياتهما، مع كشف بعض الارتباك في بنائهما المازج بين ما هو صلب و ما هو لين. و عليه، نحاول في هذا البحث إعادة فتح النقاش حول الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بشكل يختلف عن بعض الأدبيات الغربية التي سبق لها و أن تعرضت له؛ بحكم الانطلاق من سياق تحليلي ينظر في مدى شرعية عمله معيارياً و اجرائياً من حيث الدعم و الاتباع أو القيادة بفعالية، علاوة على قدرته على بناء فرص حضوره "الفاعل" و فتح أفاق تميّزه في إطار قيادة تعاونية تشمل ما هو رسمي و غير رسمي في اطار شبكة معقدة متعدّدة الفواعل ضمن نظام الحوكمة الأمنية العالمية.

● أهمية الموضوع وأهداف الدراسة

➤ **أهمية الموضوع:** يمكن إدراك أهمية هكذا موضوع، انطلاقاً من قيمته النظرية العلمية و مكاسبه التطبيقية العملية. أما العلمية؛ فتتجلى في عدد من المتغيرات التي يتضمنها عنوان الموضوع، والتي طالتها الدراسات المتقدمة و المتأخرة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية: من "القوة"، "الأمن" إلى "الحوكمة". تزداد قيمة المتغير الأول، بإسناده للاتحاد الأوروبي كأهم تجربة تكاملية عنيت بها نظرية التكامل و الاندماج في العلاقات الدولية. أكثر من ذلك، إضفاء الطابع المدني على الاتحاد الأوروبي و استمرار النظر إليه بمثابة قوة لتحقيق الأمن و الاستقرار بدايةً بحدوده الإقليمية، كان كفيلاً بتغيير وجهة الدراسات الاستراتيجية و الأمنية، ومن ثم دفع المفهوم خطوة نحو تدارسه مقابلةً بمفهوم "القوة العسكرية"، ما سمح بتوليد النقاش حول مفهوم آخر يخرج من رحم القيم المدنية و الديمقراطية و يعرف باسم "القوة المعيارية". إنَّ موضوع الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية له أهمية كبيرة من الناحية التأصيلية الوجودية، حيث يمكن نقله إلى حيز الدراسات التأصيلية الحضارية التي يُعد فيها مفهوم "المدنية" المفهوم الأساس. علاوة على ذلك، للمفهوم إسهام في التحولات المعرفية و الدلالية حول المفهوم العام للقوة، ولو أنَّ البعض يصف مقولات فرنسوا دوشان (صاحب المفهوم) بدلالة التقادم (أصبحت قديمة)، مع تقديمها معرفياً بطريقة غير منظمة أو غير ممنهجة.

و بناءً على الارتباط الوثيق بين مفهومي القوة و الأمن كما تقدم، نجد أن النقاش حول الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية أو كفعل مدني ذو مرجعية قيمية معيارية، يتصل بنقاش نظري متأخر، قائم حول معايير الضبط و التنظيم التي تشكل أحد المضامين المفتاحية لمفهوم الحوكمة الأمنية العالمية. يُعدّ التحقيق المتبصر في الموضوع ككل، إضافة إلى المعرفة العلمية السياسية من زاوية تقديم فهم مبسط عن التعاون الأمني العالمي المعاصر، على أساس استيعاب التفاعل الشبكي للاتحاد مع مجموعة متنوعة من الفواعل العامة و الخاصة، الدولانية و اللا دولانية.

وإذا كانت تلك هي القيمة العلمية للموضوع باختصار، ولو أنه يستوعب العديد من المتغيرات و مفتوح على مجموعة من المشكلات ذات الاعتبار، وهنا يبرز مكسبه العملي في إبانة بعض الحدود المستبطنة لفعالية و فاعلية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في المجال الأمني، و من ثم تقديم صفات تقتضي ضرورة التحويل في أدائه نحو تكييف طبيعة ممارساته مع الطبيعة المعقدة و الشبكية لنظام الحوكمة الأمنية العالمية و ليس العكس. كما تساهم مخرجات الموضوع في تعميم الصيغ الاجرائية للقوة المدنية، ليست كما كانت أو كما هي كائنة، بل كما يجب أن تكون بالنسبة لكل فاعل مدني يمكن أن يكون له تأثير قوي في توفير الأمن عن طريق إجراءات معيارية مفتاحية.

➤ **أهداف الدراسة:** كل ما نرغب إليه من خلال البحث في ظاهرة مركبة المتغيرات، هو محاولة الفهم و التفهيم بعد التثبت من حقيقتها العلمية و العملية أكثر من تعميمها، و الحصول في الأخير على مادة متسقة يستفيد منها القارئ الأكاديمي و حتى الجهات الرسمية و غير الرسمية، هذا بشكل عام. و بشكل خاص نسعى إلى "التحقق من مدى فعالية إسهام الاتحاد الأوروبي في القيادة التنسيقية- التعاونية و التنظيمية- الفعالة (ل) أو (مع) شبكة متنوعة من العقد الفاعلة، باعتباره قوة مدنية فاعلة في الحوكمة الأمنية العالمية"؛ على أن بلوغ ذلك يأتي انطلاقاً من:

- ✓ بناء و تفصيل مفهوماتي - نظري قوي، من خلال تدليل تأصيلي لا يكتفي بتعاريف وصفية حول "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" و "الحوكمة الأمنية العالمية". و الجديد فيه "عدسات نظرية" مقاربة للعلاقة بين المفهومين؛
- ✓ ضبط تدقيقي لأهم المبادئ المصممة للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، حيث يمكن من خلالها كشف مدى الاستمرار أو التحول في عمله الأمني الخارجي، بتقدير هذا النوع من القوة من حيث طبيعته كفاعل آمن و كقوة مانحة دون تفخيم قوته الاقتصادية.
- ✓ فحص امبريقي تجاه مرامي الفهم و التأكد من حقيقة علمية تقترب من اليقينية، بعد النقضي العلمي المنظم، ودون ادعاء دحض الأنساق النظرية و مقولاتها أو تحقيق الدقة و بلوغ القانونية المبرهنة غير الاختبارية لفروض الدراسة.
- ✓ الإفصاح عن وجه المزالق و الحدود الحقيقية لأداء الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية من خلال التركيز على بعض المفارقات في فعليته، فاعليته و فاعليته؛ و من ثم تقديم سيناريوهات تدعم تطوير مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية و تقدم افتراضاته قصد استخدامه كمقاربة أكثر دقة في الدراسات الأمنية المعاصرة.

● أسباب اختيار الموضوع

أولاً، تجدر الإشارة إلى أن اختيار عنوان الموضوع بتلك الصياغة له مبرراته أيضاً؛ فاختيار لفظ "مساهمة" يستند كثيراً إلى مدلوله الاقتصادي التنموي الذي ينسجم كثيراً ومفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، كما يقترب من دلالات "مشاركة" الاتحاد كفاعل مدني مميز في الحوكمة الأمنية العالمية. وغير ذلك، تتأرجح مبررات اختيار دراسة هذا الموضوع حسب الإرادة و القدرة العلمية و العملية للطالب بين محفزات ذاتية و مسوَّغات موضوعية:

➤ **الذاتية؛** يخضع تمييز هذا الموضوع عن الأدبيات السابقة بشكل أساسي إلى:

- ✓ مدركات نعتقد أنها راجحة بشأن اختيار هكذا موضوع، حيث تم بناؤها على قدر لا بأس به من فهم و اهتمام الطالب فاعل البحث بدراسة المفاهيم الحضارية من جهة، و المسايرة الجادة للتحول في دراسة الظواهر الأمنية من جهة أخرى.
- ✓ الرغبة في بذل مجهود بحثي علمي منظم، قصد إضافة الجديد الإيجابي لمجتمع البحوث الأكاديمية التي تُعنى بالتنظير في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص و حقل العلاقات الدولية بشكل عام، أو بالنسبة لاستكمال سلسلة بحوث الحوكمة العالمية التي قطعت شوطاً كبيراً في قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة من خلال أطر نظرية و منهجية مختلفة؛ فمنها من تناول البعد البيئي؛ البعد الاقتصادي؛ ومن خصص النقاش للبعد الصحي. أكثر من كل ذلك، لدى الطالب رغبة في التخصص في السياسة الأمنية الأوروبية و العالمية، بالتركيز على افرازاتها تجاه المناطق الفوارة عبر العالم، خصوصاً في قارتنا الإفريقية.

✓ اختيار هكذا موضوع، تحفّزه أيضاً محاولة الاقتراب من الفرع الذي درست فيه خلال مرحلة التدرج "العلاقات الدولية" المنتمي إلى الكل "العلوم السياسية و العلاقات الدولية"، دون الابتعاد عن فرع "التنظيمات الادارية و السياسية"؛ أي التوقع الوسطي ضمن تخصص الماجستير "حوكمة و تنمية" الذي يجمع و يكامل بينهما.

➤ **الموضوعية**؛ تمثل القيمة العلمية للموضوع مبرراً أساسياً لاختياره، إضافة إلى مبررات أخرى هي كالتالي:

- ✓ استقواء ذاتية الاختيار بطموح موضوعي مؤسس على محاولة تقديم مادة علمية عبر مقاييسية-إن صح القول- ضمن حقل العلاقات الدولية، حيث تساهم في تطعيم مقاييس هذا الأخير بمفاهيم و أطر جديدة على المستوى النظري، التطبيقي و التقييمي، خصوصاً (نظرية التكامل و الاندماج، تحليل السياسة الخارجية، الدبلوماسية و التفاوض، إدارة النزاعات الدولية)؛
- ✓ في مقابل الأدبيات السابقة، نحاول ضبط الاندفاعات البحثية التي تُحدّد اعتبارات الاتحاد الأوروبي كقوة بشكل تفصيلي أو اقصائي، خصوصاً تلك التي تقول بتناقض القوتين المدنية و العسكرية، أو تلك التي تجادل بتقليدية القوة المدنية في مقابل القوة المعيارية، بالرغم من أن هذه الأخيرة منطلقها الاجرائي هو القيم التي تقع في نطاق الوسائل و النهايات المدنية؛
- ✓ التعامل مع مفهوم القوة المدنية للإتحاد الأوروبي وفق نظرة تجديدية؛ أي في إطار نقاش جديد حول ما يسمى "حوكمة أمنية عالمية"؛ لأن الأدبيات السابقة الغربية التي فصلت كثيراً في مفهوم القوة المدنية- و لو أن البعض منها حاول تصوير الاتحاد كفاعل مسؤول في الحوكمة العالمية- لم تهتم بتداوله ضمن أهمية النقاش النظري الحالي حول الوظيفة الضبطية التي تقدمها الحوكمة العالمية في المجال الأمني، باستثناء محاولات متناثرة تتعلق أغلبها بالاستراتيجية الأمنية الأوروبية.

● حدود الدراسة

للحؤول دون تشتت الموضوع و ضياع المسعى التنظيمي للبحث، يتوجب علينا تحديد و ضبط نطاقه الحقيقي حسب المادة العلمية المتوفرة لدينا وحسب أهداف الدراسة كما يلي:

❖ **النطاق الشخصي و الزمكاني**: تسري هذه الدراسة على نظام إقليمي فرعي و نظام أشمل يضم فواعل دولاتية و غير دولاتية. وتظهر ديناميكتها التفاعلية في اطار بيئة نظامية عالمية ما بعد وستفالية دون اقضاء فوضيتها أو الفوضوية الناضجة على حد تعبير الواقعيين الجدد، مع التركيز على مجالات جيوسياسية أمنية حساسة على غرار منطقة البلقان(كوسوفو)، و منطقة الساحل الافريقي؛ على أن هذه الحركية المكانية توافقها حركية زمنية تبدأ مع إطلاق مفهوم القوة المدنية خلال السبعينات-مع تضمين الدلالات الفلسفية و الجذور الثقافية الأولى-إلى ما بعد الحرب الباردة في سياق تغير مهددات، فواعل، وعمليات الأمن.

❖ **النطاق الموضوعي**: يقتصر نطاق الموضوع على بحث مساهمة القوة المدنية في الحوكمة الأمنية العالمية في الجوانب التالية:

1. التحقق من فعالية المساهمة، بتسليم امتدادات هذا النموذج المدني من القوة بين نماذج أخرى، تتراوح بين القوة العسكرية، المعيارية، الناعمة و الصلبة و المتكاملة، مع التركيز على ارتباطاتها بتحقيق أبعاد الأمن الاقتصادية، الشخصية، الاجتماعية و السياسية، علاوة على مستوياته المتعددة خصوصاً المستوى القومي، الأوروبي و العالمي.
2. تحديد فعالية القوة المدنية انطلاقاً من مبادئها التحسينية و التمديدية لنظام تعاوني من الحوكمة الأمنية العالمية مثل: التعددية، التضمين و الرقابة الديمقراطية، الإدارة والتنسيق و التنظيم.
3. التشديد على فاعلية الاتحاد ضمن هذا النظام، انطلاقاً من توليفة بنائية تركز على حضوره، فرصه و قدراته، ثم تثبيت هذه الفاعلية بعد مراجعة اجرائيات تعاقدته و تنظيمه لخدمات فواعل الأمن الخاص (الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة) أكثر من المجتمع المدني العالمي الذي تنسحب الدراسة إليه في الفصل الأخير بشكل استشرافي ضمن مبررات الحديث عن قوة مدنية جديدة تساهم في الحوكمة الأمنية الشبكية المعاصرة.

● إشكالية الدراسة

إن طبيعة البحث في موضوع "مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية"؛ يُوفّر عنونة مركبة، تلح كثيراً على طرح التساؤل بشأنها أو بالأحرى تستدعي الصياغة الفورية لإشكالية تتضمن بشكل تفكيكي: مشكلة المساهمة؛ مشكلة القوة المدنية؛ مشكلة الحوكمة الأمنية العالمية؟؟؟. و إذ لا ندعي بعنونة كهذه، التثمين القبلي أو الجزم بالمساهمة و إنما اختبار منتهى هذه المساهمة، و النظر وجودياً، معرفياً و قيمياً في مقاصدها، ومن ثم الدلالة على كفاءتها و قدراتها؛ كان لزاماً علينا أن ندقق في طرح إشكالية الدراسة وفقاً للصياغة التالية:

في ظل تعددية و شبكية الفواعل المساهمة في توفير الأمن متعدد المستويات بعد الحرب الباردة، إلى أي مدى يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية "فعالية"، تساهم في تمدين نظام الحوكمة الأمنية العالمية و في إدارة عملياته بشكل "فعال"، و تستجيب لبعض تهديداته الجديدة بـ "فاعلية" جيوسياسية- أمنية؟

ربما لا تكفي صياغة إشكالية الموضوع بهذا القدر من الاتساع لاستيعاب العدد الهائل من المشكلات العلمية و العملية التي يكشف عنها البحث. وعليه، ليس من سبيل لإيرادها إلا في الأسئلة الفرعية التالية:

س1/ من الناحية الوجودية، هل يصور الاتحاد الأوروبي كينونته كقوة مدنية احترازاً من عودة ماضي التهديد بالحرب في القارة الأوروبية عن طريق إحياء مقولات السلام؟ وهل يقود تنافس البرامج البحثية للقوة المدنية، العسكرية و المعيارية إلى الحديث عن تعايش معرفي أو استقرار لمعاني هذه النماذج من القوة في نموذج "قوة مدنية فعالية"؟

س2/ من الناحية القيمة، ما هي مضامين المبادئ المفتاحية للقوة المدنية، و ما مدى مواءمتها كمرجعية قيمة أوروبية لإعمال نظام الحوكمة الأمنية العالمية؟

س3/ هل تستجيب وسائل الاتحاد وقدراته المدنية لفرص حضوره الجيوسياسي أمام بعض التهديدات الجديدة؟

س4/ ماهي حدود توافق الاتحاد كقوة مدنية مع تعددية وشبكية فواعل و عمليات الحوكمة الأمنية العالمية؟

● فرضيات الدراسة

:

يستند البحث في إشكالية هذا الموضوع على إختبار الفرضيات الرئيسية التالية:

- ✚ يُفترض أن يكون النظام الفرعي "قوة مدنية فعّلية" تساهم في تحقيق الأمن متعدد المستويات، إذا استند في وجوديته إلى:
 - 1/ تصميم نموذج اقتصادي-انمائي و سياسي-دبلوماسي وفقاً لمرجعية معيارية ديمقراطية مرنة، تُمكنه من التأثير لأجل توفير الأمن في نطاقه الاقليمي على الأقل؛
 - 2/ اشتغال هذا النموذج على قدرات دفاعية أمنية مراقبة ديمقراطياً، توسع نطاق مساهمته جيوسائياً و أمنياً.
- ✚ يمكن اعتبار الحضور الجيوسياسي الأمني الفعّال و الفاعل للقوة المدنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فرصة للمساهمة في تشكيل نظام الحوكمة الأمنية العالمية وتثبيت شرعيته وفقاً لمبادئ و قدرات مدنية وديمقراطية مفتاحية مثل التعددية، الرقابة، التنظيم، التنسيق و الادارة التعاونية/التعاقدية مع باقي الفواعل، سيما فواعل الأمن الخاص.
- ✚ ربما يفرض تعقّد نظام الحوكمة الأمنية لما بعد الحرب الباردة على مستوى فواعله و عملياته، التحويل التجديدي لمبادئ و أداء القوة المدنية نحو أنماط جديدة تجمعية و تشبيكية للتعاون الأمني.

● المقاربة المنهجية

:

تفرض إشكالية هذا الموضوع التي تبحث أساساً في مدى مساهمة -حالة- نظام فرعي "كقوة مدنية" ضمن نظام أشمل "الحوكمة الأمنية العالمية"، توظيف ما يلي:

➤ **المناهج:** تعتمد هذه الدراسة على توليفة متكاملة من المناهج التالية:

1. **المنهج النسقي:** يركز هذا المنوال العلمي المنظم على المنظمات الدولية و الاقليمية، ومختلف الأنظمة الكلية و الفرعية كموضوع للمعرفة، و عن طريقه يمكن تحليل ديناميات، تفاعل و تبادل التصورات و المواضع من ناحية الفاعلية بين مختلف تلك الأنظمة. في اطار هذه المنهجية النسقية، يتم اعتبار الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تساهم علبته الفرعية المتمثلة في نظام سياسته الخارجية و الأمنية في هندسة علبة ضبط أمنية عالمية، أين يتم التركيز على تنويع الفواعل المشاركة أو ما يسمى (شرعية المدخلات) و على الفعّالية القائمة على اصلاحات تمّدينية و ديمقراطية

لنظام الحوكمة الأمنية العالمية كشرعية للمخرجات؛ على أن تكون التغذية الاسترجاعية لهذا النظام الأشمل مبنية على ما تحصل عليه الأنظمة الفرعية تعلماً من العمليات الأمنية العالمية.

2. المنهج الاستقرائي: كطريقة علمية استدلالية تصاعدية نعتمدها في دراسة هذه الظاهرة من خلال الثنائيات (جزء-كل) التي تبدو مصممة و مأسسة واقعياً غير افتراضية مثل: (النظام الإقليمي الفرعي-نظام الحوكمة الأمنية العالمية)؛ (الأمن الإقليمي-الأمن العالمي)؛ (الحوكمة الأمنية الأوروبية-الحوكمة الأمنية العالمية).

3. منهج دراسة حالة: هو طريقة منظمة للتحليل الكيفي و الكمي لحالة بعينها متأصلة في موضوع و اشكالية الدراسة كتأصل القوة المدنية في نموذج الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، يمكن إبراز هذه الخاصية المنهجية عبر الصياغة الكمية الإجرائية لإشكالية الدراسة (إلى أي مدى؟)، بما يقتضي جمع بيانات ومعلومات دقيقة لأجل الكشف عن مجموعة من العمليات، الترتيبات، و مساعي التوافق التي تحدد مبادئ نظام إقليمي فرعي (حالة الإتحاد الأوروبي) من أجل الإحاطة بعناصر الموقف الكلي ضمن نظام الحوكمة الأمنية العالمية الذي يضم حالات أخرى مشابهة.

➤ **التقنيات:** تُعد أهم تقنيات البحث العلمي التي تم الاعتماد عليها في تحليل هذا الموضوع:

1. تقنية تحليل المضمون: باعتبارها تقنية مساندة للمنهج السابق على مستوى جمع البيانات و المعلومات، و تهتم بماذا قيل؟ وكيف قيل؟، يمكن من خلالها تحليل المعلومة النصية بشكل تقني، كتشفيرها "أبجود-عددياً" مثلاً من أجل تصنيفها إلى فئات أقل بكثير من المحتوى. و يتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، أثناء التعامل مع مختلف نصوص الوثائق و التقارير الأوروبية على غرار وثيقة "الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" في الفصل الثاني.
2. تقنية التحليل الرباعي: بطريقة عبر تخصصية، يمكن في الفصل الثالث مراجعة و تقويم فاعلية الإتحاد على مستوى الأساسيات الأربع "القوة، الضعف، الفرص و التهديدات" بواسطة تقنية أو تحليل SWOT الذي يحاذي الأساسيات الأربع استراتيجياً؛ لكونه يأتي من علوم الإدارة و التخطيط. و لتوظيف هذا التحليل بالنسبة لفاعلية الإتحاد الأوروبي في الإدارة المدنية لأزمة كوسوفو، نصل إلى بديل افتراضي نسميه تقنية المراجعة و التقييم SVOT عن طريق تغيير مصطلح ضعف Weakness بمصطلح انكشاف Vulnerability محاذاً لسياقات جيوسياسية أمنية.

➤ **المقاربات:** تعتمد هذه الدراسة على المقاربات التالية:

1. مقارنة تأصيلية-وجودية (ايتمو-أنطولوجية): في إطار التأصيل لمفهوم القوة المدنية، يمكن تحليل مقولات هذا المفهوم من الناحيتين الاشتقاقية و الوجودية، أين نكون بصدد الادعاء من وجود موضوع المعرفة (القوة المدنية) بما هو "قوة" و "مدنية". فمثلاً اشتقاق ما هو "مدني" civilian من civil بمعنى "مواطني" يسمح أنطولوجياً بإثارة النقاش حول

ظهور كيان مرجعي اسمه مواطن المدينة الأوروبية خلال القرون الوسطى القديمة. وهذه المدينة كواقع تحرري اصلاحي (اقتصادي/سياسي) هي من أوجدت القيم المدنية بما تحمله من معاني معاصرة تؤسس للأمن والسلم على الأقل أوروبياً؛ بالنظر إلى سلسلة الحوارات و التعاون و موجة التكامل و الاندماج في العلاقات الدولية. و ربما هذا ما يدفع الباحثين إلى التركيز على فحص هذه الدلالات دون التغافل عن تضمين "القوة" كبنية و بناء يساهم في تصميم التكاملات، و يتحدد بها كقدرة فعلية للتأثير السلمي من أجل تحقيق كيانات آمنة. وعليه تتطور مناقشة أصل ووجود الاتحاد الأوروبي كقوة المدنية من الكيان الافتراضي إلى الكيان "الفاعل" الذي يحدد بشكل موضوعي فرصه، حضوره وقدراته ضمن سياقات: بنيوية (فرصة التأثير من خلال النماذج الاقتصادية و السياسية للأمن والسلم)؛ بنائية (الحضور من خلال قيم و معايير تحقق الهوية المدنية)؛ مادية (الوسائل و القدرات المدنية).

2. مقارنة معرفية-دلالية (ابستموس-سيمنطيقية): ليس من سبيل أوثق لبلوغ المعرفة اليقينية بوجود القوة المدنية، إلا من خلال مناقشة ما هو معرفي (الابستمولوجي). وإذا كان ماهو تأصيلي-وجودي يشغل مكانة هامة لدى عالم اللغة التاريخي لا الوصفي، على أساس تتبع الكيفية التي تكتسب بها الموجودات معانيها مع مرور الوقت، فلا يعني ذلك الوقوع في الخلط بين تاريخ العلم و أصل المعرفة؛ فإدراك المفهوم يبدأ بمناقشة أصل و دلالات موضوع المعرفة وفقاً لمقاربة تقوم على بيان الأصل و تحصيل المعرفة و الدلالة؛ أي بالاستناد على ما تتضمنه الموجودات من أفكار أصلية، مع مراجعة التساؤلات و الافتراضات التي تؤدي إلى صياغة أنساق معرفية أو برامج بحثية بشأنها. تجدر الإشارة إلى أن المدخل القيمي (الأكسيولوجي) أيضاً متضمن في الجانب الأخلاقي لمفهوم القوة المدنية.

3. مقارنة نظامية متعددة المستويات: تفيد هذه المقاربة أيضاً في تعيين الاتحاد الأوروبي كنظام فرعي Sub-System في العلاقات الدولية، ولو أن المقصود هو طريقة تعامله مع علاقاته الدولية داخلياً، و قدرته على توليد الفعل الجماعي الخارجي (الاتحاد كجزء من الحوكمة العالمية متعددة المستويات). كما يظهر التوظيف الرئيسي لها في الفصل المفهوماتي النظري عن طريق النظر في ظاهري الحوكمة و الأمن، ومن ثم الحوكمة الأمنية كمفاهيم متعددة المستويات، تبدأ من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى الأشمل الذي يتضمنها.

4. مقارنة تحليل الشبكة: تُعدّ مكسب نظري في تحليل الأمن لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. و كإطار نظري تحليلي بديل عن الأطر الوصفية، تفيد في اعتماد متغير "الشبكة" من أجل فهم العلاقات والتفاعلات بين القطاعين العام و الخاص بشأن صنع وتنفيذ سياسات الأمن على مختلف المستويات. وفقاً للأستاذة "إلكا كرامن" Elke Krahmann يجب تحليل الشبكة على أسئلة مهمة مثل: كيف تؤثر الشبكات على عمليات و مخرجات التنسيق الرسمي و غير الرسمي بين أنواع مختلفة من الفواعل؟ و ماهي شروط التوظيف الفعال للشبكات؟.

● مراجعة أدبيات الدراسة

نظراً للمجموعة القيّمة من الأدبيات باللغة الإنجليزية التي تتناول مفهوم "أوروبا قوة مدنية" و "الحوكمة الأمنية" في سياقات مختلفة دون بحث العلاقة بينها صراحةً، تستند دراسة هذا الموضوع على مراجعة محتوى أدبيات كبار العلماء والمفكرين والبحّاث في العلاقات الدولية. فبالنسبة للمتغير المستقل نجد الواقعي المعاصر "هيدلي بول" الذي قدم دراسة نقدية لمفهوم القوة المدنية في مقال منشور في مجلة السوق المشتركة سنة 1982 بعنوان "أوروبا قوة مدنية: التناقض في المصطلحات"؛ اليرالي التعددي "فرنسوا دوشان" الذي يعد صاحب مفهوم القوة المدنية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن النسخ الأصلية لمقالاته وكتبه المنشورة بين سنتي (1972-1973) لم نستطع الحصول عليها و استبدلناها بكتابات الأساتذة الباحثين الأوربيين الذين ناقشوا كتبه بداية من سنة 1990، أمثال الألماني "هانس مول" و الإيطالي "ماريو ثيلو"، الإسباني "ستيلوس ستافريديس" و البريطانية "كارين سميت" و النرويجية "هيلين سيورسن". كما تجدر الإشارة إلى مراجعة بعض الكتابات عن القوة الناعمة و الصلبة و القوة المدنية للمفكرين و السياسيين الأمريكيين مثل "جوزيف ناي"، "هيلاري كلينتون" و "مادلين أولبرايت".

وفيما يتعلق بالمتغير التابع، كان هناك تركيز تحليلي كبير لأفكار كل من البريطانية "إلكا كرامن" التي كانت أبحاثها سبّاقة حول هذا المفهوم منذ سنة 2001، حيث اشتغلت على مواضيع مثل "خصخصة الحوكمة الأمنية في أوروبا" ضمن أوراق عمل بحثية و في مداحلات عديدة، إلى أن كتبت سنة 2003 و سنة 2005 عن مفهوماتية الحوكمة الأمنية في مقالين موسومين بـ "تفهم الحوكمة الأمنية" و "الحوكمة الأمنية و الشبكات: تصورات نظرية في الأمن عبر الأطلسي".¹ و يعدّ من بين أهم كاتبين أطلقا مفهوم "الحوكمة الأمنية العالمية"، كل من "اميل كيرشير" و "جيمس سبيرلنغ" سنة 2007 من خلال دراسة إشكالية التعاون الأمني العالمي. و على العموم تمت صياغة الافتراضات السابقة للبحث بناءً على مراجعة الكتب الرئيسية التالية:

1. كتاب الاتحاد الأوروبي كفاعل عالمي بطبعته الأولى (1999) و الثانية (2006) لمؤلفيه الأستاذة "شارلوت برترتون" و الأستاذ "جون مورز".² يتناول فيه الأستاذين مفهوم القوة المدنية في المحور المتعلق بـ: "دفاع الاتحاد، أمن أوروبا" ناظرين في (ط. 1) في مدى حضورها، فرصها و قدراتها بشكل توليفي، سيما قبل إطلاق السياسة الدفاعية

¹ Elke Krahmann, "Conceptualizing Security Governance," *Journal of the Nordic International Studies Association*, Vol. 38, no. 1 (2003); "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 18, no.1 (April 2005).

² Charlotte Bretherton and John Moores, *The European Union as a Global Actor* (New York: Routledge, 2006), p. 24; 2nd ed. (2006).

و الأمنية الأوروبية. بعد مراجعتنا للمفاهيم البنائية الثلاثة التي يتضمنها الكتاب، نكتشف أنهما يستندان على مفاهيم أطلقت أكاديمياً للمرة الأولى من قبل "ألين" و "سميث" سنة 1990 فيما يتعلق بـ "الحضور"،³ في حين استخدم مفهوم الفرصة بدلالة التوقعات و مفهوم القدرة أولاً من قبل "هيل" سنة 1993.⁴ مع ذلك، يمكننا الاستناد أيضاً على هذه المفاهيم، لكن لفحص بنائية "الفاعلية جيوسياسية- أمنية" للقوة المدنية.

2. دراسة من دون شك أفادت كثيراً التأصيل المفهومي للقوة المدنية؛ ذلك أنها تعود بنا إلى جذوره الثقافية و الفلسفية. الدراسة من تأليف البروفيسور "ماريو تيلو" سنة 2006، في كتاب بعنوان "أوروبا: قوة مدنية؟ الاتحاد الأوروبي، الحوكمة العالمية، النظام العالمي".⁴ يُقدم فيها على ضوء تجربة الاتحاد مع العلاقات الدولية، الاعتبار الأصلي له كقوة مدنية في طور التكوين، و يوضح بأن العولمة والتهديدات الأمنية الجديدة هي أكبر ما يحد من وظيفته كداعم للأمن و السلام و الديمقراطية في أوروبا، وكنصر فاعل مسؤول في الحوكمة العالمية. و تجدر الإشارة إلى أننا نطلق من هذا التأصيل لكن عبر مداخل مختلفة: (تأصيلية-وجودية) و (معرفية-دلالية).

3. أحد أهم الدراسات التي سهّلت و وضّحت كثيراً مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية، مثلما ساعدت على تنظيم الفحص التحريفي في الفصل الثاني، تعود إلى سنة 2007 مع مؤلف كل من "اميل كيرشنير" و "جيمس سيرلنغ"، الموسوم بـ: "الحوكمة الأمنية العالمية: التصورات المتنافسة للأمن في القرن الحادي و العشرين". يتضمن هذا الكتاب مجموعة من المقالات القيمة التي تجمع بين اطار نظري متسق و دراسات حالات مقارنة، قصد إبراز الجواجز و الممرات الرئيسية للتعاون الأمني، مع تقديم تحليل تحريفي حول تصور التهديد بين القوى الكبرى في العالم.⁵ إحدى تلك الحالات التي تم تقديمها؛ حالة الاتحاد الأوروبي التي تناول فيها كيرشنير "الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في مقابل التفضيلات القومية". مع ذلك، تبقى الاستراتيجية جزء بسيط فحسب من الدراسة التي نقدمها.

4. مؤلف بعنوان: "الحوكمة الأمنية الأوروبية: الاتحاد الأوروبي في عالم وستفالي" قام بتحريه كل من "وانسون شارلوت"، "جيمس سيرلنغ" و "يان هالينبيرغ" سنة 2009.⁶ ويعد أحد أهم الكتب التي تركز على مشاكل و آفاق تعزيز النظام العالمي للحوكمة الأمنية، بطريقة تتفق مع تطلعات و ممارسات الاتحاد. يشيد الكتاب كثيراً بنجاح معايير

³ Hill, C. 'The Capability-Expectations Cap, or Conceptualising Europe's International Role,' *Journal of Common Market Studies*, Vol 31, no. 3 (1993).

⁴ Allen, D. and Smith, M. 'Western Europe's presence in the contemporary international arena,' *Review of International Studies*, Vol 16, no.1 (1990).

⁵ Mario Telo, *Europe: a Civilian Power ? European Union, Global Governance, World Order* (Great Britain: Palgrave & Mcmillan, 2006).

⁶ Emil J. Kirchner and James Sperling, *Global Security Governance: Competing Perceptions of Security in the Twenty-First Century* (New York: Routledge, 2007).

⁷ Wagnsson Charlott, James Sperling and, Jan Hallenberg, *European Security Governance: The European Union in a Westphalian World* (New York: Routledge, 2009).

ومبادئ مقارنة الاتحاد الأوروبي لحوكمة الأمن في جواره المباشر، بالنظر إلى مساهمتها في جعل أوروبا أكثر أمناً. و يرى المؤلفون أن مسعى حوكمة الاتحاد يتحرك في النهاية نحو توسيع أمن المجتمع الأوروبي و توسيع المجال الجيوسياسي في النزاعات المسلحة، و أين تلتقي الدولة والجهات الخاصة حول معايير و قواعد السلوك. يطرح المؤلف سؤالاً مفتوحاً حول مدى إمكانية تصدير نظام الاتحاد الأوروبي للحوكمة على المستوى العالمي؛ بيد أن السؤال الذي نطرحه في هذا السياق هو مدى دفاع الاتحاد (عن) ودفع المبادئ المدنية التي يقول بها خطوة نحو تثاقفها شرعياً كقواعد للعمل الأمني العالمي؛ بما أنها مبرزة مرجعية القيم و المعايير الديمقراطية؟.

5. دراسة لـ "الكسندر يواكيم كوبس" سنة 2011، في كتابه المعنون بـ: "الاتحاد الأوروبي كقوة تكاملية؟: تقييم تعددية الأطراف الفعالة للاتحاد الأوروبي تجاه حلف الشمال الأطلسي و الأمم المتحدة".⁷ يوضح فيها بشكل عام، الكيفية التي استخدم بها الإتحاد الأوروبي تعددية الأطراف في مجالات السلام و الأمن و إدارة الأزمات العسكرية. في الجانب النظري من هذه الدراسة يقدم الكاتب اطاراً متكاملاً لما تعنيه تعددية الفعالة التقليدية و الجديدة، إضافة إلى مقاربات الإتحاد كفاعل دولي. في هذا الجانب كنا قد اعتمدنا الدلالات التقليدية و الجديدة لتعددية الأطراف، لكن في اطار عدسة نظرية موسومة بـ "الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف"، يمكن أن نقرأ بها علاقة المساهمة بين فاعل القوة المدنية و الحوكمة الأمنية العالمية.

6. دراسة موسومة بـ "الاتحاد الأوروبي في الأمن العالمي: سياسة التأثير" سنة 2012.⁸ يوضح من خلالها كل "روي غينسبرغ" و "سوزان بنكسا" أثر بعثات سياسة الدفاع و الأمن المشترك على الأمن العالمي، كاشفين بذلك عن كيفية صناعة الاتحاد لموقعه وتمييزه الحقيقي في الحوكمة الأمنية العالمية. و قد ارتأينا أن نراجع هذا الكتاب قصد التحقق من قدرة النمذجة النسقية التي قاما بتصميمها على تقديم إجابة تتجاوز مدخلاتها ومخرجاتها تُخوم نظام السياسة الأمنية و الخارجية للاتحاد نحو شرعية مدخلات و مخرجات نظام الحوكمة الأمنية.

● تبرير الخطة

طبيعة البحث في موضوع كهذا، رجّحت إمكانية احتواء ضمن تصميم منهجي للدراسة، يتشكل أساساً من: مقدمة؛ ثلاثة فصول رئيسية، يتضمن كل منها مجموعة من العناصر الكلية و الفرعية في شكل مباحث، مطالب وفروع؛ وخاتمة تعرض أهم النتائج. و فيما يلي تبرير وافي لما جاء في فصول الدراسة:

⁷ Joachim Alexander Koops, *The European Union as an Integrative Power? Assessing the EU's 'Effective Multilateralism' Towards NATO and the United Nations* (Brussels: VUBPRESS, 2011).

⁸ Roy, H, Ginsberg and Susan, E, Penksa, *The European Union In Global Security: The Politics Of Impact* (New York: Palgrave Macmillan, 2012).

➤ **الفصل الأول؛** جاء تحت عنوان: تأثيل نظري متعدد المستويات لمفهوم "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" و "الحوكمة الأمنية العالمية". وهذا من باب الاعتناء بالتأصيل النظري لمفهوم "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" و "الحوكمة الأمنية العالمية"، لكن مع تفكيك هذا الأخير و المقاربة عمودياً و استقرائياً لمتغيريه "الحوكمة" و "الأمن" كمفاهيم متعددة المستويات، تبدأ من المستوى المحلي و صولاً إلى المستوى العالمي الشامل. و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ إذ يهتم الأول بضبط أصل مفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و ذلك في مطلبين: الأول يناقش المنطلقات الوجودية و المعرفية لمعنى هذا المفهوم، فيما خصص المطلب الثاني لمتغير نظري وسيط بين مفهومي القوة و الأمن، حيث يتضمن ثلاثة مبادئ مدنية مفتاحية، نعيد بنائها أساسها المرجعي بالاستناد إلى السداسية الحضارية لـ "هانس مول" التي قامت بدورها على "المسدس الحضاري للسلام" لـ "ديتر سانغهااس".

و من باب التوصيف بالنسبة لمفاهيم الأمن و الحوكمة، تعيّن في المبحث الثاني تحديد أدق دلالتها وفق مقارنة متعددة المستويات؛ على أن تقسيمه كان في ثلاثة مطالب. و في المبحث الثالث، تم التعرض لمقولات أهم المنظورات التفسيرية و التكوينية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، مع الحرص على أن يكون تقسيمها موافقاً للتحويلات الأنطولوجية و الاستيمولوجية للمفهوم، باعتماد المنظور الليبرالي التعددي أولاً، ثم المنظور البنائي، و الوصول إلى المنظور الكوني، هذا عن المطلب الأول. أما في المطلب الثاني، و نظراً لعدم وجود إطار نظري صريح يستوعب ذلك التعقد الذي يسيج مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية، و مساهمة فاعل القوة المدنية إزاءها، اجتهد الطالب في توظيف مفهومي الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف و متعددة المستويات كعدستين نظريتين.

➤ **الفصل الثاني؛** عنون بالصياغة التالية: "إجرائيات معيارية لعمل الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فعالة و فاعلة في التعاون الأمني العالمي"؛ حتى تكون أفضل تعبير على محتوى "فصل تطبيقي"، يتم فيه حصر العمليات المدنية الأمنية للاتحاد عبر العالم دون إفراغها من مرجعيتها المعيارية. في هذا الفصل، أجري الاختبار لمعرفة مدى كفاءة الاتحاد الأوروبي و حضوره التأثيري في تنظيم التعاون الأمني العالمي في ثلاثة مباحث، حيث تم فحص ترتيبات ثقافت المبادئ المدنية، بالتركيز على تحليل مضمون وثيقة "الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" في مطلب أول. و أعقب ذلك تحقيق بشأن فعالية ذلك الثقافة، عن طريق متابعة ديناميات الشرعية المعيارية و المشروعية الاجرائية لتلك المبادئ ضمن العمل الجماعي الأمني؛ ليتم تجريب مدى كفاءة و "فعالية" الاتحاد في التنظيم، التنسيق و التعاون الأمني مع مختلف الفواعل في مبحث ثاني، وهو عبارة وسيط تطبيقي أول تتشارك فيه القوة المدنية و الحوكمة الأمنية العالمية. وأكثر من كل ذلك، تم اختبار قدرته التنظيمية لمسؤولية الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة فيما يتعلق بحقوق

الإنسان، و بالطبع لم يكن هناك تغافل عن التأكد من استمراره كأكبر القوى الدبلوماسية و الانمائية المانحة في العالم. في المبحث الثالث، كان اختبار عالمية الحضور المدني للاتحاد أمام بعض التهديدات الجديدة موجزاً بعض الشيء، لمساعدة متغير وسيط تطبيقي ثاني (الفاعلية). مع ذلك، يظل الاشكال قائماً فيما يتعلق بمدى استجابته للفرص الجيوسياسية الأمنية التي إما أن تزيد بنائية حضوره قوةً و تماسكاً أم تُصيرُه أكثر ضعفاً و انكشافاً و تشتتاً.

➤ الفصل الثالث؛ موسوم بـ: "مراجعة تقويمية لفعالية، فاعلية و فاعلية "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" و تحويل

المساهمة نحو "حوكمة أمنية شبكية". تم في هذا الفصل اعتماد "المراجعة" كإعادة للنظر في حقيقة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، إنطلاقاً من تبيان الحدود الفعلية المستبطنة لعمل مبادئه المدنية في مبحث أول ينقسم إلى ثلاثة مطالب؛ إذ يخلص أولها إلى توجه أوروبي متعدد الأطراف يمكن وصفه بـ "الدوغماتي/البراغماتي"، و ينوه الثاني بضعف الرقابة على تضمين القدرات الأمنية الدفاعية و تعطيل المساهمة التمديدية، لولا يكشف ثالثها بأن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تؤثر كثيراً على دوره كقوة مانحة تعتمد دول بعينها. وينطلق المبحث الثاني من استكمال هذه المراجعة في ثلاث مطالب تُظهر بعض المفارقات في فاعلية و فاعلية الاتحاد كقوة ضمن نظام الحوكمة الأمنية العالمية. من أجل ذلك، تُخصص المطلب الأول للتناقض الواقع في فاعلية تمدين هذا النظام؛ لأن ما يهم الاتحاد كثيراً هو شرعية مخرجات هذا النظام و ليس شرعية مدخلاته. بينما تم تركيز الحديث في المطلب الثاني على تنظيم يمكن وصفه بـ "غير المنظم" لخدمات الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة؛ لاقتصاره على خدمات دون أخرى. و تظل المفارقة واضحة في مطلب ثالث موسوم باستجابة الاتحاد لفرصه السانحة للوقوف في تهديدات مقابلة.

نحو اختتام البحث، يحاول المبحث الثالث تصحيح و تحويل مبادئ و أداء القوة المدنية، أين يمكن في اطاره استشراف الحديث عن قوة مدنية جديدة يمكنها المساهمة في حوكمة أمنية "شبكة" معاصرة، و قد تم تفصيله في ثلاث مطالب: أولها يتضمن سيناريوهات تحويلية لمبدأ تعددية الأطراف، بافتراض انتقال اجرائية هذا المبدأ نحو تركيز الاتحاد على العمل متعدد الأطراف الخفيف في اطار مجموعة الثمانية لثقل علاقته مع القوى الكبرى الصناعية؛ تصغير أطراف العمل و تعظيم علاقته مع القوى الناشئة ضمن مجموعة العشرين؛ تجديده هذا المبدأ بالالتفات إلى أهمية علاقته مع المجتمع المدني العالمي. و يظل أهم سيناريو، مرهوناً بقدرته الاتحاد على التضمين التجميعي و التنسيق التشبيكي للفواعل العامة و الخاصة، المحلية و العالمية في ظل العولمة النيوليبرالية.

الفصل الأول

تأثير نظري متعدد المستويات لمفهوم:

"الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" و "الحكومة الأمنية العالمية"

تُحاول الدراسة في هذا الفصل التأصيل نظرياً لمجموعة من المفاهيم المركبة، بهدف إعادة بناء أساس مفاهيمي يساهم في توجيه البحث منذ البداية نحو تصميم إطار تحليلي نظري سليم، يمكن أن يساعدنا على التحقق الاجرائي من التسبب و العلائقية الموجودة بين متغيرات الدراسة. و بناءً على ذلك، نستهل التأثيل لهذا الفصل بمناقشة الاعتبارات الأصلية لمتغيرين رئيسيين أحدهما مستقل و الآخر تابع.* أما المستقل؛ فيتحدد في "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" *The European Union as Civilian Power*، و يتمثل التابع بما يتضمنه من مستويات وصولاً إلى أشملها في "الحكومة الأمنية العالمية" (GSG) *Global Security Governance*.

و لما كان هذا الفصل تحديدي لأصل المفاهيم بدرجة كبيرة في مبحثه الأول و الثاني، مع إدراج متغير وسيط في الأول منه، تُحدد من خلاله ثلاثة مبادئ جينية تضبط الاعتبار الأصيل لهوية فاعل القوة المدنية من جهة، وتضبط وسائل وغايات المساهمة في تحقيق التعاون الأمني الشامل من جهة أخرى؛ فلا مناص من استيعاب تفاعلية هذه المتغيرات في مبحث ثالث ضمن مقولات منظوراتها ومقارباتها النظرية سواء بشكل تفسيري أو تكويني.

المبحث الأول: ضبط أصل مفهوم "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية".

إنَّ تقصّي الدلالات الأصلية لمفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية حين إطلاق العملية البحثية في سياق الرصيد التاريخي العلمي/العملي المعاصر والمتراكم زمنياً حوله؛ إنما تكون بطريقة منظّمة تقتضي تثبيت معناه في خلفيات سليمة، بالاعتماد على اشتقاق دلالاته من جذوره الثقافية الأولى.¹

في هذا المبحث و بشكل خاص، يحوز الضبط المفهومي لمصطلح القوة المدنية مبرراته الموضوعية من خلال مناظرة ما اعتبره "هيدلي بول" مفهوماً متناقضاً في الألفاظ، قصداً منه اظهار و اعلاء مفهوم القوة العسكرية؛ و من خلال بعض التحفظات عن افصاح هذا المفهوم بصفة أكثر اجرائية، بغية التوليد المفاهيمي (القوة المعيارية) على حسابه وضمه ضمن حيز المفاهيم التقليدية.

* ليس من باب الاغراب أو الابتكارية، ولكن قصد التنوع دون التكرار أو اسقاط المصطلح الانجليزي *Etymology* أو الفرنسي *Etymologie* و ما يقابله ترجمة في العربية عادة بنفس الحركات الصوتية "إيتيمولوجيا" أو بنفس المدلول "التأصيل"، ودون الخوض في الا اتفاق حول استخدام المصطلح من جانب اللسانيين العرب، ندأول هنا مصطلح "التأثيل"؛ على أن المراد به وفقاً للمترجم التأصيلي و المفكر المغربي "طه عبد الرحمن" هو: "وصول المدلول الاصطلاحي أو المفهومي الذي وضع للفظ الفلسفي بأسباب مدلوله اللغوي... علماً بأن المدلول اللغوي هو عبارة عن الرصيد التاريخي العملي الذي يحمله هذا اللفظ". يعني باختصار: "الوصل بالأصل". منقول بتصرف عن كتابي: عبد الرحمن طه، *سؤال العمل: البحث عن الأصول العملية في الفكر و العلم* (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص. 42؛ و عبد الرحمن طه، *فقه الفلسفة: القول الفلسفي، المفهوم و التأثيل*، ط. 2 (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص. 129.

¹ Paye Olivier, "La Gouvernance: D'une Notion Polysémique a un Concept Politologique," *La Revue Etudes Internationales*, Vol. 36, no. 1 (2005), p. 21.

المطلب الأول: مناقشة المنطلقات الوجودية و المعرفية لمعنى الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية

يُعدّ الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، مصطلح مركب قام بصياغته الأنجلو-سويسري الفرنسي "فرنسوا دوشان" سنة 1972،* في حقبة زمنية وسماها "ستيفن ولت" Stephen M. Walt بالنهضة للدراسات الأمنية، كلفتة إيجابية في ثمانية حقول العلاقات الدولية، لتبلغ أحدث تطوراتها بعد نهاية الحرب الباردة.¹ و إذ ينبغي مناقشة الاعتبار الأصلي للقوة المدنية كمفهوم، فلا بد من مناظرة مقولة "هيدلي بول" لسنة 1982 من أجل تحقيق ألفاظ المصطلح بمعانيها، والوصول إلى إعادة ضبطه وجوديته وتأكيد اعتباريته مع "هانس مول" سنة 1990. ثم استطراداً بنموذج "أيان مانرز" المعياري و النموذج اللين و الذكي لـ "جوزيف ناي"، بافتراض أن بإمكانهما حسم المقولات المتناقضة في مستوى نقدي معرفي من النقاش بين النماذج الثلاثة من القوة العسكرية، المدنية والمعيارية.

إنَّ أول من اعتبر أن يكون (الاتحاد الأوروبي/الجماعة الأوروبية) في المقام الأول "قوة مدنية"، هو فرنسوا دوشين François Duchêne مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية،** في جامعة لندن للاقتصاد (1969-1974).² و هو يجادل من الناحية الاجرائية بأن مدينة الاتحاد الأوروبي كقوة، مشتقة من قدرته على ممارسة درجة كبيرة من التأثير على أطراف ثالثة، على أساس تمديد نموذج الخصاص، القائم على استخدام الأشكال الاقتصادية و السياسية للأمن والاستقرار؛³ على أن قوته المدنية قادرة بشكل عام على التأثير في العلاقات الدولية بطرق مختلفة، من خلال أشكال التعاون الاقتصادي السياسي دون اللجوء الى القوة الصلبة،⁴ و بالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يشكل مجموعة مدنية من البلدان ذات البعد و الأهمية الاقتصادية و المحدودة القدرات العسكرية.⁵

* فرنسوا دوشان (1927-2005)، هو المستشار الرئيسي السابق للفرنسي جان مونييه المعروف بأب الجماعة أو الوحدة الأوروبية إلى جانب روبرت شومان، وبعد أحد الحاضرين أثناء وضع حجر الأساس للمجموعة الأوروبية للفحم و الصلب سنة 1951 التي تعد البنية الأولى لتشكيل الاتحاد الأوروبي. تميز الرجل بتفكيره الواسع و النظر بمفاهيم جديدة إلى التحديات الاقتصادية و السياسة التي تواجه القارة مع تركيز بحثه في إعادة هيكلة أوروبا بالطرق الجديدة التي كان يرنو إليها مونييه. Simon May, "François Duchêne, The Guardian," July 22, 2005. accessed (01/04/2013) <<http://www.theguardian.com/news/2005/jul/22/guardianobituaries.eu>>

¹ Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly*, Vol. 35, no. 2 (1991), p. 211.

** المعهد هو منظمة غير حزبية، مستقلة عن الحكومة وهيئات أخرى. تم تأسيسه عام 1958 في المملكة المتحدة، و تمثل مهمته الرئيسية في تشجيع اعتماد سياسات سليمة لتعزيز السلام و الأمن العالميين و الحفاظ على العلاقات الدولية المتقدمة. ولوح الموقع: (2013/04/01).

<<http://www.iiss.org/en/about-s-us>>

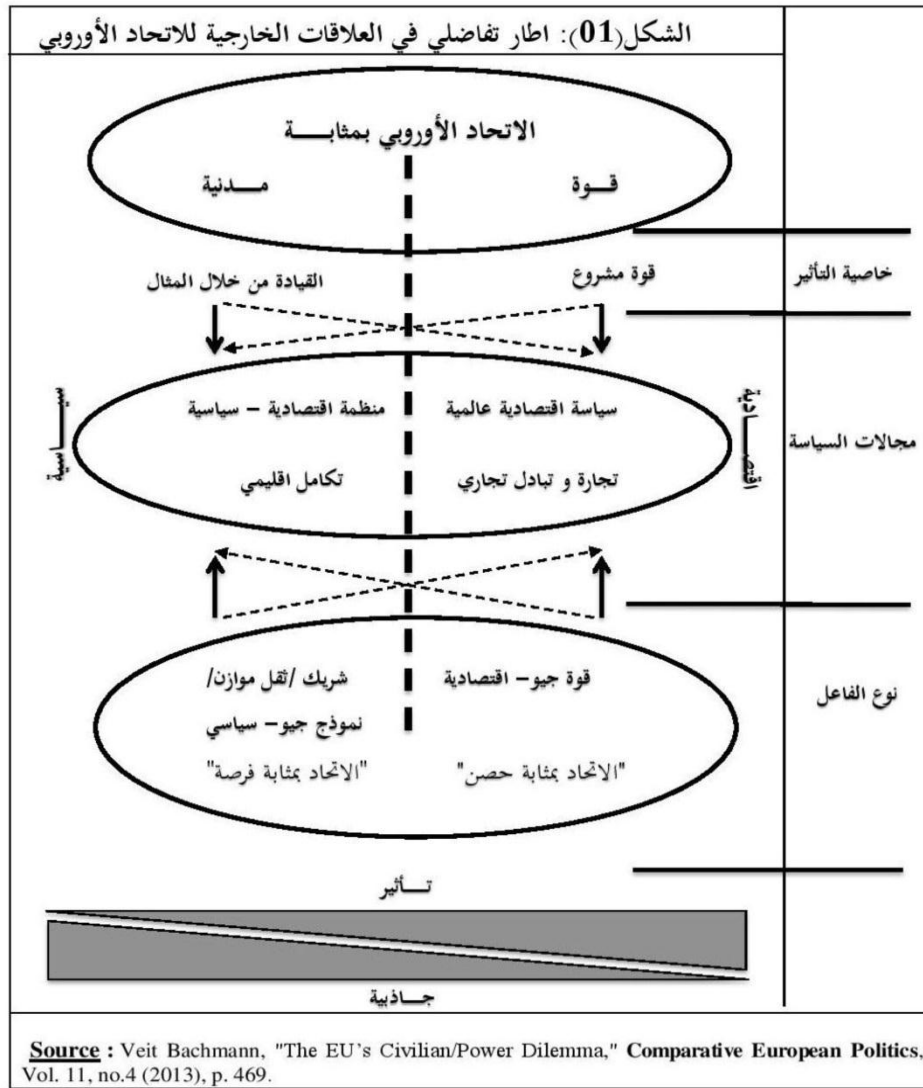
² Christian W. Burckhardt, "Why is There a Public Debate about the Idea of a "Civilian Power Europe?" (EI-Working Paper, London: London School of Economics, Oct 02, 2004), p. 6.

³ Helene Sjursen, "What Kind of Power?" in Helene Sjursen (ed.), *Civilian or Military Power? European Foreign Policy in Perspective* (New York: Routledge, 2007), p. 1.

⁴ Alexandre Chardannens, "Les Droits Fondamentaux Dans L'UE: Entre Normes et Valeurs," Samantha Besson, Francis Cheneval, and Nicolas Levrat (eds.), *Des valeurs pour l'Europe?* (L'institut européen de L'université de Genève, 2008), p. 178.

⁵ William Trott, "An analysis of Civilian, Military and Normative Power in EU Foreign Policy," *POLIS Journal*, Vol. 4 (2010), p. 4.

يُتَّضح من خلال تصور دوشان، أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تأخذ سلوكاً مزدوجاً "اقتصادي/سياسي" في البيئة الدولية، أو "بُعدين تَوَامين" Twindimensions لمفهوم "القوة" و "المدنية" على حد تعبير الأستاذ "فيت باخمان" Veit Bachmann من قسم الجغرافيا البشرية في جامعة Goethe بفراנקفورت، الذي قام بتصميم تشبيكي لنموذج جيو-سياسي و قوة جيو-اقتصادية حيوية، حيث استند فيه إلى التَّكْيُف مع اقتراح أستاذ العلوم السياسية "لورينزو فيورامونتي" Lorenzo Fioramonti و الباحث "أرلو بوليتي" Arlo Poletti¹ بخصوص عملية التميّيز بين المجالين السياسي و الاقتصادي حين النظر إلى العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.¹



¹ Veit Bachmann, "The EU's Civilian/Power Dilemma," *Comparative European Politics*, Vol. 11, no. 4 (2013), p. 469.

إذاً بدى الاقتراح التمهيلي لـ فيورامونتي و بوليتي قائماً على دراستهما التشريحية لنظرة الأطراف المستقبلية-خصوصاً من العالم النامي- لهذا النموذج من فاعلية الاتحاد الأوروبي مع الوصول إلى نتيجة مفادها أنه: لدى النخب السياسية و المجتمع المدني، يظهر الاتحاد متناقضاً في معايير التجارة الاقتصادية، و يُشاد به من حيث تجربة التكامل؛¹ فالتصميم المقترح لـ باخمان يقوم على تداخل فرصة نموذج فاعل جيو- سياسي، تُعزز قيادته المدنية عبر مثاليته من التنظيم السياسي و الاقتصادي و تكامله الاقليمي مع قوة جيو- اقتصادية تكون مُحصنة بواسطة هذا التنظيم و التكامل و ليس أمام الأزمات، و تؤثر عبر مشروع التجارة والسياسة الاقتصادية العالمية.

وفقاً للتصميم أعلاه (الشكل 1)، يقارب باخمان للدورين التوأمين في العلاقات العالمية للاتحاد، إنطلاقاً من مفهوم الاتحاد الأوروبي بمثابة "قوة - مدنية". و إذ يقول بالمفاضلة بين الدورين لا بالفصل الجامد بينهما عن طريق تحليل منظم، يستوضح فيه خاصية التأثير و مجالات السياسة و نمط الفاعلية؛ فهو يجعل من الاتحاد كقوة مشروع تأثير حازم من الشروط و العقوبات في مجال السياسة الاقتصادية العالمية، خصوصاً في مجال التجارة و المبادلة التجارية، لتأكيد سعي الاتحاد نحو ابراز نفسه كقوة اقتصادية حيوية و تعزيز مصالحه و تحصينها من خلال التركيز على سياسة الحماية Protectionism*.

و بما أن باخمان يعتمد خطأً متقطعاً عمودي وسط تصميمه، فهو يبتغي من ذلك تجاوز التعقيدات في العلاقات الخارجية للاتحاد دون فصل الارتباطات مع الدول النامية على وجه الخصوص، مع الإبقاء على التقاطعات بين مشروع الاتحاد كقوة و مثال الاتحاد كقائد مدني. و تأكيداً لذلك، هو سيستخدم أيضاً أسهم صغيرة صلبة تُوضّح اتجاهات العلاقة بين خواص التأثير، مجالات السياسة و أنواع الفواعل، و أسهم متقطعة تؤكد ميوع و تشابك تفاضلات علاقاته الخارجية. لكن يبدو أن الأمر المهم لدى باخمان، يتعلق بمجالات السياسة و بفاعلية الاتحاد؛ لأنه يُنبّه إلى التركيز على الصورة الأقرب للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي التي يرسم ملامحها عمله الدبلوماسي و الديمقراطي؛ و لأنه يهتم بالتركيز أكثر على الوصول إلى استنتاج مدى تجلُّد تأثير "قوة" الاتحاد في جاذبيته "المدنية"، استناداً أولاً إلى تأكيد شرعيته كممثل عالمي من خلال دوره الثلاثي الجيوسياسي التمديني للنظام الدولي، الثقل الموازن للجهات الفاعلة الأخرى، و دور الشريك للبلدان النامية.²

¹ Lorenzo Fioramonti and Arlo Poletti, "A Facing the Giant: Southern Perspectives on the European Union," *Third World Quarterly*, Vol.29, no.01 (2008), p. 167.

* الحماية، هي إحدى السياسات الاقتصادية الأكثر قومية. وتعني تثبيت الواردات برفع قيمة الرسوم الجمركية عليها، بغية حماية المنتجات المحلية من المنافسة العالمية.

² Veit Bachmann, op. cit., p. 473.

في الواقع، لا تكاد تنفصل المقاربة الاشتقاقية التي قدمها فرنسوا دوشان لهذا المفهوم عن جذوره الثقافية والفلسفية الأولى. وفقاً للإيطالي "ماريو تيلو" Mario Telò - أستاذ العلاقات الدولية ورئيس معهد الدراسات الأوروبية في بروكسل - يمكن من خلال قراءة انتقائية لتراث الحضارة الإنسانية التحريرية اكتشاف العلاقة المميزة بين أوروبا و ماضيها في اطار بناء هويتها المواطنة السياسية وفقاً لمعادلة "تمدنية/حضرية" تحمل متغيرات مقولات اقتصاد - سياسي كلاسيكي، وتمزج بين الحريتين الاقتصادية والسياسية (التجارة وتقسيم العمل/الثقافة و الحرية السياسية)،¹ مساهمةً بذلك في بلورتها كثنائية معرفية في عصر التنوير، بناءً على فرضية حدوث عملية تفضيلية علمانية تسيطر فيها تعاقبات المواطنة - بمفهوم عزمي بشارة - نحو تحقيق عملية الوحدة المدنية التي تعززت فيما بعد ضمن مشروع الأمن السياسي الأوروبي، و التهدة المستدامة في أوروبا لخطر تجدد العدوانية على خلفية حربين عالميتين.² و ليس أبلغ في استشراف هذا المسار التحويلي من التنازع إلى المدنية الأوروبية خلال السبعينات من قول دوشان:

"أوروبا ستكون أول منطقة من العالم العجوز، أين يمكن لعملية الشيخوخة من الحرب و العنف غير المباشر أن تكون مترجمة إلى شيء أكثر تناغمًا مع فكرة مواطن القرن العشرين في إطار سياسة متمدة".³

وفقاً لـ "تيلو"، تتيح هذه الفكرة الأخيرة قراءة من نوع آخر؛ قراءة خبراتية تؤكد على تصويب عملية ديمقراطية للتعلم من مآسي الماضي و السياسات العدوانية الصلبة و العنيفة التي نفذها الأوروبيون (الفاشية والنازية، الديكتاتوريات الشيوعية والاستعمار، التعصب و غيرها....) نحو تعزيز السلام، التفاهم و التعاضدية، وتحسين و ديمقراطية الحوكمة العالمية؛⁴ ذلك أن مفهوم السلام "لا يعني غياب النزاعات فقط، بالإضافة إلى ذلك هو عملية حركية تشاركية تتحول فيها تلك النزاعات إجرائياً بوسائل اللا عنف و العمل التربوي المدني إلى سبل جديدة للتعامل وفقاً للمحتوى المعياري الديمقراطي و الحقوقي الذي يشكل ثقافة السلام الناشئة بدورها عن تحويل ثقافة الحرب و العنف، وليس تحويل هياكل الأخيرة ومظاهرها المؤسسية".*

¹ حازم البيلادي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي (القاهرة: دار الشروق، 1995)، ص. 58.

² Annette Jünemann/Niklas Schörnig, "Die Sicherheits- und Verteidigungspolitik der, Zivilmacht Europa, Ein Widerspruch in sich?," HSK-REPORT 13(2002), p. 4.

³ Hanna Tuominen, "The Changing Context of Global Governance and The Normative Power of The European Union," in Astrid Boening, Jan-Frederik Kremer, and Aukje Van Loon (eds.), *Global Power Europe-vol.1: Theoretical and Institutional Approaches to the Eu's External Relations* (New York: Springer, 2013), p. 202.

⁴ Mario Telo, *Europe: a Civilian Power ? European Union, Global Governance, World Order* (Great Britain: Palgrave & Mcmilan, 2006), p. 223.

* صياغة مفهوم السلام هنا، مقتبسة وفقاً لما جاء في مذكرة طلب ادراج البند التكميلي لأجندة الدورة 52 للجمعية العامة للأمم المتحدة 1999، تحت عنوان:

"ثقافة السلام". أنظر: نادية محمود مصطفى، "إشكاليات القراءة في مفهوم ثقافة السلام وخرائط إعادة بنائه من منظور حضاري" (مداخلة مقدمة إلى اللقاء الفكري "معا نحو بناء ثقافة السلام" الذي نظمتها الهيئة القبطية الإنجيلية، المنيا، 2008/10/27)، ص. 9.

الفرع الأول: مناظرة سيمنطيقية لمقولة "هيدلي بول" حول تناقض لفظي "القوة" و "المدنية".*

"...، إن القوة أو التأثير المبذول من طرف الجماعة الأوروبية و باقي الفواعل المدنية كان مشروطاً بتوفر بيئة

استراتيجية مجهزة بالقوة العسكرية للدول،...".^{1**}

(Hedley Bull. 1982)

يبدو أن فترة السبعينات التي طرح فيها دوشان مفهوم القوة المدنية، كانت مواتية أكثر لتطور الدراسات الأمنية الواقعية التي واجهت هذا المفهوم من خلال فكرة الوقوع فيما يسميه الواقعي المعاصر "هيدلي بول" Hedley Bull: "المقولة المتناقضة" بين مفهومي "القوة" و "المدنية".

تُشكّل هذه المقولة أول اعتراض واقعي على مفهوم "القوة المدنية"، حيث فتحت باب السجال الفكري المعاصر على مستوى ضبط المعنى النوعي -إن صح القول- للاتحاد الأوروبي كقوة في السياسة الدولية. و يجادل "بول" من خلالها بأن التفكير التقدمي الجديد بشأن فاعلية أوروبا (الشق الغربي منها) خلال السبعينات، تم تشييده على المستوى العالمي على أساس ضعيف؛ لذلك عكس أن تكون هذه المنطقة من أوروبا كأكبر المراكز المدنية في العالم، كان لازماً أن يُحكّم هذا المركز ذاته العسكرية بخصوص مسألتَي الأمن و الدفاع.²

و لو أن حجة بول هذه، تُعدّ بمثابة تأكيد رفضه لمراهنة دوشان حول فكرة فاعلية أوروبا كقوة مدنية، إلا أنه لا ينبغي صيغة التعاون بين الحكومات عن هذا النموذج التمديني للعلاقات بين الدول، حيث يتوافق و دوشان

* في هذه الفرع من البحث، نحاول الاقتراب من تحقيق ما يدل عليه لفظي "القوة" و "المدنية" بمناظرة مقول التناقض لدى هيدلي بول عن طريق "السيمنطيقا" أو بالإنجليزية Semantics. هذا العلم الذي يدرس المعنى، كان يقابل في معناه الفلسفي خلال القرن 17 فكرة "الكهانة". و قد تم تقديمه سنة 1894 في ورقة بحثية في الجمعية الأمريكية للفلسفة تحت عنوان: "تبصر في المعاني: إشارة في السيمانتيك". أنظر:

Frank Robert Palmer, *Semantics*, 2nd ed. (New York: Cambridge University Press, 1981), p. 1.

وحول الموضوع الذي يدرسه، فقد ذكر ماريو باي - صاحب كتاب "دعوة للغويات: مقدمة أساسية لعلم اللغة" - بأنه علم يدرس معاني الكلمات مفردة أو جمل؛ لأن النشاط الكلامي الكامل الدلالة لا يتّركب من كلمات مفردة لوحدها، و إنما من وقائع كلامية و تمديدات نطقية، و هو في آخره علم يعنى بدلالة المفردات و الجمل. ضف الى ذلك، أنه علم متداخل مع العلوم الأخرى و منفتح عليها، حتى قال عنه جيفري نيل لينتش - اللغوي الإنجليزي - بأنه يشكل نقطة التقاء لأنواع التفكير و المناهج مثل الفلسفة، علم النفس، و... الخ. للاطلاع أكثر أنظر: أحمد مختار عمر، *علم الدلالة*، ط. 5 (القاهرة: عالم الكتب، 1998)، ص. 11، 12، و ص. 16.

¹ Hedley Bull, "Civilian Power Europe: A Contradiction in Terms?" *Journal of Common Market Studies*, Vol. 21, no. 2 (1982), p. 151.

^{**} وفقاً لـ "هانا تومين" Hannah Tournien، ليس بالأمر السهل تحديد العلاقة بين القوة و التأثير، و أبسط ما يمكن قوله، هو أن القوة تعتبر بمثابة فئة فرعية من التأثير و يعد هذا الأخير شكل خاص للقوة. و يفهم من ذلك أن القوة لابد و أن يميزها التأثير أو هي "القدرة على التأثير". و في نفس الوقت، حيث يقع التأثير ستكون القوة نفسها أحد مكوناته.

² Hannah Tournien, op. cit., p. 203.

الذي يضيف إلى الجانب الديمقراطي و الاقتصادي من القوة المدنية، الخبرة التعاونية بين الدول كأحد الأشكال التي من المفترض أن تصدر إلى أجزاء أخرى من العالم.¹ و يتضح ذلك أكثر في كلماته التالية:

" أوروبا لا تعتبر جهة فاعلة في الشؤون الدولية، و لا يبدو من المرجح أن تصبح إحداها... فوق كل شيء هي بمثابة مجموعة أجهزة للتعاون بين الحكوماتي".²

إذا كانت هذه الافتراضات تتأسس على فكرة احتمالية عسكرة قوة الاتحاد (اضفاء البعد العسكري عليها) أو قابليتها للتصلب فهذا أمر منطقي في تلك الفترة، ماعدا إذا كانت قائمة على الجزم بالتضاد التام بين القوة كمفهوم عسكري مجرد و المدنية كمفهوم سلمي محض. و غير ذلك، كل هذه التخمينات الأولية يكون مآلاها مستعجلاً بالتفكيك، إذا ما أعدنا إيجاز ما تم توضيحه بخصوص تطور القوة المدنية على أنها نقلة تاريخية خالصة من واقع صراعي إلى بيئة سلمية تطبع خواصها اللينة في ذات جماعية أصلها متصلب، حيث لن تبدو هنا أية مفارقة دلالية باستثناء فصل مفهوم المدنية عن مفهوم القوة خلال السبعينات و القول بأن الجماعة الأوروبية European Community EC تعد "جماعة مدنية أو عسكرية" أو "جماعة أوروبية" فحسب كتعبير محايد ذكره بول نفسه في مقاله الشهير السابق: "أوروبا قوة مدنية: التناقض في المصطلحات" نقلاً عما قاله الاقتصادي البريطاني "أندرو شونفيلد" Andrew Shonfield في إحدى محاضراته.* و في نفس السياق، يتوجب علينا تبرير هذا التحول الدلالي بمثال متناغم أورده الناقد الأدبي البريطاني: "تيري ايجلتون" Terry Eagleton في كتابه "فكرة الثقافة" The Idea of Culture حين قال:

" تكتشف سيمنتيقية كلمة الثقافة ضمن معنى التحول التاريخي الانساني المميز، من الوجود الريفي إلى الحضور الحضري... و هذا التحول الدلالي هو في نفس الوقت متناقض؛ لأن سكان الحضر هم من يمكن اعتبارهم مثقفون و ليس سكان الريف".³

إضافة إلى هذا التمثيل، يمكن الاستدلال بمثال آخر، يأتي في سياق الرؤية التي قدمتها أستاذة العلاقات الدولية، المصرية "نادية مصطفى" حول "السلام الحضاري"، حيث تؤكد أن:

¹ Dimitri Nicolaïdis and Kalypso Nicolaïdis, "The EuroMed beyond Civilisational paradigms," in E. Adler et al. (eds.), *The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region* (Canada: University of Toronto Press, 2006), p. 343.

² Headley Bull, op. cit., p.149.

³ لقد حلت تسمية "الاتحاد الأوروبي" EU محل "الجماعة الأوروبية" EC بعد معاهدة ماستريخت 1993. لكن منذ ذلك الحين، تعد الجماعة "الركيزة 1" First Pillar المدنية المشكلة للبنية القانونية للاتحاد، متضمنة بشكل أساسي السياسات الاقتصادية و التجارية إلى جانب الركيزتين 2 و 3 (PJCC، CFSP)، حيث الثانية تتعلق بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، أما الثالثة فتتطوي على التعاون في مجالي الشرطة و القضاء بخصوص المسائل الجنائية أو العدالة و الشؤون الداخلية JHA.

³ Terry Eagleton, *The Idea of Culture* (USA: Blackwell Publishing, 2000), p. 1.

"العنف ليس نقبض السلام في كل الحالات، ولكن بعض أنواع العنف تكون سبيل للسلام العادل، كما في حالة المقاومة لكل أنواع الظلم".¹

بيد أن الأستاذة تحاول تفهيم أو توضيح فحوى ما يمكن تسميته: "السلام القائم على العنف"، يكشف في نفس السياق "جون غالتونغ" Johan Galtung، الخبير النرويجي في مثل هذه الدراسات و صاحب مفهومي "السلام السلبي و الايجابي" * عن رؤية ترابطية بين العنف و السلام، انطلاقاً من أن تحقيق الثاني يعني غياب الأول، موضحاً أنه:

"قد يقال أن الاستخدام المتكرر لكلمة السلام يعطي صورة غير واقعية عن العالم. ينبغي أن تحوز التعابير مثل العنف، الخلاف، الاستغلال، النزاع، الثورة، والحرب على تردد أعلى بكثير من أجل أن تعكس صورة العالم غير المتناغم بشكل دلالي و جوهري. بيد أن ترك هذه الجدلية الكبرى جانباً خلال الوقت الحالي، يجعل واضحاً أن بعض مستوى الدقة ضروري للمصطلح كأداة معرفية. وحينئذٍ، لا أحد بالطبع يمكنه احتكار تعريف السلام".²

لا شك أن هذه المقولة ترحح ما نسعى لبلوغه في سياق مناقشة مفهوم القوة المدنية دون احتكاكية تحقيقه من زاوية لفظية أو معنوية، و إنما هذه المرة في محاولة لإعادة ضبطه من حيث أصل كينونته.

🌟 الفرع الثاني: إعادة ضبط اشتقاقية وجودية (ايتيمو- انطولوجية) لمفهوم القوة المدنية.

تمّ فرق بين مدنية أوروبا كقوة مدنية Civilian بمعنى أقرب إلى التعاون الهادئ و السلمية، منها إلى أوروبا كقوة أقرب إلى معنى "المواطنة" Civil خلال القرون الوسطى، حتى و إن كانت المواطنة أيضاً تفترض الليونة و السلمية و تشكل دلالة أولى لمفهوم المدنية في سياقها الأوروبي. ** و إذا كان ما أسلفنا ذكره مع "دوشان" و

¹ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص. 14.

* يقصد بالسلام السلبي، استخدام رعب الحرب مناهضة لها أو بمعنى آخر استخدام الأوصاف و الصور الدائمة من الموت و الدمار في محاولة لوقف الحروب الحاضرة و المستقبلية. أما السلام الايجابي، فيعني أكثر من مجرد غياب العنف و الحرب، كما يجب أن يكون مسعى استباقي لإقرار العدالة الاجتماعية من خلال تكافؤ الفرص، التوزيع العادل للموارد و الثروات، و إنفاذ حكم القانون. للاطلاع أكثر أنظر:

Aarne Vesilind, *Engineering Peace and Justice: The Responsibility of Engineers to Society* (New York: Springer, 2010), p. 125.

² Johan Galtung, "Violence, Peace, and Peace Research," *Journal of Peace Research*, Vol. 6, no. 3(1969), p. 167.

** الأصل في كلمة "civil" أن تترجم لما يسمى "مواطي" وليس "مدني"؛ لأنها تعبر عن مواطن المدنية في أوروبا خلال القرون الوسطى. للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى محاضرة مسموعة للدكتور عزمي بشارة موجودة في شبكة الإنترنت بعنوان: "الاجتمع المدني"، ألقيت في ملتقى النهضة الشبابي الثاني بقطر، أبريل 2011. يمكن الموافقة على الترجمة التي قدمها الدكتور، بعد مراجعة محتوى مختلف المعاجم المترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية. قاموس أكسفورد على سبيل المثال، يمكن أن يوضح بعض الفروق في اشتقاق الألفاظ التالية: civic, civil, civilian. الأول مثلاً، هو عبارة عن اسم يعني مدني أو حضري؛ أي انه اسم مشتق من لفظ مدينة أو كل ما يتعلق بمؤسسات المدينة و تنظيماتها. الثاني، صفة لاسم و يعني من بين ما يعنيه: مدني، مواطي، لطيف ومسالماً. أما الأخير، فهو إسم يدل مباشرة على المدنية غير العسكرية مثل الدلالة الاصطلاحية التي قدمها دوشان. ويبدو من هذه التراتبية الدلالية أن مدنية أوروبا في بعدها القيمي، تنتج عن الحضرة و المدنية الأوروبية كما يوضح ذلك الأستاذ نصر عارف في كتابه: "الحضارة، الثقافة، المدنية"، حيث عدّ المدنية الأوروبية سبباً في بلورة قيم مثل الحرية السياسية و الاقتصادية، مهددة بذلك لتشكيل علاقات المواطنة، والخلاص إلى نموذج مدني أوروبي راقي لنمط الحياة الغربية.

"فيلو" يشير إلى اكتساب مفهوم القوة المدنية دلالة بشكل أكثر اندفاعية نحو السلمية و التعاونية وفقاً للرصيد التاريخي التحريبي لعملية التمدن الأوروبية؛ فالواضح أن العملية الاشتقاقية لهذا المفهوم تشغل مكانة هامة ضمن علم اللغة التاريخي لا الوصفي، على أساس تتبع الكيفية التي تكتسب بها الكلمات معانيها مع مرور الوقت.¹

و بناءً على هذه القيمة العلمية التاريخية للمفهوم، فإن ضرورة عملية إعادة ضبطه تأصيلياً، تدعمها استعادة المفهوم لكيثونته بمضامين التعاون في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع الألماني "هانس مول" Hanns Maull كأحد أهم المختصين في نموذج الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بعد فرنسوا دوشان، وهو الذي أولى هذا المفهوم عناية فائقة، خصوصاً مع انبثاق ألمانيا و اليابان كقوتين ناشئتين تقريباً بنفس المضمون المعياري و الاجرائي لهذا المفهوم، حيث يجعل من هذا الأخير أداة أساسية للتعاون في علاقات الاتحاد مع الدول أو الجهات الفاعلة الأخرى، ولو أن مسألة تحقيق غاياته تبقى مرهونة باستخدام التدابير الاقتصادية غير العسكرية، مع امتلاك الرغبة في تنازل دوله الأعضاء عن سيادتها بغية اتخاذ الترتيبات فوق القومية.^{2 *}

وهي نفس الفكرة التي تعقب عليها الأستاذة "هانا بوي" Hannah Boie المتخصصة في العلاقات الأوروبي-متوسطة، والبروتوكول الألماني في رام الله، حيث تؤكد بأن مفهوم "المدنية" يمتلك هذه الدلالة المشتركة لدى أغلب الباحثين، كونه يحوز معنًاً تناغمي يتسق مع مفهوم "السلمية" في شكلهما التطوري، بالتركيز على التهاور و التعاون في العلاقات الدولية، و دون التغافل عن مفهوم "القوة" الذي يتحدد كجزء من الأشكال السلمية لتلك العلاقات. و حتى إن كان هناك اغفال بهذا الخصوص؛ فهو يعود حسب نفس الأستاذة إلى النظر وجودية مفهوم المدنية للاتحاد الأوروبي بشكل انفصالي عن مفهوم القوة الذي يمكن فحصه تكاملياً مع المدنية في إطار المعنى الأساسي لـ "ممارسة القوة" أو معنى "الفاعل".³ هذين المفهومين الأخيرين، يمكنهما على المستوى

¹ ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر. *أسس علم اللغة*، ط. 8 (القاهرة: عالم الكتب، 1998)، ص. 55.

^{2 *} تعد النزعة فوق القومية، مقارنة أكثر تنوعاً و تقنية من المقاربة بين حكوماتية، كما أنها أكثر رقابة و ضبط. وقد اعتمدتها المنظمات الدولية المالية، و استند إليها الاتحاد الأوروبي في إطار تطويره لعملية صنع سياساته، خصوصاً تلك التي تبدو مرتبطة بشكل واضح مثل الزراعة و حماية البيئة، مع محاولة تمديد كفاءتها إلى مجالات أخرى أكثر استراتيجيتها مثل السياستين التجارية و الدفاعية، من خلال تكريس التعدي على السياسات القومية للدول الأعضاء عبر ترتيبية تجميعية. للاطلاع أكثر انظر:

John Peterson, "Policy Networks," in Antje Wiener and Thomas Diez (eds.), *European Integration Theory*, (New York: Oxford University Press, 2003), p. 106

³ Birgül Demirtaş-Coşkun, "EU'S New Position in the International Order: From Regional to Global Power?" (Study Presented at the International Symposium "Civilizations and World Orders", Istanbul, May 12-14, 2006), p. 53.

³ Hannah Boie, *Civilian Power: Analysis of Euro-Mediterranean Relations* (Berlin: LIT, 2010), pp. 4, 5.

لا مناص من ذكر هذه العناصر المفتاحية، خلال استحضار كينونة المفهوم كما هو موضح أعلاه. فضلاً عن ذلك، تبقى مسألة وجوديتها هي الأخرى و من ثم إعادة ضبطها في إطار المساهمة الأمنية للاتحاد الأوروبي، عملية أخرى تحتاج إلى التفصيل في مطلب آخر يكون بمثابة متغير وسيط يصل القوة المدنية معيارياً و اجرائياً بالحوكمة الأمنية العالمية. و ما يهم ههنا، هو التخلص من الجدليات التناقضية، خصوصاً مع ظهور نموذج أمان مانرز Ian Manners من "القوة المعيارية" Normative Power؛ نموذج ترتقي في إطاره سلطة الأفكار، ويُشادُ به من طرف بعض مفكري الاتجاه الكوني Cosmopolitanism أمثال "أندرو لينكلتر" Andrew Linklater الذي يرى من خلاله الاتحاد الأوروبي بمثابة تجربة كبيرة مساهمة في تطوير عملية تمديدية/حضارية مُعقّدة في السياسة الدولية.¹ وهي إشادة تنم عن نموذج ثقاف مدني معياري، بما أن المعايير التي تقوم عليها القوة المعيارية مثل السلام و الديمقراطية عبارة عن قيم مستوحاة أو منقولة من القوة المدنية.²

و بناءً على هذا الاقرار الأخير، يمكن استكمال عملية إعادة الضبط هذه المرة في مستوى من التعايش المعرفي بين المفاهيم الثلاثة لقوة الاتحاد، مع تبسيط النقاش من خلال المقاربة بأجديات البرمجة البحثية العلمية.*

🌈 الفرع الثالث: نحو تعايش معرفي دلالي (ابستموسيمنطقي) بين القوة المدنية، العسكرية و المعيارية.

رُبما يتوجب علينا ما بعد النقلة التاريخية السابقة، طي صفحة التناقض أو تبدّدها إلى التلاشي بصورة كلية، باعتبار أن القوة تأتي على أشكال و بأزياء كثيرة على حد تعبير جوزيف ناي Joseph Nye.³ وعلى اعتبار أن القوة المدنية لا تمثل ضعفاً، بل قوةً إلى جانب القوتين العسكرية و المعيارية؛ فسيظهر ههنا تعايش معرفي (ابستمولوجي) و توافق دلالي (سيمنطقي) في إطار مقارنة تقديمية أو بالأحرى برمجة بحثية تقديمية بمفهوم "امري لاكاتوش" Lakatos Imre، لا تلغي و لا تستهدف دحض وتكذيب افتراضات المناظرة الدلالية السابقة وفقاً لتصوير "كارل بوبر" Karl Popper، وإنما تحاول تطوير افتراضاتها عن طريق تقديم مفاهيم جديدة بمعاني مُتممة، يمكن أن

¹ Michael Merlingen and Rasa Ostrauskaite, *European Union Peacebuilding and Policing: Governance and the European Security and Defence Policy* (New York: Routledge, 2006), p. 15.

² Laura c. Ferreira-Pereira, "Human Rights, Peace, and Democracy: Is "Model Power Europe" a Contradiction in Terms," in Federiga Bindi (ed.), *The Foreign Policy of the European Union Assessing Europe's Role in the World* (Washington: Brookings Institution Press, 2010), p. 290.

* برنامج البحث العلمي Scientific Research Programme، هو نسق منهجي يتم في إطاره البحث العلمي. استعرضه المجري "امري لاكاتوش" أسناذ فلسفة العلوم كبرنامج يتشكل من نواة صلبة تتضمن الافتراضات التي تقوم عليها نظرية معينة؛ نواة لا تستطيع المنهجيات السائدة تكذيبها، و منه عدم امكانية دحض النظرية تجريبياً؛ لأنها محاطة بحلقة تحميها الافتراضات الأخرى التي توظفها النظرية، بغرض استكشاف حقائق أخرى، فضلاً عن تحسين قدرتها التحليلية و توسيع نطاقها تقديمياً، و إلاً يعتبر البرنامج انتكاسياً. أنظر: عادل زقاع، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009)، ص. 32.

³ جوزيف س. ناي، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص. 12.

تساعد في تفسير إشكالية ثبات و/أو تغير مفهوم القوة في السياسة العالمية من جهة، وفي التقدم البحثي لبرنامج قوة مدنية فعلية من جهة أخرى، و هذا بالاستناد مبدئياً إلى البرنامج البحثي لـ "جوزيف ناي" حول "القوة الذكية" التي تجمع ما بين القوتين (الناعمة و الصلبة) وفق عملية تضمينية استثمارية لكليتهما؛* فلا قوة ناعمة رخوة لوحدها، "و لا قوة صلبة مطلقة لمفسدة مطلقة" بتعبير المؤرخ الإنجليزي "اللورد أكنون".¹

من أجل ادراك مدى تقدم برنامج القوة المدنية الفعلية الذي يتعايش في اطاره ما هو مدني، معياري و ما هو عسكري، ربما يكفي افتراض ناي بأن تمثل القوة الناعمة نموذجاً للتذويت (جعله جزء من الذات) دون جزرة أو عصا. وحيث لا يقوض هذا التصور، الجاذبية **Attraction** كإحدى الافتراضات الأساسية بالنسبة للقوتين المدنية و المعيارية؛ فذلك لأن الحوافز و الأفكار تبقى أدوات جذب؛ و لأن دوشان حدّد النواة الرئيسية للقوة المدنية في نموذج جماعة اقتصادية-سياسية لها قدرة تحفيزية متنوعة لتحقيق الأمن و الاستقرار والتنمية، إذ تسترعي انتباه أطراف ثالثة كما تؤثر عليها، هذا من ناحية. و من ناحية أخرى، قد لا تشكل العقوبة مثلاً، إحدى الفرضيات الأساسية للقوة الصلبة بقدر ما تبني تصور جواكيم كريتز القائم على ما يسميه بـ "الاجراءات الصلبة للقوة الناعمة للاتحاد الأوروبي"،² كأن يتقاطع إجراء العقوبة إن كانت اقتصادية مع قواعد السلوك التي تحددها القوة المدنية، و بالتالي فإنّ توظيف الافتراضات التي تميز القوة الصلبة عن القوة الناعمة لا يستوفي تماماً التمييز بين القوة المدنية و القوة العسكرية بتعبير "زكي العابدي" **Zaki Laïdi**، وذلك كفيل بتوسيع نطاقهما التحليلي بشكل تقديمي. أكثر من ذلك يرى "العابدي" أن مفصلة هذه الثنائية ظل اشكالية لأكثر من 30 عاماً، بما أنّ دوشان ظل صحيح الحدس، خصوصاً فيما يتعلق بقدرة القوة المدنية على ترويض التقارير العالمية من خلال إنشاء معايير و قواعد السلوك الدولي. و السر يكمن في تحكيمة إحدى الفرضيات الأساسية للقوة المعيارية بما يتوافق و المفاهيم الأساس من القوتين المدنية و العسكرية. لذلك فالتمييز الذي يصعب حقيقة يتعلق بثلاثية القوة و ليس ثنائيتها.³

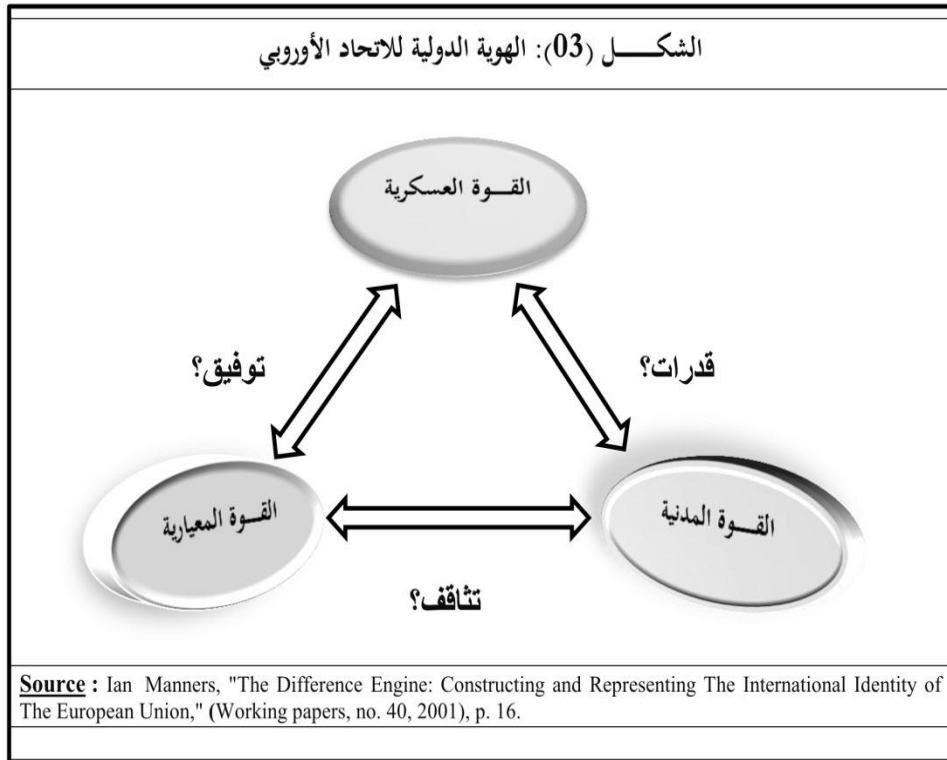
* القوتين الناعمة و الذكية **Soft Power, Smart Power**، مفهومان قام بصياغتهما الجيو-بوليتولوجي الأمريكي المنخصص في العلاقات الدولية "جوزيف ناي" Joseph S. Nye. حيث عرض المفهوم الأول من خلال مؤلفه الموسوم بـ "ملزومون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية" **Bound To Lead: The Changing Nature Of American Power**، سنة 1990، ويعني به "جعل الآخر يريد ما تريد من دون عصا أو جزرة"، و الثاني أكّد عليه في مؤلفاته اللاحقة، خصوصاً المؤلفات الأخيرة مثل: "مستقبل القوة" **The Future of the Power**، ويعد بمثابة مفهوم مركب في محتواه من القوتين الناعمة و الصلبة. و بالنسبة للدراسة المقدمة، يتّركب المفهوم الذكي للقوة من القوة المدنية أو القوة المعيارية كمفهومين ينسجمان ومفهوم القوة الناعمة من حيث المرونة، و القوة العسكرية كمفهوم يطابق في كثير من الأحيان القوة الصلبة **Hard Power**.

¹ Joseph S. Nye, *The Future of Power* (New York: Public Affaires, 2011), p. 291.

² أنظر: جواكيم كريتز، "عقوبات الاتحاد الأوروبي: التوجهات الصلبة لـ "القوى الناعمة" في النظام الدولي"، **ترجمات**، العدد. 21 (سبتمبر 2006).

³ Zaki Laïdi, "Peut-on prendre la puissance européenne au sérieux?" *Les Cahiers européens de Sciences Po* no. 5 (2005), p. 10.

في محاولة لضبط الارتباطات المعرفية بين الافتراضات الأساسية لهذا الثالوث المفهومي من القوة الفعلية للاتحاد الأوروبي، لابد من الاستعانة بـ "أيان مانروز"، أحد الآباء المؤسسين لمفهوم القوة المعيارية، و أحد السباقين إلى برمجتها بحثياً، حيث انطلق في تصميمه للهوية الدولية للاتحاد وفقاً لـابستمولوجيا بنائية؛ قاصداً بذلك بناء أرضية تركز على الشائقف، التوفيق و القدرات بين ثالوث القوة، وهذا من أجل وقف التهديم الحاصل على مستوى ثنائية "قوة مدنية/ عسكرية"، و لو أن مسعاه الأساسي يظل في استظهار القوة المعيارية و حملها على محل الجدد. و من خلال الشكل (3) أدناه، يظهر هذا المسعى البنائي للهوية الدولية للاتحاد الأوروبي، أين تتصل النماذج الثلاثة من قوة الاتحاد من أجل بيئة ما بعد وستفالية، بواسطة ثلاثة أسئلة مفتاحية مصممة كما يلي:



لقد اقترح "مانروز" أول الأسئلة في هذا التصميم السؤال المتعلق بـ "الشائقف؟" الذي يصل القوتين المدنية و المعيارية، والذي يمكن ضبطه بالصياغة الافتراضية التالية: إذا ضمنت القوة المدنية استمرارية معايير الاتحاد الأوروبي المتسقة مع العلاقات الدولية الوستفالية، أو إذا تأكدت مقولاتها المتمحورة حول تعزيز وضع المجتمع الدولي والتشريعات الدولية، فهل تتقدم حججها نحو تأييد التحول إلى نظام معياري مستوحى من الأخلاقيات العالمية، و بالتالي إذا حصل و تحقق ذلك، فسيكون البرنامج البحثي القائم بشأنها "فعليتها" تقدماً من غير انتكاس. كما

يطرح مانرز السؤال الثاني المتعلق بـ"التوفيق؟" كإطار معياري يهين توظيف القوة العسكرية في عالم مابعد وستفاليا؛ إذ يرى أن التعايش المعياري العسكري يفرض على الاتحاد ضمان استمرار معظم المعايير الوستفالية المدافعة عن إطار التدخل من أجل تحويل و تسوية بعض الصراعات أكثر من المصالحة و التوفيق. هذا و تبقى الأرضية المعرفية غير مهيأة بشكل كامل لهذا المسعى التعايشي إلى حين التأكد من أن طرحه سؤال "القدرات؟" الذي يجسر الهوة بين القوتين المدنية و العسكرية، لا يمكنه إعادة هيمنة مقولة التناقض بين لفظيها؛ لأنه عقب معاهدة تشكيل الاتحاد و المناقشات الأوروبية حول الحرب اليوغوسلافية خلال التسعينات، قال البعض بالتنافر بين القوتين.¹

يمكن الاجابة على هذا السؤال الأخير دلاليًا؛ أي بناءً على مضامين الاستراتيجية الأمنية الأوروبية (ESS) European Security Strategy، وبموجب دعوتها إلى ضرورة تكامل و تماسك القوة الأوروبية كما نناقش ذلك لاحقاً. علاوة على ذلك، تجادل العديد من النقاشات حول معنى و جدوى توفر قدر معين من القوة العسكرية من أجل إدراك جدّي لكل من القوتين المدنية أو المعيارية، أو بضرورة توليف أبعاد متنوعة من القوة منذ تطوير "سياسة الدفاع و الأمن الأوروبية" European Security and Defence Policy (ESDP) عام 1999.

وحول هذه النقطة، يؤكد الأستاذ توماس ريس Thomas Risse والأستاذة تانيا بورزيل Tanja Börzel بأن الإتحاد الأوروبي أصبح "قوة مدنية ناشئة" Emerging Civilian Power، تتطلب سياسة خارجية استباقية و نشطة، و تستلزم وجود نظام حكم يضم مصفوفة كاملة من الأدوات العسكرية، السياسية، الاقتصادية و الثقافية، إلى جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وعليه، فإن الأخذ بهذا الطرح يجعل من الاتحاد- وفقاً للأستاذين- قوة مدنية فعلية ابتداءً من سنة 2000؛ لأنه بحلول هذا الوقت تم دمج مختلف الاستراتيجيات والأدوات اللازمة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون في إطار مشترك. وإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد الأوروبي قادراً على تولي دور فعال في حفظ السلام عالمياً من خلال تراكم تدريجي لسياسة الدفاع و الأمن الأوروبية.² ويبدو أن هذا التوليف المعياري الاجرائي لقوة الاتحاد، يعبر كثيراً من الناحية المعرفية و الدلالية عن منطلقات جديدة لإعادة بناء المفاهيم التقليدية لقوة و نفوذ أوروبا، بما يساعد على ظهورها متأقنة في القرن الـ 21 بتعبير "باراق كانا".³

¹ Ian Manners, " L'identité Internationale De l'Union Européenne : Un Pouvoir Normatif Dans Le Jeu Politique Mondial," Bernhard Adam (red.), *Europe, puissance tranquille?: Rôle et identité sur la scène mondiale* (Brussels: Editions Complexe, 2007), pp. 33- 34.

² Tanja A. Börzel and Thomas Risse, "Venus Approaching Mars? The European Union as an Emerging Civilian World Power," (Berlin Working Paper on European Integration, no. 11, 2009), p.28. accessed (13/03/2014) <<http://aei.pitt.edu/7708/1/borzel-t-11a.pdf>>

³ باراق كانا، تر: عادل زقاغ. "القوة العظمى المتأقنة"، 21/08/2011. ولوج الموقع (2013/04/01)

<<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3084.html>>

المطلب الثاني: إعادة بناء الأساس المرجعي للمبادئ المدنية للاتحاد الأوروبي

" إذا استخدمت قوة الاتحاد الأوروبي بشكل جيد، سوف يكون لها تأثير إيجابي في تشكيل النظام العالمي متعدد الأطراف".¹
José M. Barroso

" بفضل عسكرة الاتحاد، ربما يكون هذا الأخير و بعد طول انتظار، قادراً على العمل كقوة مدنية حقيقية، وهذا يعني أنه بمثابة قوة للترويج للمبادئ الديمقراطية".²
Stelios Stavridis

" أكثر من أي فاعل آخر، بإمكان الاتحاد الأوروبي تجسير العالم من خلال الدبلوماسية، الجنود و خبراء التنمية".³
Javier Solana

إنه من الضروري تحديد متغير نظري بسيط، يمكن من خلاله تقدير المساهمة المدنية المفترضة للاتحاد الأوروبي في الحوكمة الأمنية العالمية. ويمكن تعيين هذا المتغير في إطار ما يمكن تسميته بـ "المبادئ المدنية"،* التي تستند عليها السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي، و هذا عبر استحضار مختلف الخطابات الرسمية و غير الرسمية السائدة حولها. و إذ يمكن التعرف بشكل عام على ثلاثة مكونات مدنية، تستبطن تركيبة حيوية من الأدوات المرنة و النهايات الديمقراطية؛ قد يسئل سائل حول سبب تحديدها في ثلاث؟. فهل يعود ذلك إلى مراجعة تلك الخطابات فحسب، أم ثمة سبيل آخر لحصرها؟. تستدعي الإجابة هنا، العودة إلى تقسيمها سابقاً من طرف مول و هارنيس كعناصر ستة، يمكنها توصيف هوية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، وفقاً للترتيب التالي:⁴

1. الجهود الرامية لتقييد استخدام القوة من خلال ترتيبات الأمن الجماعي و التعاوني؛

2. الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون من خلال التعاون متعدد الأطراف، التكامل و النقل الجزئي للسيادة؛

¹ José Manuel D. Barroso, "European Union and Multilateral Global Governance," in Migeul Polares Maduro (ord.), *An European Agenda For Global Governance, RSCAS Policy Papers* (Italy: European University Institute, 2011), p.5.

² Stelios Stavridis, "Why The Militarising of The European Union Strenthening the Concept of Civilian Power Europe," (EUI Working Paper, June. 2001), p. 1. accessed (17/05/2014)
<http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/1726/01_17.pdf?sequence=1>

³ Javier Solana, "The quiet success of European Defence," in Javier Solana et al. (eds.), *Perspectives on The Changing Nature of Security 21 st Century* (schlossplatz³ : Issue 2. Spring, 2007), p. 9.

* يعود تفضيل استخدام مصطلح "المبادئ المدنية" في هذا المطلب دونما مصطلح "القيم المدنية" الذي يستخدمه دوشان، إلى مجموعة من المصوغات الموضوعية: أولها، يتعلق بمسألة التعامل مع عملية إعادة صياغة وتشكيل بشأن المظلمات المرجعية للسياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي، بما أن مبدأ الشيء يعني أول مادته وبداية تكوينه، وأن المبدأ قد يحدث فيه تغير في إمكانية معنية (المقصود هنا التغير الجزئي بخصوص اللفظ أو المعنى)، وهو ما لا يمكن حدوثه في القيمة؛ إذ أن هذه الأخيرة تتميز بالثبوت و الدوام حقيقة، وهذا لا يتقاطع بأي حال مع ما يسمى بالقيم المتغيرة في مقابل القيم المطلقة المتضمنة في المبحث القيمي (الأكسيولوجي)، كما لا يتصل ببعض الطروحات القيمية الحركية التي ترى في ضرورة إعادة النظر في مدلولاتها. ثانياً، لكون المبدأ يفترض المعيارية دون أن يتخندق فيها مثل القيمة، وهو ما يوفر أساس التداخل بين القوتين المدنية و المعيارية حين الحديث عن بعض المعايير مثل الديمقراطية و حقوق الإنسان في المبدأ الثاني. ثالثاً، يفترض أن صياغة المبدأ تتضمن وسائل و غايات معينة، إجرائية ومعيارية، تتغير بتغير هذا المبدأ.

⁴ Bedrudin Brljavac, "A Global Civilian Power?: The Future Role of the European Union in International Politics," *Stjórnmal & Stjórnýsla*, 1 (2011), p. 99.

3. تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، داخل وبين الدول على حد سواء؛

4. تعزيز الأشكال غير العنيفة لإدارة و تسوية النزاعات؛

5. تعزيز العدالة الاجتماعية و التنمية المستدامة؛

6. تعزيز الترابط و تقسيم العمل.

لقد تم الاستناد إلى هذه العناصر من حيث ترتيبها ومرونتها، في محاولة لضغطها ضمن ثلاثة مبادئ أساسية دون اختزال مضمونها؛ أي بأن تكون ذات فائدة في استبطانها لتلك العناصر وفق نظرة تجديدية تعيد تشكيل دلالاتها، بإكسابها مضامين جديدة تتكيف مع البيئة الأمنية في القرن الحادي و العشرين، آخذة ترتيب ثلاثة فروع لهذا المطلب من البحث، تناقش فيها الأفكار التالية:

✓ تفعيل و تجديد "تعددية الأطراف" لحكومة عالمية شرعية؛

✓ الرقابة الديمقراطية على التضمين عسكري-مدني لإدارة جيدة للأزمات؛

✓ تقسيم وتنسيق العمل الدبلوماسي و الإنمائي لحكومة المساعدات الخارجية.

🌟 الفرع الأول: تفعيل و تجديد تعددية الأطراف.

يُعدُّ "العمل متعدد الأطراف" أو "تعددية الأطراف" Multilateralism أحد مفاهيم التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية، و أحد مبادئ السياسة الخارجية بالنسبة للدول مثل الولايات المتحدة كما وصف ذلك الأستاذين "جون روجي" John Ruggie و "جون إيكينبري" John Ikenberry في مرحلة من المراحل؛ بالنسبة للهيئات فوق القومية كالاتحاد الأوروبي؛ و بالنسبة لمختلف المؤسسات الدولية ذات الطبيعة متعددة الأطراف الدولية كالأمم المتحدة (UN)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) The World Trade Organization.¹ مع ذلك، ينبغي التدقيق ههنا في مضمون هذا المبدأ بطرح التساؤلات التالية: حقيقةً، على من يعود معنى الأطراف وتعددته؟ هل على هذه الدول و المؤسسات فحسب، باعتبارها فواعل في السياسة العالمية؟ ثم، ما الداعي لتضمينه كأحد مبادئ السياسة الخارجية؟ هل لذلك علاقة بعمل ديمقراطي و بسيادة القانون أم بضبط القضايا الأمنية على المستوى العالمي؟ و لكونه إجراءً أو عملاً، هل يعني ذلك تفاعلاً، تعاوناً أم ماذا؟.

إنَّ استقراء إحدى التصورات البحثية حول هذا المفهوم، ربما يجيب عن هذه الأسئلة. من بين هذه التصورات، تلك التي تفترض النظر إلى تعددية الأطراف بشكل أخص كمقاربة أوروبية مفتاحية بشأن الأمن

¹ Saadia Touval and William Zartman, *International Cooperation: The Extents and Limits of Multilateralism* (UK: Cambridge University Press, 2010), p. 3.

الدولي أو إدراكها بشكل خاص كتعاون في إطار العلاقات الدولية، من جهة انبثاقه عن قرار طوعي يتخذه المشاركون في ظل تعددية الفواعل و على أساس الاعتراف بقواعد و معايير غير الترتيبات اللاتماثلية، و إلاً استيعابها في مفهومها العام على أنها مجموعة قواعد متآلفة ومتفاعلة أو تعاون مؤسساتي.¹

إنَّ ما يضيق و ما يتسع من هذا التخمين الأولي يبقى ناقصاً، و لا يستوعب المضمون الافتراضي الكامل للأسئلة السابقة؛ فبينما يحدد الإطار التعاوني في العلاقات الدولية بين عدد من الجهات الفاعلة التي توجهها قواعد ومعايير متماثلة، مع تعيين مثال (أوروبي) تجاه قضية دولية محدّدة (الأمن)، فإنه لم يُحدّد هوية الفواعل المتعدّدة في العلاقات الدولية، ولو أن الحديث اليوم يجري عن عالم "ما بعد العلاقات بين الدول"، وحول شواغل ذات توجه عالمي. كما أن افتراضاً مثل هذا، يقتصر على إضفاء الطبيعة المؤسّساتية و الصيغة التعاونية بصفة عامة، ولو أن مفهوم التعاون إجرائياً يحمل معنيين: أولهما، يشير إلى استراتيجية فواعل تسعى إلى تسوية قضايا معينة أو هو نمط تفاعلي من العلاقات، و لا يعود المعنى الثاني على التفاعلات الخاصة فقط و إنّما ينطبق على رغبة الفواعل في المحافظة على استمرار (و تعزيز) تفاعلاتهم من خلال تسوية المشاكل المشتركة. و بناءً على ذلك، سيكون لتعددية الأطراف معنيين: أحدهما يتعلق باستراتيجية دبلوماسية تستخدمها الدول من أجل تنسيق السياسة بين ثلاث فواعل أو أكثر، و الآخر يتعلق بتعاون هؤلاء الفواعل.²

إذاً؛ لفي جانبين تنحصر إعادة صياغة مبدأ تعددية الأطراف: الموضوعي منها، عبارة عن فعل تعاوني دولي طويل المدى، و الذاتي منها يشير إلى التنسيق و التفاعل الذي يتأسس بين ثلاث دول أو أكثر عبر ترتيبات تماثلية إزاء قضايا مشتركة، تُرجّح الكفة فيها غالباً لقضيي السلم و الأمن الدوليين.

و إلى هنا، تبدو الفاعلية الدولانية حاسمةً كثيراً في توجيه هذا المبدأ نحو إضفاء الطابع الدولي على القضايا المشتركة، وليس المقصود هنا النزعة الدولانية أو العمل الأحادي Unilateralism بمفهوم مصلحي واقعي. وحيث لا يكون المسعى في الولوج ضمن نقاشات نظرية نيو-واقعية و نيو-ليبرالية حول مسألة المكاسب النسبية و المطلقة، فإنه يمكن التساؤل حول مدى أهمية تفعيل أو تجديد مبدأ تعددية الأطراف في تجسيد فعالية الاتحاد الأوروبي أمام قضايا عالمية جديدة من أجل بلوغ حوكمة عالميّة شرعيّة؟

¹ Caroline Bouchard, John Peterson, and Nathalie Tocci, "Introduction: Multilateralism in the 21st Century," in Caroline Bouchard and John Peterson, and Nathalie Tocci (eds.), *Multilateralism in the 21st Century: Europe's Quest for Effectiveness* (New York: Routledge, 2013), pp. 2, 4.

² Saadia Touval and William Zartman, op. cit., p. 2 .

1. تعددية أطراف فعالة:

لقد كان لإزاماً على الاتحاد الأوروبي أن يُكيّف فعله الخارجي مع السياق الدولي المتغير من تحديات و تهديدات القرن الحادي والعشرين، وذلك عن طريق تفعيل تعددية الأطراف كمبدأ جيني. و إلى هنا، ينطبق الأمر على ما يسمى "تعددية أطراف فعالة" Effective Multilateralism، و التي أصبحت شفرة وراثية يتم استحضارها بشكل متكرر ضمن خطابات سياسة الاتحاد الأوروبي؛ فقد أعلن "مانويل باروسو" Manuel Barroso، أنّها تشكّل جزءاً من الحمض النووي DNA الخاص بالاتحاد الأوروبي،¹ كما أن "خافيير سولانا" Javier Solana الممثل السامي السابق للسياسة الأمنية و الخارجية المشتركة Common Foreign and Security Policy (CFSP) أكدّ أهميتها المتزايدة في إطار الاستراتيجية الأمنية الأوروبية (ESS) حين قال:

"في عالم من التهديدات العالمية، الأسواق العالمية ووسائل الإعلام العالمية، يعتمد أمننا وروحنا بشكل متزايد على نظام متعدد الأطراف فعال. هدفنا هو تطوير مجتمع دولي أقوى، مؤسسات دولية تعمل بشكل جيد و نظام دولي قائم على سيادة القانون".²

يعود اصطلاح "الفعاليّة" Effectiveness هنا على ضرورة السعي من أجل ممارسات حوكمة أفضل، كما أنه يبرّر استعداد الاتحاد الأوروبي ليكون محركاً لعمليات إصلاح، ضبط، و تنظيم مختلفة ومتنوعة؛ أي أنه من خلال اعترافه بالبعد العالمي بقوة أكبر، يتوجّب عليه السعي أكثر من أجل تحسين شرعية وضع القواعد العالمية و العمل على تحديث و إصلاح المؤسسات الدولية و متعددة الأطراف في الأجلين المتوسط والطويل.³

و ينبغي أن تكون غايته النهائية، تعزيز فعالية و إنفاذ صلاحيات المؤسسات متعددة الأطراف؛⁴ هذا لأنّ الحوكمة العالمية تعني من بين ما تعنيه: ضرورة تعزيز نمو الأنظمة متعددة الأطراف للتنظيم و الإدارة، بغية تشجيع الترابط العالمي، وفي الاتجاه نحو نظام إدارة أكثر تعاوناً و توافقاً في رأي، بحيث يشمل ما هو غير حكومي، وسائل إعلام عالمية، أسواق رأس المال العالمي، و يستند على احترام المبادئ الديمقراطية (ضمانات مدنية/سياسية) والسوق الحرة (آلية مدنية/اقتصادية).⁵

¹ Manuel Montobbio, "Reflections on Effective Multilateralism and Global Governance as Guiding Concepts of The European Global Strategy," (European Global Strategy Project, EGS 1, March 27, 2013), p. 1.

² "European Security Strategy: A Secure Europe in a Better World" (Brussels: December 12, 2003), p. 9. accessed (05/06/2014) <<http://www.iss.europa.eu/uploads/media/solanae.pdf>>

³ Hanna Tuominen, op. cit., p. 212.

⁴ Commission of The European Communities, "European Governance," (A White Papers, Brussels: July 25, 2001), p. 27.

⁵ غراهام إيفانز وجيفري نونيهام، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط. 2 (مارس 2000). ولوج الموقع (2014/04/10):

<<http://dc444.4shared.com/doc/6yOFGQCy/preview.html>>

2. تعددية أطراف جديدة *

إذا كانت مسألة تفعيل تعددية الأطراف بمثابة تفضيل استراتيجي للاتحاد الأوروبي حتى يصبح مبدؤه تدريجياً أكثر ملاءمة لنظام الحوكمة العالمية، مع التخلي عن بعض السلطة المؤسسية لصالح فواعل أخرى، أين يمكن التأثير على وزنه المتناسب بين التمثيل والسلطة في المنظمات متعددة الأطراف لأجل تعزيز النمو و الإصلاح المؤسساتي و تشجيع الترابط و التعاون العالمي؛¹ فإن تحديد تعددية الأطراف لا يعد سبيلاً آخر لإصلاح النظام دولي و تعظيم نمو ودور المنظمات الدولية فحسب، بل أكثر من ذلك هو مطلب جوهري لتشجيع التواصل عبر الوطني تجاه إنشاء كيان عالمي أكثر تعددية وشرعية، يتم في إطاره صعود مفهوم القوة المدنية ضمن إطار عالمي متعدد الأطراف جديد يستهدف مراجعة النظام الوستفالي كما يفترض ذلك الأستاذ "ثيلو".²

و مثل هذا الافتراض، يطرح سؤال مدى تحديد الأرضية المعرفية السابقة لـ مانرز التي تقول بصعود القوة المدنية في حال استمرار المعايير الوستفالية، خصوصاً ما تعلق بمسألة التمييز بين أوضاع الفعل الأوروبي الداخلي و الخارجي؟. و إذ تثبت الإجابة لوقت كبير على مناقشة قضية استمرار مبدأ السيادة في ظل تنسيق الأفعال بين الدول؛ يساعد تحديد العمل متعدد الأطراف (تعددية أطراف جديدة New Multilateralism) على وضع أسس نظام هجين من الحوكمة العالمية عبر الوطنية و الدولية التي تجمع الاحتياجات المجتمعية الوطنية و عبر الوطنية لحلها في إطار مشاكل تعجز الدول منفردة على التعامل معها، مثل مشكلة نزع الألغام الأرضية عبر العالم. وهنا قد يكون خيار التجديد أقل قابلية لتأثير القوى المهيمنة و أكثر إمكانية لإثارة قضية الشرعية المستندة إلى مبادئ "المحاسبة" Accountability، "المسؤولية" Responsibility و "الشفافية" Transparency.³

* تعددية الأطراف الجديدة، مفهوم اقترحه "روبرت كوكس" Robert W. Cox و أتباعه، مُتخذين بذلك البنية الحالية للنظام الدولي، بفتح الحديث عن تغير أنطولوجي لمسألة التعاون على مستوى عالمي، حيث سيبدأ هذه المرة من أسفل إلى أعلى مركزاً الترابط بين جميع اللاعبين. مع ذلك، تمت إعادة تشكيل المفهوم من قبل أستاذة الاقتصاد السياسي الدولي "سوزان سترانج" Susan Strange، حينما اعتبرت أن أهم تحدي للتعاون متعدد الأطراف هو بناء الاجماع حول المسائل الاقتصادية السياسية، خصوصاً و أن النظام بين الدولي أصبح غير قادر على إدارتها في سياق تنامي اللا تناسق بين القوى المهيمنة و المجموعات التابعة. للاطلاع أكثر أنظر:

Marie-Claude Smouts, *The New International Relations: Theory and Practice* (India: C. Hurst & Co. Publishers, 2001), pp. 82-83.

¹ Manuel Montobbio, op. cit., p. 5.

² Mario Telò, "European Union, Regionalism, New Multilateralism: Three scenarios," in Mario Telò (ed.), *European Union and New Regionalism: Regional Actors and Global Governance in a Post-hegemonic Era*, (England: Ashgate Publishing Limited, 2007), p. 321.

³ Emanuel Adler, "Communitarian Multilateralism," in Edward Newman, Ramesh Thakur, and John Triman (eds.), *Multilateralism Under Challenge: Power, International Order, And Structural Change* (India: Academic Foundation, 2009), p. 34.

الفرع الثاني: التضمين العسكري-مدني: من و إلى الرقابة الديمقراطية؟.

تعكس الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لسنة 2003، و المنقحة سنة 2008 رؤية طموحة مبنية على زيادة الاتساق بين الصكوك العسكرية و المدنية في سياق متابعة السياسة الخارجية للاتحاد، بالتركيز على ارتباطه الوثيق بقضايا السلام و الأمن كما وضحت ذلك "معاهدة لشبونة" * Lisbon Treaty¹. ومثل هذه الرؤية، تقتضي هي الأخرى التعايش بين الأشكال الثلاثة من قوة الاتحاد الأوروبي من غير إقصاء إحداها و من دون التناقض فيما بينها، و هذا في إطار "نموذج تضميني" يمكنه حسم افتراضات مانرز، سيما حول "القدرات؟" و "التوفيق؟"، حيث يمكن القول وفقاً لهذا النموذج بأن توفر القدرات المدنية يتوقف على وجودية القدرات العسكرية حتى تكون هناك قدرة متكاملة و كافية لمواجهة مختلف التهديدات ومن ثم تحقيق غايات فعلية،² كما قد يصدق افتراض إدراج معيار التدخل إلى جانب المصالحة/التوفيق ضمن أجندة الحكومة و الأمن داخل وخارج أوروبا.

ليس المقصود من "التضمين" في هذا السياق، الاستمرار في المناظرات الدلالية، بإيقاع لفظ "عسكري" مكان لفظ "مدني" متضمناً معناه ومشتماً عليه وفقاً لنحو اللغة العربية، كما لا يمكن مطابقته بدلالة تراكم قوتين، الأولى ذات تردد عالي، و الثانية ذات تردد منخفض كما هو الحال مع تراكم الأمواج في الإلكترونيات. و لكن معناه الجوهرى، يقترب من ضرورات تطوير القدرات العسكرية الدفاعية لفاعل القوة المدنية أو إدراج القوى العسكرية ضمن عمليات الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، وليس بالضرورة أن تندمج في طاقم توليفي من العسكريين و المدنيين، لكن مع اخضاع مهام العسكري إلى الاشراف السياسي و الرقابة الديمقراطية Democratic Contrôle كأهم مبدأ ناشئ، يُؤقّر لحظة حاسمة في المساهمة الفعلية للقوة المدنية بالنسبة للحكومة الأمنية الأوروبية والعالمية على حد سواء.³ هذه اللحظة التي لا تغيب عن ذاكرة المسؤولين الكبار في الاتحاد؛ إذ أنها تتعلق بإطلاق سياسة

* معاهدة لشبونة، هي معاهدة لإصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي و صنع القرار فيه تجاه مجموعة من القضايا. وقد تم تغيير اسمها بهذا الشكل استناداً إلى "معاهدة الإصلاح" Reform Treaty، عندما تم تعديلها و توقيعها في لشبونة بالبرتغال من قبل رؤساء وزراء و وزراء خارجية الدول الأعضاء السبعة و العشرين في 2007/12/13. تُعدّل هذه المعاهدة، معاهدة الاتحاد الأوروبي و معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية The treaty establishing the european community (TEC)، والتي تمت إعادة تسميتها هي الأخرى بـ "معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي" Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU). وقد دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في 2010/12/01، عندما تم التصديق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء الـ 27، مع ملاحظة أن العدد ارتفع حالياً إلى 28 دولة بعد انضمام كرواتيا في 2013/07/01. للاطلاع أكثر أنظر:

Jens-Peter Bonde, "Lisbon Treaty: The Readable Version," 3rd. ed. (Brussels: Foundation for EU Democracy, 2009), p.3. accessed(11/04/2014). <<http://en.euabc.com/upload/books/lisbon-treaty-3edition.pdf>>.

¹ María Martín de Almagro Iniesta, "EU Engagement with Local Civil Society in the Great Lakes Region," (IAI Working Papers 1317, May 2013), p.3. accessed(11/04/2014). <<http://www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiw1317.pdf>>

² مسعود شوية، "مقاربة الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات الدولية"، مجلة الفكر، العدد. 6 (2010)، ص. 421.

³ Wolfgang Wagner, "The Democratic Contrôle of Military Power Europe," in Helene Sjursen (ed.), *Civilian or Military Power: European Foreign Policy in Perspective*, op. cit., p. 33.

الدفاع و الأمن الأوروبية (ESDP) سنة 1999 التي شكّلت أوثق دليل على استكمال ترسانة السياسة بأدوات عسكرية للقيام بمهام إدارة الأزمات عبر العالم، و فرصة لمحاولة المكاملة بين القدرات وتحقيق المزامنة في نشر الآليات المدنية جنباً إلى جنب مع القوات العسكرية، ومن ثم تفريد سمّة مميزة لمقاربة متسقة للاتحاد الأوروبي بشأن إدارة النزاعات في فضاءات جيو-استراتيجية جديدة.¹ و في مجملها، لطالما شكّلت هذه الفضاءات استراتيجية كبرى و مقارنة شاملة بالنسبة للاتحاد، وبالتالي لم تكن بمنأى عن الخطابات الرسمية سواء في مرحلة التخطيط لها أو حين تنفيذها. وليس أدلّ على ذلك من تصريح "سولانا" القائل:

"تتطلب البيئة الاستراتيجية مقارنة عسكرية/ مدنية: لا بالتسلسل البسيط، العسكري أولاً ثم بعد ذلك المدني؛... نحن بحاجة إلى مجموعة تامة من الآليات السليمة و لمقاربة صحيحة... ينبغي أن نستمر في تطوير مقارنة شاملة: في تنمية قدراتنا؛ في تكيف هياكلنا؛ وفي إدارة عملياتنا".²

رُبّما يصحّ القول بأن تعزيز طموح الاتحاد الأوروبي كقوة متكاملة يبدأ بتنمية قدرات متنوعة تعتمد التكيف الهيكلي، لكن لتبقى مرهونة بالإدارة السليمة للعمليات التضمينية (عسكرية- مدنية). في الواقع، ليس أسلم من المراهنة على تحسين هذا التضمين من "الرقابة أو الضبط الديمقراطي" على صنع قرار عمليات الحوكمة و بناء السلام؛ لأن ما يهم أصلاً هو فحوى الرقابة كمبدأ لـ"اصلاح و ديمقراطية" القوى العسكرية قبل أن يقود مدلولها الحركي إلى كل ما يظل روتيناً استشاري، تدقيقي، يقف عند رصد المعلومة حول الممارسات الصلبة، معبراً بذلك عن محدودية الصلاحيات التي يمكن أن تُمنح لآليات مدنية متعددة في مقدمتها البرلمان الأوروبي.³

إنّ اللحظة الحاسمة الثانية لتعزيز مضامين الرقابة الديمقراطية بالنسبة للعمليات و العلاقات العسكرية و المدنية، كانت إنشائية مؤسسية بامتياز. ودليل ذلك، هو بعض المبادرات التضمينية البناءة التي قام بها الإتحاد الأوروبي مستهدفاً تخفيف حدة الهواجس المحلية التي صاحبت إطلاق السياسة ESDP. واستناداً على ذلك، سارع لإنشاء اللجنة العسكرية (Military Committee (EUMC) ممثلة برئيسها؛ الهيئة العسكرية Military Staff (EUMS) بخبرائها عن الدول الأعضاء، لكن مع إخضاعهما بشكل واضح للجنة الأمنية و السياسية (PSC) The Political and Security Committee التي تضم كبار الدبلوماسيين، ووزراء الخارجية في مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية (GAERC) General Affairs and External Relations Council.

¹ Margriet Drent and Dick Zandee, *Breaking Pillars: Towards a civil-military security approach for the European Union* (Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2010), p. 1.

² Lars Wedin, "The EU as Military Strategic Actor," in Kjell Engelbrekt and Jan Hallenberg (eds.), *European Union and Strategy: An Emerging Actor* (New York: Routledge, 2010), p. 52.

³ Elie Mvie Meka, *Architecture de la sécurité et gouvernance démocratique dans la CEEAC* (Cameroun: Presses Universitaires D'Afrique, 2007), p. 145-146.

يُعدّ مكسباً معرفياً صعود مثل هذه الإنشاءات؛ لكونها تساهم في إعادة تشكيل التصورات المفاهيمية و النظرية حول الرقابة الديمقراطية إلى درجة إعادة صياغتها تحت مسمى "الحكومة الديمقراطية لقطاع الدفاع و الأمن" التي تفتح نقاش المجتمع المدني الواسع حول القوات المسلحة و الدفاع وراء الرقابة البرلمانية.¹ وفي المقابل، يظل المكسب الواقعي لهذا المبدأ التضميني الرقابي مرهوناً بتحقيق افتراض "ستيلوس ستافريدس" Stelios Stavridis، القائل بأهمية الأداة العسكرية لأجل بلوغ الغايات المدنية والديمقراطية بما يخدم فعالية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.²

و ليس سهلاً بأي حال تحقيق هذين المكسبين من دون الكشف عن فواعل القوة العسكرية التي ترى في الاتحاد شريك لا بد منه من أجل عمليات أمنية تتطلب استجابة مدنية-عسكرية لإعادة البناء و الاستقرار في مناطق ما بعد النزاع؛ فهل هي فواعل الأمن الخاص من الشركات الأمنية و العسكرية التي يتعاقد معها أو ينظم أنشطتها أم هو حلف الشمال الأطلسي NATO الذي شرع في تطوير قدرة مدنية/عسكرية مماثلة، مُتَمِّمة من جانب الاتحاد، وتوفر قاعدة تعاونية بين المنظمتين بعد إنهاء اتفاقية اتحاد غرب أوروبا على اثر إعلان لشبونة 2010؟³ وحيث تبدو مثل هذه الشراكات/التعاقدات كأكبر التجارب التكيفية السياسية و المؤسسية، فهل يعني ذلك بداية الاتحاد الأوروبي بناء هوية "فاعل الأمن" Security Actor باعتباره قوة مدنية فعالية؟⁴

الفرع الثالث: تقسيم و تنسيق العمل الإنمائي و الدبلوماسي في إطار الخدمة الجديدة (EEAS).

إنطلاقاً من الأسئلة السابقة، قد لا تتكشف لنا حقيقة أن هناك "تقسيماً للعمل" Division of Labour يكمن في عمق الشراكة الظاهرية بين الاتحاد و سياسته الأمنية و الدفاعية (EU/ESDP) وحلف الشمال الأطلسي (NATO)؛ ففي حين أنه يبدو كعلاقة تكاملية ناشئة لا تستهدف حل منظمة محل أخرى، كان لهذا التقسيم صورة واضحة لدى حكومات دول أوروبا الغربية في المراحل الأولى من تأسيس المنظمتين، حيث يكون الناتو بمثابة موثّر للأمن العسكري في مقابل تركيز الجماعة الأوروبية على التعاون الاقتصادي.⁵ وعليه، ينبغي بداية النظر إلى تقسيم العمل كمفهوم متعدد المعاني، يحافظ فيه الاتحاد كقوة مدنية على الدلالات الاقتصادية للمفهوم؛ لكن دلالات لا تعود بنا إلى مبدأ "تقسيم العمل" في مصنع "الدبابيس" الافتراضي لـ"آدم سميث" ولا إلى مبدأ "التخصص

¹ Wolfgang Wagner, op. cit., pp. 32, 33.

² Jennifer Mitzen, "Anchoring Europe's Civilising Identity: Habits, Capabilities, and Ontological Security," in Helene Sjursen (ed.), *Civilian or Military Power: European Foreign Policy in Perspective*, op. cit., p. 103.

³ Mark Webber, James Sperling, and Martin A. Smith, *NATO's Post-Cold War Trajectory: Decline Or Regeneration* (New York: Palgrave&McMilan, 2012), p. 196.

⁴ Geoffrey Allen Pigman, *Contemporary Diplomacy* (UK: Polity Press, 2010), p. 172.

⁵ Richard G. Whitman, "NATO, The EU and ESDP: A Emerging Division of Labour," in Martin Smith (ed.), *Where is Nato Going?* (New York: Routledge, 2013), pp. 44- 45.

الدولي في الانتاج" لـ "دافيد ريكاود". بدلاً من ذلك، يمكن فهم المقصود من "تقسيم العمل" في سياق ما يسمى: "تقسيم العمل في السياسة الانمائية الأوروبية و العالمية"، وهذا لاعتبارين: يتعلق الأول، بمقولة "رومانو برودي" التي مفادها أن تحقيق قوة مدنية عالمية يأتي من خدمة التنمية المتسارعة العالمية.* أما الاعتبار الثاني؛ فذو صلة بتركيز برجة السياسة الانمائية كثيراً على برامج المساعدة الانمائية و المعونة الخارجية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من عمل الاتحاد كقوة مدنية؛ لكونها تقع في صميم "الخدمة الجديدة" أو ما يسمى خدمة العمل الخارجي الأوروبية

¹ European External Action Service (EEAS).

مثلاً هذه الخدمة الجديدة، أو التي يمكن وصفها بالدائرة الجديدة للعمل الانمائي و الدبلوماسي، يمكن اعتبارها خدمة مدنية فعلية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث تتبنى مقاربة أمنية شاملة **Comprehensive Security Approach** لا تكتفي بأفضليتها الكمية، وإنما تضيف النوعية على تنسيق العمل الدبلوماسي و الإنشائي. فبالإضافة لامتلاك الاتحاد الأوروبي شبكة واسعة تضم 140 بعثة فريدة من نوعها، تتضمن هذه الدائرة خبرة دبلوماسية لمثلين وخبراء خاصين، لكن لا يعني ذلك استبعاد المشاركة الاستراتيجية العملية عبر سياسة الدفاع و الأمن المشتركة (**Common Security and Defence Policy (CSDP)**؛ فهي تبقى صمام الأمان الذي يحمي مصالحه و يدافع عن قيمه الأساسية في نفس الوقت.²

إنَّ ظفر الدائرة (EEAS) بوظيفة "البرمجة" و خصوصاً المالية في إطار تنموي أوروبي و شامل، يعد مفتاح تقسيم العمل الانشائي من أجل اتحاد أكثر لقوة مدنية أوروبية أكثر تماسكاً؛ لأن مثل هذا الاختصاص التمويلي كان تضطلع به "المفوضية الأوروبية" **European Commission**. ثم إن مساعي الخدمة الجديدة تجاه توفير سلطة سياسية شرعية تضمن تحقيق القدرة على صيانة أمن الأفراد المدنيين عبر توليفة من الأدوات الدبلوماسية و الاغاثة الانسانية التي تؤثر على العملية السياسية خصوصاً في مناطق ما بعد النزاع، تعد أيضاً مفتاحاً لتقسيم العمل الدبلوماسي، لكن مع الاستعانة هنا بمقاربة تنسيقية من "أسفل إلى أعلى"، تتمحور حول ضرورة التشاركية مع منظمات المجتمع المدني و الأفراد بخصوص تفويض المهمة المدنية للاتحاد الأوروبي في تلك الدول المستقبلية لبعثاته.³

* تناقش هذه المقولة ضمن المنظورات المفسرة لمفهوم القوة المدنية، و بالضبط في اطار المنظور البنائي.

¹ Isabelle Tannous, "The Programming of EU's External Assistance and Development Aid and the Fragile Balance of Power between EEAS and DG DEVCO," *European Foreign Affairs Review*, Vol.18. no. 3 (2013), p. 334.

² European Commission, "The EU's Comprehensive Approach to External Conflicts and Crises", Joint Communication to The European Parliament and The Council, (Brussels, dec 11, 2013), p. 3. accessed (17/04/2014). <http://www.eeas.europa.eu/statements/docs/2013/131211_03_en.pdf>

³ حديجة عرفة محمد أمين، الأمن الانساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009)، ص. 161، 162.

المبحث الثاني: مفهومة توصيفية متعددة المستويات لـ: "الأمن" و "الحكومة".

"من أجل التوصل إلى فهم "الحكومة الأمنية" Security Governance، ينبغي أولاً وبشكل خاص التعرف على

Elke Krahmann

معنى المصطلحين المركبين لها و هما: الأمن و الحكومة".¹

هكذا تحاول الدكتورة "كرامن" Krahmann البريطانية المتخصصة في مجال الحكومة الأمنية و تحليل الشبكة، وضع منطلق مفهوماتي يقوم على تفكيك ظاهري "الأمن" و "الحكومة" من أجل الحصول على توصيف دقيق لهذه الظاهرة المصطلحية المركبة. مع ذلك، ينبغي علينا من الناحية المنهجية إضافة التركيب اللفظي Multi-level في اقتراب تأصيلي متعدد المستويات من هذه الصياغة التوليفية، وذلك قصد التوصل إلى بناء و تفصيل مفهومي للحكومة الأمنية العالمية، بحيث يأخذ دلالة الشمول (حكومة أمنية شاملة)، متضمناً على الأقل مستوياتها الوطني، الاقليمي و الدولي.

في اطار النظام ما بعد الوستفالي، يُعدّ "الأمن" Security ظاهرة متعددة المستويات، تتكرر الهواجس بشأن توفيره خصوصاً على المستويين الاقليمي و العالمي، و هذا دون نفي دوغمائية الفزع حول تحقيقه وطنياً في ظل محاذير السيادة في عالم وستفاليا.² هذه الظاهرة التاريخية التي أدت إلى غموضه أكثر، إلى حد أن "أرنولد والفرز" Arnold Walfers وصفه بمثابة "الكناية/ أو الرمز المبهم"؛ لارتباطه من الناحية الوجودية بصياغة عقلانية توافق مفهوم "المصلحة الوطنية" الذي لطالما أخفى و لايزال يخفي مآرب غير معلنة متعددة الأبعاد.³

و نفس الشيء ربما يقال بالنسبة لمفهوم "الحكومة" Governance الذي يبرز على عدة مستويات من عمليات الضبط و التنظيم و التعاون، حيث تختص به عدة جهات فاعلة متنوعة، بما يجعل منه مفهوماً معقداً؛⁴ لكونه ينتج عن تشابكية التفاعلات القائمة بين قوى الحكومة، وبالتالي لا يكتفي بمأسسة بسيطة على المستوى الوطني انطلاقاً من مؤسسات الدولة فقط، بل يكون من الناحية المعيارية بمثابة "حكومة عقدية" Nodal Governance تشتت في إجراءاتها الحركية عقد فاعلة غير دولاتية مترابطة مع بعضها البعض.⁵

¹ Elke Krahmann, "Conceptualizing Security Governance," *Journal of the Nordic International Studies Association*, Vol. 38, no. 1 (2003), p. 9.

² Tânia Felício, "Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism," *Human Security Journal*, Vol. 5 (2007), p. 56.

³ Arnold walfers, "National Security as an Ambiguous Symbol," *Political Science Quarterly*, vol. 67, no. 4 (1952), p. 482.

⁴ Clifford Shearing, Peter Drahos, and Scott Burris, "Nodal Governance," *Journal of Legal Philosophy*, Vol. 30 (2005), p. 31.

⁵ Clifford Shearing and Jennifer Wood, "Security and nodal governance," (Paper Prepared for seminar at the Temple University Beasley School of Law Philadelphia, October 25, 2006), p. 3.

إنَّ تحليلاً شبيكياً متعدد المستويات مثل هذا، يمكنه أن يَعمِدَ علاقة مميزة بين مفهومي الحوكمة و الأمن. بشكل خاص، حين يتم ربط الشبكات في إطار صناعة السياسة الأمنية الوطنية، الإقليمية و العالمية؛ حقيقة أن القوة الضابطة فعلاً بمفهوم "اركيلا" Arquilla و "رونفلدت" Ronfeldt، تتحقق بالمضي إلى الجهات الفاعلة غير الرسمية، غير الحكومية أو غير الدولانية القادرة على الانتظام بشكل مضبوط أكثر من الرسمية، الحكومية، أو الدولانية، في ظل استمرار ترتيبات و عمليات التعاون بشكل أفقي وعمودي.¹ مع ذلك، لا يمكن في نفس السياق تجاوز ما يمكن تحديده كعلاقة تداخلية تكاملية بين دراسات الأمن و الحكم، و التي جعلت تتكاثف منذ التسعينات مع بعض الأعمال البحثية الجادة لأساتذة و باحثين مصريين، حيث يمكن عدّها كإضافات أو مكاسب معرفية محسوبة لتطوير المنظور المقارب الحضاري الاسلامي أو "مشروع العلاقات الدولية في الاسلام"؛ لأن تلك العلاقة تفهم في إطاره المعرفي، انطلاقاً من النظر إلى اتساع مفهوم الأمن وفقاً للتطور القيمي و الاقليمي لحدود الدعوة الاسلامية، من قيم القبيلة العربية إلى القيم الاسلامية بداية بالمدينة كدولة للإسلام؛ على أنه تطور تحركه قوة مرنة و تدريجية من أجل مواجهة التهديد بصورة و أشكاله المختلفة (الظلم، العدوان، الكفر و الفسوق، الرِّدَّة)؛² و في مجمله هو مسألة تستدعي حكماً ضابطاً ذو أبعاد و مكونات متعددة (شرعية، قانونية، سياسية، و اجتماعية) في مفهوم لا ينفك يعتمد من الناحية التطبيقية على تعدد جهات فاعلة يحركها إيمان تصديقي.³

➤ المطلب الأول: مفهوم الأمن بين عمودية المستويات و أفقية الأبعاد

انطلاقاً من المنظور المقارب الأخير، و قبيل العودة إلى المقاربة المعتمدة، وجب الإشارة إلى أن مفهوم الأمن ليس يكون ظاهرة متعددة المستويات أو الأبعاد، لها ضوابطها المعيارية و أدواتها الاجرائية الوضعية؛ إلا وهو ميثاق إيماني شامل يُولّد شعوراً روحي و طمأنينة في كل كيان نابض بإجراء تعبّدي يقوم على اقرار توحيدي خالص لمن أثني على نفسه بالسلام، المؤمن،* وعداً من- الله جلّ و علا- ليُبَدِّلَه محل خوف كل من يستخلفه في

¹ Elke Krahmann, "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 18, no.1 (April 2005), p. 21. For More See : Arquilla, J and Ronfeldt D.F. "The Advent of Netwar (revisited)," in Arquilla J. and Ronfeldt D.F. (eds.), *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy* (Santa Monica: CA, Rand, 2001). p. 1.

² مصطفى محمود منجد، *الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام*، 26. (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1996)، ص. 104.

³ هشام أحمد عوض جعفر، *الأبعاد السياسية لمفهوم الحكمية: رؤية معرفية*، 14. (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1995)، ص. 108.

* المؤمن: اسم من أسماء الله الحسنى، ورد صراحة في الآية 23 من سورة الحشر، في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾. وقد ورد بمعنى الصدق و الأمن، في شرح و تفسير ابن كثير و القرطبي و ابن القيم و العلامة السعدي ضمن الكتاب الجامع لأسماء الله الحسنى في الاقتباس التالي: " فالله هو المصدق لرسله، بإظهار معجزاته عليهم، وهو مصدق المؤمنين ما و عدهم به من الثواب، ومصدق الكافرين ما أوعدهم به من العقاب، ... وهو الذي أُمِنَ عباده من الخوف". للاطلاع أكثر أنظر: ابن القيم الجوزية، القرطبي، ابن كثير، العلامة السعدي، دراسة و إعداد: حامد أحمد الطاهر. *الجامع لأسماء الله الحسنى* (القاهرة: دار الفجر للتراث، 2002)، ص. 286.

الأرض كنتيجة لإيمانه وعمله وحكمه الصالح والرشيد في ظل دين السلام "الاسلام". و لا ريب أن هذه الحقيقة مثبتة قرآنيًا في وحيه تعالى، المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، في عدد من الآيات المعجزة. و من ذلك قول-الله سبحانه- في سورة النور: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ **سورة النور. الآية 55.** وكذلك في سورة قريش، حين قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤)﴾ **سورة قريش. الآية 3-4.**

لا بد للمُقارب نظرياً لأصل مفهوم الأمن أن يصادف في أغلب الأدبيات الكائنة حوله، بوعي أو دون وعي منها، ثبوت وترسُّخ المقابلة الأصلية التي أوردها الله سبحانه في كتابه بين الأمن و الخوف. و للتأكد من ذلك، يمكن على سبيل المثال تقديم أحد التعاريف التقليدية للأمن التي تأخذ بهذه المقابلة، كتعريف "ريني ديكارت" René Descartes الذي يرى الأمن في أعلى درجاته ابتعاداً من الخوف و اقتراباً من التأمين.¹

و حيث يبدو هذا التعريف أقرب إلى التعبير عن الأمن كضمانة، يمكن ايراد تعاريف معاصرة مثل تعريف أرنولد والفرز الذي يرى أنه: "في المعنى الموضوعي، غياب أي تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي المعنى الذاتي، غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من تلك القيم".² و مع ذلك، لا تبدو مقابلة والفرز محايدة و لا شاملة، بل تصدق كثيراً على المستوى القومي للأمن، بحكم ادراك تهديد شيوعي في تلك الفترة للقيم الليبرالية الأمريكية.³

و فضلاً عن التعريفين السابقين، يمكن التعرّيج على المفهوم المتأخر منه، المرتكز حول الانسان أو ما يعرف بـ "الأمن الإنساني" Human Security، و الذي يعني في جانبه المادي "التحرُّر من العوز"، وفي جانبه المعنوي "التحرُّر من الخوف" كما أكد ذلك تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1994، استشهداً بالوثيقة التأسيسية للأمم المتحدة United Nations و ترسيمها الأصلي للمفهوم.⁴

¹ محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 37.

² Arnold Walfers, op. cit., p.485.

³ عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الامن المجتمعي"، في دراسات أمنية. ولوج الموقع: (2012/02/06)

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html>

⁴ Kanti Bajpai, "Human Security: Concept and measurement," (Kroc Institute Occasional Paper, 19, 2000), p. 13 accessed(22/06/2012).<http://www.hegoa.ehu.es/dossiera/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf>.

مبدئياً، يمكن الانطلاق من اشتقاق مصطلحي "بُعد" Dimension و "مستوى" Level، و لو بشكل موجز، وهذا بالعودة إلى مناقشة جدلية أبعاد الأمن و عمودية مستوياته؛ على اعتبار أن الجدر اللغوي للمصطلح الأول يشير إلى الاتساع، العمق، الامتداد. و يدل الثاني على معنى التساوي على نفس السطح؛ أي بدلالة أقرب إلى عمومية الأمر إذا حل على مكان واحد.¹

من أجل ضبط هذه الدلالات الاصطلاحية أكثر، يمكن إجراء مسح على بعض الأدبيات النقدية التي كان لها أن ناقشت أبعاد الأمن، وفي مقدمتها أعمال أشهر المفكرين و الباحثة في مدرسة كوبنهاغن من أمثال "باري بوزان" Barry Buzan، "أولي ويفر" Ole Wæver و "ياب دي وايلد" Jaap de Wilde الذين يداولون مصطلح "قطاعات" Sectors بالنسبة للأبعاد، ومصطلح "الكيان المرجعي" Referent Object بالنسبة للمستويات؛* على أن القطاعات مصطلح يحافظ على معنى الاتساع و دلالات محدّدة من التفاعلات و العلاقات. فمثلاً: القطاع العسكري Military Sector يتضمن علاقات الاكراه بالقوة؛ القطاع السياسي Political Sector يتضمن العلاقة بين الحكم و مدى الاعتراف به؛ القطاع الاقتصادي Economic Sector عبارة عن علاقات تجارية، انتاجية و مالية؛ القطاع المجتمعي Societal Sector يهتم بعلاقات الهوية الجماعية؛ القطاع البيئي Environmental Sector يشير إلى العلاقات بين الأنشطة الانسانية و محيطها الحيوي.² وفي مقابل ذلك، تلتقي الكيانات المرجعية مع المستويات في سياق التحليل أو التفاعل مع التهديد، لصياغة معنى الأمن الذي يشمل نفس الكيان (الفردى، المحلى الجماعى، الوطنى، الاقليمى و الدولى).³ وعليه، فإنّ توصيل التدقيق اللغوي بالدلالة الاصطلاحية لمفردة "مستوى"، يعنى الحصول على معنى مشترك تأصيلي مفهوماتي لها، وهو الحال بالنسبة لمفردة "بعد". أكثر من ذلك، محاولة تحديد طبيعة الارتباط بينهما تتحقق في "العلائقية و التفاعلية"؛ أي أن كل مستوى يتعلق وتفاعل في إطاره مجموعة من الأبعاد المحدّدة خصوصاً المستوى القومي و الانسانى للأمن وصولاً إلى المستوى الشامل. من هنا، يوضح الجدول رقم (1) المستويات العمودية و الأبعاد الأفقية للأمن كما يلي:

¹ أنظر: المعجم الوسيط، ط.4 (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص.63، و ص. 466.

* الكيان المرجعي ضمن البنية السيميوطيقية لمفهوم "الأمنّة": هو كل ما يعتبر عرضة للتهديد الوجودى، وهو يتميز عن "الفاعل المؤتمن" "Securitizing Actor"، و "الفاعل الوظيفي" "Functional Actor"، حيث يشير الأول إلى الفاعل الذي يؤدي الفعل الخطائي للأمنّة في الواقع من خلال الاعلان عن الكيان المرجعي الذي يكون عرضة للتهديد الوجودى. بينما يعبر الثاني، عن الفاعل المشارك في تحمل نتائج النموذج الارشادي للأمنّة. " للاطلاع أكثر انظر:

Peter J. Burgess, "The Ethic of Securitization," in Alessandro Gobbicchi (ed.), *Globalization, Armed Conflicts and Security* (Italy: Rubbettino Editors, 2004), p. 212.

² Barry Buzan, Jaap de Wilde, and Ole Wæver, *Security: A New Framework for Analysis* (USA: Lynne Rienner, 1998), p. 8.

³ Hans Günter Brauch, "Introduction: Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century," in Brauch, et al (eds.), *Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century* (New York: Springer, 2008), p. 28.

الجدول (1): المستويات العمودية والأبعاد الأفقية للأمن في الشمال و الجنوب.				
البعد الأمني	مستوى التفاعل (الكيانات المرجعية)	العسكري	السياسي	الاقتصادي
الانساني	←			التحديات، التهديدات، المخاطر الاجتماعية، الطاقوية، الغذائية، الصحية، المعيشية قد تشكل معضلة بقاء في المناطق الهشة/الواهنة جداً.
العشائري، الجماعاتي، المجتمعي				
القومي				تأمين الطاقة، الغذاء، الصحة، المعيشة... الخ (مفهوم الأمن الانساني) يجمع بين كل مستويات التحليل و التفاعل.
الاقليمي / الدولي				
العالمي/ الكوني	←			

Source: Hans Günter Brauch, "Introduction: Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century," in Brauch, et al. (eds.), *Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century* (New York: Springer, 2008), p. 2.

إنَّ التركيز على مقارنة نقدية معاصرة للأمن، يُبرز قدرتها على التوليف بين الأبعاد و المستويات المختلفة للأمن. لكن ذلك، لا يمنع من إيجاز كل واحدٍ منها بشكل موضوعي، عبر استحضار بعض المقولات التقليدية أو المعاصرة حولها، تعود لمفكرين وباحثين في هذا الحقل، بغض النظر عن انتماءاتهم المعرفية. وهي كالتالي:

1. الأمن القومي National Security: تقليدياً، إرتبط مفهوم الأمن القومي في بعده الاستراتيجي بأمن الدولة الأمة، حيث: " لم تكن هذه الأخيرة لتحظى به، إذا ما قامت بالتضحية بمصالحها المشروعة تجنباً للحرب. و في المقابل، تكون قادرة على ذلك، إذا تحدت مسألة الحفاظ عليها من خلال الحرب"، هذا على حد تعبير الصحفي و الكاتب الأمريكي "والتر ليبمان" **Walter Lippmann** (1889-1974)، سنة 1943.¹ وحيث ينبثق من هذه المقولة ثلاثة متغيرات أساسية هي: الدولة، الحرب و المصلحة، و يكون بينها متغيرين وسيطين أو افتراضين هما "الدفاع" أو "الهجوم"

¹ Joseph J. Romm, *Defining National Security: The Nonmilitary Aspects* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1993), p. 5.

تسهيلاً لتفسير العلاقة بين تلك الأساسيات؛ فلا حرج أن يبدو هذا التفصيل جلياً لدى كل أكاديمي، باشماله تقريباً على كل ما يؤسس المنظور الواقعي. و يعود ذلك، إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و خلال الحرب الباردة التي استغلت في ظلها التدخلات المعرفية و المخرجات التجريبية المساعدة على تسييد خطابه العقلاني الفوضوي وإن كانت جذور المفهوم تعود لدولة وستفاليا 1648. و دون الغلو في طرح جل المقولات الواقعية، نكتفي باتفاقها حول متغير آخر يخدم هذا المستوى من الأمن، ويطلق عليه "سياسة القوة" **Power Politics** أو منطق "حكم القوة" الذي يسود المجتمع الدولي بتعبير فقهاء القانون الدولي،¹ بحكم أن: "السياسة تُصوّر على أنها العالم المهيمن حصراً من خلال إرادة القوة، التي أنشأت عالم متنازع..." كما يرى ذلك الواقعي الشهير "هانز مورغانثو" **Hans J. Morgenthau** (1904-1979).² وهي وجهة يؤكدّها "باري بوزان" **Barry Buzan** في إحدى إجاباته حول ما يقصده بسياسة القوة في إطار نقاش (الواقعية/ الكونية) الذي أجراه "انتوني ماك فرو" **Anthony Mc Grew** بينه و بين "دافيد هيلد" **David Held**، أين اعتبرها كراوية صراعية للنظام الدولي ذات مكون عسكري قوي، يفترض أن يتم من خلالها تأمين جميع الدول؛ أي في بقائهم على قيد الحياة مع السعي وراء مصالحهم الخاصة.³

وأكثر من ذلك، يتضح أن "سياسة القوة" تساهم في تحصيل ما يسمى بـ "المعضلة الأمنية" **Security Dilemma**، و منه تحريك المتغيرين السابقين لدول: هل تستعد فعلاً للدفاع من أجل أمنها، أم أخرى تنطلق في الهجوم صوب تأمين مصلحتها؟⁴ و لإدراك أكثر، لا تعدو أن تكون هذه المعضلة، أو أن يكون الردع و توظيف القوة سوى طريقة للحماية بسبب "الخوف" كمفهوم أساس ينطلق منه أي مستوى في تحليل الأمن، إذ لا يمكن الحديث عن وسيلة أو نتيجة قبل التعرض لخلفيات الظاهرة. و عليه، يعني الأمن القومي ههنا: "الادراك الجمعي للإحساس بالأمن" كما يعرفه "بيتسون" **Peterson**؛ فلا هو الأداة العسكرية و لا هو التهديد الخارجي أو كل النشاط الصلب، و إنما هو أيضاً تهديدات داخلية بنيوية على وجه التحديد، كما يعتبر ذلك "ماكنامارا" **Robert Strange McNamara**.⁵ ومن أجل ذلك، تقتضي العقلانية الفعلية تعدد أبعاد القوة ضمن هذا المستوى بتعدد

¹ مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (باتنة: دار قاعة للنشر و التوزيع، 2007)، ص. 137.

² Alastair J. H. Murray, *Reconstructing Realism: Between Power Politics and Cosmopolitan Ethics* (Edinburgh: Keele University Press, 1997), p. 87.

³ See: Anthony McGrew, "Realism VS Cosmopolitanism, A Debate Between Barry Buzan, David Held," *Review of International Studies*, Vol. 24, Issue.03 (1998), p. 388. This discussion was first recorded in December 1996 by the BBC for the Open University course, D316, Democracy: From Classical Times to the Present.

⁴ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد. 19 (صيف 2008)، ص. 11.

⁵ ذياب موسى البدانية، *الأمن الوطني في عصر العولمة* (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 24.

أبعاد الأمن، وخصوصاً إلى قوة اقتصادية إلى جانب القوة السياسية والعسكرية كما يقول بذلك "جون فوستر دالاس" John Foster Dulles، أو إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي كما شددت على ذلك أستاذة الاقتصاد الكلي "كارولين توماس" Caroline Thomas.¹ وكل هذه التصورات تبقى توسيعية لمفهوم الأمن القومي، وما كانت لتتجنب مرحلياً، لولا الوجهات الاعتبارية التي بالغت في التشديد على شمولية دلالة المفهوم ضمن الميدان العسكري على حساب ما هو أيضاً، تنظيمي، ثقافي... الخ.²

2. الأمن الإقليمي (الأوروبي) Regional Security: تعد إضافة مجالات أخرى للمجال العسكري مع تضمينها في الحدود الداخلية للدولة عملية توسيعية لمفهوم الأمن القومي، لكن على هذا الأخير أن يضيق مرة أخرى لينسجم مع أمن دول أخرى ضمن مجموعة من التفاعلات التعاونية التي تقع في فضاء إقليمي واحد،³ كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) *.

و بناءً على ذكر هذا المثال الأوروبي، لابد من التنويه بشكل يوافق رؤية الدكتور "مصطفى علوي" إلى أن الأمن الإقليمي الأوروبي عاش في إرهاصاته الأولى - على العكس - كجزء وتحت مظلة الأمن القومي التي كانت بدايته أوروبية منذ معاهدة وستفاليا 1648، نظراً لاقتصاره على تحالفات أوروبية بعضها مرن من حيث الانضمام، ولاعتماده كإحدى سياسات الأمن القومي بزيادة الدول الأوروبية الكبرى في إطار اغتنام موارد مستعمراتها خارج القارة.⁴ بيد أنه، وفي رؤية معاصرة لهذا المفهوم، يظهر الأمن الإقليمي كمركب مستبطن لما هو قومي، ويحاول أن يحتوي ما هو عالمي، ليشكل وحدة تحليل تنطلق من خلالها القضايا الأمنية كما يوثق ذلك بوزان من خلال ما يسميه بـ "المركب الأمني" The Security Complex.⁵

نظرياً، إذا كان هذا المركب يعني: "مجموعة دول تميزها شبكة من العلاقات الأمنية، المضمونة بمستوى عالي من الاعتماد الأمني المتبادل... أو لارتباط هواجسها الأمنية بشكل كافٍ، لعدم إمكانية النظر إلى أمنها القومي بشكل يفصلها عن بعضها البعض من

¹ أنظر أكثر: عبد الحق زغدار، «شكالية أمن المتوسط في ظل العولمة: بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2009-2010).

² David A. Baldwin, "Security Studies and The End of The Cold War," *World Politics*, no. 48 (1995), p. 123.

³ عبد الحق زغدار، نفس المرجع.

* منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي منظمة تمثل مقاربة شاملة للأمن، تشمل الجوانب السياسية والعسكرية، البشرية والاقتصادية والبيئية. تحتم المنظمة بمعالجة مجموعة واسعة من الهواجس الأمنية، بما في ذلك الحد من التسلح، تدابير بناء الأمن والثقة، حقوق الإنسان، الأقليات القومية والديمقراطية، واستراتيجيات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والأنشطة الاقتصادية والبيئية. تشارك فيها 57 دولة، حيث تتمتع كلها بوضع متساوٍ، وتتخذ القرارات بتوافق الآراء على أساس سياسي دون أن تكون ملزمة من الناحية القانونية. أنظر الموقع: <http://www.osce.org/who> (الولوج: 2014/02/11)

⁴ مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 4 (أفريل 2005)، ص. 9.

⁵ سليمان عبد الله الحري، مرجع سابق ذكره، ص. 20.

الناحية الواقعية"¹؛ فإن هذه الحقيقة العملية ربما تصدق على مركب أمني أوروبي مثلاً في الاتحاد الأوروبي كقوة مميّزة، تضم الدول غير العضوة التي يستطيع قيادتها نحو انشغالاته الرئيسية، المحصورة حالياً في مسائل تسوية النزاعات و أمننة بعض القضايا ذات التهديد الوجودي مثل: الهجرة و بعض القضايا البيئية و الحقوقية. و بالرغم من ذلك، تبقى بعض المفاهيم التقليدية مألوفة أكثر بالنسبة لمفهوم الأمن الإقليمي للاتحاد الأوروبي، كمفهوم "الجماعة الأمنية" Security Community الذي يتحدد بالموازاة مع فكرة "كارل دويتش" Deutsch's Karl حول توقعات التغير السلمي Peaceful Change، و فكرة "كينيث بولدينغ" Kenneth Boulding للسلام المستقر Stable Peace التي يفسران من خلالها ترك الأطراف الأداة العسكرية أثناء تسوية النزاعات.²

3. الأمن الدولي International Security: بعد أن تم ضبط الدلالات التقليدية و المعاصرة لمفهوم الأمن الإقليمي تمثيلاً بالاتحاد الأوروبي و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ربما تكون "منظمة الأمم المتحدة" (United Nations Organization) أو "حلف الشمال الأطلسي" (The North Atlantic Treaty Organization) نموذجين مهمين بالنسبة لتوصيف مفهوم الأمن الدولي من الناحية النظرية على الأقل؛ أي بغض النظر عن واقعية فاعليتهما وفعاليتهما. إضافة إلى ذلك، يمكن من خلالها تمييز الأمن الدولي عن الأمنين العالمي و الانساني من الناحية الوجودية و التصنيفية على اعتبار أنهما من صنف "المنظمات بين الحكوماتية" المنعقدة باسم "الدول" دون "الشعوب" مثل "عصبة الأمم" League of Nations؛ فكليهما سار على نهجها الجماعي في إطار ما اصطلح على تسميته بـ "الأمن الجماعي" Collective Security الذي يمثل إحدى الغايات السامية التي حكمت تأسيسها.³

من الناحية المعيارية، يقترب هذا المفهوم الأخير كثيراً من مفهوم الأمن الدولي، و يعد أحد المبادئ الواضحة التي تتعهد الدول بموجبها العمل مشتركة ضد أي دولة تهدد أمن دولة أخرى. هذا و تحاول الأمم المتحدة أن تأخذ من خلاله مسؤولية صيانة السلم و الأمن الدوليين على الرغم من أن مؤسسيها يدركون تماماً فشل العصبة من قبل.⁴ لذلك يبقى السؤال مطروحاً حول مدى ملائمة هذا المفهوم لبيئة ما بعد وستفالية، أين يكون البشر هم محور الافادة و الاستفادة؛ على أن الاجابة عليه تصاغ بإعادة افتراض أنه إذا قامت الدول

¹ Patrick M. Morgan, "Regional Security Complexes and Regional Orders," in David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), *Regional Orders: Building Security in New World* (USA: The Pennsylvania state university press, 1997), p. 205.

² Rikard Bengtsson, *The EU and the European Security Order: Interfacing Security Actors* (New York: Routledge, 2010), p. 13.

³ مبروك غضبان، المرجع السابق، ص. 171.

⁴ James S. Sutterlin, *The United Nations and the Maintenance of International Security: A Challenge to Met* (USA: Greenwood Publishing Group, 2003), p. 2.

الكبرى بتحديد قوتها و أمنها في طريق حماية و تمكين المواطنين من حرياتهم المدنية و السياسية، وإتاحة الفرص الاجتماعية و الاقتصادية في اطار من العدالة و المساواة، حينئذ يمكن الحديث عن الأمن الجماعي كأمن حقيقي.¹ و مع ذلك، تبقى الإجابة مبهمهً حول كيفية قيام الدول بهذه المقاربة؛ فهل من خلال الاستمرار في العمل المشترك بطريقة أخرى تبدأ بجهود تخفيف مخاطر الحرب في أوروبا، مصحوبةً بتدابير بناء الثقة و الحد من التسليح؟ و هل هذا يعني عودة الحديث عن مفهوم آخر هو "الأمن المشترك" **Common Security** كما جاء في تقرير "لجنة بالم"؟ أم عن مع مفهوم "الأمن المتكامل" **Comprehensive Security** الذي صيغ كإطار سياسي أواخر السبعينات و بداية الثمانينات في اليابان، حيث يؤكد على مقارنة متعددة المستويات بخصوص الأمن و مظاهره العسكرية و غير العسكرية؟ و إلا مقارنة مفهوم آخر، يقع مدلوله تقريباً ما بين الاثنين السابقين و يعرف بـ "الأمن التعاوني" **Cooperative Security** مع اختلافه عنهما في كونه أكثر احتراسية و براغماتية، مع اعتباره لأهمية القيود البنوية و حسابات ميزان القوى، وإيلائه أهمية كبيرة للآليات العسكرية ومحدودية الأطر الرسمية؟. لا شك أن هذا الأخير يعترف (ب) وينفق كثيراً (مع) مقارنة الناتو التي تقوم على الدفاع الجماعي العسكري، والتي اخضعت لمفاوضات حول تصميم مشروع الأمن و الإستقرار من خلال عملية معقدة للمشاركة السياسية و التعاون العسكري مع الدول غير الأعضاء.²

4. الأمن الإنساني Human Security: من وجهة نظر ما بعد بنوية، لا تعدو مختلف المفاهيم السابقة المقاربة لمفهوم الأمن الدولي أن تتجاوز الحدود التقليدية لمفهوم الأمن ككل من حيث حصريّة دور الدولة، و هو الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في وحدة تحليل الأمن، بالتوجه نحو أمن البشر و الجماعات.³ و دون العودة إلى بدايات طرحه ضمن تقارير بعض اللجان، يُعدُّ مفهوم "الأمن الإنساني" **Human Security** مفهوماً حديث النشأة ارتبط ظهوره بالتقرير الثاني للتنمية البشرية الصادر سنة 1994 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي حرّره كل من الباكستاني "محبوب الحق" **Mahboub Ul Haq** والاقتصادي الهندي "آمارتيا سن" **Amartia Sen**، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1998 كمصطلح متأخر ضمن "البراديم الكلاسيكي للتنمية" **Holistic Paradigm**.⁴

¹ Strobe Talbott, "Atlanticism in The Era of Globalization," in Wolfgang Ischinger (eds.), *Towards Mutual Security: Fifty Years of Munich Security Conference* (Germany: Vandenhoeck & Ruprecht, 2014), p. 418.

² Allen G. sens, "From Collective Defense to Cooperative Security? The New NATO and Nontraditional Challenges and Mission," in Mark R. Rubin, Victor S. Papacosma, and Sean Kay (eds.), *NATO After Fifty Years* (USA: Rowman & Littlefield, 2001), p. 170.

³ عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، المرجع السابق.

⁴ علي محمد حسنين حماد، "القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني في الإسلام" (ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول القانون الدولي الإنساني و الأمن الإنساني، بيروت: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف، 2010)، ص. 8.

نظرياً، يمكن اعتبار مفهوم الأمن الانساني مفهوماً مفتاحياً بحق ضمن هذا البراديغم؛ لأن التنمية في مفهومها المتأخر هي بالناس و من أجل الناس؛ مفيدتين و مستفيدتين؛ وسائل و غايات في نفس الوقت من أجل توسيع خياراتهم واستحقاقاتهم أو بالأحرى حقوقهم وحرياتهم الانسانية كتعبير عن مقاربة ثالوث إنساني (اثمائية/ أمنية/ حقوقية). وللتدليل على ذلك، نقتبس في هذا السياق، التصريح التالي لـ "كوفي عنان" Kofi Anna: "لم يعد من الممكن فهم الأمن الإنساني على أنه مصطلح عسكري محض. بدلاً من ذلك، يجب أن يشمل على التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، الديمقراطية، نزع السلاح، احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون".¹

إنَّ المتَّبعَ جيداً في هذا القول على شموليته، يجد أنه يتصل كثيراً بأبعاد الأمن الانساني التي عدّها برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP في سبعة أبعاد متكاملة مرتّبة كما يلي:²

1. الأمن الاقتصادي: يعني ضمان دخل أساسي للأفراد، مصحوب عادةً بعمل إنتاجي مكافئ؛
2. الأمن الغذائي: أين يمكن لكل الأفراد بدنياً و اقتصادياً الحصول على غذاء أساسي في كل الأوقات و الأماكن؛
3. الأمن الصحي: انطلاقاً من تمكين الأفراد من العيش من غير مجاعة أو من دون أمراض ناتجة عن الملوثات، مع ضمان أن لا يكونوا فقراء غير قادرين على التداوي؛
4. الأمن البيئي: حين يتمتع البشر بالعيش في بيئة صحية، يحافظون فيها على ثرائها الطبيعي و أنساقها الحيوية؛
5. الأمن الشخصي، وقاية من كل ما يصيب شخصهم من العنف أو أي تهديد آخر للذات الإنسانية؛
6. الأمن المجتمعي: يُسند إلى جماعة كالأُسرة مثلاً أو إثنية معينة، و يقتضي ضمان هويات وقيم محدّدة؛
7. الأمن السياسي: هو تحصيل لبناء مجتمع ديمقراطي يرتقي بحقوق الإنسان خصوصاً السياسية منها، دون أي تهديد يأتي من جانب فواعل دولانية أو غير دولانية، عامة كانت أو خاصة، لكي يحظى الفرد في الأخير بالمواطنة الحقيقية التي تفوضه القدرة على المطالبة بالأبعاد الأخرى.

5. الأمن العالمي (الشامل) Global Security: لقد بدى الاتساع في المستويات السابقة بشكل جلي، خصوصاً فيما تعلق بالأمن الانساني على حساب هذا المستوى، وهذا محسوب ضمن المقاربة متعددة المستويات المعتمدة؛ أي أن المستوى العالمي يتضمن تلك المستويات أو أنه متضمن في تلك المستويات في إطار إعادة تفصيله في الوصفات المحلية/الوطنية و الاقليمية ما بعد أحداث الحادي عشر أيلول.³ من جهة أخرى، مقاربة الأمن الانساني لها

¹ Kathleen A.Tobin, "From National Security To Human Security: Population Policy Shifts in Vietnam," in Benny Teh Cheng Guan (ed.), *Human Security: Securing East Asia's Future* (New York: Springer, 2012), p. 60.

² HDR, "New Dimensions of Human Security, Chapter 2," (New York: Oxford University Press, 1994), p. 25-32.

³ Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela R. Aall, "Mosaic of Global Conflict Management," in Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela R. Aall (eds.), *Rewiring Regional Security in a Fragmented World* (USA: US Institute of Peace Press, 2011), p. 6.

إمكانية لاعتبارها عالمية، حيث يمكن تنفيذها من خلال العمل متعدد الأطراف الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بمبدأ الشرعية، كما أن اعتمادها بالنسبة للاتحاد الأوروبي من شأنه أن يبرهن التزامه تجاه الأمن العالمي.¹

➤ المطلب الثاني: الحوكمة كمقاربة عامة متعددة الفواعل، الأبعاد والمستويات .

يتوجب في البداية، وقبل الحديث عن فواعل الحوكمة و أبعادها المختلفة في اطار مستوياتها المتعددة، مناقشة مفهوم الحوكمة ضمن شجرة متنوعة من المصطلحات والمعاني، لكن مع محاولة الاستقرار على لفظه و التقاف مدلوله المحايد.

🌈 الفرع الأول: مفهوم الحوكمة محل البحث عن استقرار اللفظ و تثبيت المعنى.

قبل بلوغ العملية التركيبية لمفهوم الأمن و الحوكمة، يُفترض في هذا السياق استكمال تثبيت أصل المفهوم الثاني "الحوكمة"، على اعتبار أن هذا الأخير مضطرب دلاليًا، وليس مستقر على اصطلاح واحد، بل هو متعدد المعاني و الألفاظ في اطار استخداماته الأكاديمية ضمن دوائر العلوم السياسية الانجليزية، الفرنسية و العربية، علاوة على تموضعه في طليعة التخصصات الأخرى. وعلى افتراض أنه بمثابة شجرة أو عائلة كبيرة و متنوعة من المصطلحات ذات الصلة -مفهوم أوليفيه باي Olivier Paye- فليس من الغريب أن يكون محل خلافٍ مفهومي، خصوصاً إذا تم النظر إلى مسألة تقاطع استخداماته العلمية، الايديولوجية و الاستراتيجية، بالإضافة إلى وقوعه في ارتباك وفوضى معرفية، إنطلاقاً من استخداماته كنموذج نظري أو انضباطي، الأمر الذي يصعب من تحصيل مفهوم محايد، و من ثم استعصاء قبوله بصياغة و دلالة توافقية مستقرة.²

إنَّ أوَّل استخدامٍ سياسيٍ أُسر مفهوم الحوكمة في معنى أقرب إلى الاستقرار ضمن حيز ضيقٍ من ناحية المعنى، كان من خلال مرادفه التقليدي "الحُكُومَة" *Gouvernement*.^{*} هذه الأخيرة، و إن كانت تشير في الغالب إلى البنى و الأطر الرسمية من الناحية التنظيمية، إلا أنها من الناحية الوظيفة تحافظ على نشاطها التَّحكُّمي بمعنى و

¹ Mary Kaldor, "What is Human Security?" in Anthony Barnett, David Held, and Casper Henderson (eds.), *Debating Globalization* (UK: Polity Press, 2005), pp. 182, 185.

² Paye Olivier, op. cit., p. 29, p. 32.

^{*} إن البدايات المعاصرة لتبلور مفهوم الحوكمة من الناحية النظرية و الاجرائية، كانت اقتصادية؛ أي من قبل علماء الاقتصاد و المؤسسات الدولية الاقتصادية. في حين قام العلماء بصياغته تكيفاً مع الافرازات غير المستحسنة من العملية الاقتصادية الانتاجية داخل وخارج المؤسسة عن طريق إعادة ضبط حركيتها ضمن لوائح معيارية و بأساليب فعالة على مستوى التدبير و التنظيم بأقل التكاليف، أين كانت مؤسسات بروتون وودز تسعى إلى إعادة الضبط المالي، النقدي و التجاري في أنظمة ادارة المؤسسات، ثم فيما بعد في اطار تعميم عمليات ما بعد الاصلاح الهيكلي (اصلاح أنظمة الحكم) خصوصاً بالنسبة للدول النامية التي كانت تعاني مشكلات في اقتصادها الكلي و تهديدات أمنية أمنية. وهنا يبدو أن المفهوم، تم توجيهه أولاً إلى أحد مكوناته "القطاع الخاص"، أو بالأحرى "الشركات" في اطار ما يسمى بـ "حوكمة الشركات" *Corporate governance*، ومن ثم دعم سلطة الضبط من طرف حكومات الدول كمكون آخر.

إن كان أقرب إلى السلطة و السيطرة من الضبط. إنَّ غِلْظَةَ هذه الخواص في الحكومة ربما تصلح لمردافة مفهوم "الحُكْم" أكثر و ليس الحوكمة؛ ذلك أن رسمية الفعل تنسج لتعبر بكل حزم عن حُكْم، و تضيق لتعبر بمتانة عن فاعل هو الحكومة. وعلى الأرجح، يصدق التعبير المرن على حوكمة مثل "عولمة" في حال تم تليين المرادفين السابقين حتى يشيران إلى فعل جماعي متعدد الأبعاد والمستويات، يشمل فواعل تحوز مبرراتها من تراجع مركزية الحكم و ذهاب نفوذه، لتعيد ترتيب العلاقة بين السلطة والحكم بطريقة متشابهة.¹

و إذا كان هذا أحد الأسباب التي يمكن من خلالها ترجيح الصياغة المفهومية "حوكمة"، فضلاً عن ذلك، يمكن الاستئناس بتفهم بين و مبرز، تجود به اللغة العربية في اطار الدراسات الصرفية الدلالية، انطلاقاً من الصيغة الجموعية للمسمى حوكمة؛ لأن التحجج بتليين مفهوم الحكم عن طريق إضافة الواو و الهزمة ليس كافياً و لا يبرر تغير الصياغة من حكومة إلى حوكمة. وعليه، تبنى الحجة ههنا على أوزان صيغة منتهى الجموع الحماسية، باعتبار الحوكمة إسم على وزن "فُعْلة" و هو وزن ثامن مضاف للأنواع السبعة التي يكون فيها جمع الكثرة (فواعل) مشتق بشكل تنابعي نحو (صَوْمَعَة، صَوَامِع). * و إلى هذه النقطة، يمكن القياس على ما أكدّه "ابن جني" بقوله: "إعلم أنك إذا جمعت فوعلا من (قُلْتُ) هَمَزْتُ فَقُلْتُ (قَوَائِل)؟"² حتى يصح القول في هذا السياق: "إعلم أنك إذا أردت أن تُفرد قبل أن تَجْمع من (حَكَم) تَبْت فَقُلْتُ (حُوكَمَة)"، على أن يأخذ هذا التثبيت مُسَوِّغَه الرئيسي من محافظة اللفظ على "جذر" الكلمة (ح ك م) و استمرارية اشتقاقه مثل حكم، حكمة، حكمانية... و ليس ك "إدارة".**

¹ صالح زياي و مراد بن سعيد، *الحكومة البنية العالمية: قضايا و اشكالات* (باتنة: درا قانة للنشر و التوزيع، 2010)، ص. 16، 17. * جمع الكثرة "فواعل" مطرد في سبع أنواع من الضيغ هي: فُعْعل نحو: جوهر وجواهر؛ فَاعْعل يفتح العين مثل: طابع وطابع؛ فَاعْلاء نحو: قاصعاء وقواصع، فَاعْعل اسماء علماً أو غير علم مثل: كاهل و كواهل، خاتم و خواتم؛ فَاعْعل صيغة مؤنث عاقل نحو: حائض و حواضض؛ فَاعْعل صيغة مذكر غير عاقل مثل: صاهل و صواهل؛ فَاعْلة مطلقاً نحو فاطمة و فواطم. للاطلاع أكثر أنظر: المرادي (ابن أم القاسم)، تحقيق: عبد الرحمان علي سليمان. *توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك* (القاهرة: دار الفكر العربي 2001)، ص. 1400، 1401.

² سائد محمود حسن صوافطة، *صيغة منتهى الجموع في لسان العرب: دراسة صرفية دلالية*، مذكرة مقدمة من أجل نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها، (فلسطين: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2010)، ص. 21.

** في ورقة بعنوان: "حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، منشورة بموقع مركز المشروعات الدولية الخاصة لسنة 2003، تحدد الخبرة الاقتصادية، والمساعد (السابق) لوزير التجارة الخارجية في مصر، عدداً من المسلمات المطروحة في اطار التحقيق و التأصيل لمفهوم "حوكمة الشركات" ومن بين تلك: الحُكْم، الحُوكْمَة، الحُكْمَانِيَّة، الحَاكِمِيَّة، وعدد من البدائل الأخرى مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة، أسلوب الإدارة المثلّي، القواعد الحاكمة، الإدارة النزيهة. فضلاً عن ذلك، هي توضح العملية الاقصائية لعدديها مثل: الحكم، ولو أنه لاقى استحساناً من طرف مؤيدي تفسير مركز المشكاة، إلا أنه قد يضلّل المعنى المقصود؛ لأنه يدل بطريقة مباشرة على أن الشركة هي من تحكم. كذلك الحال بالنسبة لاستبعاد الحكمانية، لما يرتبط في بنائها اللغوي من آنية أو تشابه وتماثل، أما الحاكمية، فلوقوع الخلط بينها كمقاربة أو منظور في علم السياسة و إحدى النظريات الاسلامية "نظرية الحاكمية". و إضافة لاستبعاد هذه، يتم اسقاط البدائل الأخرى لتنايلها عن جذر الكلمة (ح ك م)، مع ترجيح مفهوم الحوكمة على وزن فوعلة من جانب محافظته على هذا الجذر مع تضمّنه لمعاني الحكم و الرقابة الداخلية و الخارجية؛ و لاقتراحه من قبل الأمين العام لجمع اللغة العربية؛ و استحسانه من قبل عدد من متخصصي اللغة العربية من مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. أنظر الموقع: <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm> (2014/03/20).

بالرغم من هذا الاشتقاق الموجز، يبقى لفظ حكم منافساً للحكومة على مستوى ثبات الجذر، و على مستوى شموليتهما للمعنى أكثر من الحكومة، ولكن يبقى الأصل أفراد و فصل كل لفظ بمعناه خلاف اشتراكه. و بما أن أفراد لفظ حوكمة على وزن فועلة أدى إلى اختلافه، فهذا يسهل أكثر استقرار مصطلحه؛ في مقابل اصطلاح "حكم" الذي يستقر بوزن لا يختلف كثيراً عن "حكومة" لفظاً و معناً كما هو موضح أعلاه، و لعدم تميزه كثيراً عن غيره من المرادفات؛ إذ يضطر أي مستخدم له في سياق معين إلى تكراره من خلال ترجمته إلى الإنجليزية أو الفرنسية قصد تمييزه، كما أن إلحاق لفظ "حكم" بمسميات أخرى تعرفه، قد يوقعه في الخلط مع مفهوم "نظام الحكم" مثلاً.* و لا شك أن مفهوم الحكومة مميز لفظاً، ويفترض تمييزاً في معناه لمعرفة ما الجديد فيه عن الحكومة دون حاجة إلى تكراره، و من غير أن يلتبس بمفاهيم أخرى. وهذا ما يهم البحث ويخدم أهدافه، حيث أن تداوله متأخر في العلوم السياسية؛ و يأخذ بمعنى النقلة العكسية في صناعة السياسة من العمل الهرمي (علوي/سفلي) نحو الشبكي و التعاوني (سفلي/علوي).¹ إضافة إلى ذلك، استخدامه متعدد المستويات، فلا يكتفي بالخلي بل يتجاوز الوطني نحو الأوروبي، الدولي، و العالمي، زيادة على اعتماده في سياق المقاربات التي تركز على الفاعلية

Actorness، الضبط Regulatory، و المؤسسية Institutional Approach.²

الفرع الثاني: فواعل و مجالات الحوكمة ضمن مستوياتها المتعددة.

قد يصح القول الأرسطي اليوم عن الحوكمة و ليس عن السياسة فحسب سواء علمياً أو عملياً، باعتبار أنها: "إذا لم تكن كل شيء، فهي في كل شيء". و مردّ هذا الاقرار الأولي، ذبوع المفهوم بوتيرة سريعة منذ التسعينات- لتكثيف العولمة بالخصوص- في كافة المجالات، إضافة إلى محاولة تمديده وتعميمه على جميع

* إن الاستحسان الذي لاقاه مفهوم الحوكمة في سياق المفهوم المركب "حوكمة الشركات"، لا يقل عن عملية انتعاشه إثر الموافقة عليه من جامعة الأزهر في القاهرة كمرجع معروف في اللغة العربية، وفقاً لما يؤكد "شارل د. عدوان" في دراسة تعريبية للفظ **Governance**، منشورة على صفحة ويب البنك الدولي. يقدم عدوان في هذه الدراسة نفس المقترحات و البدائل السابقة تقريباً مع مبررات مماثلة. حيث يبدأ بمصطلحي "إدارة الحكم" و "الحكم الجيد" اللذان تبناهما تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا سنة 2003، ويدوألها البنك الدولي لكونهما أقل إثارة للجدل و أقل تحملاً للمعاني السياسية في ظل استعصاء التوافق على مصطلح مقبول في كافة الأقطار. ثم بعد ذلك، يعزج على الحاكمية كمصطلح يحافظ على جذره اللغوي، مشيراً إلى تعرضه للانتقاد من علمانيين لاستخدامه الإسلامي في إشارة إلى حاكمية الله (لكن الاشكال هنا أعمق من تسطيط المفهوم وحصره في انتقادات معينة ضمن حقله العلمي، لأن الرؤية الإسلامية الحقيقية ذاتها تقوم اعوجاج مقاصد المفهوم، كونه يستبطن فهماً شاذاً للعقيدة). ينتهي كاتب المقال بعرض مصطلحات مشتقة بمعنى الحكمة من قبيل: الحكم الصالح كترجمة حرفية لـ virtuous governing بالإنجليزية، و الحكم الرشيد، الممكن ترجمته من المصطلح الإنجليزي wise governing على أن هذين الأخيرين قد تعرضا للانتقاد أيضاً، وذلك لصعوبة نقاوة عالم السياسة واقعياً بالنسبة للأول، و لارتباط الثاني بمرحلة الخلفاء الراشدين. أنظر الموقع التالي:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPGOVERNANCE/0,,contentMDK:21567787~menuPK:4406853~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497024~isCURL:Y~isCURL:Y,00.html>

¹ See The Introduction of This Book: Alberto Brugnoli and Alessandro, Colombo, *Government, Governance and Welfare Reform: Structural Changes and Subsidiarity in Italy and Britain* (UK: Edward Elgar Publishing Limited, 2012).

² Susana Borrás, *The Innovation Policy of the European Union: From Government to Governance* (UK: Edward Elgar Publishing Limited, 2003), p. 11.

المستويات من طرف المنظمات و البيروقراطيات المحتكرة لمصالحه و الناشرة و المنفذة لضوابطه، نظراً لسلالته و إمكانية توظيفه بطريقة عبر تخصصية، الأمر الذي سهّل استحسانه و قبوله كثيراً لدى الدوائر العلمية هذا من جانب. من جانب آخر، تعتبر الحوكمة ظاهرة شاملة و أشمل من الحكومة، لا لشيء و إنما أكثر من احتضانها لما هو حكومي و رسمي، تستوعب الآليات غير الحكومية و غير الرسمية التي تتيح للفواعل ضمن نطاقها المضني قدماً نحو تلبية احتياجاتهم و تحريرهم من العوز.¹

من أجل التوفيق مع مقارنة مستويات الأمن، أين أمكن لمجموعة من الفواعل في قطاعات متعددة أن تتفاعل ضمنها، يمكن هنا أيضاً اختصار مختلف مستويات الحوكمة كمقاربة عامة تضم شبكة من الفواعل في مجالات متنوعة بما يتماشى و أهداف الدراسة؛ لأن التوسع فيها قد يتطلب تفصيل الدراسة في كل واحد منها. وهي على الأقل كما يلي:

1. الحوكمة المحلية Local Governance: تُعرف الحوكمة المحلية كمفهوم واسع على أنها صياغة، تنفيذ و متابعة الفعل الجماعي على المستوى المحلي عن طريق تحديد بنية التفاعلات "مواطن- مواطن"، "مواطن- دولة"، و عبر صنع القرار الجماعي و تقديم الخدمات العامة المحلية، انطلاقاً من الأدوار المباشرة و غير المباشرة من جانب المؤسسات الرسمية للحكومة المحلية و الهرميات (الهيروكراتيات) الحكومية كمؤسسات تنشأ بموجب دساتير، تشريعات وطنية، أو نظم تنفيذية، بالإضافة إلى مساهمة الشبكات، منظمات المجتمع المحلي، الجمعيات الحوارية و المعياريات غير الرسمية. وفضلاً عن هذه الخدمات، تهتم الحوكمة المحلية الرشيدة بالمحافظة على حياة و حريات المقيمين، مع خلق فضاءات للمشاركة الديمقراطية و الحوار المدني، كما تهتم بدعم السوق و التنمية المحلية المستدامة بيئياً.²

ويبدو من هذا التحديد أن المستوى المحلي للحكومة، يتضمن بشكل جدي تفاعلات أدوار بين هرميات وشبكات فاعلة، لا تكون رشيدة و جيدة إلا إذا شملت مجموعة من المجالات؛ كأن تبدو متمحورة في هذا المستوى حول المجال السياسي و المدني و فضاء الحوار الديمقراطي؛ المجال السوسيو-ثقافي القائم على تفاعلات و علاقة المواطن بالمواطن، و علاقته بالدولة في سياق فعالية الخدمة العامة؛ و المجال الاقتصادي و البيئي في إطار العملية الانمائية المحلية. وكل هذه الفاعلية و الفعالية في مجالات متكاملة، يجوز تجزئتها إلى حواكم أو حوكمات ضمن المستوى المحلي، حيث لا بد و أن تستند على التوجيه- كأولى دلالات الحوكمة- من خلال مجموعة من

¹ Ernst Otto Czempiel and James N. Rosenau, *Governance Without Government: Order and Change in World Politics* (UK: Cambridge University Press, 1992), p. 4.

² Anwar Shah, *Local Governance in Developing Countries* (Washington: The World Bank, 2006), p. 2.

المبادئ المفتاحية، كالمشاركة من جانب المواطنين المحليين في صنع السياسات و القرارات في اطار المجالس المحلية المنتخبة (الحكومة المحلية) وعبر مختلف التنظيمات الخاصة و المحلية، هذا بعد قبولهم مبدأ شرعية تلك المجالس مع إخضاعها لمبدئي المساواة و الشفافية، بما يساعد على حركية، جودة وكفاءة البرامج الانمائية المحلية التي يتم اخراجها في اطار مبدأ الاستجابة للمدخلات المحلية.¹

2. **الحكومة الوطنية National Governance**: وفقاً للألماني "آرثر بنز" Arthur Benz، أستاذ العلوم السياسية، يمكن عن طريق الحكومة فهم عملية التوجيه و التنسيق لجهات فاعلة مترابطة من خلال الأنظمة المؤسسية القائمة لحكم القانون الداخلي. وهذا الترابط يمكن فهمه على المستوى الوطني بشكل خاص، انطلاقاً من السلطات العامة مثل الحكومة، الوزارات، القوات الأمنية و العدالة، و إلى جانب مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة و غير الحكومية.² وفي مقابل الحكومة المحلية، تقوم الحكومة في مستواها الوطني على إدارة بينية، تفترض التوافق بين فواعل حكومية و غير حكومية، كسلطات عامة وخاصة، و ليس كجماعات محلية منتخبة و تنظيمات ربحية و غير ربحية، و يلتقي هذين المستويين من الحكومة كعمليتين لاتخاذ قرارات السياسة العامة Public Policy و تنفيذها.³

إنّ الحكومة على المستوى الوطني و حتى المستوى دون الوطني كما تلخصها الأستاذة إلكا كرامن Elke Krahmann، هي ما يمثل النظام السياسي في اطار تجزؤ السلطة بين عدد وافر من الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية بقصد رفع الكفاءة و الفعالية. غير أن هذه الخصائص لا تقتصر على هذا المستوى فحسب، و أنّما تعم باقي المستويات كذلك مع احتفاظ هذا المستوى بالقدرة على تمييز مفهوم "الحكومة" عن "الحكومة" في اطار نشوء ترتيبات صناعة السياسة المنشطرة بين الجهات السابقة الذكر، من أجل توفير الخدمات العمومية و القيام بعملية الضبط في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي بشكل خاص.⁴

3. **الحكومة الإقليمية Regional Governance (الاتحاد الأوروبي)**: يُجادل الأستاذ فيلو Telò، بأنه غالباً ما يتم تثبيت و تعزيز الحكومة الإقليمية سياسياً باعتبارها مستوى تكميلي للحكومة المحلية و الوطنية. و متى ما حدث اتفاق بين هذه المستويات في ظل قدرة الفواعل الوطنية على الضبط و التكيف، فذلك يكون أفضل؛ لأنه يوفر

¹ بومدين طائفة، "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد. 26 (حوان 2010)، ص. 30، 31.

² Udo Diedrichs and Wolfgang Wessels, *Wulf Reiners, The Dynamics of Change in EU Governance* (UK: Edward Elgar Publishing Limited, 2011), p. 181.

³ UNCSO Secretariat, "Regional, National and Local Level Governance for Sustainable Development," (RIO 2012 Issues Briefs no. 10, December 2011), p. 3. accessed (25/03/2014)

⁴ <http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/336brief10.pdf>

⁴ Elke Krahmann, National, "Regional, and Global Governance: One Phenomenon Or Many?" *Global Governance*, Vol. 9 (2003), pp. 326-327.

شرطاً مسبقاً جيداً بالنسبة للنظام الدولي، بما أن المنظمات الدولية تتفاعل أفضل مع المستوى الإقليمي، و يكون بمثابة أحد الهيئات الجيدة لعمل متعدد الأطراف جديد على المستوى العالمي في سياق الإقليمية الجديدة **New Regionalism**.¹ في مقابل ذلك، ترى الأستاذة **Krahmann** بأن الحكومة على المستوى الإقليمي، بدأ استخدامها منتصف سنة 1990، و ذلك من أجل وصف عمليات صنع و تنفيذ القرارات المعقدة متعددة المستويات في إطار الحكومة الجديدة للاتحاد الأوروبي التي تأخذ بعين الاعتبار القواسم المشتركة مع الحكومة الوطنية من حيث تميز الفواعل و العلاقة بينها، مع تعدد مجالات الفعل كما يرى ذلك أستاذ السياسة المقارنة و الأوروبية، البريطاني "سيمون هيكس" **Simon Hix** الذي وصف عملية الحكم في هذا المستوى باعتبارها ضبط و تنظيم، توجيه، مراقبة و تسيير للمخاطر ضمن مجالات عديدة، ليس بريادة الدولة وإنما عبر مزيج من أنشطة الفواعل الاجتماعيين، السياسيين و الإداريين، في علاقة غير هرمية متعدد المراكز بين الفواعل (من) و (من غير) الدول.²

من خلال هذين التوصيفين، يتضح أن الحكومة الإقليمية تتداخل كثيراً مع الحكومة الوطنية و لا تُكملها، بل و تتكامل معها انطلاقاً من محاولة تقديم مقارنة سامية من مقاربات حكومة الاتحاد الأوروبي، بحيث تكون مقارنة شاملة تصح تسميتها "حكومة متعددة الأطراف" **Multilateral Governance** أو "حكومة متعددة المستويات" **Multi-level Governance**؛ لأن ثيلو حينما تحدث عن الإقليمية الجديدة، إنما خصّها كارتباطات بنوية في الحكومة متعددة الأطراف و المستويات، أو كشكل تعددي متعدد المستويات للعمل الجماعي عبر الوطني بين الدول و مختلف التنظيمات المدنية حول القضايا المتنامية إقليمياً و عالمياً.³ ولا شك أن هذا التصور يوافق كثيراً الرؤية غير الهرمية الأفقية متعددة المراكز، و العمودية متعددة المستويات الخاصة بالأستاذة كرامن. وهذا ما يبدو كعدسة عاكسة لمستوى متشعب يحاول في نفس الوقت أن يقترب من المستوى التالي.

4. الحكومة العالمية Global Governance: انطلاقاً من هذه العدسة الأخيرة، يتناول "مايكل زورن" **Michael Zürn** أستاذ العلاقات الدولية في جامعة برلين مفهوم الحكومة العالمية بمعنى حكومة متعددة المستويات، بالرغم من أنه يعتبره مصطلح مفتوح لعدد من التأويلات. وحيث أن المفهومين ليس يتطابقان بالضرورة، هو يقترح معالجته في هذا السياق، آخذاً بعين الاعتبار شرطين إضافيين. الأول، يتوجب فيه أن يكون المستوى العالمي مستقلاً؛ أي لا بد

¹ Mario Telò, *European Union and New Regionalism: Regional Actors and Global Governance in a Post-hegemonic Era* (England: Ashgate Publishing Limited, 2007), pp. 11, 13.

² Elke Krahmann, "National, Regional, and Global Governance: One phenomenon or many?", "op. cit.", p. 29, pp. 327-328.

³ See: Mario Telò, "The Three Historical Epochs of Multilateralism," in Mario Telò (ed.), *Globalisation, Multilateralism, Europe: Towards a Better Global Governance?* (England: Ashgate Publishing Limited, 2014).

أن يكون شكلاً من أشكال التنسيق بين الحكومات بمعية قوى في مجالات خارج عضوية الدول. الثاني، يقتضي فيه المستوى العالمي أن يكون جزءاً من التفاعل بين مستويات مختلفة، بدلاً من العمل بشكل انفصالي عن المستويات الأخرى للحكومة ذات الوظائف المختلفة.¹

استطرداً، يمكن الموافقة على اقتراح مثل هذين الشرطين، باعتبارهما قاعدة أولية لمعرفة ماذا نسمي حين رؤية ما يجري في هذا المستوى، على عكس موظف الخارجية الأمريكية السابق، الأستاذ "لورانس فنكلستين" Lawrence S. Finkelstein الذي يزعم باستحضار العديد من الباحثين مفهوم الحكومة نتيجة عدم درايتهم حقاً ماذا يسمون ما يجري، وإن كان هذا الوصف يرجع إلى حرصه الكبير على إزالة الغموض عن مفهوم الحكومة العالمية الذي يعد من مساعي هذا البحث. من أجل ذلك، يمكن الاعتماد على تحجج فنكلستين نفسه بأن: "الحكومة العالمية، تبدو أن تكون تقريباً أي شيء"،² أو يمكن الانطلاق من حجة أكاديمية تقول بأن الحديث عن الحكومة لا يخفي الجهل بما يجري، وإنما للمصطلح مدلولته الأصلية (الايمولوجية)؛ قصد الوصول إلى الاستدلال التالي: إذا كانت العالمية هنا بمثابة مستوى أعلى من حجم النشاط البشري أو مجموع مستويات ذلك النشاط، فإن الحكومة بمفهوم البريطاني "جيرري ستوكر" Gerry Stoker، تعد جزءاً من ذلك النشاط الذي يهيئ الظروف للعمل الجماعي و إنفاذ القانون.³

يُعيدنا هذا الاستدلال العام إلى تسوية الشرط الثاني السابق، بافتراض أن المستوى العالمي يتضمن كل النشاط تقريباً، حيث ينتج عن توليفة من أنشطة جزئية و وظائف فرعية متباينة في كل مستوى؛ وظائف لا تتحدد ماهيتها إلا إذا التفت حولها جهات فاعلة متنامية في مجالات عديدة بمفهوم "توماس فايس" Thomas Weiss الذي يؤكد أنه كان ينظر تقليدياً إلى الشؤون العالمية خصوصاً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي من خلال العلاقات بين- الحكوماتية في المقام الأول، لذلك كان لازماً أن تصاغ في مصطلح شامل يحتضن كل ما هو محلي و دولي من المنظمات غير الحكومية، و على المستوى القاعدي من الحركات الوطنية و التعاون متعدد القوميات. وهو يقر أن هذا التشابه يبرز في سياق تحقيق الديمقراطية على المستوى الوطني؛ ذلك أن آليات المشاركة الشاملة لحكومة تشاورية جوهرية، تستلزم أن تتحقق على المستوى العالمي كذلك.⁴ لكن ما يهم مبدئياً، هو على الأقل

¹ Michael Zürn, "Global Governance as Multi-level Governance," in Henrik Enderlein, Michael Zürn, and Sonja Walti (eds.), *Handbook on Multi-Level Governance* (UK: Edward Elgar Publishing Limited, 2011), pp. 80, 81.

² Lawrence Finkelstein, What Is Global Governance?, *Global Governance*, Vol. 1, no. 3 (1995), p. 368.

³ Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, "Global Governance as a Perspective on World Politics," *Global Governance*, Vol. 12 (2006): p. 188.

⁴ Thomas George Weiss, "Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges," in Weiss (ed.), *Thinking about Global Governance: Why People and Ideas Matter* (New York: Routledge, 2011), p. 183.

المبحث الثالث: منظورات و عدسات نظرية مقاربة لمفهوم القوة المدنية و الحوكمة الأمنية العالمية.

في مثل هذه الدراسات التي تحاول أن تقع في صميم قضايا حقل العلاقات الدولية، لا بد من انتقاء إطار نظري تحليلي منظم، يُكّننا من استيعاب مفاهيم و متغيرات الدراسة عبر مقولات منظورات و عدسات نظرية تتسق و الاشكالية الرئيسية قيد البحث. بالنسبة للمتغير الأول، يتوفر مبررين موضوعيين يدفعان نحو وضعه ضمن إطار نظري منهجي مضبوط، يسمح بفحصه بطريقة علمية سليمة؛ ذلك أن:

- أكثر ما يلفت الانتباه بشأن تطوير مفهوم القوة المدنية، الطريقة غير المنظمة التي قُدّم بها من طرف دوشان على حد وصف أستاذ العلاقات الدولية "ريتشارد ويتمان" Richard Whitman¹؛
- إخراج المفهوم، لم يكن في إطار مشروع مفصّل و شامل من جانب دوشان على حد تعبير أستاذ السياسة الأوروبية البولندي "يان جيلونكا" Jan Zielonka².

و على الرغم من أن هذين الادعاءين قد يُطوّقان مقروئية أفكار دوشان التي تدعم مفهومه ضمن نصوص احتمالية مندفة نحو الجديّد المخالف لما هو سائد أو مهيم خلال السبعينات، إلّا أن ذلك لا يخالف تصنيفه كأكاديمي؛ وهو الأستاذ والمدير السابق لمعهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة لندن للاقتصاد كما أسلفنا الذكر. مبدئياً، لا يعارض ذلك كشف انتمائه المعرفي إلى "التعددية" Pluralism أو "الليبرالية المثالية" Idealism التي ميّزتها اللا عناية المنهجية، أو بالأحرى غمرتها القيمة و النظامية، ومنه الحياد عن الطابع العلمي للحقل حسب انتقادات الواقعيين على رأسهم "ادوارد كار" Edward Carr³.

و حيث لا يمكن اعتبار ذلك مراجعة منهجية بالمفهوم السلوكي، و لأن التدليل النظري الأولي بالمنظور التعددي الليبرالي لا يعني قدرته الكاملة على احتواء مفهوم القوة المدنية أو اعتباره منظوره المهيمن؛ لذلك يكون وضع هذا المتغير المستقل من الدراسة ضمن أطره النظرية السليمة غاية و مسعى هذا المبحث. أمّا بخصوص المتغير التابع أو مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية الذي أصبح في طليعة التنظير المبتكر لمسألة الأمن الدولي؛ فلا جدال في أن حدثته كمفهوم في الدراسات الأمنية، دفعت و لا تزال تدفع الباحثين نحو التعمق أكثر في اختبار

¹ Richard G. Whitman, *From Civilian Power to Superpower?: The International Identity of The European Union* (Great Britain: Macmillan Press LTD, 1998), p. 11.

² Jan Zielonka, *Explaining Euro-paralysis: Why Europe is Unable to Act in International Politics* (Great Britain: Macmillan Press LTD, 1998), p. 226.

³ عادل زقاغ، النقاش الرابع بين مقاربات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 63.

افتراضاته و فحصه بدقة عدسات نظرية جديدة، يمكن الاعتقاد من غير جزم بامتلاكها تفسيرات حاسمة و تفهيمات قيمة بخصوص العلائقية و السببية بين المتغيرين الرئيسيين للدراسة.¹

➤ المطلب الأول: القوة المدنية وفقاً لمقولات المنظور: التعددي الليبرالي، البنائي، و الكوني .

وفقاً لما ورد في مقدمة كتاب بعنوان "العلاقات الدولية و الاتحاد الأوروبي" لمؤلفيه هيل و مايكل سميث Michael Smith، توجد ثلاثة تصورات متميزة بشأن مكانة و دور الاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية. يتعلق الأول، بالنظر إليه كنظام فرعي Sub-System في العلاقات الدولية؛ على أن المقصود الأساسي هو طريقة تعامله الداخلية مع علاقاته الدولية، و قدرته على توليد الفعل الجماعي الخارجي (الاتحاد كجزء من الحوكمة العالمية متعددة المستويات). و يعتبر الثاني كجزء رئيسي من العمليات واسعة النطاق Wider Processes للعلاقات الدولية، حيث يعود معناه هنا على الآليات المؤسسية و السياسية الرسمية و غير الرسمية المشتركة التي يمكن من خلالها تسوية النزاعات الدولية أو مشكلات الاقتصاد السياسي الدولي. أما الثالث، فيصوّر الاتحاد الأوروبي كقوة رئيسية نافذة في العلاقات الدولية المعاصرة، انطلاقاً من قدرته على التأثير في الساحة الدولية و بقية الفواعل.²

مع التركيز على طبيعته المدنية، يمكن ضبط هذا التصور النظري الأخير-و إن كان بغير تمفصل عن التصورين الآخرين- من خلال تحديد المضامين المفتاحية لقوة الاتحاد الأوروبي بما يتسق و مقولات ثلاثة أطر نظرية أساسية في العلاقات الدولية تتمثل في: المنظور التعددي الليبرالي Liberal Pluralism؛ المنظور البنائي الاجتماعي Social Constructivism؛ و المنظور الكوني Cosmopolitanism. لكن ما الذي يرجح الاختصار على هذا الثالوث النظري؟ ألا تختزل هذه المنظورات على انتقائيتها بعض الأطر الأخرى المفيدة في التحليل؟ و هل يتعلق ذلك بغايات معرفية و قيمة لفحص المتغير المستقل في الاشكالية البحثية؟.

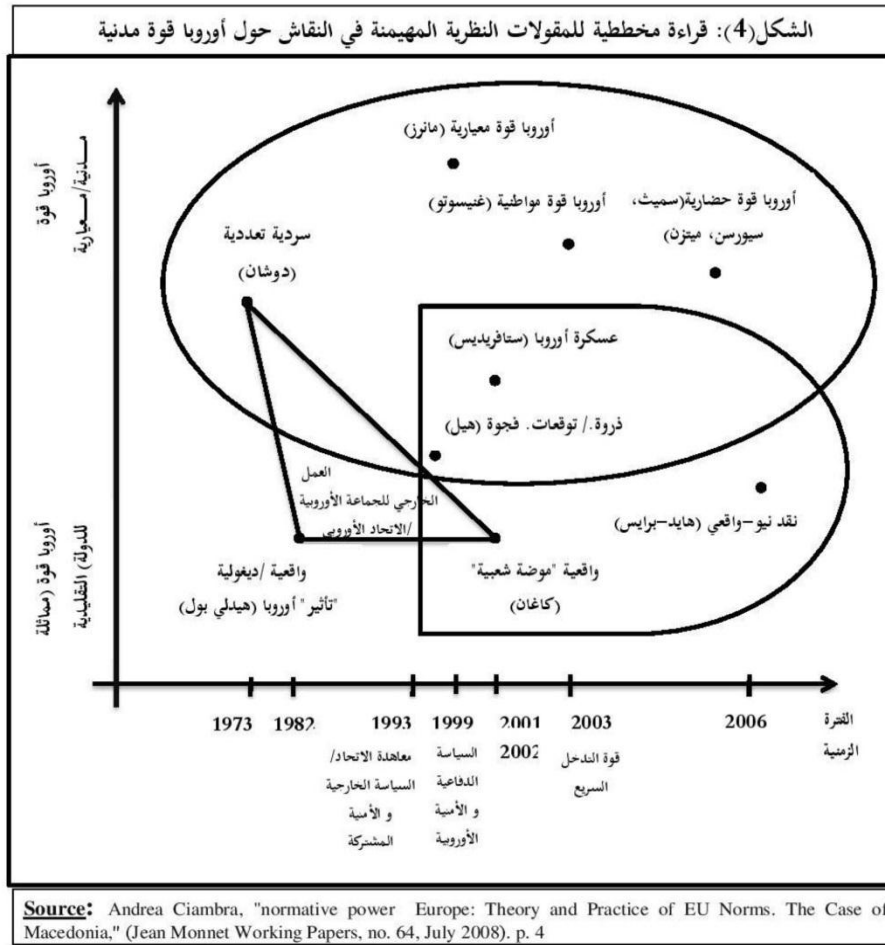
مبدئياً، لا جدل في أن هناك مجموعة من الأطر المتنافسة في خضم النقاش النظري حول "أوروبا كقوة مدنية"، ومن ثم تركيز النقاش حول مفهوم "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية". وحيث قد تكون إمكانية الخوض متاحة في كثيرها، إلا أن الدأب لأجل التناسق بين الثالوث العلمي للبحث "الموضوع، المنهج و الهدف" قد يحول دون بلوغ ذلك. و قصد السريان السليم للبحث، تقتضي مناقشة المقولات النظرية حول القوة المدنية، تنظيمها ضمن ثلاثة

¹ Peer Schouten, "Security in Action: How John Dewey Can Help Us Follow the Production of Security Assemblages," in Michele Acuto and Simon Curtis (eds.), *Reassembling International Theory: Assemblage Thinking and International Relations* (New York: Palgrave Macmillan, 2014), p. 84.

² Christopher Hill and Michael Smith, *International Relations and the European Union*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 2011), pp. 8-14.

أطر نظرية، تُظهر توافقها مع المفهوم، مع انفتاحها في مثلثات نظرية أخرى على ما نافسها في مرحلة اطلاقه مع دوشان مثل مفهوم القوة العسكرية، أو ما أعقبها في النقاش حوله كمفهوم القوة المعيارية. و يمكن توظيف مقولات هذه المنظورات كما يلي:¹

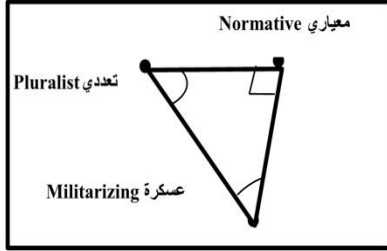
✓ **المنظور التعددي الليبرالي**، يتم في اطاره طرح تصور دوشان، ويستكمل مثله التفسيري لمفهوم القوة المدنية عبر مزاحمة كل من التصور الواقعي لدى Bull و Robert Kagan، و إن كانت اضافتهما محدودة من ناحية القيمة العلمية للمفهوم، باعتبار أنه لم يأتي في مشروع منظم. و الشكل 04 أدناه، يوضح بشكل جليّ المقولات الموافقة لرواية دوشان ضمن مثلث المنظور التعددي الليبرالي، مع محاولة التصرف باستخراج مثلثين آخرين بالنسبة للمنظور البنائي و المنظور الكوسموبوليتاني.*



¹ Andrea Ciambra "Normative Power Europe: Theory and Practice of EU Norms. The Case Of Macedonia," (Jean Monnet Working Papers, no. 64, July 2008), p. 4

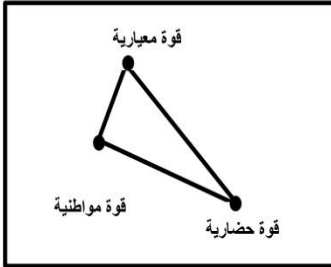
* تجدر الإشارة هنا إلى أن الطالب يعتمد نفس مخطط الباحثة Ciambra، لكن مع تقديم قراءة مخططة مغايرة قصد الاستفادة من مثلثين نظريين آخرين.

✓ المنظور البنائي، يستمد مبرره التكويني لمفهوم القوة المدنية من السردية التعددية لدوشان؛ لكنها ذات مرجعية قيمية معيارية (من المعيارى إلى المدني). ويُفترض أن يكتمل مثلثه بمقولة العسكرة لـ "ستافريدس" كمبرز يستند على الأداة العسكرية (من العسكري إلى المدني) من أجل تفسير تصميم القوة المدنية.



تحدد المعيارية في الشكل المقابل بزاوية قائمة في مثلث إحدى زواياه المتبقيتين مقولات وضعية تعددية (زاوية الضلع المقابل العمودي)، و أخرى وضعية واقعية (زاوية الضلع المجاور الأفقي).

✓ المنظور الكوني. * تُعتبر محاولة بناء أرضية وسطى بين المبادئ والقيم المدنية للاتحاد الأوروبي المتسقة مع النظام الوستفالي و ما بعده مبرر رئيسي لتوظيف هذا المنظور. ضف إلى ذلك أن مفهوم القوة المدنية يستبطن معنى المواطنة، وربما كان هذا السبب في استخدام الأستاذة نيكول غنيسوتو Nicole Gnesotto



لمصطلح "Civil" وليس مصطلح "Civilian"، حيث دلالة الأولى تكون أقرب أكثر إلى المواطنة و السلمية، ودلالة الثانية أقرب إلى كل ما هو جيد، صالح و راشد "Good" حسب الأستاذة "كارين سميث". ثم ليشكل التوليف بينهما ضماناً سياسية معيارية للقوة التمدنية/الحضارية، باقترابها من المفهوم

الذي طوّره لينكلتر تحت مسمى "المواطنة الدولية الجيدة" Good International Citizenship.¹

الفرع الأول: المنظور التعددي الليبرالي.

يتكلم الأستاذ "جون أوربي" Jan Orbie في إحدى مقالاته عن مفهوم القوة المدنية، لكن ليس بالمعنى البسيط الذي يقابل اللا عسكري بالعسكري، و إنما عبر استحضار إحدى مقولات دوشان التي تأخذ بعين الاعتبار "الجهات الفاعلة غير الدولانية، مع التركيز على السياسة الدنيا، الترابط الدولي، عبر الوطنية، و التأثيرات الفكرية... الخ".²

¹ تجدر الإشارة إلى أن توظيف الاتجاه الكوني (الكوسموبوليتاني) يركز على مقولات البعد العالمي للمواطنة و الأخلاقية المفترضة للقوة المدنية الأوروبية في التعامل مع قضايا السلم و الأمن العالميين، ولو أن هناك مفارقة في الأصل الحقيقي لهذا المنظور في الطرح غير الرواقي Stoicism، حيث يعود إلى المدرسة الفلسفية الاغريقية خلال القرن الرابع قبل الميلاد المعروفة بـ "السينيكية" Cynics أو "المدرسة الكلية" التي استخدمت لأول مرة تعبير "مواطن من الكون"؛ على أن معنى هذه العبارة يتعلق بالتشكك العام الساهر من الأعراف و التقاليد ("لا" أخلاقية) آنذاك. من ناحية أخرى، دلالة الكونية في سياق هذا البحث، ترادف العالمية بالمعنى الانساني وفق التصور الغربي للكلمة و ليس بالمعنى الجغرافي (الكرة الأرضية). أنظر مقدمة كتاب:

Kwame A. Appiah, *Cosmopolitanism: Ethics in a World of Strangers* (New York: W. W. Norton, 2006).

² Karen E Smith, "Still civilian power EU?" (European Foreign Policy Unit Working Paper, 1, 2005), p. 14.

³ Jan Orbie, "Civilian Power Europe: Review of the Original and Current Debates," *Cooperation and Conflict Journal of the Nordic International Studies Association*, Vol. 41, no. 1 (2006), p. 124.

وفقاً للمتغيرات المتضمنة في هذه المقولة، يمكن تصنيف رواية دوشان تاريخياً كمنظور ليبرالي معاصر، يقع بشكل أنسب ضمن تقليد "التعددية" Pluralism كإحدى المدارس التي ذاع صيتها التنظيري للعلاقات الدولية خلال السبعينات في مقابل "الواقعية" Realism، "الديغولية" Gaullism و "البنوية" Structuralism.¹

في أول البحث، كان هناك توضيح بخصوص مفارقة أوروبا كأكبر المراكز المدنية. وإذا كان قد انطلق بول Bull من التناقض اللفظي بين القوة و المدنية على اعتبار أن القوة ذات بعد عسكري وحيد مع الخلاص إلى ضرورة إناطة المدني إلى العسكري؛ إلا أن كاغان Kagan يستهل نقده للمفهوم برؤية تحويلية لأوروبا كاتحاد سلام بالمفهوم الكانتي Kant's Foedus Pacificum انطلاقاً من التساؤل حول حقيقة تراجع أوروبا عسكرياً.²

بشكل عام، يحاول هذا المنظور الليبرالي تجاوز الادعاءات الواقعية من زاوية تعدد وحدات ومستويات تحليله، حيث لا يكتفي بالدولة كطرف فاعل أحادي في السياسة الدولية، وإنما يعلن عن نشوء أجندة تفاعلات بين أطراف متعددة في العلاقات الدولية أو المجتمع الدولي. ويمكنه بشكل تحديدي، احتواء مجموعة من الاتجاهات الليبرالية الأخرى التي تُقرّ مضامين القوة المدنية للاتحاد الأوروبي بمفهوم دوشان، والتي كان قد أشار إليها ستيفن ولت في مقاله الموسوم بـ "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة". وههنا نقف على اثنين منها:³

1. **الاعتماد المتبادل:** يُعدّ دوشان من بين الأوائل الذين استخدموا التفسير العقلاني. و بالنسبة لأنطولوجيا عقلانية، يُعد تنامي الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، السبب الرئيس في استخدام القوة المدنية.⁴ ومن أجل ذلك، ينبغي على الدول أن تُعَدّل عن التَّشَبُّه باستخدام القوة في بعدها العسكري، وإلاَّ ستكون محل خسران رفاهها حين وقوع الحرب. فلا محالة أن الدول الأوروبية التي أهرقتها الحروب و الصراعات هي السبابة إلى الاهتمام على هذا السبيل السلمي الذي يُسهّل ويقوّي الترابط بينها، ويضع بين أيديها الأدوات المدنية التعاونية، في مقابل توهينه لأهمية القوة العسكرية؛ لكونها مكلفة و ليست لها علاقة بمجموعة واسعة من القضايا على حد تعبير كل من "روبرت كيوهان" Robert Keohane و "ناي" في سياق التأكيد على نموذجهما عبر الوطني المقترح حول "الاعتماد المتبادل المركب" The Complex Interdependence الذي يقابل المنظور

* الديغولية: عقيدة سياسية تنسب إلى الجنرال الفرنسي ديغول. من الناحية النظرية، يمكن تصنيفها كافتراق واقعي لتفسير العلاقات الدولية أو بالأحرى السياسة الدولية، بما أنها تقوم على أنطولوجيا وضعية تفضيلية لوجود دولة قوية ومركزية تتدخل بشكل نشط في تحديث وتعزيز المصلحة القومية. أنظر:

David S. Bell, *French Politics Today* (Great Britain: Manchester University Press, 2002), p. 91.

¹ Jan Orbie, op. cit., p. 124.

² Robert Kagan, *Of Paradise and Power America and Europe in the New World Order* (New York: Vintage Books. Inc, 2004), pp. 1, 13.

³ Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," *Foreign Policy*, no. 110, Special Edition. Frontiers of Knowledge. (Spring, 1998), p. 32.

⁴ Hannah Boie, op. cit., p. 86.

الواقعي "الدولة -المركز" State-Centric، و يبدو أنه يشتغل في نفس الوقت كاعتبار جديد في العلاقات الدولية إلى جانب الواقعية.¹ هذا النموذج يُميزه ثلاث خصائص أساسية، تظهر أولاً: في تعدد قنوات الاتصال بين المجتمعات، بما في ذلك الاتصالات عبر الحكومية و العلاقات عبر الوطنية والشبكات غير الرسمية. و تبدو ثانياً في عدم اقتصر الأجندات بين الدول على الاعتبارات الأمنية مع غياب الهرمية. و يغيب ثالثاً، استخدام القوة العسكرية في ظل سيادة الاعتماد المتبادل المركب.²

إنَّ طرح مثل هذا الاتجاه، يوائم كثيراً التصورات التي تُشتمل الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية خالصة أو حقيقية؛ أي تلك التي تفهم "المدنية" على أنها "اللاعسكرية"، مع التركيز على التمتع السلمي للسياسة الخارجية.³ وهذا يلوح إلى أن اقترايات المنظور التعددي تضع مفهوم القوة المدنية في هذا السياق محل نقاشٍ عاتٍ على مستوى أدوات و نهايات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ لأن هناك من يرى في تلازم و توافق الأداة العسكرية مع المدنية مثل ستافريدس. وهو الافتراض الذي تم الوقوف عليه منذ البداية مع مقولة التناقض لهيدلي بول التي تم تجميع اعتباراتها الواقعية في سردية كاغان وفق التصور الكانتي، و لا يزال محل تقييم مع باقي المنظورات اللاحقة.⁴

2. عبر الوطنية: وفقاً للأستاذ "كريستوف فينيت" Christophe Venet، بدى أن ذبوع صيت نموذج الاعتماد المتبادل المركب عبر الوطني، قد رسم بعض ملامح "الفاعلية" Actorness التي تم نسبها تدريجياً إلى الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1970، انطلاقاً من اعتبار الجماعة الأوروبية "فاعل لا-دولتي" Non- State Actor.⁵ لكن من ناحية أخرى، يفترض بالنماذج عبر الوطنية تقديم تفسير سببي لكيفية الحفاظ على المصالح الحيوية وراء استخدام سياسة القوة؛ فمول مثلاً أخذ بمدنية النموذج الألماني معتبراً أن المصالح الحيوية صعبة التحقيق و من غير الممكن تأمينها، إلا في حال إقامة "نظام دولي مدني" Civilian International Order، ينشأ عبر الاعتماد المتبادل المركب الذي يوائم القوة المدنية كنموذج بديل لتنظيم العلاقات بين الدول.⁶

¹ Peu Ghosh, *International Relations* (New Delhi: PHI Learning Pvt. Ltd., 2009), p. 32.

² Daniel M. Kliman, *Japan's Security Strategy in the Post-9/11 World: Embracing a New Realpolitik* (USA: Greenwood Publishing Group, 2006), p. 18.

³ Christian W. Burckhardt, Op. Cit., p. 12.

⁴ Bertil Kilian, "Civilian Power or Something Else? The European Union on its Way Beyond Civilian Power," Lund University, 2007, p. 12. accessed(27/04/2012) <<http://lup.lub.lu.se/record/1321641/file/1321642.pdf>>

⁵ Christophe Venet, "The European Identity in Space: an International Relations Perspective," in Christophe Venet and Blandina Baranes (eds.), *European Identity through Space: Space Activities and Programmes as a Tool to Reinstantiate the European Identity* (New York: Springer, 2013), p. 46.

⁶ Chaya Arora, *Germany's Civilian Power Diplomacy: NATO Expansion and the Art of Communicative Action* (New York: Palgrave Macmillan, 2006), p. 42.

الفرع الثاني: المنظور البنائي الاجتماعي.

تعتبر البنائية الاجتماعية جسر نظري بين ما هو تفسيري و تكويني من النظريات. وبموجب ذلك، يتم توظيف مقولاتها في هذا البحث وفقاً لطبيعة وجودية تكوينية (بيداتانية Intersubjectivity)، تركز على تأثير الفهم المشتركة للقيم والمعايير المدنية خارجياً، أو بالأحرى دور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و كبناء اجتماعي مدني في العلاقات الدولية، ثم وفقاً لباستيمولوجيا تفسيرية لدور تلك القيم في تشكيل هوية، مصلحة و قوة الاتحاد.*

يأخذ الأدب البنائي بالقوة المدنية التي تنم عن محددات اجتماعية لتفضيلات و خيارات السياسة مثل: المعايير، الهوية، الخطاب، الثقافة، والأفكار في مقابل الواقعيات خصوصاً "الجديدة" التي تقول بتأثير الفوضى (الأناركية) في تشكيل سلوك الدولة.¹ و على أساس التقليد الأول، يتم تصميم البناء المدني لقوة الإتحاد وفقاً لمعايير تنبع عن فهم ذاتي (اجتماعي) ينسخ أو يحول حسابات المصالح و القوة (مادية) في إطار العمل الخارجي.²

تعود نظرة أوروبا لذاقتها كقوة مدنية إلى تحول نظرتها الهوياتية و إدراكها أن: "القارة التي حكمت العالم يوماً ما من خلال الإملاءات الطبيعية (المادية) للإمبريالية، تجيء الآن لوضع القواعد العالمية بوصفات معيارية".³ ولو أن "ريتشارد روزنكرانس" Richard Rosencrance صاحب هذه المقولة، يفترض المفارقة هنا في هذه الرؤية التحولية لأوروبا تجاه نفسها؛ إلا أن مرجعية القوة المدنية لدى دوشان من منظور بنائي، تستدعي أساساً تكويني فيما يتعلق بتصميم جماعة أوروبية بهوية مدنية انطلاقاً من الفهم المشتركة لحتوى المعايير و القيم المدنية و الديمقراطية، وضرورة هذه الأخيرة بشأن إعادة "التشكيل المتبادل" بين (الوكلاء) Agents ممثلين في أفراد، دول و فواعل غير دولانية و (البناء الاجتماعي) Social Construction الذي يمثله الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، حتى يكون من مصلحته الحضور و التأثير الجيوسياسي و الاقتصادي توفيراً لأمنه؛ أمن جواره؛ و الأمن في مختلف المناطق حول العالم.

و أمام هذه النظرة التكوينية التفسيرية، يطفو إلى السطح خطاب صريح ألقاه رومانو برودي Romano Prodi -رئيس سابق للمفوضية الأوروبية- أمام البرلمان الأوروبي سنة 2000، مؤكداً البنائية الاجتماعية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية عالمية بالصيغ المعيارية التالية:

* ليس أدل على هذه الخاصية الوسطية التي تميز البنائية، من تخصيص أشهر روداها الكسندر وندت Alexander Wendt جزءاً من كتابه الموسوم: "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" منحاذاً إلى فلسفة معرفية وضعية وباقي الفصول -تفضيلاً- لأنطولوجيا ما بعد وضعية. للاطلاع أكثر أنظر:

Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (UK: Cambridge University Press, 1999), p. 90.

¹ Tom Dyson and Theodore Konstadinides, *European Defence Cooperation in EU Law and IR Theory* (New-York: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 114, 115.

² Christian W. Burekhardt, op. cit., p. 16.

³ Richard Rosencrance, "The European Union: a New Type of International Actor," in Jan Zielonka (ed.), *Paradoxes of European Foreign Policy* (Great Britain: Kluwer Law International, 1998), p. 22.

"لقد أقمنا نموذجاً للتنمية و التكامل القاري استناداً إلى مبادئ الديمقراطية، الحرية و التضامن، وهذا هو النموذج الذي يعمل. إنه نموذج اسهام توافقي بشأن السيادة، يقبل فيه أيّ منا بالانتماء إلى الأقلية. وليس من الاميرالية النزوع إلى نشر هذه المبادئ و تبادل نموذجنا المجتمعي مع شعوب جنوب و شرق أوروبا الذين يتطلعون للسلام، العدالة و الحرية. في الواقع، يتعين على أوروبا أن تذهب أبعد من ذلك. ينبغي علينا أن نسعى لنصبح قوة مدنية عالمية في خدمة التنمية المستدامة العالمية. بعد كل شيء، يمكن لأوروبا أن تضمن أمنها الاستراتيجي من خلال ضمان التنمية المستدامة العالمية فحسب".¹

إذا كانت مثل هذا الخطابات ضمن فضاءها العام محاولة لإبداء الانسجام و اضافاءه على تشكيل هوية مدنية للاتحاد الأوروبي بناءً على المبادئ الديمقراطية و المدنية بما قد يفتح باباً للتأويلات العديدة من مختلف الأطياف، فإن تحليلها بالنسبة للمنظور البنائي يُعدّ استحضاراً لما يسمى بـ: "الخطاب السائد أو المهيمن" **Dominant Discourse**، باعتباره منهجية (ميثودولوجيا) داعمة لتكوين هوية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و لتفسير مصلحته. معتمداً هذه المنهجية في هذا الصدد، يجادل الأستاذ أنريك لارسن **Henrik Larsen** من جامعة كوبنهاغن بأن الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تم بناؤه من خلال الخطاب المهيمن لسنة 1990، وفي نفس السياق يشير إلى أن "المدنية" ليست اعتباراً ممنوحاً للاتحاد مرة واحدة و للأبد و إنما تظل مسألة مفاهيمية يتم بناؤها بعد هيمنة الخطاب حولها.²

وربما يُدعم هذا الطرح من جهة الاعتماد على خطاب "التسوية السلمية للنزاعات عبر العالم عن طريق بناءات القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي"؛ و هو الخطاب الذي خلق على المستوى الواقعي عدداً من برامج المساعدات المالية و التجارية (وسائل القوة المدنية) التي تدخل في دعم مسار الحوكمة و الأمن، بناء السلام، و تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية المتسارعة في مناطق الصراع.³ مع ذلك، مثل هذا الخطاب الأخير قد يمنح الاتحاد الأوروبي هوية فاعل إدارة الأزمات، و ذلك استناداً على بعض الطروحات البنائية التي تتوافق و المقولة التفسيرية لـ "ستافريدس"، القائمة على فكرة عسكرة الاتحاد الأوروبي من أجل قوة مدنية حقيقية. بمعنى آخر، الاعتماد على تصوير واقعي، يكشف الانتقال من الهوية الافتراضية إلى الهوية التي يتم تصميمها،⁴ أين ترسم ملامح هوية الاتحاد كقوة مدنية فعلية من خلال سياسته الدفاعية الأمنية الأوروبية و الخارجية الأمنية المشتركة (ESDP, CFSP).

¹ Romano Prodi, "2000-2005: Shaping the New Europe," Speech/00/41 (Strasbourg: the European Parliament, 2000), p. 3.

² See more: Larsen, H. 'The EU: A Global Military Actor?', *Cooperation and Conflict*, Vol. 37, no. 3 (2002).

³ Michelle Pace, "The construction of EU normative power," *Journal of Common Market Studies*, Vol. 45, no. 05 (2007), p. 1046.

⁴ Stelios Stavridis, "Why the 'Militarising' of the European Union is Strengthening the Concept of a Civilian Power Europe," (EUI Working Papers, RSC, no.1, 2001), p. 1. accessed (17/05/2014) .

<http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/1726/01_17.pdf?sequence=1>

إلى هذا الحد، يمكن إعادة صياغة المثلث البنائي السابق الذي يتكون من (المعيارية، العسكرية و التعددية)، و ذلك بإضافة مقولتين تُتَمِّمان الطرحين السابقين، و تعودان إلى ما نقل من الكتابات الأصلية لدوشان التي تقول:

1. "سوف تكون حيابة الأسلحة لغرض الدفاع عن النفس متوافقة تماماً مع فكرة أوروبا قوة مدنية".¹
2. " نموذج الردع النووي أفرغ القوة العسكرية المحضة الكثير من محتواها، ومنحها الكثير من القيم و الأشكال المدنية للتأثير و الفعل".²

في الواقع، تجميع الطروحات الثلاثة السابقة من منظور بنائي، ربما يستوجب تثقيف هوية القوة المدنية، ليحيلها إلى ما يعتبره البريطاني "جوليون هاورث" Jolyon Howorth "ثقافة استراتيجية أوروبية ناشئة" Emerging European Strategic Culture، حيث يجادل بتشكيلها من مجموعة من الثقافات الاستراتيجية الوطنية المتوافقة معيارياً، بالموازاة مع مصفوفة متكافئة اجرائياً من ضمانات وأليات السياسة: كالإدارة المدنية للأزمات، الوقائية، و تعددية الأطراف لشرعية بعثاته المدنية المنتشرة على نطاق عالمي.³ غير أن مثل هذا الوصف التوازني لا يعكس كل الحقيقة المفهوماتية المعقدة لهذه الثقافة؛ إذ أنها تشير في معناها العام إلى تفضيلات ونماذج فلسفية و تجريبية استراتيجية حسب وجهة نظر كل من "تيري مونبريال" Thierry Montbrial و "جان كلاين" Jean Klein التي شرحها "برونو كولسون" Bruno Colson في "قاموس الاستراتيجية" بالصياغة التالية: "لدى الدول تفضيلات استراتيجية مهيمنة، متجذرة في تجاربهم التكوينية و مؤثرة إلى حد ما من خلال النماذج الفلسفية، السياسية، الثقافية و المعرفية للدولة ونخبها".⁴

تُعقَّب على هذا التفهيم "أليسيا بيافا" Alessia Biava، الباحثة المختصة في السياسات الأمنية و الدفاعية للاتحاد، انطلاقاً من المتغيرات البنائية و من خلال تقديم رؤيتها الشخصية لمعنى الثقافة الاستراتيجية، حيث ترى أنها: "نظام القيم، التفضيلات، والتوقعات، الرؤى والممارسات للتعبير عن أنفسهم من خلال لغات وأنماط السلوك المتسقة والمشاركة فيما يخص الاستراتيجية".⁵

ولا شك أن فحوى هذا الرأي الأخير، أكثر وضوحاً بالنسبة لتركيبية العقائد الاستراتيجية الأوروبية. ودون الالتفات مسبقاً إلى ما هو قائم على أرض الواقع، قد يسهل النظر إلى القوة المدنية في ميدان تسوية وإدارة

¹ أنظر: Christian W. Burckhardt, op. cit., p. 10. وللاطلاع أكثر، راجع المرجع الأصلي:

Duchène, "La Communauté Européenne et Les Aléas de L'interdépendance, " in Max Kohnstamm, Wolfgang Hager, and Robert Laffont (Dir.), *L'Europe avec un Grand E* (1973), p. 42

² Alessia Biava, "L' UE Promeut-Elle Des Valeurs à Travers Ses Missions De Maintien De La Paix ? Le Cas De La Bosnie-Herzégovine," dans Samantha Besson, Francis Cheneval, et Nicolas Levrat. (dir.), *Des Valeurs Pour L'Europe ?* (Belgique: Academia-Bruylant, 2006), p. 178. For More See : Duchène, op. cit., p. 43.

³ Tom Dyson and Theodore Konstadinides, op. cit., pp. 114, 115.

⁴ Alessia Biava, *Vers une Culture Stratégique Européenne?* (Belgique: Academia-L'harmattan, 2011), p. 29.

⁵ Alessia Biava, "La Culture Stratégique de L'Union Européenne dans Le Domaine de La Sortie des Crises et Des conflits: Un Cadre de Référence," dans Stephan Davidshofer, et al (dir.), *Prévention, Gestion et Sortie des Conflits* (Institut européen de l'Université de Genève, 2006), p. 55.

النزاعات كثقافة استراتيجية أوروبية ناشئة، بالاعتماد على تفسير معياري آخر مستوحى من المنظور البنائي يتعلق أساساً بـ "نظرية الدور" Role Theory*.

إنَّ التعبير عن النفس (الأنا)، ونظرة (الغير) لهذه الأنا يُشكِّلان مفهوم الدور و خليط معقّد من الخصائص التاريخية، الجغرافية، السياسية و الاقتصادية، بالإضافة إلى الأفكار و المعايير المشتركة و فضلاً عن البنى النسقية التي إن تم عقدها على المدى الطويل، حينئذٍ يمكن لهذه المتغيرات الدورية أن تساهم في بناء سياسات الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في سياق مفهوم فاعل إدارة النزاعات و حوكمة و بناء السلام. مع ذلك، تبقى الاشكالية الوحيدة في مدى إمكانية تعميم مفاهيم الدور على ما هو خاص من القوة المدنية؛ لأن دولة عضو مثل "ألمانيا" هي ذات ثقافة استراتيجية مدنية، وتضطلع وفقاً لسياستها الخارجية بدور الفاعل المدني كما أشار "مول" لذلك سابقاً. لكن نفس الشيء، لا يمكن أن يقال بالنسبة لثقافة بقية الأعضاء في الاتحاد، سيما "فرنسا"¹.

وعليه، يصحّ كثيراً أن يستخدم مفهوم القوة المدنية في تحليل السياسة الخارجية (FPA) Foreign Policy Analysis، باعتبار أن مثل هذه الدول تتبناه كنموذج دور Role Model، حيث تسعى من خلاله لحضارة السلوك الدولي Civilization of international behavior في كل مجال من علاقاتها الخارجية.² لذلك نجد أن العديد من المفكرين الألمان الذين يعتنقون بهذا المفهوم على رأسهم "مول" يسعون لتوظيفه بدلالة وبيبرية Weberian Sense من خلال تصنيفه كنمط مثالي هوياتي لدور السياسة الخارجية Identity Ideal Type of Foreign Policy Role.³

و يبدو أن هذه الرؤية الحضارية لنظرية الدور تجاه السلوك الدولي تصدّق كثيراً على مقال رائد الاتجاه الكوني "لينكليتير" الموسوم بـ "الدور الحضاري العالمي للكوسموبوليتانية" The Global Civilising Role of Cosmopolitism. وإلى هنا، يستحسن الانتقال إلى المنظور الكوني من أجل تشريح أكثر، فيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية عالمية تساهم في حضارة السلوك العالمي.

* يعود منشأ نظرية الدور إلى الحقول المعرفية الانسانية و الاجتماعية مثل: علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، و الأنثروبولوجيا. و أول ما ظهرت في حقل العلاقات الدولية، كانت في إطار تحليل السياسة الخارجية خلال السبعينات و بالتحديد سنة 1970، أين انكب المفكرون آنذاك على التحقق من الأنماط السلوكية المنتظمة لأصناف الدول ضمن البنية ثنائية القطبية (دول عدم الانحياز، الأحلاف). وقد أكدوا من ذلك الحين على وجود عدد كبير من الأدوار الاجتماعية مثل: الأدوار القيادية، الوساطية، المبادرة، المناوئة التي تشكل في مجملها بنية اجتماعية متطورة للعلاقات الدولية. أنظر:

Sebastian Harnisch, "Role Theory: Operationalization of Key Concepts," in Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, and Hanns W Maull (eds.), *Role Theory in International Relations* (New York: Routledge, 2011), p. 7.

¹ Christian W. Bueckhardt, op. cit., pp. 17, 18.

² Jan-Henrik Petermann, *German Foreign Policy and the Concept of Civilian Power* (Germany: GRIN Verlag, 2006), p. 4.

³ Tanja A. Börzel and Thomas Risse, op. cit., p. 4.

الفرع الثالث: المنظور الكوني.

بالرجوع إلى المعادلة الحضارية السابقة لدوشان التي تقول بتحول أوروبا من الحرب و العنف إلى شيء أكثر تناغمًا يأتي من مواطنة القرن العشرين و يخلص إلى سياسة أكثر تمدنية،* يمكن وفق التصور الكوني (الكوسموبوليتاني) تقديم مفاهيم من قبيل: المواطنة الجيدة، مشروع السلام و الوقت كثلاث متغيرات يتم التوليف بينها للكشف عن حقيقة القوة المدنية/الحضارية الأوروبية و العالمية في بعدها القيمي الأخلاقي (الايثيقي).

بافتراض كوني أولي، يتوجب على الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يكون كقوة مدنية جيدة أو فاعل و مواطن صالح عالمي أن يقوم بالموازنة في سلوكه الخارجي دون أن يُميز بين مصالحه الذاتية و التزاماته الأخلاقية المعهودة تجاه الغير، وهذا استناداً على حجة الأستاذ "كريس براون" Chris Brown التي يؤكد فيها ما يلي:

"البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية أبعد ما يكون عن فكرة غير مألوفة، بل هو في الواقع جزء مما تنطوي عليه فكرة العضوية في المجتمع الدولي. يترتب على الدول واجب أساسي تجاه تحقيق مصالح شعوبها، ولكن في سياق مجموعة واسعة من الواجبات تجاه الدول الأخرى، ومن خلال الدول الأخرى، و بقية البشر. كل هذه الواجبات تشمل الالتزامات الأخلاقية. و إنه من الخطأ أن نفكر ببساطة في الواجب الأول القائم على المصلحة، في حين أن الثاني يشكل "البعد الأخلاقي" للسياسة الخارجية. كلتا المجموعتين من الواجبات تقتضي كل المصالح و الأخلاق. في بعض الأحيان واجبات الدول (الأخلاقية) نحو مواطنيها قد يبدو أنها تتعارض مع واجباتها (الأخلاقية) تجاه العالم الأوسع".¹

إن قضية تسوية التصادم بين التفضيلات الوطنية و المسؤولية الأخلاقية لأجل مواطنة جيدة عالمياً، تُستوعب أفضل-حسب براون-من خلال الحجة السياسية التي تثير القضايا بشكل مباشر، عوض الرجوع إلى حسابات التفاضل و التكامل المستمدة من الفلسفة الأخلاقية.² وهذا على الأرجح صحيح أو ربما يصح سواء بالنسبة للتسوية نظرياً من قبل فاعل البحث(الطالب) أو عملياً من قبل الفاعل موضوع البحث(الاتحاد الأوروبي).

* بالعودة إلى هذه المعادلة، يمكن ملاحظة أن معجم اللغة العربية "الوسيط" يعرض أصل مفهوم "المدنية" انطلاقاً من الجذر "مَدَنَ" الذي يعني أنى المدينة. و هنا يقترب الجذر بأصله اللغوي العربي حين تأسيس مدينة النبي صلى الله عليه و سلم، لكن سرعان ما يتحول المعجم إلى إلحاق التمدن و المدنية بدلالات التنعم و عيشة أهل المدن، و بالمران و الحضارة مع الأخذ بأسبابها، و ههنا يبدو التأصيل مرتبطاً بالقول الخلدوني (نسبة لابن خلدون)، و من ثم بلورة دلالة أوروبية للمفهوم؛ أي كمحاولة هادئة لسنخ الدلالات الأصلية للمفهوم و استبدالها بمعاني أوروبية على حد تعبير محمد عارف، ولو أنه قدم مثلاً آخر متناغم يتعلق بجذر مفهوم الثقافة الذي يأتي من "ثَقَفَ" بمعنى هذب، و كيف أن المعجم انتقل من هذا الأصل اللغوي فجأة إلى تعريف الثقافة بأنها العلوم و المعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها (المعجم في طبعته الرابعة يأخذ ثَقَفَ بمعنى صار حذق، و ثَقَفَ بمعنى هذب). للإطلاع أكثر أنظر:

- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: مادتي "ثَقَفَ" و "مَدَنَ"، ط. 4 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص. 98، 859.
- نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية: دراسة لسيرة المصطلح و دلالة المفهوم، ط. 2 (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994)، ص. 30، 50.

¹ Chris Brown, "Ethics, Interests and Foreign Policy," in Smith and Light (eds),. *Ethics and Foreign Policy* (UK: Cambridge University Press, 2001), p. 26.

² Karen E. Smith, op. cit., p. 14.

و للتمثيل على ذلك، نجد أن الفاعل الأول يتباحث بشكل مباشر قضية تعامل الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية مع مسألة الموازنة بين المستوى الوطني للأمن و المستوى الانساني أو العالمي، وذلك عبر استحضار بعض المبررات (استراتيجية، أخلاقية و قانونية) مع اعتبارها سياسية في مجملها، لارتباطها كلها باستراتيجية أمنية أوروبية (ESS). هذا ويعتمد الفاعل الثاني ممثلاً في الاتحاد الأوروبي مسوغاً ذاتي -سياسي استراتيجي- في المقدمة، ويحاول من خلاله أن يسوّي إمكانية التعارض مع الأمن الوطني باستلزامه أن أمن المواطن الأوروبي أمام التهديدات الجديدة يُعدّ جزءاً من الأمن العالمي. ثم بعد ذلك، يضيف المبرر الأخلاقي الذي ينضوي تحت قيامه بمسؤولية تاريخية أو كونية تجاه الأمن العالمي، تتم من خلال بعثاته المدنية، وبالتالي يسهل عليه تقوية هذا المبرر الأخلاقي بمسوغ قانوني يتعلق بالعضوية في المجتمع الدولي، أين يكون الاتحاد ملتزماً بالاطار الأممي ونصوص الدستور الأوروبي.¹

و ليس هدف الاتحاد الأوروبي حشد هذه المبررات من أجل حسم اللا اتساق بين ما هو استراتيجي ومصلي و ما هو واجب أخلاقي فحسب، و إنما قد يحدد في نفس الوقت غايات غير معلنة، قصد تمييز نفسه و التمثيل كقائد مسؤول وقوة مدنية مُجَاهِرة ومروّجة لقيم المساواة والديمقراطية عبر العالم.²

ومهما يكن من شيء، تبدو الاحاطة و التعرف على البعض من التزامات الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية من أجل الحوكمة الأمنية العالمية وحضارة السلوك العالمي مهمة جداً؛ على أنها التزامات تحققها إجراءات متعددة الأطراف، و معايير حقوقية من خلال مقولات دوشان و مول، و بالطبع من خلال صيغ الاتحاد الأوروبي المختلفة بخصوص مشاريع الأمن و السلام في القارة و حول العالم، والتي تتراوح بين نماذج بُنّ حكومية تقليدية و أخرى جديدة تمنح الاتحاد لقب "جماعة كونية"؛ "فضاء مدني"؛ "قوة معيارية"، و تجعل من تلك المشاريع في عالم معوم أكثر من ملاذ نهائي End Goal بل كعملية Process تحاول أن تكون مستمرة استمرار حضور العلاقات القانونية و الفضاء المدني بسياساته الدنيا العميقة و تأثيراته القيمة، لكونها تترافق معاً لتكون مستنسخة و امتدادية مختزقة ما هو محلي.³ ومع ذلك، ينبغي استيعاب هذا الفضاء المدني الأوروبي ضمن تشكيل يسميه السوسيولوجي موريس روش Maurice Roche: "المركب المدني الأوروبي" The European Civil Complex الذي ينتج عن تفاعل النطاقين البنوي العميق و المؤسسي من المجتمع المدني الأوروبي، حيث يفهم أكثر على أنه:

¹ أحديجة محمد أمين عرفة، مرجع سابق ذكره، ص. 159.

² Glyn Morgan, *The Idea of a European Superstate: Public Justification and European Integration* (UK: Princeton University Press, 2005), p. 129.

³ Marlies Glasius and Mary Kaldor, *Human Rights and European Security: Project, Principles, Practicalities* (New York: Routledge, 2006), p. 15.

"سياقات تدعم مفهوم المواطنة على مستوى النظرية و الممارسة لأجل بناء الهويات الشخصية و الجماعية...؛ فالفضاء المدني هو بمثابة تصور معياري يعود على الجوانب القيمية و القيمة من القواسم المشتركة الأوروبية ضمن بنى عميقة مترابطة من الفضاء الاجتماعي، الوقت، و التكنولوجيا... و العنصر الجوهري ضمن الفكرة المعيارية للفضاء المدني الأوروبي هو قيمة و تعزيز خبرة و ممارسة التوافق و التعايش السلمي.. الذي ينطوي مبداه على وكلاء افتراضيين في اطار التسامح المجسد للوجود التعاوني الممكن أو الفعلي للآخرين غير المهددين مع مشاركة هؤلاء في عالم قابل للمشاركة".¹

إنَّ ما يستدعي النظر ضمن هذه السياقات المواطنة هو بناء الهوية الجماعية وتحقق الوجود التعاوني؛ فلربما يساعد هذا الأخير بعد ممارسته روتينياً على إدراك ما يسمى بـ "الأمن الوجودي" *Ontological Security* حسب افتراض الأستاذة "جينفر ميتزن" *Jennifer Mitzen* التي تراهن بجرأة على تعريف الهوية الجماعية بـ "القوة الحضارية"، من حيث هي امتداد للقوة المدنية المتأصلة في الهدف الأولي للتكامل الأوروبي الذي ينفي تصور وقوع الحرب بين الدول الأعضاء ويعزز الفهم المشتركة للقيم التعددية و المعيارية. وحينئذٍ، يبدو أن يكون الاتحاد الأوروبي كقوة حضارية "تخريج أو مُناوِلة" *Externalization* لقيمة المدنية، مستهدفاً تحويلها إلى أجنحة خاصة بالآخر، بالانتقال مما هو محلي إلى ما هو عالمي.²

المطلب الثاني: مقارب نظري لمساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية

في اطار العلاقات الأمنية ما بعد الحرب الباردة، وبسبب تعقد الادارة الأمنية التي يساهم فيها مختلف الفواعل على تنوع أشكال قوتهم، ونظراً لعدم وجود اطار نظري صريح يستوعب تعقيد مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية من جهة ومساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية إزاءها، يكون من الأجدى التعامل مع هذين المتغيرين من خلال عدستان نظريتان *Theoretical Lenses*، تشكّلان مقارب نظري *Theoretical Telescope* يمتاز بدقة توصيفية تتجاوز ضبابية المقاربات الوصفية. وتعلق الأولى بـ: "الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف" *Multilateral Security Governance*، فيما تقتزن الثانية بما يسمى: "الحوكمة الأمنية متعددة المستويات" *Multi-Level Security Governance*. ويتحرك التحليل في اطارها وبعياً بضرورة مناقشة ما أعيد تكوينه بالنسبة لمفاهيم القوة المدنية وراء المفاهيم التقليدية للضبط الأمني، وهذا من منطلق تحول تجزؤي إلى الحوكمة.³

¹ Maurice Roche, *Exploring the Sociology of Europe: An Analysis of the European Social Complex* (London: Sage Publications Inc., 2010), pp. 232-233.

² Jennifer Mitzen, "Ontological Security in World Politics, and Implications for The Study of European Security," (Prepared for the CIDEL Workshop "From Civilian to Military Power: The European Union at a Crossroads?" Oslo, October 22-23 2004). accessed (01/04/2013)

<<http://www.sv.uio.no/arena/english/research/projects/cidel/old/WorkshopOsloSecurity/Mitzen.pdf>>

³ Sonia Lucarelli, Luk van Langenhove, and Jan Wouters, "Introduction," in Sonia Lucarelli, Luk van Langenhove, and Jan Wouters (eds.), *The EU and Multilateral Security Governanc* (New York: Routledge, 2013), pp. 1-2.

الفصل الثاني

إجراءات معيارية لعمل الاتحاد الأوروبي كقوة

مدنية فعّالة وفاعلة في التعاون الأمني العالمي

تُعدُّ أهم مسألة موضوعية تُبرَّر انبثاق إشكالية الحوكمة الأمنية العالمية، مسألة "التعاون الأمني العالمي" بما تتضمنه من قواعد و مِمَّات و حواجز عند ممارسة العمل الجماعي الضابط. ومن حيث كونها ظاهرة مقابلة لكل ماهو أزمة، نزاع و صراع؛ هي بذلك تدفع نحو اختبار بعض الافتراضات المتمحورة حول مشكلة تغير و تجزؤ القوة بين فواعل الأمن المساهمين بشكل أكثر استقلالية و تنافسية في ظل اختلاف مرجعياتهم التكوينية المعيارية، و ممارساتهم الاجرائية التي تكشف عن فعالية كل فاعل، حضوره، قدراته، و توقعات تأثيره فيما يتصوره كتهديدات.

و حفظاً للقيمة العلمية و العملية التي تتضمنها هذه الاشكالية، خصَّص كل من "كيرشنر" و "سبيرلينغ" فصلاً في كتاب لدراساتها تحت عنوان "الحوكمة الأمنية العالمية: التصورات المتنافسة للأمن في ق. 21" مع تعيينهما حدودها الجيوسياسية بالتركيز على أوروبا، أمريكا الشمالية و أوراسيا، وضبط تلك الحدود منهجياً عن طريق مقارنة السياسات الخارجية لمجموعة من الدول. وأكثر ما يهم في هذا الصدد، هو تركيز كيرشنر على حالة الاتحاد (EU)، بالنظر في استراتيجيته الأمنية (ESS) في مقابل التفضيلات القومية لأربع دول عضوة تناولها باحثون آخرون.¹ و لكن، الواضح أن الدراسة ضمن هذا المؤلف استنباطية في عمومها، حيث تأخذ استدلالاً تنازلياً من الحوكمة الأمنية العالمية إلى أجزائها الفاعلة سيما من الدول، بيد أن الإشكالية المبحوثة ههنا هي استقرائية؛ بما أنها تختبر مساهمة النظام الفرعي (الاتحاد الأوروبي) تجاه نظام شامل يركز على فواعل من غير الدول، مع تمييز الاتحاد واقعياً كقوة مدنية، على أن تناقش فعَّاليته و فاعليته في التعاون الأمني العالمي أمام بعض التهديدات الجديدة على ضوء اجرائيات معيارية لعمله الخارجي، مع طروحات لا تكتفي بتصوير التهديد وفقاً للاستراتيجية الأمنية الأوروبية.

المبحث الأول: الترتيبات أمنية-مدنية لمساهمة متسقة ومشروعة في الحوكمة الأمنية العالمية.

تُحاول الدراسة في أول المباحث التطبيقية، الانطلاق من ترتيبات توافقية ذات طابع مدني في محتواها، و لو أن منتهاها جيو-استراتيجي و جيو-سياسي بالنسبة للحوكمة الأمنية الأوروبية و الحوكمة الأمنية العالمية.

مبدئياً، هذا ما يفسر اعتناء المطلب الأول بتحليل مضمون الاستراتيجية الأمنية الأوروبية ESS كتقرير أو وثيقة ذات مسعى توافقي من حيث التقدير المشترك للتهديد، وذات خطاب ترويض للتقارير و الوثائق الأخرى العالمية، بالنظر إلى تشبُّعها بمبادئ وقيم القوة المدنية لأجل تناقشها عالمياً كمرجعية معيارية، تستدعي استحضارها لتوجيه السلوك و الاستجابات الدولية أمام مختلف التهديدات؛ فلربما يساعد ذلك على الولوج في شرعنة ومأسسة

¹ Emil J. Kirchner, "European Union: European Security Strategy Versus National Preferences," in Emil J. Kirchner and James Sperling (eds.), op. cit., p. 133.

مدنية و ديمقراطية للعمل الجماعي الأمني.* ومعنى ذلك أن هذا العمل، لا بد له من الاستناد في إقرار حوكمة أمنية عالمية شرعية معيارياً وتجريبياً (امبريقياً) على مبدأ تعددية الأطراف بشكل فعال وتجدّدي وعلى الرقابة الديمقراطية.

➤ المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية: ضبط التهديد و ثقافت مدني من أجل عالم آمن

"الاتحاد الأوروبي حتماً هو لاعب عالمي ... ينبغي أن يكون على استعداد للمشاركة في المسؤولية من أجل الأمن العالمي و بناء عالم أفضل".¹

(ESS. Dec 2003)

وفقاً لمدير برنامج "أوروبا في العالم" Europe in the World "سفين بيسكوب" Sven Biscop، يعود إنشاء الاستراتيجية الأمنية الأوروبية ESS إلى ديسمبر 2002، حين شرع قسم الحوكمة العالمية والأمن في معهد "روبال" للعلاقات الدولية في التفكير الاستراتيجي حول السياسة الأمنية الأوروبية. وقد كان ذلك تحت إشراف مدير المعهد، البلجيكي "ريك كولسايت" Rik Coolsaet وغرفة التفكير المساعدة لوزارة الشؤون الخارجية البلجيكية، بناءً على طلب من الوزارة، و حين التماس السياسة الأمنية و الخارجية للاتحاد الأوروبي افتقارها لاستراتيجية واضحة، و تحديد واضح لمصالحها، زيادة على غياب أهداف سياسة طويلة المدى.

و ليتم بعد ذلك، إنشاء مجموعة عمل غير رسمية تضم أعضاء من الدبلوماسيين، العسكريين، المثقفين و الأكاديميين تحت إشراف كولسايت و مشاركة بيسكوب نفسه، من أجل صياغة مفهوم الاستراتيجية الأوروبية بشكل توثيقي، و قصد تحفيز النقاش الاستراتيجي الذي كان في ذلك الوقت مفقوداً و خارج الدوائر الأكاديمية. وبالرغم من أن العديد من الملاحظين جادلوا بعدم جدوى الوثيقة سياسياً، يأتي اتمام هذا المكسب بشكل مفاجئ بعد خمسة أشهر تقريباً (ماي، 2003) في اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، أين كُلف "خافيير سولانا" آنذاك بإعداد وثيقة الاستراتيجية ESS.²

* بموجب ما يمتلكه من فرص و خبرات تُعزّز نفاذته ونفوذه في المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، يظهر الاتحاد الأوروبي في صورة فاعل مساهم في إعادة انتاج الممارسات التمدنية و الانسانية، وفق حركات مغايرة تتجسد في تفعيل دبلوماسيته بطريقة استباقية وقائية قبل النزاع أو بطريقة بناءية تصميمية في مرحلة ما بعد النزاع (البرامج المصممة لحوكمة قطاع الأمن في الدول الخارجة من النزاع مثلاً). و يبدو أن هذه الصورة تشكلت في اطار الانتقال نحو ضوابط جديدة لمسعى تصفية الاستعمار الذي كان يتم بخصوص التدخل الخارجي المباشر (في مرحلة النزاع) نحو تدخلات غير مباشرة، بعد أن تم منح الوجاهة لخبراء المنظمات الدولية ليكونوا مستخريين للمساهمة في مأسسة بعض الضوابط التي تنزع الشرعية عن بعض الممارسات الانسانية التمدنية أو بالأحرى الممارسات التي كانت تقوم بها الدول الاستعمارية ضمن ما يسمى بالعالم المتمدّن. منقول بتصرف عن: عادل زقاغ، مرجع سابق ذكره، ص. 125.

¹ European Security Strategy, op. cit., p. 1.

² See the Preface: Sven Biscop, *The European Security Strategy: A Global Agenda for Positive Power* (England: Ashgate Publishing Limited, 2005).

تم اعتماد الوثيقة النهائية لهذه الاستراتيجية التي حملت عنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل" من خلال اجتماع المجلس الأوروبي في 2003/12/12، بعد ثلاث ندوات عقدها الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض في كل من: روما (19 سبتمبر)، باريس (6-7 أكتوبر)، ستوكهولم (20 أكتوبر). وفقاً لـ "بيسكوب"، تشكل هذه الاستراتيجية إطاراً مرجعياً لصنع السياسة، يتطور يوماً بعد يوم و على نحو متزايد في البيئة الدولية المعقدة، كما تشكل إطاراً توجيهياً يمكنه تحديد الأدوات و القدرات المدنية و العسكرية. لذلك يبدو أنها استراتيجية سهلة الانتشار و تُتيح الالتفاف حولها في الاقتراب من معنى الثقافة الاستراتيجية على مستوى الاتحاد الأوروبي على الأقل.¹

يوافق هذا الطرح كثيراً، الأدب البنائي الذي تضمنه الفصل النظري عند المقارنة للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بالنظر إليه كثقافة استراتيجية ناشئة بمفهوم هاورث. لكن في هذا الفصل، ربما يصح عكس تلك المقارنة بشكل مؤقت؛ أي باستخدام مفهوم القوة المدنية في المقارنة لهذه الاستراتيجية. وليس هذا من العبث المنهجي! كلاً إنما مفاد ذلك، تسهيل نقل مفهوم الاتحاد الأوروبي من مفهوم متعدد المعاني (بوليسيميكي) إلى مقارنة عملية ناشئة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

🌈 الفرع الأول: القوة المدنية: من مفهوم علمي متعدد المعاني إلى مقارنة استراتيجية أمنية.

لقد واجه مفهوم القوة المدنية مجموعة من الطروحات المتزامنة القبلية و الما بعدية التي تصفه بالتقليدي، المتناقض، الوهمي أو الغامض. وعلى الرغم من احتوائها كنماذج علمية ضمن تعايش معرفي، إلا أن ثمة ما يمكن إيراد كتنصيرات استراتيجية، تنحو إلى إثارة نقاشات عملية ساخنة حوله. و من بين تلك، ما يقدمه فان هام Van Ham الخبير في الأمن الأوروبي في سياق تحليله للاستراتيجية (ESS) حينما علّق على تصريح الاستراتيجي و الدبلوماسي البريطاني روبرت كوبر Robert F. Cooper قائلاً: "تهدف الاستراتيجية الأمنية الأوروبية حسب كوبر إلى الذهاب أبعد من الكسب الواقعي أو القوة اللينة، وهو أمر يزعم كثيراً من الأعضاء المتمسكين بنموذج القوة المدنية".²

و الناظر لهذا التصريح من نفس الزاوية الاستراتيجية، يمكنه تفكيك الإشارة التي تؤكد على وجود انقسام في التفضيلات القومية بين من يريد استمرار القوة المدنية كمقاربة عملية، سيما بعض الدول ذات الوزن السياسي و الاقتصادي داخل الاتحاد مثل ألمانيا، ومن يسبح وراءها من "الأورو-استراتيجيين" Euro-Strategists.³ أما

¹ Sven Biscop and Jan Joel Andersson, "Introduction," in Sven Biscop and Jan Joel Andersson (eds.), *The EU and the European Security Strategy: Forging a Global Europe* (New York: Routledge, 2008), pp. 1, 3.

² James Rogers, "From Civilian Power to Global Power: Explicating the European Union's Grand Strategy Through the Articulation of Discourse Theory," *Journal of Common Market Studies*, Vol. 4, no. 47 (2009), p. 846.

³ Ibid.

المتعمّن فيما أسلف ذكره نظرياً، قد يأخذ بالتضمنية و اللا تعارض بين هؤلاء المنقسمين؛ فعلى سبيل المثال تجادل الأورو-استراتيجية "غنيسوتو" Gnesotto في سياق ثنائها وتحليلها للاستراتيجية بقولها: "فكرة أوروبا قوة مدنية محضة هي خلفنا. يبدو أن يكون النقاش العظيم لسنة 1980 حول أوروبا كقوة مدنية أو عسكرية شيئاً من الماضي بشكل قاطع".¹ وعلى الأرجح هي أرادت من ذلك التنويه بتكاملية القدرات المدنية والعسكرية للاتحاد مع نبذ التعارض بينها حتى يمكن الحديث عن قوة متكاملة؛ فلا مانع من استغلال القدرات العسكرية والموارد المدنية تضميناً أو حتى توليفاً. وعليه، يتضح أن كل ما في الأمر هو إعادة انتاج القوة المدنية مع إضفاء الطابع الاستراتيجي عليها.

لا شك أن إطلاق المفهوم من قبل "دوشان"، مدير معهد الدراسات الاستراتيجية السابق في جامعة لندن كان وفق تصور يتسم منذ البداية بالمرونة، التعقيد والاستراتيجية. وحرى التساؤل في هذا السياق حول مدى انتقال المفهوم كقوة مدنية فوق قومية أو كحكومة فوق قومية "Supranational Governance" بمفهوم "باسكال لامي" Pascal Lami،² إلى مقارنة عملية تحمل متغيرات حركية مرنة توائم حوكمة أمنية عالمية معاصرة؟ و مدى حيابة المفهوم الذي راهن عليه دوشان في ظل السجال الأكاديمي و الأهداف الاستراتيجية على حجج كافية تمنحه الاعتبارية التي تؤهله للاستمرار تجاه فرضه ذاته كصناعة مميّزة لفاعل الأمن و السلام التعاوني العالمي في القرن الواحد و العشرين؟.

نقلاً عما ورد ضمن مؤلفات هيل Hill، ثيلو Telò، مول Maul و هارنيش Harnisch، يتحدث الأستاذ "أوربي" Orbie المختص في سياسة الاتحاد الأوروبي عن القوة المدنية كمفهوم يتميز بمرونة شديدة. و يبدو ذلك من اعتباره إياها كفكرة متعددة المعاني؛ عناصر معقدة بطبيعتها و متعدّدة الأبعاد تشكّل مفهوم الدور؛ مفهوم خاص بالمساهمة المميّزة للاتحاد الأوروبي في اطارها العام.³ و يتكلم في مقال آخر له عن هذا المفهوم، لكن ليس بالمعنى البسيط الذي يقابل اللا عسكري بالعسكري، و إنما عبر استحضار سرديّة دوشان- وفق المنظور التعددي- التي تُوسّع المفهوم ليُعمّ الجهات الفاعلة غير الدولانية مع التركيز على السياسة الدنيا، الترابط الدولي، و التأثيرات الفكرية... الخ. وبطريقة مقارنة مع تقرير المراجعة الانمائية و الدبلوماسية الرباعية الأمريكية، مثل هذه

¹ Nicole Gnesotto, "European Strategy as a Model," (Newletter. no.09 January 2004). accessed (15/05/2014) <<http://www.iss.europa.eu/uploads/media/n09e.pdf>>

² رودريك ايليا أبي خليل، موسوعة العولمة و القانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية و الحاكمية العالمية: حقوق الانسان، المحكمة الجنائية الدولية، القانون البيئي العالمي، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص. 524.

³ Jan Orbie, "A Civilian power in the world ? Instruments and Objectives in European Union External Policies," in Jan Orbie (ed.), *Europe's Global Role External Policies of the European Union* (Great Britain: Ashgate, 2008), p. 4.

السردية، تساعد على قراءة الاستراتيجية ESS كوثيقة مهمة جداً، بحيث يُعيد الاتحاد الأوروبي من خلالها تقييم مصالحه الأمنية و الاستراتيجية خصوصاً القومية، مع التأكيد على الاستمرار في أعمال ما نتج عن تنظيمه التكاملي من الأشكال السياسية، الدبلوماسية والشراكاتية و تدابير السياسات الدنيا التنموية في الدول الهشة، بالتفاعل و الترابط أكثر (محلياً) مع التكوينات المدنية هناك، عبر نشر قيادته المدنية جيو-سياسياً بمفهوم باخمان.*

وحيث لا يمكن الاكتفاء بهذا الدليل التجريبي المختصر، يذهب الفرع الثاني إلى ربط هذا العمق المدني في إطار تغير تصور التهديد بالنسبة للاتحاد من الاستراتيجية الكرونو-سياسية (سرد أحداث السلام السياسي في أوروبا بتسلسل زمني) إلى الجيو-سياسية، قصد التحول في مساهمته من القوة المدنية الإقليمية إلى القوة المدنية العالمية.¹

✚ الفرع الثاني: تغير تصور التهديد و نشوء ثقافة أمنية لقوة مدنية جيوسياسية.

وفقاً للتصور الأوروبي، يُعدُّ أحد مظاهر و إجراءات صعود ثقافة قوة مدنية، إنشاء الاتحاد الأوروبي كمشروع سلمي يقع في صميم معادلتهم الحضارية التي كثيراً ما تلزمهم إعادة تأكيدها في نصوصهم الاستراتيجية: " أوروبا لم تكن أبداً أكثر ازدهاراً و لا أكثر أمناً وحرية. عنف النصف الأول من القرن العشرين عبّد الطريق لفترة غير مسبوقة من السلام و الإستقرار في التاريخ الأوروبي. لقد كان إنشاء الاتحاد الأوروبي مركزياً بالنسبة لهذا التطور؛ فقد غُيّر العلاقات بين دولنا و حياة مواطنينا. الدول الأوروبية ملتزمة بالتعامل سلبياً مع النزاعات وبالتعاون من خلال المؤسسات المشتركة. عبر هذه الفترة، شهد الامتداد التقدمي لحكم القانون والديمقراطية تغير الأنظمة السلطوية إلى ديمقراطيات حركية مستقرة وآمنة. التوسعات المتتابعة تصنع حقيقة رؤية قارة موحدة وسلمية ".² (ESS, Dec 2003)

حيث تُبنى هذه المعادلة على التوافق بين التحول الديمقراطي كعملية معقدة تتطور بشكل تدريجي وعملية تمديد العلاقات الدولية التي تأتي على أساس عملية غير خطية من تاريخ تهدئة المجتمعات الأوروبية وفق تحليل السوسيولوجي "نوربرت إلياس" Norbert Elias.³ مع ذلك، تسيّد مثل هذه الخطابات بشأها في فترة ما بعد

*تقرير المراجعة الامتامية و الدبلوماسية الرباعية The Quadrennial Diplomacy and Development Review (QDDR)، كان نتاج دراسة مكثفة أطلقتها وزيرة الخارجية هيلاري رودهام كلينتون Hillary Rodham Clinton خلال 2009-2010. و قد تمّ اخراجه في وثيقة تُعيد تقييم المصالح الأمنية و الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة في تعاملها الخارجي الإنمائي، وفي نفس الوقت التأكيد على إعادة بناء القيادة الأمريكية للعالم عبر تشكيل جديد للتفاعل المركّب بين العمليات الدبلوماسية و المساعي الإنمائية الأمريكية بشأن بعض التهديدات الجديدة، بغية إحكام حجة مواجهة العالم المتغير وفق قوة مدنية عالمية (GCP) Global Civilian Power تأخذ بعين الاعتبار تعبئة المجتمع المدني وقطاع الأعمال، لخلق شراكات مع الحكومات التي تهدف إلى تعزيز التنمية. أنظر:

"Leading Through Civilian Power: The First Quadrennial Diplomacy and Development Review," in Richard L. Kugler (ed.), *New Directions in US National Security Strategy, Defense Plans, and Diplomacy, A Review of Official Strategic Documents* (Washington: National Defense University Press, 2011), p.123, p. 126, and p.128.

¹ James Rogers, op. cit., p. 847.

² European Security Strategy, op. cit., p. 1.

³ Jonas Wolff, "Democracy Promotion & Civilian Power: The Example of Germany's "value-oriented" Foreign policy," (Paper to be presented at the Forum on "Democracy Promotion as Foreign Policy: Perspectives, Issues, and Challenges" at the BISA Annual Conference 2011, Manchester, April 27-29, 2011), p. 4.

الحرب الباردة حول التهديدات التقليدية- مثل اندلاع الحرب اليوغوسلافية كصراع بين دول- ربما يُوجه اتهاماً مباشراً لمشروع السلام و التكامل، ونشر قيم التسامح والديمقراطية على أساس القوة المدنية وفقاً لتصور بعض المراقبين. وهذا ما يضعها محل تصوّر غير توسعي بشأن توفير الأمن و السلام و الرفاهية في القارة الأوروبية لا يتخطى حدودها. بمعنى آخر تقدّر وتصور التهديد وفقاً لاستراتيجية كرونو-سياسية Chronopolitical Strategy تكتفي بالاحتراز من عودة ماضي التهديد بالحرب، عن طريق إحياء سردية تسلسل أحداث السلام في القارة.¹

ومن الواضح أن هذا الاتهام يصدق ويصح أكثر في حال توقفت محاولات توسيع المشروع التكاملي الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة؛ في حال تم الكف عن تشاقف القيم المدنية والديمقراطية بين أعضائه مع نقلها خارجياً؛ وفي حال عادت الحرب بين الدول وفق منطق سياسة القوة الواقعية. وتأكيداً على تقدم المشروع، خاطب سولانا سنة 2006 في مؤتمر "صوت مؤتمر أوروبا" The Sound of Europe Conference بالنمسا قائلاً:

" الحروب في يوغوسلافيا السابقة انتهت قبل عشر سنوات. هذا ليس التاريخ القديم... نجاح مشروع التكامل مكثنا من توسيع منطقة السلام و الأمن بدايةً بجنوب أوروبا. ثم بعد ذلك إلى السويد و فنلندا و بلدكم النمسا. وفي عام 2004 مع ثمانية دول في أوروبا الوسطى بالإضافة إلى قبرص ومالطا".²

وأكثر من ذلك، كانت هناك حركات من التوجّه الاقليمي الجديد متعدّد المستويات للاتحاد الأوروبي مع الاعتناء بمفاهيم الجماعة الأمنية أو المركبات الأمنية بعد نهاية المواجهة بين القوى الكبرى، علاوة على تفعيل، تجديّد واستكمال تدعيم الأدوات المدنية بأدوات أخرى متنوعة من أجل الهدف الجماعي للركيزة الثانية CFSP والهدف الجماعي كإحدى مبادئ الحوكمة الأمنية العالمية.³ و عليه، يمكن اعتبارها ديناميات للتحوّل في تصوّر أشكال التهديد نحو حروب مدنية كانت مكبوتة داخل الدول؛ ثم ليتم تقدّيرها كإحدى التهديدات الجديدة، ليس من جانب الاتحاد الأوروبي كسلطة فوق قومية فحسب، و إنما ينعكس ذلك أيضاً في تصورات دوله الأعضاء منفردة. وتمثيلاً على ذلك، جاء في عام 1998 ضمن المراجعة الاستراتيجية لحكومة المملكة المتحدة (UK) أنه تم استبدال المواجهة اليقينية للحرب الباردة بخليط معقّد من عدم اليقين وعدم الاستقرار الذي يتشكّل أساساً من

¹ James Rogers, "Tags European Union Grand Strategy Normative Power Military Policy Civilian Forgein Policy Threats Huma Security Top Dow Bottom Up Process," April 2010. accessed(07/06/2014)

<http://www.exploringgeopolitics.org/Interview_Rogers_James_European_Union_Grand_Strategy_Normative_Civilian_Power_Military_Foreign_Policy_Threats_Human_Security_Top_Down_Bottom_Up_Process.html>

² Javier Solana, "The Sound of Europe Conference," (Speech EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy, Salzburg, Jan 27, 2006). accessed (08/06/2014)

<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/discours/88179.pdf> .

³ Norheim-Martinsen, *The European Union and Military Force: Governance and Strategy* (UK: Cambridge University Press, 2013), pp. 21-22.

الصراعات الداخلية كما هو الحال في يوغوسلافيا السابقة، تليها الأنظمة المارقة، انتشار الأسلحة والتهديدات غير المتماثلة مثل: الأتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة و الإرهاب، التدهور البيئي و الهجمات على تكنولوجيا المعلومات. و بنفس الدلالة قالت وزارتي الدفاع الفرنسية والألمانية؛ أي بعدم وجود تهديدات تقليدية مستقبلاً.¹

إذن، أصبح التهديد ضمن هذه السياقات غير تقليدي و لا دولاتي، وهذا بإجماع قومي وفوق قومي. وعلى الأرجح، سبب بناء هذه المفهوم المشتركة حوله وحول آليات مواجهته، يعود إلى ادراكهم لفواعل التهديد التي تمتد ممارساتها جيوسياسيا، بما يُعزّز التوافق في إعادة تشكيل هويّة متميّزة معيارياً و تتحرك وفقاً لأدوات مدنية في اطار متعدد الأطراف، وعن طريق تفاعلات قرار الركيزة الثانية CFSP، أو بما يساعد على تشكيل عناصر ناشئة لبناء ثقافة أمنية أوروبية كما خلص إلى ذلك كيرشني في خاتمة تحليله المقارن بين أولويات الاستراتيجية ESS و التفضيلات القومية في اطار الحوكمة الأمنية العالمية، مصنفاً إياها بشكل يتضح في الجدول (5):

الجدول(5): العناصر الناشئة لثقافة الاتحاد الأوروبي الأمنية.

الرؤية العالمية للبيئة الخارجية	الأمم المتحدة في قلب السياسات القومية
الهويات	القيم و المعايير الأوروبية
التفضيلات الوسائطية	دبلوماسية غالباً، اقتصادية، تنمية و عسكرية مع ميول متعدد الأطراف
التفضيلات التفاعلية	يتخذ القرار ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي للركيزتين الثانية و الثالثة
Source: Emil J. Kirchner and James Sperling, <i>Global Security Governance: Competing Perceptions of Security in the Twenty-First Century</i> (New York: Routledge, 2007), p. 129.	

يُفسّر هذا الفهم المشترك (بين-ذاتي) عدم الاكتفاء بتحقيق المصالح داخلياً على المستوى الاقليمي بل و خارجياً على المستوى العالمي، حيث يأخذ بعين الاعتبار البنى العميقة للمنظور التعددي (السياسات الدنيا التجارية و الانمائية و التكاملية اقتصادياً) و البنى العميقة للمنظور الكوني (الفضاء المواطني المدني)، لتشكيل الاتحاد الأوروبي كمواطن صالح عالمي أو قوة مدنية عالمية من أجل الخير في العالم. وربما تكفي هذه الحجج لمحاذاة التحول من تصوّر التهديد على ضوء القوة المدنية الإقليمية بنظرة كرونو-سياسية إلى تقديره على ضوء القوة المدنية العالمية بنظرة جيوسياسية.² وهذا ما يبدو أكثر وضوحاً في نفس خطاب سولانا سنة 2006، حينما شدّد على أن:

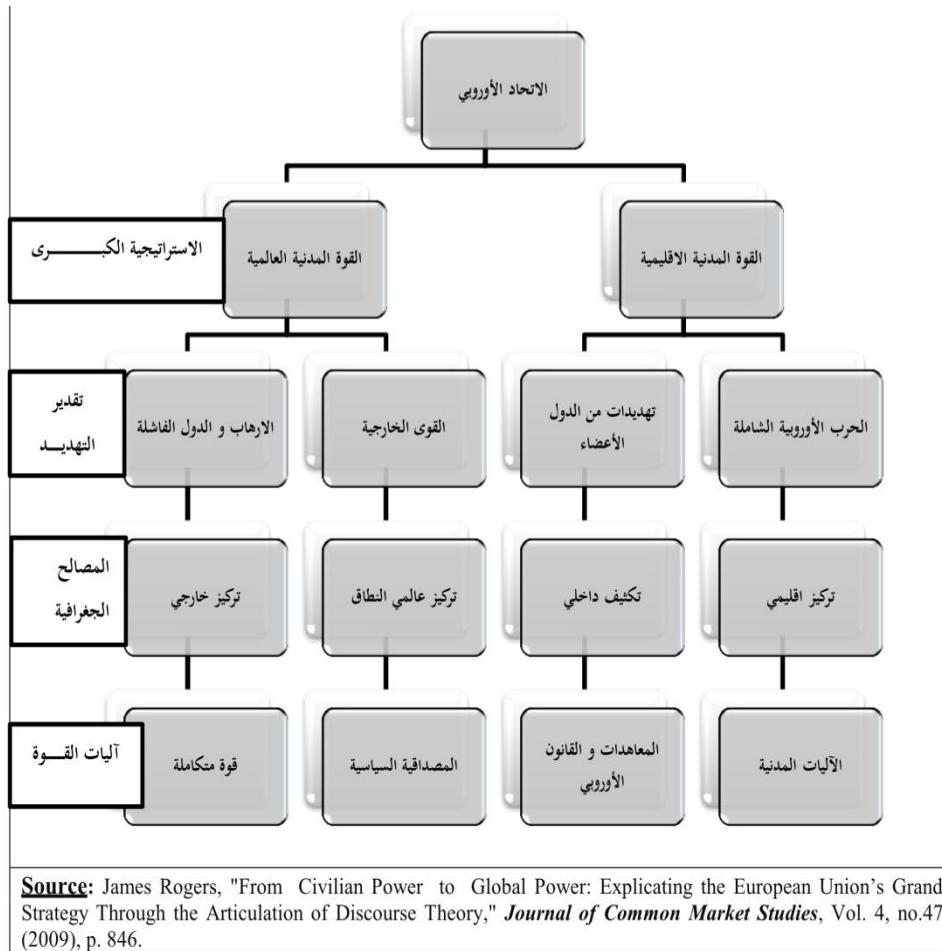
¹ Elke Krahmann, "Security Governance and Networks," op. cit., p. 17.

² James Rogers, op. cit., p. 851.

" التوسيع لا يمكن أن يكون المشروع الوحيد لدينا. و بالتأكيد لا يمكننا الحفاظ على التوسيع دون الإصلاح السياسي و المؤسسي. الناس يريدون أكثر من السوق الكبيرة و مشروع الاستقرار الاقليمي. هناك المزيد من المواضيع للعمل على مستوى الاتحاد الأوروبي مثل: الأبحاث و الطاقة و الهجرة... وهذا، ربما يقوى حجتنا من كل شيء: لأجل أن تصبح أوروبا لاعباً عالمياً.... ملخص حجتي فيمالي: حيثما لم نبدأ؟ كمشروع سلام بين المتخاصمين. ما هو أعظم انجاز لدينا؟ انتشار الاستقرار والديمقراطية في جميع أنحاء القارة. وما هي مهمتنا من أجل المستقبل؟ لجعل أوروبا قوة عالمية؛ قوة للخير في العالم".¹

مع التصرف الطفيف فيه، بتقسيم الاتحاد الأوروبي إلى قوة مدنية إقليمية وعالمية، يوضح الشكل (5) انتقال مستوى التأثير المدني من حيث تقدير التهديد، المصالح الجغرافية، وآليات القوة في اطار الاستراتيجيتين المتنافستين.

الشكل (5): الاستراتيجيات الكبرى المتنافسة الكرونو-سياسية و الجيو-سياسية



¹ Javier Solana, "The Sound of Europe Conference," op. cit., pp. 2, 4.

➤ المطلب الثاني: الشرعية المعيارية و الامبريقية لتثبيت المبادئ المدنية في نظام العمل الأمني الجماعي .

يرى "أندرو جامبل" Andrew Gamble، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة كامبريدج أن مكسب الاتحاد الأوروبي ليكون نموذج إيجابي بالنسبة للنظام العالمي الناشئ، قد تم تظليله مؤخراً من خلال المشاكل الداخلية في منطقة اليورو، و صعوبة توفير السيادة القومية والشرعية الديمقراطية مع الحوكمة فوق القومية. و يؤكد مع هذه المشاكل أن الاتحاد الأوروبي يحنفي بنجاحه كعصبة من الجمهوريات الديمقراطية؛ كجمعية اقتصادية إقليمية؛ و كمثال لكيفية تحقيق التعاون متعدد الأطراف بشكل أوسع. و في الأخير، يعتبر أن تلك المشاكل غير مقصورة على الاتحاد فقط، بل لها صلة بباقي مؤسسات الحوكمة العالمية.¹

في محتواه العميق، ربما يُقدّم هذا الاستنتاج إضافة بناءة للإجابة حول التساؤل السابق في المطلب الأول، و يحوّل في نفس الوقت حركية النقاش نحو الامعان في مسألة الشرعية كقضية عامة على الأقل، ليس بالنسبة للحوكمة فوق القومية وإنما بالنسبة للحوكمة الأمنية متعددة الأطراف الفعالة و الجديدة بمفهوم ثيلو،² وما يرافقها من مبادئ أخرى كالرقابة الديمقراطية، العدالة و المساواة، المسؤولية، و المساءلة. لكن، ينبغي التأكد هنا من مدى إحراز "التناغم و التلاحم المعياري" بين مبادئ القوة المدنية للاتحاد الأوروبي ومبادئ الحوكمة الأمنية العالمية في ظل تداخلها القائم منذ البداية؛ حتى يصح افتراض: إذا كانت تعددية الأطراف في أصلها تطبيقاً للمبادئ الديمقراطية في العلاقات التعاونية بين الدول وحالياً مع الفواعل من غير الدول من أجل إضفاء الطابع الانضباطي و المدني الحضاري في مستوى عالمي لتلك العلاقات،³ فإنّ القوة المدنية تطابق مفهوم الشرعية في بعدها الفلسفي السياسي المعياري، بموجب تسوية مبادئها التي تحكم بقواعد معيارية يدافع عنها بطريقة عقلانية.⁴

و معنى ما سبق، أن النقاش في هذا السياق يتحرك على افتراض أن تفضيلات الاستراتيجية ESS، لا تقتصر على مسؤولية الاتحاد تجاه الأمن العالمي وإنما تجاه إقامة معايير دولية؛ فلكونها مُبرّرة أصلاً بمرجعية القيم و المعايير الديمقراطية، هي تستهدف شرعية المسؤولية التاريخية للاتحاد، بداعي تعزيز المبادئ المدنية التي يقول بها، ومن ثمّ تسهيل تفاعلها كقواعد للسلوك الأمني العالمي. وهذا يعني أن تهيأت الاتحاد الأوروبي نفسه كقوة مدنية

¹ Andrew Gamble, "Foreword," in Mario Telò (ed.), *Globalisation, Multilateralism, Europe: Towards a Better Global Governance?*, op. cit.,

² Mario Telò, "Introduction," op. cit., p. 8.

³ Philippe Moreau Defarges, "Le Multilatéralisme et la fin de l'Histoire," *Revue de la Politique Etrangère*, no. 3 (2004), p. 575.

⁴ Lena Schneller, "Conceptions of Democratic Legitimate Governance in the Multilateral Realm: The Case of the WTO," *Living Reviews in Democracy*, (2010), p. 1.

حركية، وتجهيزه أدوات مسبقاً من أجل طموحه المدني و المعيارى، يوفر عليه عناء التزاحم من أجل الظفر بمكانة مريحة في نظام الحوكمة الأمنية العالمية. لذلك يصبح من المنطقي أن يرفع لصالح تعددية أطراف فعالة، و بالتالي لابد من استغلاله هذا الامتياز كفرصة لاضفاء الشرعية على عملية تحويل مبادئ القوة المدنية إلى مبادئ للحكومة الأمنية العالمية.¹ و تأكيداً على ذلك، ليس أوثق من هذه الكلمات الواردة في خاتمة وثيقة الاستراتيجية ESS:

" لدى الاتحاد الأوروبي القدرة على تقديم مساهمة كبرى، سواء في التعامل مع التهديدات و في المساعدة على تحقيق الفرص. من شأن النشاط و القدرة اللتان يتمتع بهما الاتحاد الأوروبي أن تجعلا تأثيره على نطاق عالمي. وفي ظل قيامه بذلك، فإنه يساهم في وجود نظام متعدد الأطراف فعال بما يؤدي إلى عالم أكثر عدلاً و أمناً و أكثر اتحاداً".²

أما وقد تأخذ تعددية الأطراف النقاش الأكبر من فحص شرعيتها المعيارية، فلا ينبغي إقصاء تدارس الشرعية الإمبريقية أو بالأحرى مشروعية مبدأ التضمين عسكري- مدني، ومبدأ التنسيق أو تقسيم العمل بين الدبلوماسية و التنمية من خلال خدمة العمل الخارجي الأوروبية EEAS.* و المقصود من ذلك، هو دراسة مدى قبول مساهمة القوة المدنية في تحقيق الغايات الديمقراطية و الحقوق إنسانية من خلال الاحتياط الضروري بالقوة العسكرية بالنسبة لمجموعة من الوكلاء الأوروبيين على عدة مستويات. وهنا ينبغي تحكيم مبدأ الرقابة الديمقراطية الذي يشدد عليه كل من "دي فاسكونسيلوس" و "ستافريدس" لأجل الكشف عن ذلك، هذا من ناحية. ثم ناحية أخرى، إعادة توجيه البحث في مدى تفويض مهمة التنسيق الدبلوماسي و الانمائي للدائرة الجديدة EEAS من قبل بيروقراطيات الاتحاد الأوروبي و الفواعل الأخرى في اطار عمليات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع. مع ذلك، لا مناص من أن استحكام التقييم لكلا المبدأين، من خلال مبدأ مساءلة صناع القرار في نظام السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد، بما يضمن صياغة ترتيبات مدنية شفافة عبر اجراءات شفافة، وعبر زيادة مشاركة مختلف الفواعل، في اطار الاقتراب مما يسميه مورافسك Moravcsik "الشرعية الاجرائية".³

¹ Malena Britz and Hanna Ojanen, "Multilateral Security Governance : Comparing the UN and the EU," in Charlotte Wagnsson, James Sperling, and Jan Hallenberg (eds.), *European Security Governance: The European Union in a Westphalian World*, op. cit., p. 32

² European Security Strategy, op. cit., p. 14.

* في هذا المطلب نستخدم "الشرعية المعيارية" كمرادف لـ "الشرعية" بمدلول الفلسفة السياسية، حيث تأخذ معنى القاعدة أو المرجعية الأصلية العقلانية التي تقوم عليها بعض المبادئ المدنية و التمدنية، مثل "تعددية الأطراف". أما "الشرعية الإمبريقية"؛ فنوظفها كمرادف لـ "المشروعية" بمدلولات علم السياسة، حيث تأخذ معنى اعتقاد مجموعة من الوكلاء في شرعية تضمين الأداة العسكرية إلى جانب المدنية، ومن ثم الرضى عن قوة مدنية فعلية أو بعثات مدنية فعالة تلزم بتنفيذ وتحقيق المعايير الأصلية في عملها الخارجي.

** لا ينبغي الخلط بين الشرعية الاجرائية كمفهوم في العلاقات الدولية يعنى بأحقية مشاركة مختلف الفواعل في إعدادات ترتيبات معينة حول قضية محددة بشكل أكثر شفافية، و الشرعية الاجرائية كمفهوم قانوني جنائي يعنى بالبعد الحقوقي للفرد في حال اتهامه بجرم، استناداً على قاعدة كل متهم بريء إلى حين تثبت تهمته.

³ Lena Schneller, op. cit., p. 5.

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي: حضور مُشرعن أم مأسسة المساهمة في نظام الحوكمة الأمنية العالمية؟

يرى الكثير من المراقبين في هذا السياق أن تعددية الأطراف الفعالة بشكل العام، هي رؤية تدمج المعايير و الشرعية الدولية مع التنفيذ الممتين والبراغماتي للأداة العسكرية في حال خرق المعايير الدولية للأمن و السلام. وهذا يفترض بشكل ضمني التطلعات رفيعة المستوى للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز نظام متكامل للحوكمة الأمنية العالمية تتدعم فيه العلاقات بين المنظمات الدولية خصوصاً (UN-EU) و (EU-NATO). بمعنى آخر، يفترض أن يضفي العمل متعدد الأطراف الفعال الشرعية على تمثل الاتحاد الأوروبي كفاعل متميز من أجل الأمن الدولي، وذلك ضمن نظام يتعزز فيه و يعزز مقارنة الأمم المتحدة المستندة للشرعية العالمية، ومقاربة الناتو التي تستند للقوة العسكرية أو من خلال مقارنة عامة يسميها البعض "قواعد بأسنان" ¹ Rules with Teeth.

في الواقع، لا يكتفي الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية باختيار تعددية الأطراف إلى جانب الأمم المتحدة من أجل شرعته حضوره فيها وتعزيز علاقته بأعلى منظمة أمنية دولية متعددة الأطراف و ذات طابع رسمي.² بدلا من ذلك، يقوم بتوسيع حضوره العالمي عبر تثبيت عضويته القائمة على القواعد و المعايير المدنية في كبرى المنتديات غير الرسمية أو في البنى غير الرسمية للحوكمة العالمية مثل "مجموعة العشرين G20" من أجل الأمن على مستوى عالمي؛* لأن مختلف السياسات الدنيا (التجارية و النقدية) للدول الأوروبية العضوة في هذه البنية تُقرّر بشكل كبير على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومنه منح دور أكبر للبنك و المفوضية الأوروبية لتصبح إحدى البيروقراطيات الفرعية المساهمة في صنع و تنفيذ قرارات المجموعة مع البلدان غير العضوة.³

و هذا راجع إلى أنّ مجموعة العشرين، تشغل موقعاً وسطياً في الهندسة المتطورة للحوكمة الأمنية العالمية، حيث يعتبرها الأستاذ "راميش ثاكور" Ramesh Thakur أفضل نقطة عبور بين الفعالية والشرعية، وبين السلطة و العمل بالتشاور مع الدول غير العضوة. وفي مقابل "مجموعة الثمانية G8" التي تُعدّ بمثابة منتدى غير رسمي صغير أو

¹ Joachim Alexander Koops, op. cit., p. 82, 83.

² United Nations, "Report on The Partnership Between the UN and the EU: the United Nations and the European commission Working together in Development and Humanitarian cooperation," (Brussels: 2006) p. 6. *مجموعة العشرين G20، منتدى غير رسمي و إحدى بنى الحوكمة الاقتصادية و المالية العالمية التي تسعى إلى تعزيز الحوارات المفتوحة و المناقشات البناءة بين الدول الصناعية الكبرى و الناشئة حول استقرار الاقتصاد العالمي دون اقضاء مشاركة الدول النامية و غير العضوة. وقد أنشئت على هامش قمة مجموعة غير رسمية أخرى تعرف بـ (مجموعة الثمانية G8) بواشنطن في سبتمبر 1999 في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. وللإتحاد الأوروبي فرصة في التمثيل المستقل ضمن اجتماعات هذا المنتدى، عن طريق رئيسي المجلس والمفوضية الأوروبية، وفرصة أخرى لعضوية أربعة من دوله الأعضاء (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا وإيطاليا). للإطلاع أكثر أنظر: مصطفى العبد الله الكفري، "مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ 2013 منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى"، مجلة المستقبل العربي، العدد. 420 (فيفري 2014)، ص. 71، 73.

³ Joha Jokela, "The G-20: A Pathway To Effective Multilateralism ?" (Chaillot Papers, April 2011), p. 66.

آلية غير رسمية من آليات الحوكمة العالمية التي تتميز بقلّة حجم العضوية و الاجتماع (كفاءة أكثر مع شرعية أقل)، بينما تعتبر الأمم المتحدة UN آلية رسمية واسعة من حيث العضوية (192 دولة) مع وجود ارتباطك من حيث صنع القرار في إطارها (شرعية أكثر مع كفاءة أقل) هذا من جهة.¹ من جهة أخرى، لا يخفى من كل ذلك أن خلفية إنشاء مجموعة العشرين G20، تعود إلى الأزمة البترولية لسنة 1973-1974 التي تعرضت لها الدول الأوروبية.²

و بشكل كبير، تعكس هذه الحقائق مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في إجراء تحويل مشرّع للمبادئ المدنية إلى مبادئ للحكومة العالمية. أكثر من ذلك، المساهمة في تأسيس مبادئ القوة المدنية (تعددية الأطراف الفعالة) في شكل هذا المنتدى غير الرسمي للحكومة الأمنية العالمية الذي يأخذ شرعيته أيضاً من خلال الأمم المتحدة، و تزداد فعاليته بالمصادقة على قراراته التي تعالج المزيد من القضايا العالمية المطروحة في الأجندة الأمنية، علاوة على توظيف اجتماعاته كقمة تتضمن و تنقل ديناميات مسار إصلاح الأمم المتحدة.³

في واقع الأمر، سيكون الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بمثابة المبادر و المنشغل بالسعي لإحداث علاقة معيارية متناغمة بين كفاءة مجموعة غير رسمية من القوى الكبرى و الشرعية العالمية للأمم المتحدة.⁴ لكن بين هذا وذاك، يحاول الاتحاد أن يُشرّع حضوره و يؤسس مساهمته المدنية بطريقة براغماتية، مستغلاً في ذلك العضوية الاستثنائية الثلاثية التي يتمتع بها في الأمم المتحدة و المجموعتين (8 و 20) من أجل تبرير الفعالية و الشرعية المعيارية لتعددية الأطراف انطلاقاً من البيت الأوروبي، حيث يتيح كسلطة فوق قومية وبشكل متساوي فرصة تمثيل دوله الأعضاء غير العضوة في الـ G20 إلى جانب إسبانيا كأكثر الدول المدعوة لحضور قممها و الدول الأربعة التي تتمتع بالعضوية فيها. لكن مثل هذه المساواة الممنوحة في التمثيل بين دول الاتحاد ضمن اجتماعات G20، والتي استندت في الغالب للرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد كل ستة أشهر إلى حين إقرار التمثيل الدائم لرئيس المجلس الأوروبي "رمبوي" بعد معاهدة لشبونة؛ ربما يوحي ظاهرها بتناغم و اتساق الصوت الأوروبي في ديمقراطية العمل الأمني العالمي عبر تمديد قواعده و من ثم جعله أقل رسمية، و يكشف في نفس الوقت جوانب القصور في مواءمة مبادئه مع النظام الأشمل، بالارتداد نحو جعل هذا الأخير أكثر أوروبية، مركزية و رسمية. كما أنه يوضح كل مرة

¹ See more: Ramesh Thakur, "G20 and the Evolving Architecture of Goba Security governance," (Sustainable Enterprise Seminar Series, July 22, 2010).

² مصطفى العبد الله الكفري، المرجع السابق ذكره، ص. 72.

³ Paul Heinbecker, "The Future of the G20 and its Place in Global Governance," (CIGI G20 Papers, no. 5. April 2011), p. 10.

⁴ Peter Debaere, Dries Lesage, and Jan Orbic, "Effective Minilateralism: The EU's Pragmatic Embrace of the G20," in Drieskens and Louise G. van Schaik (eds.), *The EU and Effective Multilateralism: Internal and External Reform Practices* (New York: Routledge, 2014), p. 182.

التفات الاتحاد إلى مشاكله الداخلية و التوترات القائمة بين أعضائه حول التمثيل في تلك المنتديات العالمية. ودليل ذلك، تأكيد أحقية السويد في رئاسة مجلس الاتحاد لقمة مجموعة العشرين في بترسبورغ بالولايات م.أ (24-25 سبتمبر 2009) من جانب رئيس الوزراء السويدي راينفيلدت فريدريك Reinfeldt Frederik الذي مثل هذه الرئاسة قبل أيام من تحويلها لـ "رميوي"، و الذي ركّز على إبداء صوتها أمام شرعية قرارات المجموعة، مشيراً إلى أن النادي الحصري من القوى الكبرى، لا يمكنه اتخاذ قرارات نيابة عن أولئك الذين ليسوا جزءاً مباشراً من العملية.¹

و هذا يعني أن الاتحاد الأوروبي يواجه التحديّ المزدوج، المتمثل في ضمان فاعليته الخاصة تجاه تمثّين العمل الجماعي الأمني من خلال نظام متعدّد الأطراف و ضمان فعالية هذا النظام؛ على أن التصديّ لهذا التحديّ لا يكون بالضرورة عن طريق تكييف النظام الجماعي مع ممارسات الاتحاد، بل الأجدى تكييف ممارساته مع هذا النظام، حيث يتطلب منه ذلك تسوية مسألة تداول السلطة و التمثيل في تلك المنتديات العالمية،² علاوة على استعادة قدرته على توفير السلع العامة العالمية على رأسها الأمن بمستوياته و أبعاده المتعدّدة، مع تنظيمها وفق مرجعية لا تستوجب المحاذير السيادية في ظل حوكمة عالمية مجرّاة، و إلا سيكون ذلك ضرباً من الوهم على حد تعبير زكي العايدى.³

و في نهاية المطاف، يجدر بالاتحاد الترافق مع باقي الفواعل في عمل أمني جماعي، حيث يستغل فيه مرونة مبدأ تعددية الأطراف بشأن تنوع الفواعل في ظل هذا النظام المتجزء، و قابلية انفتاح هذا الأخير على ذلك المبدأ ضمن فضاءات أفسح تكون أكثر شرعية.⁴ و يمكن في هذا السياق تلخيص العلاقة الوثيقة بين ادراك الصورة الخارجية المتميزة للاتحاد، فاعليته وشرعيته، وفقاً لتصور الأستاذ أوله القاستروم Ole Elgström الذي يرى أنه:

"في حين يحاول الاتحاد الأوروبي أن يقود المفاوضات متعدّدة الأطراف، فإنه يحتاج في ذلك لمرافقين. الميل إلى مرافقة الاتحاد تزداد، إذا كان يُنظر إلى سياساته على أنها متماسكة و متسقة و إذا كانت تعتبر شرعية. و الفاعل الذي يُنظر إليه على أنه شرعي؛ فذلك لديه استخدام لقوة أقل ملموسية، ويستند دعمه على التوافق المعيارى تماشياً مع دعوة الاتحاد لبذل جهد مستمر من أجل العمل بشكل مختلف، أي كقوة مدنية".⁵

¹ Juha Jokela, "Europe's Declining Role in the G-20: What Role for The EU in The Club of The Most Important Powers?" (FIIA Briefing Paper 96, December 2011), p. 7.

² Manuel Montobbio, op. cit., p. 5.

³ Bertrand Vayssière, "La Norme sans la Force – L'énigme de la Puissance Européenne," (Fiche De Lecture de la Page 158, Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2006). accessed (12/06/2014). <<http://www.diploweb.com/ue/laidi.htm>>

⁴ Caroline Bouchard and John Peterson, "Making Multilateralism Effective: Modernising Global Governance," in Caroline Bouchard, John Peterson, and Nathalie Tocci (eds.), op. cit., p. 13.

⁵ Sonia Lucarelli, "Perceptions of the EU in international institutions," in Knud Erik Jørgensen and Katie Verlin Laatikainen (eds.), *Routledge Handbook on the European Union and International Institutions: Performance, Policy, Power* (New York: Routledge, 2014), p. 430.

✚ الفرع الثاني: المساءلة و الرقابة الديمقراطية لحكومة مشروعة للدفاع و الأمن و العمل الخارجي.

يلفت الانتباه، الدبلوماسي الألماني كريستوف هوسجين Christoph Heusgen إلى أنه ينبغي النظر إلى تعددية الأطراف الفعالة التي يلتزم بها الاتحاد الأوروبي في إطار إنشاء القواعد و المعايير الدولية الفعالة كتنقيض للعمل الأحادي غير المشروع. و هذا يعني قطعاً أن تعددية الأطراف مُسلّم بمشروعيتها منذ البداية، لكن مع التزام الاتحاد ليس فقط بالمساهمة في إنشاء القواعد و المعايير الدولية الفعالة وتعميمها، بل بتنفيذها والامتنال لها مع المصنوفة الكاملة من الوسائل المتاحة له بشكل مشروع، و المتعلقة أساساً بالقدرات المدنية و العسكرية.¹

و من هنا يتضح أن الاتحاد الأوروبي قد عكف على تطوير مقارنة شاملة يُعيد فيها تشكيل القوة المدنية مع تضمين القدرات العسكرية بشأن توفير الأمن على المستويين الأوروبي و العالمي. و إذا كانت هذه المقارنة لا تثير أي إشكال أو تناقض من خلال التصورات النظرية، حيث هي أقرب إلى تصنيفها كمقاربة ثقافة أمنية و استراتيجية، أو مقارنة قوة مدنية فعالة يمكنها تحقيق ما هو معياري ديمقراطي مع ضمان الالتزام به في ظل المخادرة بالأداة العسكرية، إلا أن حديثاً آخر يفترض أن يُقال بخصوص تحريك تلك القوة الشاملة بشكل ديمقراطي و مشروع في بيئة عالمية من التنازع و التعاون؛ فالواضح أن القوة العسكرية لم تكن مراقبة ديمقراطياً خلال فترة الحرب الباردة في مقابل القوة المدنية وفق التصوير السابق الذي قدمته "سيمث" (الشكل.02)، بل كانت كقوة صلبة مشروعة للعنف المرئي. لكن إذا استمر هذا الحال على المستوى الواقعي، فكيف للاتحاد أن يُشرعن و يؤسس للعمل بالمبادئ المدنية و الديمقراطية بشكل متسق في نظام الحوكمة الأمنية العالمية؟! و للإجابة على ذلك، يجري النقاش حالياً حول نوع الآليات الديمقراطية التي تواجه مبدأ التضمين العسكري- المدني في إطار الركيزة الثانية CFSP، حيث يشدد "دي فاسكونسيلوس" على ضرورة التعامل معها في إطار حوكمة ديمقراطية للدفاع و الأمن الأوروبي انطلاقاً من إنشاء "المجلس البرلماني الأوروبي للأمن والدفاع". و قد عبر عن ذلك في خاتمة النسخة المنقحة من كتابه "ما الطموحات بشأن الدفاع الأوروبي في سنة 2020؟" قائلاً:

"الرقابة الديمقراطية على سياسة الدفاع و الأمن الأوروبية ESDP أصبحت مسألة، لأن الرأي العام الأوروبي يطالب بقدر أكبر من المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالسلسلة الشاملة من قرارات الاتحاد الأوروبي. وهذا يتطلب إشراك البرلمان الوطني والبرلمان الأوروبي. و مناقشة برلمانية أكثر اتساعاً حول هذه السياسة، سوف تؤدي إلى زيادة التدقيق والوعي العام ببعثات سياسة الدفاع و الأمن الأوروبية ESDP، وبالتالي تعزيز شرعيتها على الصعيدين الوطني و الأوروبي... تقتضي بشكل سريع أن يحل المجلس البرلماني الأوروبي للأمن و الدفاع محل اتحاد غرب أوروبا".²

¹ Joachim Alexander Koops, op. cit., p. 81.

² Álvaro de Vasconcelos, "Ten priorities for the next ten years," in Álvaro de Vasconcelos (ed.), *What ambitions for European Defence in 2020?*, 2nd ed. (Paris: EUISS, 2009), p. 165.

إنَّ ما يتضح من هذا الاختصار المفيد، هو التأكيد على الرقابة الديمقراطية كمبدأ اجرائي يتضمن بشكل واسع صيغ حركية متنوعة كالمشاركة، التدقيق و المراجعة و رصد المعلومة؛ لكن على أن تكشف هذه الصيغ مختلف قرارات العمل الأمني و الدفاعي للاتحاد الأوروبي على المستويين الداخلي و الخارجي، وتنطبق على صلاحيات البرلمان كأهم و أقرب آلية ديمقراطية مؤسساتية من المواطن الأوروبي، و كفضاء نقاشي تشاوري أكثر منه تمثيلي، بحيث يسير في الأخير نحو الرضى العام والاعتقاد بمشروعية و أولويات السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية¹ ESDP.

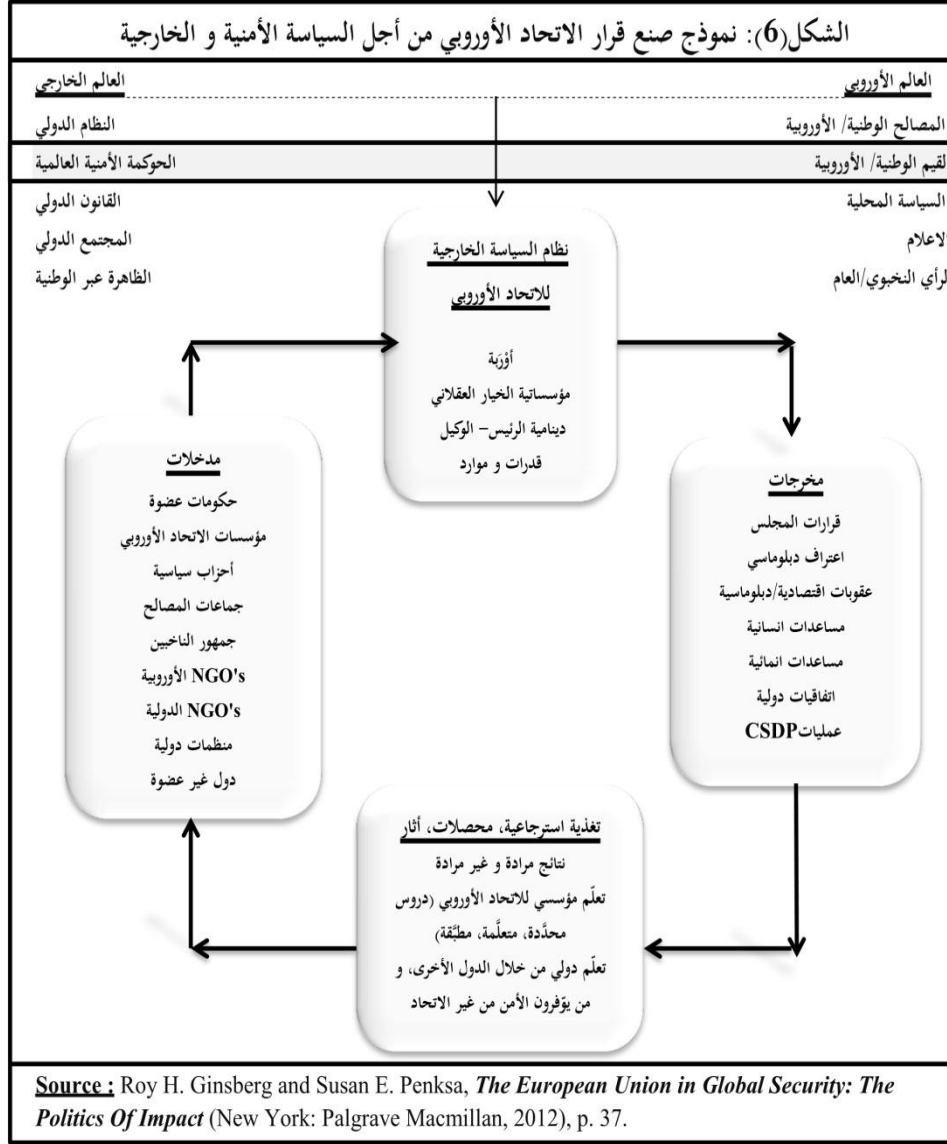
ومن ناحية أخرى، يضيق معنى الرقابة هنا ويُخصَّصُ لطرح مسألة حل اتحاد غرب أوروبا كمنظمة تُثير التحفُّظ حولها، بسبب تغليب الممارسات العسكرية على الهدف الدفاعي، ومن ثم تحويلها إلى مؤسسة أكثر قبول ومشروعية من خلال معاهدة لشبونة التي أُخضعت للاستفتاء و لإجراءات أكثر شفافية قبل دخولها حيز النفاذ وإحالة المعنى كاملاً إلى طموح الشرعية الإمبريقية و الاجرائية. لكن المسألة التي تستدعي طرحها، تتعلق بالاجراءات الاستباقية لمأسسة الرقابة الديمقراطية؛ أي قبل تطويرها خلال المعاهدة وإنشاء المجلس البرلماني الأوروبي للأمن و الدفاع أو على الأقل خلال الفترة الممتدة بين اطلاق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية ESS و إنشاء المعاهدة في ظل الاحتراس القومي و العام من عمليات السياسة الدفاعية و الأمنية الأوروبية ESDP ؟

ربما يجيب الشكل (6)، الذي ارتأى أن يقدمه منهجياً، كل من "روي غينسبيرغ" Roy Ginsberg و "سوزان بنكسا" Susan Penksa في نموذج نسقي، تتجاوز مدخلاته ومخرجاته نُحوم نظام السياسة الأمنية و الخارجية للاتحاد الأوروبي نحو نظام الحوكمة الأمنية العالمية، مع تركيز النقاش حول التحسين المؤسساتي وفعاليته.² هذا التحسين إنما يشير إلى التغيُّر اللا مُمركَّز في صناعة السياسة الأمنية و الخارجية لنظام فرعي. ثم هو خطوة عملية نحو صناعة دراع متماسكة من القدرات المدنية (أشخاص مدنيين) والعسكرية (قوات عسكرية)، متجسدة في "سياسة دفاعية و أمنية مشتركة" Common Security and Defence Policy (CSDP) تأخذ مكان السياسة السابقة (ESDP) ابتداءً من سنة 2000، في مأسسة غير معهودة بالنسبة لنسقية الاتحاد، بالنظر لسرعة تشكيلها؛ سرعة يعتبرها روي و بنكسا انعكاس لإرادة سياسية سابقة من جانب دول الاتحاد في أعقاب الحرب البلقانية سنة 1990، على اعتبار أن انشاء مثل هذه الترتيبات المشتركة أسهل من اقتناء الموارد اللازمة لمشروع القوتين المدنية و العسكرية. وهذا إن دُلَّ على شيء، فإتِّمَّا يدل على علبة قرار لسياسة تُحركها علاقة "وكالة" بين "رئيس" Principal

¹ Ronald bieber, "democratic control of international relations of the European Union," in Enzo Cannizzaro (ed.), *The European Union as an Actor in International Relations* (Netherlands: Kluwer Law International, 2002), pp. 105, 106.

² Javier Solana, "Foreword," in Ginsberg, H. Roy and Susan E. Penksa (eds.), *The European Union in Global Security: The Politics Of Impact* (New York: Palgrave Macmillan, 2012).

و "وكيل" Agent تكون فعّالة من حيث التكلفة، وأكثر شرعية من حيث نشوء الرقابة ضمن بنية الوكالة.* لكن، ماذا عن امكانية حدوث توتر ضمن هذا التفويض، يبني عليه فاعل القوة المدنية اقتصاداً جديداً؟



* نموذج الرئيس- الوكيل: يفترض أن يوفر نموذجاً هاماً لفهم التعقيدات المؤسسية للاتحاد الأوروبي، خصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ رقابة الدول الأعضاء على وكلاتهم فوق القوميين، و الاتجاه نحو مزيد من الانساق والتكامل، بالتركيز على تفويض القيادة للمؤسسات فوق القومية. من ناحية أخرى، يُتيح الفرصة لحركة اقتصاد جديد للمنظمة، تسمح فيه الفائدة و تنخفض في مقابلها تكاليف المعاملات و متابعة الأهداف. أما عن علاقات الوكالة، فيصور هذا النموذج إنشاءها حين دخول أحد الأطراف (الرئيس أو الموكيل) في اتفاق تعاقد مع الطرف الثاني (الوكيل)، أين يفوض لهذا الأخير مسؤولية القيام بوظيفة محددة، عملية، إجراء أو مجموعة من المهام نيابة عنه. مع ذلك تستبطن تلك العلاقة بعض المشاكل المتعلقة بالتوزيع اللامتناهي للمعلومات التي تكون لصالح الوكيل، ومنه الدخول في سلوك انتهازي يدفع نحو الاختيار المعاكس أو المعادي لأفضليات الرئيس، بالإضافة إلى الخطر المعنوي. وكلها تحديات تواجه الرئيس و تستدعي سبلاً لجعل تلك العلاقة أكثر شفافية. أنظر:

Hussein Kassim and Anand Menon, "The principal-Agent Approach and the Study of the European Union: promise unfulfilled?" *Journal of European Public Policy*, Vol.10, no. 1 (2003), pp. 121, 122.

يُجيب عن السؤال السابق، روي و بنكسا بالاعتماد على تفهيمات المقاربة النظرية الموسومة بـ "مؤسسية الخيار العقلاني" التي تُفسّر حدوث التوتّر في العلاقة بين الرئيس (الدول الأعضاء) و الوكيل (هيئات CSDP) انطلاقاً من توفر رغبة لدى الرئيس في الحد (من) أو استرجاع القوة و السلطة المفوّضة للوكيل، تارةً بسبب بعض المشاكل التي تمت الاحالة بشأنها، و تارةً أخرى بسبب العدول على القيام بهذه الخطوة أو الشعور بالنجاح فيها، بناءً على ادراك مدى تأثير ذلك في إحلال التوازن بين التكاليف (تتفع) و الفائدة (تنخفض). و أمام هذا الشدّ في العلاقة، يُنوّه الأستاذين بما يوليه رواد هذا التقليد المؤسسي من أهمية لـ "التعلم المؤسسي" Institutional Learning بالنسبة لصناعة القرار في نظام السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن الاتحاد يحصل عليه عن طريق التعلم (تمرساً وتمرناً) من العمليات الدولية من أجل اكتساب الثقة و الاجتهاد إليه، و طالما يستدرك ذلك من خلال الأفعال المتكررة، من الأخطاء الماضية، و عن طريق تغيير و تحسين الاجراءات، ثم تغذيتها استراتيجياً من جديد لتفعيل العمليات ضمن نظام السياسة الأمنية و الخارجية.¹

و لاشك أن هذا التحسين يُجَدّد المعلومة، الملاحظة و الخبرة، قبل أن ينعكس أيضاً في نظام الحوكمة الأمنية العالمية بتقدير الاتحاد دائماً كنظام فرعي تتجاوز مخرجاته حدوده. و ربما يعود ذلك إلى طبيعة هذه المخرجات التي تبدو من خلال (الشكل 6) مدنية في عمومها و مدنية-عسكرية فيما يخص عمليات CSDP، أو لمساهمة مدخولات أوروبية البيئة في إنتاج هذه المخرجات التحسينية؛ على أن مسألة الأوربية Europeanization، التي تشكل علبة النظام، لا تنطوي على تفويض السياسات و القرارات من المستوى القومي إلى فوق القومي، بل على عملية عكسية فعالة يتم فيها حوكمة القوة المدنية، بجعل مرجعيتها التكاملية قاعدة للاستعمال من جانب فواعل أوروبيين متنوعين كالحكومات القومية، جماعات المصالح و المنظمات غير الحكومية.² و بما أن ديمقراطية هذه المدخلات و المخرجات متغيرات حاسمة بالنسبة لشرعية قرار العلبة، يسهل الأمر الأستاذ "فاغنر" Wolfgang Wagner بتقسيمها إلى "شرعية مخرجات" Output Legitimacy و "شرعية مدخلات" Input Legitimacy ؛ على أن الأولى تكفلها الحوكمة الفعالة Effective Governance، و يكفل الثانية اجرائيات التشاركية Participatory Procedures.³

¹ Ginsberg, H. Roy and Penksa.E, Susan, op. cit., p. 45.

² Karolina Borońska-Hryniewiecka. "Europeanization of non-state Actors: towards a framework for analysis". in David Armstrong et al. eds. *Civil Society and International Governance: The Role of Non-State Actors in the EU, Africa, Asia and Middle East*. (New York: Routledge), 2011, p. 75.

³ Michele Comelli, The Democratic Accountability of the CSDP and the Role of the European Parliament," in Ettore Greco, Nicoletta Pirozzi, and Stefano Silvestri (eds.), *EU Crisis Management: Institutions and Capabilities in the Making* (Quaderni IAI, English Series, no.19 November 2010), p. 81.

بعد تفسير هذه النمذجة النسقية التي تمحورت حول صناعة السياسة الأمنية و الخارجية للاتحاد الأوروبي في إطار الحوكمة الأمنية العالمية، و من أجل الوصول إلى نتائج مهمة ضمن هذا الفرع الحاسم من اختبارية اجرائية المساءلة و الرقابة الديمقراطية لحوكمة مشروعة للدفاع و الأمن و العمل الخارجي، أمكن تقديم القراءتين التاليتين:

1. فيما يتصل بمأسسة الرقابة الديمقراطية من أجل متابعة عمليات السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة CSDP بشكل دقيق، يُعيد روي و بنكسا طرح نفس المثال الذي صيغ في الفصل النظري، و الذي استعرضه الأستاذ "فاغنر" بخصوص أهمية إنشاء اللجنة العسكرية EUMC و مدى إخضاعها للجنة مكونة من كبار الدبلوماسيين أو ما يعرف باللجنة الأمنية و السياسية PSC في اطار عملية تضمين عسكري- مدني لعمليات أكثر انضباطية. ثم يحاولان تعميق الفهم أكثر حول عمليات الـ CSDP في إطار مؤسسية الخيار العقلاني، بتوضيح أن اللجنة PSC وحكومات الدول الأعضاء نفسها، غالباً ما تعود لها الكلمة الفصل بشأن قبول التوصيات التي تحضرها القيادات العليا للدفاع (CHOD's) Chiefs of Defence في إطار اللجنة العسكرية. ومثل هذا الاجراء، يصنع إرادة متسقة لرقابة أكثر ديمقراطية يمكن أن يفرضها (الرئيس) على (الوكيل) على المستوى الأوروبي، و يمتد فعلها بشكل أكثر مصداقية وراء هذا المستوى و حيثما توصي اللجنة العسكرية بموافقة اللجنة الأمنية و السياسية على طلب الأمم المتحدة إقامة عملية لإدارة الأزمات العسكرية في مناطق محددة حول العالم. مع ذلك، نجاعة هذه اللجنة كآلية عملياتية للرقابة خلال فترة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، أزاحت البرلمان الأوروبي ودوره جانباً في تحقيق الشفافية الديمقراطية حول عمليات CSDP، حيث جعلته يظل مكتفياً فيما يطلبه من تقارير تُقدم سنوياً بخصوص تلك العمليات، و بما يطلع عليه المجلس.¹

2. فيما يتعلق بمخرجات العمل الدبلوماسي-الانمائي والانساني لقوة مدنية أكثر تنسيق ضمن نظام فعال و مشروع للحوكمة الأمنية العالمية، ينبغي مجاوزة النظر من علاقة (رئيس - وكيل) إلى علاقة (الدبلوماسية- التنمية) في اطار الخدمة الجديدة EEAS للحصول على "قوة رمزية" Symbolic Power - بمفهوم السوسيولوجي "بورديو" - بنوية من حيث الدلالة وأقوى بكثير من القوة الفيزيولوجية، كما أنها جزء لا يتجزأ من صيغ الفعل المواطنة و بنى الادراك التي تفرض الاحساس بالشرعية القائمة على النظام الاجتماعي.² وبهذا المعنى تُشكل الدائرة الجديدة بالنسبة للاتحاد، محاولة لإنشاء سلطة مدنية فرعية مشروعة في أوروبا و باقي العالم.³

¹ Ginsberg, H. Roy and Penksa. E, Susan, op. cit., pp. 26, 45.

² Rebecca Adler-Nissen, "Sovereignty," in Rebecca Adler-Nissen (ed.), *Bourdieu in International Relations: Rethinking Key Concepts in IR* (New York: Routledge, 2012), p. 185.

³ Ibid., pp. 186, 187.

إنّ تقديم مسألة الشرعية الاجرائية هكذا من دون أي اشكال، قد يتجاوز طرح تساؤل رئيسي؛ تساؤل تطرحه الدائرة الجديدة EEAS نفسها على الدولة كبنك مركزي من أجل الحصول على ائتمان مصرفي رمزي. هذا ما استرعى انتباه ريبكا أدلر في إحدى مقالاتها، و أحالها إلى نتيجة تؤكد فيها استراتيجية احتكار القوة الرمزية من قبل البنك و محاولة نزع الشرعية عن الدائرة، حيث استدلت على ذلك بما يكشف عن - وجود تمزق في مجال الدبلوماسية الأوروبية وظهر شكل مختلط من الدبلوماسية- لدى كاثرين آشتون Catherine Ashton الممثل السامي High Representative (HR) للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.¹ وهو الأمر الذي دفع السياسة البريطانية إلى الاقرار بوجود مفارقة في قوة الاتحاد ضمن تصريحات سابقة، كان منها ما يلي:

" تكمن مفارقة قوة الاتحاد الأوروبي في عدم قدرته على إلقاء ثقله هنا وهناك (حوله). تأثيره يتدفق من حقيقة أنه مغرض في دعمه للديمقراطية، التنمية و سيادة القانون. يمكن أن يشكل وسيطاً نزيهاً، لكن بشرط أن كون محتاطاً بالدبلوماسية، المساعدات و الخبرة الكبيرة".²

ما يهم ضمن هذا الاقرار على ظاهره، هو تمازج تركيبة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية على مستوى وسائله و غاياته، من حيث ترافق البنيوي مع الوسائلي (الدبلوماسية و الخبرة/ المساعدات الانمائية). و إذا ما تم اختبار هذه التركيبة أكثر، يمكن ملاحظة أن الدائرة الجديدة EEAS، تمثل الذراع الدبلوماسية في الخارج المسؤول عن بعثات الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم. كما أنها تعتبر الذراع الثانية التنموية التي تقوم بإعداد الاستراتيجيات القطرية و برامج صناديق التنمية في اطار المشاورات مع المديرية العامة للمساعدات الأوروبية الانمائية و التعاونية Directorate-General of EuropeAid, Development and Co-operation (DG DEVCO)، و المديرية العامة من أجل الحماية المدنية و المساعدات الانسانية Directorate-General for Humanitarian Aid and Civil Protection (DG ECHO).³

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن منح الشرعية و إحالة مسؤوليات برمجة السياسة الانمائية لهذه الدائرة الجديدة بدواعي قانونية، هو أمرٌ تنتقده المنظمات غير الحكومية على المستوى الداخلي، مثل منظمة " أوكسفام " Oxfam التي تحتج انطلاقاً من فهمها لمعاهدة لشبونة على أنها معاهدة توضح بشكل تحديدي الدور

¹ Rebecca Adler-Nissen, "Symbolic Power in European Diplomacy: The Struggle Between National Foreign Services and The EU's External Action Service," *Review of International Studies*, (Oct 2013): p. 3.

² Martin Beck, "The Comeback of the EU as a "Civilian Power" through the Arab Spring?" (*GIGA Focus*, no . 02, 2013), p. 2.

³ "EU Development Assistance: Sixteenth Report of Session 2010-12," Report, together with formal minutes, oral and written evidence, Vol. 1 (Great Britain: Parliament, House of Commons, International Development Committee, 2012), p. 8.

أو السلطة التنفيذية للممثل السامي فيما يتعلق بالركيزة الثانية للاتحاد الأوروبي (CFSP)، و ما يبقى على الدائرة EEAS سوى المساعدة في ذلك. في المقابل، تم دعم هذه الشرعية على المستوى الخارجي من قبل رئيس الشبكة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية في أفغانستان، حيث أعرب عن ذلك بقوله:

"من الأهمية بمكان أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ينظر إليه كفاعل غير عسكري هناك، من خلال الحفاظ على مصداقيته، باعتباره مانح ملتزم بتمويل التنمية".¹

بين كل هذه التجاذبات الرسمية و غير الرسمية حول الأولوية الشرعية للخدمة الجديدة EEAS كدائرة تحاول أن تبدو متكاملة من حيث القانونية و الاجرائية الدبلوماسية، مع تجميعها ثلاث جهات فاعلة رئيسية بالنسبة للاتحاد (المجلس الأوروبي، المفوضية ببعثاتها، و السلك الدبلوماسي للدول الأعضاء) في اطار قيادة تعاونية خارجية و أمنية، يتصاعد خطر تجزؤ الموقع المؤسسي لكل من الممثل السامي HR و الدائرة بين المجلس و المفوضية. فمن جهة، تشارك الممثل السامي في اجتماعات المجلس الأوروبي ويمكن أن تقترح مبادرات السياسة الخارجية، ومن جهة ثانية تشارك تحت مظلة مفوضيتها و ترأس مجموعة مفوضين للعلاقات الخارجية Group of External Relations Commissioners (RELEX) في حالة غياب رئيس المفوضية.²

إن مشكلة التجزؤ هنا، يمكن أن تعبر أكثر عن تحدي كبير يواجه مسألة إعادة تشكيل دبلوماسية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية على المستوى الإجرائي، كما تتعلق بضعف تنسيق مسؤوليات تفصيل السياسة الخارجية للاتحاد بشكل حركي من خلال صلاحيات فواعل الدائرة. و لا شك أن الخلاف حول الأدوار كان قائماً مع اعتماد هذه الخدمة خصوصاً من جانب المفوضية؛ لكونها أصبحت مسؤولة أمام البرلمان الأوروبي و ليس أمام المجلس الأوروبي مع دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ؛ و لأنها البيروقراطية الرئيسية التي تعنى بتنفيذ تشريعات وقرارات السياسات التجارية و الانمائية، و باعتبار أن بعثات الدائرة EEAS هي في الأصل بعثات المفوضية. و باستثناء إمكانياتها في تحديد الأولويات وبناء الخبرات خصوصاً ماتعلق بفعالية المعونة، فقد كانت تفتقر إلى تفويض واضح لتأخذ دورها التنسيق المركزي في البلدان النامية.³

¹ Mark Furnes, "The Lisbon Treaty, European External Action Service, and Reshaping of Eu Development policy," in Stefan Gänzle, Sven Grimm, and Davina Makhan (eds.), *The European Union and Global Development: An 'Enlightened Superpower' in the Making?* (New York: Palgrave Macmillan, 2012), pp. 86, 88.

² Catrina Carta, "The EEAS and Eu Executive Actors Within The Foreign Policy-Cycle," in Mario Telò and Frederik Ponjaert (eds.), *The EU's Foreign Policy: What Kind of Power and Diplomatic Action?* (England: Ashgate Publishing, 2013), p. 8.

³ Mark Furnes, op. cit., p. 84.

المبحث الثاني: تجريبية مفاتيح عمل الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فعالة تقود التعاون الأمني.

"تعدّدية الأطراف الفعالة القائمة على المعايير، و تعزيز ... مؤسسات دولية وقانون دولي، سوف تحل محل قانون الغاب. الاتحاد الأوروبي يدلّ بالفعل و تجريبياً أن بإمكانه إقامة علاقات دولية مختلفة. لكن إذا كانت تلك الأهداف المعيارية من أجل تحقيقها في الواقع؛ فيتعين بذلك على الاتحاد امتلاك مجموعة شاملة من أدوات السياسة التي تتضمن التدابير الهامة من القوة الصلبة. لأي سبب من الأسباب... - الاتحاد كقوة تجمع بين القدرات المدنية والعسكرية مرحب به الآن بين القوى الأخرى: الولايات المتحدة، الصين، الهند، البرازيل، الأمم المتحدة، الآسيان، الاتحاد الإفريقي. تتبع المشروعية من الثقة التي يكسبها من وجهة نظر أطراف ثالثة. القيمة المضافة للاتحاد في نظر الجهات الفاعلة الأخرى هي في قدرته الفريدة على جمع الموارد المدنية والعسكرية بطريقة جديدة غير مسبوقة من أجل توفير السلع العامة العالمية".¹

(J. Howorth.2009)

إذا كان ماهو ملاحظاً سابقاً، يُؤكد بأن الاتحاد الأوروبي في طريق تجريبية، أين تتوسع خطواته كثيراً كقوة مدنية تجاه شرعنة و مؤسسة مبادئه، مع الاقتراب من تثبيت حضور و مساهمة متميزة في نظام الحوكمة الأمنية العالمية؛ فلا يعني أن تسريع مثل تلك الترتيبات هو إعلان عن النهاية الافتراضية لنموذج المدني و من ثم دخوله في مرحلة من التصميم تكون أكثر امبريقية. كلا، بل يصدق من ذلك القليل، وسيبقى إعلاناً مؤقتاً و معلق النتائج التي ترضي باقي الفواعل عنه إلى حين الكشف عن "بعثات" Missions أو "عمليات" Operations، يتم تجميعها كقوة متكاملة (الاتحاد الأوروبي) و تنضوي تحت سياسة واحدة (CSDP) من أجل الأمن و السلام العالمي، حيث يمكن أن تؤتي ثمارها على أرض الواقع بشكل مسؤول، و بما يُعزّز بناء جسور الثقة في أدواتها و غاياتها، و بما يزيد الطلب عليها على المدى الطويل، خصوصاً إذا كانت تكلفة التصميم أقل.*

في هذا السياق، و بما أنه تم الحرص على تبني مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية نظرياً بمعنى التغيّر و التجزؤ في صناعة السياسة على مستويات متعددة، يقتضي الفحص الدقيق و الامبريقي لإشكالية التعاون الأمني العالمي في هذا الفصل و بالتحديد في هذا المبحث، المفاضلة بالميل نحو دلالات المفهوم التي توافق الصياغتين التاليتين:

¹ Jolyon Howorth, "Implementing a Grand Strategy," in Álvaro de Vasconcelos (ed.), op. cit., p. 42.

* تُشكّل "البعثات" و "العمليات" - الكثير يعتبرها عمليات - نطتين أساسين لتصرف الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات. أما الأولى، فهي في غالبيتها ذات طبيعة مدنية، أما الثانية فهي ذات مكون عسكري في العادة. في إطار أنشطة السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة CSDP، كسياسة تتضمن ما هو مدني و ما هو عسكري، يمكن أيضاً مزج وتوليف النمطين في إطار ما يسمى بـ "الإدارة المدنية-العسكرية للأزمات" Civilian-Military Crisis Management حتى يكون فاعل القوة المدنية فاعل متخصص في مثل هذه المساعي في مقابل باقي الجهات الفاعلة. أنظر:

Maïke Kuhn, "The System of EU Crisis Management: From Bringing Peace to the Establishing Democracy," in A. Van Bangdandy and R. Wolfrum (eds.), *Max Planck Yearbook of United Nations Law, Vol. 13* (Netherlands: Koninklijke Brill N.V., 2009), p. 248.

✓ عمليات تعاون دولي و شامل بين الجهات الفاعلة الحكومية، المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الاستقرار والأمن بالنسبة للأفراد، المجتمعات و الدول.¹

✓ التنسيق، الضبط و التنظيم لمختلف القضايا أو التحديات المطروحة من خلال ترتيبات رسمية وغير رسمية، تتوجه كلها بشكل هادف نحو مخرجات سياسة محددة في ظل فاعلية قوى متعددة مثل: الدول، المنظمات الدولية، المنظمات الإقليمية، و الفواعل غير الدولانية (الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، والمجتمع المدني العالمي بمنظوماته غير الحكومية، المحلية، الوطنية، و الدولية).²

➤ المطلب الأول: التضمين التوحيدي للفواعل في اطار الادارة المدنية و العسكرية للأزمات عبر العالم .

بالنظر في مجمل الاستشهادات و الترتيبات الآتية، و ابتداءً من طرح الاستراتيجية الأمنية الأوروبية وبداية عمليات CSDP، يتضح بشكل كبير مدى إعادة انتاج القوة المدنية مع إضفاء الطابع الاستراتيجي و العسكري عليها من أجل النظر إليها كنموذج فعلي مُصمَّم على المقاس المتميز للثوب الخارجي للاتحاد الأوروبي، كما تتكشف مدى شرعنتها ومأسسة مبادئها بالنسبة (وفي اطار) النظام الأشمل من الحوكمة الأمنية، هذا من ناحية. من ناحية أخرى أو بعبارة أكثر توصيف، يتضح مدى تصاعد طموح الاتحاد الأوروبي للتحرك كقوة متكاملة انطلاقاً من قاعدة معيارية تستدعي تحقيقها بعمليات اجرائية، حيث يتم فيها تسخير كافة الموارد و القدرات عبر تضمين العسكري إلى جانب المدني مع تغليب الأخير تطويعاً وملاءمةً للتفضيلات الناعمة للاتحاد، حتى يسهل القول بمساهمة مدنية فعالة ومتسقة في الحوكمة الأمنية الأوروبية و العالمية.³

و قد يعود سبب ذلك، إلى اعتبار أنَّ العمليات العسكرية تظهر أكثر كآلية مفتاحية للسياسة الخارجية الأوروبية، فيما تُعدُّ البعثات المدنية كجزء من السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة، و أنَّ معناها يعود مباشرة على الادارة المدنية للأزمات (CCM) Civilian Crisis Management التي ترتبط بشكل قرابي مع مسؤولية تعزيز القيم المدنية و الديمقراطية، بما يجعل من الاتحاد بشكل ممكن للإثبات "تمثُّل" Profile أو مظهر جانبي لقيادة مدنية/معيارية مقارنةً بفواعل مثل الناتو كتحالف عسكري و الأمم المتحدة بعضويتها المتنوعة.⁴

¹ Ginsberg, H. Roy and Penksa.E. Susan, op. cit., p. 44.

² Emil J. Kirchner and James Sperling, op. cit., p. 21.

³ سعد بن علي الشهري، إدارة عمليات الأزمات الأمنية (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005)، ص. 31.

⁴ Hubertus Juergenliemk, "European Civilian Crisis Management Capacities: Briding the Resources GAP?" (GGI Briefing Paper, no.02, January 2011), pp. 1-2.

الفرع الأول: نحو تعاون عسكري - مدني و مدني - مدني في إدارة الأزمات عبر العالم.

في الحالة التي يكون فيها العسكري هو الموقر الرئيسي للبيئة الأمنية التي ينظر إليها في الغالب كشرط أساسي لمساعي الإدارة المدنية للأزمات، يتحول معنى التضمين من ارتباط المدني بالعسكري أو جمعهما في قوة متكاملة إلى توفير السند أو الآلية العسكرية الضامنة للقوة المدنية، بحكم أن تفويض الحضور العسكري الدولي عادةً ما يتضمن المسؤولية عن أمن الموظفين الأمنيين الدوليين، وأن اللوجستيات العسكرية، المعدات وقدرات الاتصالات اللازمة هي التي تُمدّ الدعم الكافي للعناصر المدنية في عمليات السلام متعدد الأطراف.¹

و انطلاقاً من هذا الفهم الأولي، يمكن الولوج ضمن علاقات الفواعل المدنية و العسكرية لتجريب مدى فعالية مهام الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات عبر العالم على أساس التعاون أو التنسيق. ولأن ما يهم أكثر و يخدم هدف البحث هو المجال الخارجي من هذه العلاقات، يكون التركيز هنا أكثر على استظهار التعاون و لو أن التنسيق داخلياً أهم فيما يتصل بمأسسة الرقابة الديمقراطية من أجل متابعة عمليات الـ CSDP.*

و إذا كان التعاون عسكري-مدني يتم في الأصل على المستوى الداخلي بين القوات المسلحة و السلطات المدنية و المجتمع المدني قبل تشييع العملية العسكرية؛ فالتغيرات الكبرى في البيئة الأمنية الأوروبية والعالمية و تزايد أهمية الحلول الأمنية متعددة الأطراف تضفي الطابع العالمي على هذا النمط من التعاون، دون الاقتصار على استناد المدني على العسكري، بل على وسائط مختلفة للتعاون في سياق عمليتي.² وحسب الاقتضاء، يتضمن هذا النمط من التعاون، علاقة القوات العسكرية مع فواعل متنوعة من قبيل المنظمات المدنية الخارجية المستقلة، المنظمات الدولية و المنظمات الحكومية و غير الحكومية، السلطات المحلية، السكان.³ والشكل (7) فيما يلي يوضح بينات أو وسائط Interfaces هذا التعاون.

¹ Renata dwan, "Civilian Tasks and Capabilities in EU Operations," in Marlies Glasius and Mary Kaldor, op. cit., p. 277.

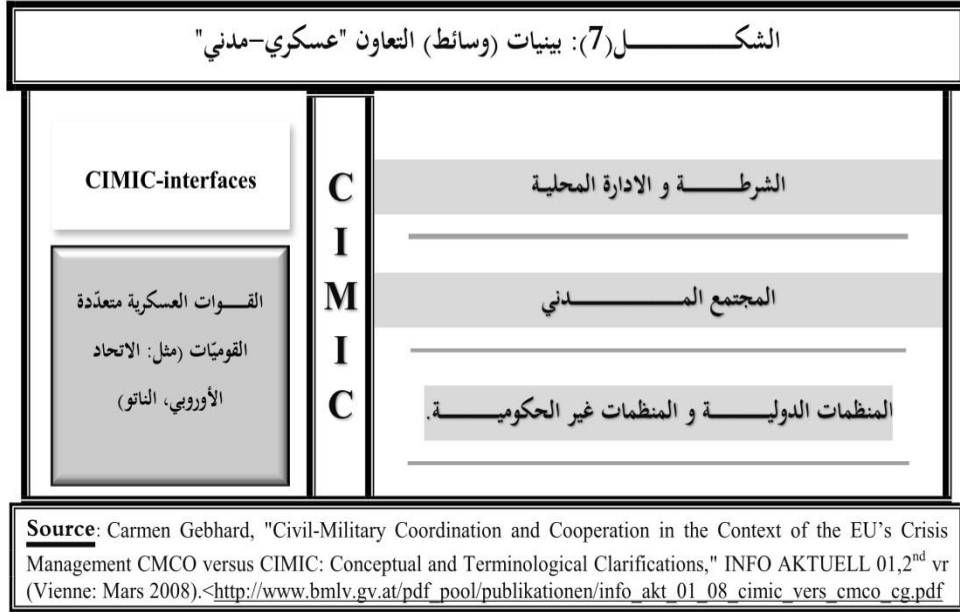
*التنسيق عسكري-مدني CMCO، يدل باختصار على المساعي المؤسسية الرامية إلى الاشتراك الوثيق بين المدنيين و العسكريين. كما يشير في سياق تفصيل السياستين CFSP/CSDP إلى الحاجة للتنسيق الفعال لمختلف الإجراءات بين جميع الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي مع المشاركة في تخطيط وتنفيذ استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمات تحت اشراف اللجنة السياسية والأمنية PSC. أنظر أكثر:

Cécile Wendling, "The Comprehensive Approach to Civil-Military Crisis Management: a Critical Analysis and Perspective," The Irsem Report 6 (Paris: 2010), p. 28.

² Gebhard, Carmen, "Civil-Military Coordination and Cooperation in the Context of the EU's Crisis Management CMCO versus CIMIC: Conceptual and Terminological Clarifications," INFO AKTUELL 01, 2nd Version (Vienne: Mars 2008). accessed (23/06/2014)

<http://www.bmlv.gv.at/pdf_pool/publikationen/info_akt_01_08_cimic_vers_cmco_cg.pdf>

³ Alistair J.K. Shepherd, "Transforming CSDP for Global Conflict Management," in Richard Whitman and Stefan Wolff. (eds.), *European Union as a Global Conflict Manager* (New York: Routledge, 2012), pp. 45- 46.



يُتضح من تنوع هذه البينيات بأن هناك نوعان من التفاعل في اطار التعاون عسكري-مدني. الأول، تعتمد فيه عملية إدارة الأزمات جزئياً على المؤسسات المدنية والسكان من أجل الموارد، المعلومة و الأمن، و الثاني يتعلق بتعاون القوة العسكرية مع منظمات دولية أخرى و منظمات غير حكومية. لكن الملفت للانتباه ضمن هذه العلاقة حسب بعض المراقبين، هو أن الجيش يُكلّف بالمشاركة في عمليات متعددة الأوجه لا تكون عسكرية بالضبط، بل تمتد بشكل واسع نحو المساعدة في حالات الطوارئ الإنسانية (مرافقة الاغاثة نحو محتاجيها).¹

إنّ التنوع في هذه الوسائط و مهامها، ينتج لا محالة وجهات نظر متنوعة بينها بشأن هذا النمط من التعاون. فعلى سبيل المثال يرى حلف الـ NATO كمنظمة دولية ذات طابع عسكري التعاون عسكري-مدني كشراكة بين المنظمات المدنية و العسكرية في اطار دعم المهام العسكرية، بينما المنظمات غير الحكومية NGO's تصورها أكثر احتراسية لتعاون يبدو بالنسبة لها كمفهوم عسكري. و هنا، يكون الأمر أخطر من التصور القائل بجياد القوات العسكرية عن ولايتها العسكرية من أجل الأمن و السلام في الاقتراب من الأنشطة الإنسانية.² لذلك، ينبغي الاحتفاظ دائماً بالطبيعة المدنية للعمليات المدنية (تعاون مدني-مدني)، و أن تكون مشاركة الأفراد العسكريين مقتصرةً بشكل عام على نزع السلاح إن أمكن، و لو أن المنطق الراجح للتعامل يكون حالة بحالة، و

¹ Radek Khol, "Civil-Military Coordinations in EU Crisis Management," in Eduard Soler i Lecha and Laia Carbonell Agustín (eds.), *6th International Seminar on Security and Defence in the Mediterranean: Human Security* (Barcelone: Fundació CIDOB, novembre 2008), p. 122.

² Francis Kofi Abiew, "NGO's -Military Relations in Peace Operations", in Henry F. Carey and Oliver P. Richmond (eds.), *Mitigating Conflict: The Role of NGO's* (New York: Routledge, 2006), p. 36.

ليس يكون عليها المشاركة في تقديم المساعدات بشكل مباشر، وإنما يفترض منها تعزيز الدور و القيادة الحاسمة للبعثات المدنية والمجتمع المدني في مجال المساعدة الإنسانية و الانمائية؛¹ لأن مهام البعثات المدنية هي من تؤثر بشكل مباشر على المجتمع المدني ببناء قدراته وتقديم المشورة و التدريب لمختلف الفواعل المدنية في تلك الدول؛² فالاتحاد الأوروبي كقوة متكاملة لديه صلاحيات مدنية أوسع بكثير من العسكرية، تمتد من المفهوم الاقتصادي التقليدي للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية إلى مفهومه الحديث الذي يتمحور حول الاختصاصات الجديدة كإصلاح، التمكين، وتدريب مختلف القطاعات الأمنية و المدنية في إطار إدارة الأزمات المدنية من أجل الحوكمة الأمنية العالمية (الانتقال من الركيزة الأولى المدنية إلى الركيزة الثالثة المدنية)، فيما يبقى الدور العسكري للاتحاد الأوروبي كإحدى الاستجابات لإدارة عسكرية للأزمات مع الارتباط المتزايد بالتعاون في الجانب الدفاعي.³

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي بين صنع القيادة و الدعم في إدارة الأزمات عبر العالم.

من الواضح بالنسبة للعديد من الملاحظين أن الولايات المتحدة تقليدياً هي من تولت قيادة إدارة الأزمات الغربية، و أن أوروبا كانت تؤثر في بعض الأحيان في العمل الأحادي الأمريكي، حيث اتضح بأن هناك خلافات عبر أطلسية بشأن معالجة أزمات محددة. بيد أن الواقع قد اختلف منذ سنة 1990، حيث شرعت أوروبا في الاستجابة لمجموعة من الأزمات داخل، حول، وخارج القارة، مستهلاً بالحرب اليوغسلافية. وهذا ما يطرح التساؤل حول مدى تولي الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية هذه القيادة في إطار متعدد الأطراف؟ ومدى إمكانية أن ينعكس شرف القيادة على تحول الاتحاد نحو التركيز العسكري أكثر من الاستمرار في الدعم المدني الاقتصادي، الدبلوماسي والانساني؟. ثم في إطار التعاون عسكري-مدني، إلى أي مدى قد يلتزم الاتحاد بولاية عملياته العسكرية دون أن يؤثر على فعالية الدعم الانمائي و الانساني، و من ثم على الملكية المحلية في الدول المستقبلية.⁴

مما سبق، يمكن ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي قد توجه أكثر مع بداية التسعينات و حتى نهايتها نحو تكوين أكثر استقلالية و اتساق في قوته العسكرية ابتداءً بدخوله مرحلتي المؤسسة و بناء القدرات بالنسبة لسياسته الأمنية و الدفاعية، مع محاولة تعزيزه الرقابة و الشفافية الديمقراطية على التنسيق و التعاون عسكري-مدني، لما لها

¹ Benito Raggio, "Civil-Military Cooperations in Humanitarian Missions," in Eduard Soler i Lecha and Laia Carbonell Agustín (eds.), op. cit., p. 116.

² Stephanie Blair and Giji Gya, "The Two Faces of Civilian in Civilian Crisis Management: an Opportunity to Bring Them Together In The Lisbon Era," *Studia Diplomatica*, Vol. 63. no.01 (2010), p. 110.

³ Emma J. Stewart, *The European Union and Conflict Prevention: Policy Evolution and Outcome* (Berlin Münster: LIT Verlag, 2006), p. 75.

⁴ Knud Erik Jørgensen, "Another world- Another Task for Europe's Armed Forces," in Knud Erik Jørgensen. (ed.), *European Approaches to Crisis Management* (Netherlands: kluwer law international, 1997), p. 7.

من اعتبارٍ و قدرةٍ على اضفاء الشرعية و المصداقية على مساعيهِ كمسير للأزمات عبر العالم، وعلى مساهمته كقوة ذات تنظيمٍ مدني متميز في نظام الحوكمة الأمنية العالمية؛ فاللجنة الأمنية السياسية PSC هي السلطة المدنية الرئيسية التي تضطلع بصنع قرار عمليات الـ CSDP، حيث تكون مدعومة في عملها من طرف اللجان المدنية و العسكرية الأخرى مثل: اللجنة العسكرية EUMC، و اللجنة من أجل الجوانب المدنية لإدارة الأزمات The Committee for Civilian Aspects of Crisis Management (CIVCOM) وفقاً لإجراءات معيارية كتوجيه العمليات العسكرية و تقديم المشورة و التوصيات بخصوص المسائل و الخيارات العسكرية الاستراتيجية خلال الأوضاع المتأزمة مع توجيه التعليمات للهيئة العسكرية EUMS، هذا بالنسبة للجنة الأولى،¹ و عن طريق تقديم المساعدة في القطاعات المدنية مثل الشرطة، سيادة القانون، الإدارة المدنية والحماية المدنية بالنسبة للجنة الثانية.*

و كل هذا يجري في إطار قيادة تنسيقية عسكرية-مدنية ضمن الثالوث المؤسسي للاتحاد الأوروبي: المفوضية، المجلس وخدمة العمل الخارجي، بالموازاة مع القيادة التعاونية عسكرية-مدنية التي تكون أساساً مع فواعل من قبيل السلطات المحلية و المجتمع المدني في الدول المستقبلة لتلك العمليات، بشرط أن يُعزز هذا التعاون مبدأ الملكية المحلية أو القيادة الفعالة للسلطات المحلية و المجتمع المدني في تلك الدول في حال اعتماد برامج انمائية وبناء قدرات انسانية. و هو الأمر الذي يقوي من جهة أخرى، الثقة و قبول ولاية تلك البعثات، في محاولة لصنع قيادة الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات بعد الحصول على المصادقة و المشروعية.²

إنَّ صنع حضور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تساهم في الحوكمة الأمنية العالمية بفاعلية أكثر مصداقية، يأتي بشكلٍ تركيزي من مجموع البعثات و العمليات التي قام و يقوم بإجرائها، و التي تشكل في مجملها 22 مهمة أغلبها مدنية (15)، و واحدة مختلطة (تحتسب كمدنية)، و (6) عسكرية.³ وحيث تبدو هذه المهام بشكل وصفي و

¹ Arjen Boin and Magnus Ekengren, and Mark Rhinard, *The European Union as Crisis Manager: Patterns and Prospects* (UK: Cambridge University Press, 2013), pp. 23, 24.

* اللجنة المعنية بالجوانب المدنية لإدارة الأزمات، تم انشاؤها سنة 2000. و يتمحور الدور المنوط بها حول تقديم المعلومات، المشورة و التوصيات للجنة الأمنية و السياسية وتقديم المساعدة في المسائل المدنية مثل الشرطة، سيادة القانون، الإدارة و الحماية المدنية. ويُعد من بين واجباتها الأخرى، الاجتماعات الاعتيادية مع ممثلين من الأمم المتحدة، مجلس أوروبا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE قصد تحضير التعاون و تجنب حدوث التداخل في الإدارة المدنية للأزمات. أنظر أكثر:

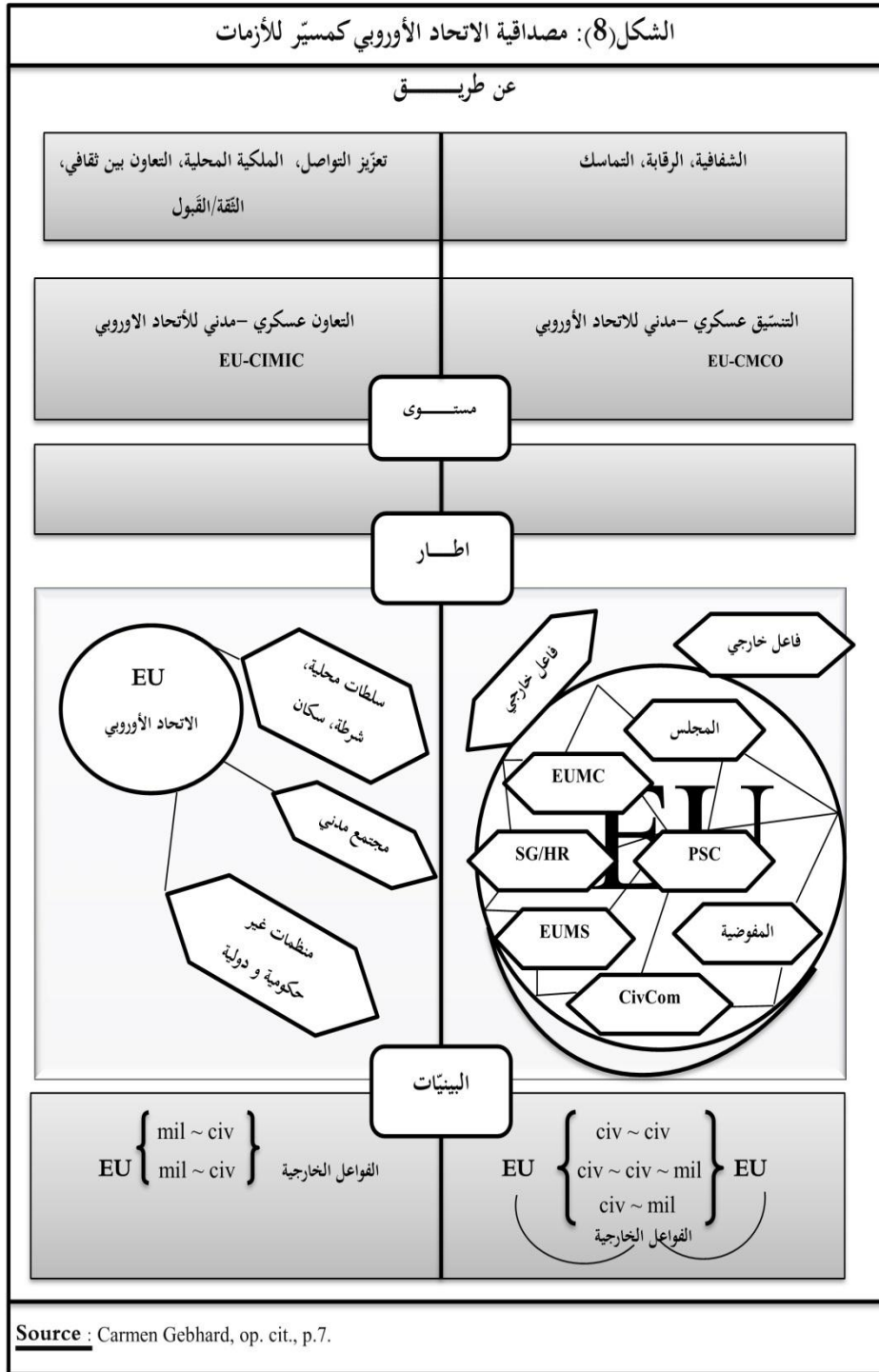
Alicia Ambros, "The Institutionalisation of CFSP and ESDP," in Dieter Mahncke, Alicia Ambros, and Christopher Reynolds (eds.), *European Foreign Policy: From Rhetoric to Reality?* (Belgium: European Interuniversity Press, 2004), p. 175.

² راجع مبدأ الملكية المحلية في:

OECD, "Emerging Good Practice in Managing for Development Result," Source Book, 1st Issue, 2006.

³ Mario Telò, "The EU: a Civilian Power's Diplomatic Action After The Lisbon treaty: Briding Internal Complexity and International Convergence," in Mario Telò and Frederik Ponjaert (eds.), *The EU's Foreign Policy What Kind of Power and Diplomatic Action?* (England: Ashgate Publishing Limited, 2013), p. 40.

تصنيفي دقيقين في الملحق رقم (2)؛ ينبغي قبل ذلك إعادة تحليل مصداقية الاتحاد الأوروبي حين يكون بمثابة مسير للأزمات بشكل مخططي من خلال الشكل رقم (8) الذي تم التصرف فيه بالاختصار على ما يلي:



في إطار الإدارة العسكرية والمدنية للأزمات، يُولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتوفير الدعم الأمني و الانساني و الإصلاح في قطاع الأمن مع تعزيز التعاون بين السلطات المدنية، تجسيد حكم القانون، التدريب و المراقبة من أجل المساعدة على حفظ أمن الحدود خصوصاً في جواره المباشر؛ على أن الامتداد الجيو-سياسي لمهامه يشمل بشكل رئيسي دول البلقان، القوقاز وأوروبا الشرقية، البحر المتوسط والشرق الأوسط، افريقيا و آسيا.¹

يُوضح الملحق(2) في آخر البحث، العمليات العسكرية و البعثات المدنية للاتحاد الأوروبي من أجل إدارة الأزمات حول العالم في اطار السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة CSDP. و الاعتماد عليه يساعد كثيراً في تحديد الدول المستقبلية لهذه المهام، تاريخ بداية و نهاية أو استمرار المهمة، نوع المهمة إن كانت عسكرية أو مدنية، حجم الطاقم العامل، مع تقديم وصف موجز لكل مهمة، بالتركيز على جوانبها المعيارية و الاجرائية. و باختصار، يستعرض الملحق بشكل تصاعدي 22 مهمة تم تفويضها من جانب الاتحاد، حيث أتم منها عشرًا، فكانت سبع مدنية و ثلاث عسكرية منذ سنة 2003 و حتى سنة 2010 على الأقل، فيما تبقى الأنشطة الأخرى سارية.*

لقد بدأ الاتحاد الأوروبي أواخر شهر مارس 2003 مهامه في إدارة الأزمات حول العالم كقوة مدنية فعالية ممزوجة معيارياً و عسكرياً، حين أطلق أول عملية عسكرية حملت اسم "عملية كونكورديا". وقد تم اعتبارها كأول عملية تطبيقية لـ "اتفاقية برلين زائد" Berlin Plus Agreement* التي تمت برعاية الاتحاد - الناتو، مع ابقاء الحلف على مقر صغير لقيادته في سكوبي من أجل مساعدة السلطات المحلية على تطوير الإصلاحات في القطاع الأمني. استمر الاتحاد الأوروبي في تنفيذ هذه العملية العسكرية حتى ديسمبر 2003، حيث باشر مهمة مدنية في مقدونيا تسمى عملية أو بالأحرى بعثة "بروكسيما" التي تم انهاء مهامها سنة 2005 بعد أن جرى تنسيق يُوصف بالحيث

¹ أدريان بوب، "حلف الناتو والاتحاد الأوروبي: التعاون والأمن"، مجلة حلف الناتو (صيف 2007)، ولوج الموقع يوم: 2014/06/30

<<http://www.nato.int/docu/review/2007/issue2/arabic/art6.html>>

* تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2012، تم انهاء مهام و انقضاء ولاية البعثة المدنية للاتحاد الأوروبي أو بعثة الشرطة التي حلت محل البعثة الأمنية (1995-2002) في البوسنة و الهرسك سنة 2003 التي كانت تقدم أنشطة مهمة كإعادة هيكلة الشرطة هناك، بناء قدراتها و اصلاحها كشرط مسبق من أجل الانضمام إلى الاتحاد. أنظر أكثر:

Amelia Padurariu, "The Implementation of Police Reform in Bosnia and Herzegovina: Analysing UN and EU Efforts," *International Journal of Security & Development*, Vol. 3, no. (1) 4 (2014), p. 15.

* اتفاقية برلين زائد(2003): تسمى كذلك؛ لكونها ترتيبات لاحقة لقمة برلين سنة 1996 بشأن التعاون بين غرب أوروبا و الناتو. و يمكن فهمها كدسترة مأسسة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي و الناتو في اطار العلاقات الأمنية الأورو-أطلسية و قيادة ادارة الأزمات. وقد استند محتواها على استنتاجات ما اتفق عليه مجلس شمال الأطلسي في أبريل 1999 بواشنطن، تأكيداً على: بلوغ الاتحاد القدرات التخطيطية للناتو من أجل التخطيط العسكري للعمليات التي يقودها الاتحاد الأوروبي؛ افتراض توافر قدرات الناتو و الأصول المشتركة من أجل العمليات التي يقودها الاتحاد؛ تحديد خيارات القيادة الأوروبية من أجل عمليات الاتحاد؛ تكييف نظام التخطيط الدفاعي للناتو بعبء دمج أكثر ثمولية للقوات من أجل عمليات الاتحاد. أنظر:

Frank Stadelmaier, *On the Emergence of ESDP and EU-NATO Cooperation* (Germany: GRIN Verlag GmbH, 2007), pp. 57-58, p. 63.

وتعاون وثيق بين دوائر الشرطة في الاتحاد الأوروبي والدوائر الأمنية في مقدونيا، بما أن هذه الدوائر قامت بتقديم المساعدة في عملية إصلاح وزارة الداخلية، علاوة على توفيرها الدعم اللازم لإقامة إدارة حدود متكاملة.¹

لقد امتدت مهام الاتحاد جيوسياسياً، بالانطلاق من أوروبا عبر القيام بثمانى مهام (7 مدنية و واحدة عسكرية)، وفي إفريقيا من خلال تسع عمليات منها أربع عسكرية منذ سنة 2003، ثم آسيا منذ سنة 2005، حين تم إطلاق واحدة مدنية في الشرق الأقصى و أربع بعثات مدنية أخرى في الشرق الأوسط. أما فيما يخص حجم هذه البعثات؛ فحوالي 18 بعثة مدنية اشتملت على طاقم يتراوح ما بين 12 إلى 540 موظف، باستثناء أكبر بعثة "ايوليكس" في كوسوفو أين بلغ العدد حوالي 3000 موظف، فيما اشتملت أصغر عملية عسكرية في الصومال على 146 موظف و أكبرها (ألتيا) في البوسنة و الهرسك تراوحت ما بين 2000 إلى 7000 موظف.

و لا يخفى من إطلاق أو نشر هذه البعثات والعمليات، أن طواقمها تتشكل أساساً من مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فبالنسبة للبعثات المدنية، تساهم 27 دولة عضو بما يقرب من 2400 موظف مدني بحلول عام 2009 في مقدمتهم إيطاليا بحوالي 282، فرنسا 275 موظف، ألمانيا 252، رومانيا 230، السويد 143، و المملكة المتحدة بحوالي 125 موظف. في المقابل، ساهمت وتساهم 26 دولة عضو في العمليات العسكرية بحوالي 15000 موظف عسكري، على رأسهم فرنسا بـ 5470 موظف، ألمانيا 2045، إيطاليا 1274، المملكة المتحدة 805، بولندا 774، اسبانيا 708، هولندا 504، و أيرلندا بحوالي 500 موظف.

أما فيما يخص الأنشطة و الوظائف التي تم تقديمها ضمن الإدارة المدنية للأزمات؛ فقد تمحورت في ثمانية بعثات مدنية حول اصلاح الشرطة، نظام العدالة وحكم القانون: ثلاث للمساعدة على الحدود، أربع من أجل اصلاح قطاع الأمن و مراقبة وقف اطلاق النار و احلال السلام، و واحدة تتعلق بالدعم الانساني. في المقابل غلبة الأنشطة ذات الطابع المدني والانساني على الادارة العسكرية؛ لأنه كانت هناك أربع عمليات من أصل ست تختص بمهام حفظ السلام، تقديم الدعم الأمني و المساعدة الانسانية، حماية المدنيين و مرافقة شحنات الدعم المادي الغذائي.² و يبدو أن الاتحاد لم يتوان في انجازه هذه المهمة الأخيرة، بقدر من النجاح؛ على اعتبار أن التجارة تدخل في صميم القوة المدنية؛ ولأن 20% من التجارة العالمية تمر عبر خليج عدن وغارات القرصنة يمكنها شل حركتها، ومن ثم تثبيط الاقتصاد الأوروبي و العالمي، هذا من جهة. من جهة أخرى، تدخل المساعدات

¹ أدريان بوب، المرجع السابق.

² Roy H.Ginsberg and Susan E.Penksa, op. cit., pp. 30-31.

الانسانية في تركيب الهوية المدنية لقوة الاتحاد الأوروبي، لذلك كان من المناسب له أن يلعب دوراً في ضمان وصول تلك المساعدات الغذائية للشعب الصومالي، حيث استطاع تسليم 267.000 طن متري بحلول سنة 2009.¹

وفي مواصلة جهود مكافحة القرصنة، يلتزم الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع دول مثل: الصين، الهند، اليابان، روسيا وباكستان وماليزيا وتركيا. ولكن إذا كانت نوعية كل هذه الأنشطة في إطار التعاون الدولي مهمة جداً لمسعى قوة مدنية فعالة في إدارة الأزمات عبر العالم؛ فما يزيد أهميتها أكثر هو الاعتناء بالتنسيق و التعاون الأمني متعدد الأطراف و متعدد الفواعل، سيما مع المنظمات الدولية و الإقليمية مثل: UN، NATO، AU، OSCE، ASEAN، إلى جانب المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني في تلك الدول المستقبلية.² و من شأن اهتمام أكثر مدنية ومعيارية، و امتداد أكثر اتساع للبعثات المدنية و العمليات العسكرية من جانب الاتحاد الأوروبي أن يرفع من ممارسة قوته المدنية بأشكال حضارية غير عنيفة لإدارة الأزمات و النزاعات، مع الحد أكثر من استخدام القوة عبر ترتيبات و مساعي تعاونية، للانتقال بفعالية مساهمته من (الافتراضية/التصميم) إلى (النموذج/الفاعل).³

ومعنى ذلك، أنَّ الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في موضع الانتقال من التركيز على التأثير في العلاقات الدولية من خلال الجاذبية الحضارية للتكامل الأوروبي ومنظومة الحوافز إلى إحداث نتائج في العلاقات ما بعد الدولية، من خلال القيام بإجراءات تحريجية للقيم و المعايير المدنية و الديمقراطية، ومن ثم فرض فاعليته و قيادته المتميزة في تشكيل البيئات المدنية الحضارية للآخرين، أو من خلال تعزيز قدرة و ميل أولئك لقيادة أنفسهم وفق النموذج المدني الأوروبي، خصوصاً و أن أغلب تلك البيئات تشهد نزاعات، و بالتالي هي في نظره تحتاج إلى إعادة بناء وبعث مسار لاعادة البناء و التمدن من جديد.⁴ ومن هنا، يبدو إضفاء البعد المدني الخارجي أو الحوكمة الخارجية External Governance أكثر وضوحاً في تلك المناطق وراء حدود الاتحاد الأوروبي.⁵ بمعنى آخر، تكشف هذه المناطق توسع نطاق قواعد الاتحاد الأوروبي خارج حدوده.⁶ ومن جهة أخرى، ربما تعني غلبة الاجرائيات المدنية على العسكرية، تجزؤ السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة إلى مدنية و عسكرية. وهو ما يعيدنا لا محالة إلى رواية

¹ William Trott, op. cit., p. 27.

² Ibid., p. 26.

³ Paul Magnette and Kalypso Nicolaïdis, "The European Union's Democratic Agenda," in M. Telò (ed.), *The EU and Global Governance* (New York: Routledge, 2009), pp. 59, 60.

⁴ Hanns W. Maull, "Europe and the New Balance of Global Order", *International Affairs*, Vol. 81, no. 4 (2005), p. 779.

⁵ أمال حجيج، *الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية، دراسة حالة المغرب*، مذكرة مقدمة لئيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2011-2012)، ص. 100.

⁶ Sandra Lavenex and Frank Schimmelfennig, "EU Rules Beyond EU Borders: Theorizing External Governance in European politics," *Journal of European Public Policy*, Vol. 16, no. 6 (Sep 2009), p. 791.

المعيارية لدوشان بخصوص مفهوم القوة المدنية. و من ذلك أن عدداً من أصوات الدول الأعضاء ترتفع، سيما من الجانبين "الألماني" و "السويدي" في اعتبار السياسة CSDP المدنية كرد فعل معياري على تطور الـ CSDP العسكرية، بحكم أن نوع الوظائف و حجم الموظفين المدنيين يغلب على المساهمة الأمنية للاتحاد الأوروبي حول العالم، ويبدو ذلك دافعا قويا لمحاولة العمل وراء وخارج القدرات العسكرية؛ لكن عمل خارج هذه القدرات العامة الدبلوماسية فحسب وليس القدرات الأمنية و العسكرية الخاصة غير الدبلوماسية التي يحاول الولوج داخل كيانها بعد التعاقد معها و الاستفادة من خدماتها، ومن ثم تطعيمها بمبادئ المدنية/المعيارية و التنظيمية.¹

➤ المطلب الثاني: التعاقد وتنظيم المسؤولية المدنية للشركات الأمنية و العسكرية الأوروبية و العالمية

يذهب البحث في هذا المطلب إلى مناقشة أحدث نتائج التجزؤ على مستوى صناعة السياسة الأمنية بين الفواعل الدبلوماسية و غير الدبلوماسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ويأتي ذلك، بعد التركيز المستفيض في المطلب السابق على مجموعة متميزة من فواعل الحوكمة الأمنية العالمية كالـ دول، المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني في اطار الاقتراب من فهم التعاون الأمني العالمي؛ على أن تحليل هذه المسألة انساق كثيراً نحو تفسير مسألة تفويض الحضور الأمني و العسكري الدولي و مسؤولياته تجاه الحماية و الدعم الانساني، بالتنسيق مع الفواعل المدنية وفق مبادئ القوة المدنية.²

إن إدراج جهات فاعلة أخرى خاصة في نظام الحوكمة الأمنية العالمية بشكل عام، يُعدّ فرصة مهمة تتاح في سياق من التوقعات الحاسمة حول حضور عسكري وأمني غير دولتي. و يُعد انتظامها في سياق خاص من أداء المهام الأمنية ذات الصلة بالحماية المسلحة الدفاعية، وحماية الموظفين المدنيين والانسانيين والممتلكات و الموارد الاقتصادية بمثابة فرصة لاكتشاف قدرات "شركات أمنية وعسكرية خاصة" Private Military and Security Companies (PMSCs)، تضطلع بمهمة توفير "الأمن الخاص" Private Security.³ مع ذلك، تفويض المهام السابقة لهذه الشركات بشكل مسؤول، إنما يقتضي أيضاً توجيهاً معيارياً عن طريق الرقابة الديمقراطية؛ لأن أغلب الشركات المصرح بها لا تلتزم بضمانات حقوق الإنسان و لا باحترام القانون الدولي. وبهذا الشكل، لن تتخلص من الشبهة أو الحقيقة التي تطاها في السنوات الأخيرة في ظل غياب تنظيم و ضبط وطني و دولي للخدمات

¹ Catriona Gourlay, "Civilian CSDP: a Tool for State Building," in Sven Biscop and Richard Whitman (eds.), *The Routledge Handbook of European Security* (New York: Routledge, 2013), p. 97.

² Elke Krahmann, "Security Governance and Networks," op. cit., p. 17.

³ Benjamin Perrin, "Private Security Companies and Humanitarian Organizations: implications for International Humanitarian Law," in Benjamin Perrin (ed.), *Modern Warfare: Armed Groups, Private Militaries, Humanitarian Organizations, and the Law* (Canada: UBC Press, 2012), p. 123.

الأمنية والعسكرية الخاصة، و لو أن هذه الشبهة هي حقيقة قديمة تتصل بما يسمى في حضارة العراق القديمة "ارتزاق" Mercenarism¹، و لما كانت هذه الحقيقة إجراءً استثنائياً محدد الزمان و المكان، فقد تم إعادة انتاجها بعد التوسّع في الطلب على خدمات فواعل الأمن الخاص بعد الحرب الباردة، بما أدى إلى عددٍ متزايدٍ من الانتهاكات العلنية، على غرار قضية الجنود المتهمين بإطلاق النار على المدنيين في شوارع بغداد. و عليه، قد تكون هكذا وقائع، فرصة مواتية للاتحاد الأوروبي من أجل الترويج الفعّال للقيم و المعايير الأوروبية-خصوصاً ضمن المنظمات الدولية- من أجل تطوير أفضل الممارسات بشأن هذه الظاهرة النوعية و الكمية في الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة التي يتم انتاجها ليس فقط في أوروبا، ولكن تلك التي تستخدمها الحكومات الأوروبية في التدخلات الدولية، بما يعزّز مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في تجويد خصخصة الحوكمة الأمنية العالمية.²

في إطار مساعي تنظيم الصناعة العسكرية والأمنية الخاصة، حيث يكون التركيز في الغالب إنّما حول الرقابة على الشركات أو خدماتها، حرّى بكل باحث التفريق بين نوعين من هذه الصناعة عن طريق الاصطلاحين السائدين تحت مسمى: "الشركات العسكرية الخاصة" (PMC's) Private Military Companies و "شركات الأمن الخاصة" (PSC's) Private Security Companies. وحيث تعني الأولى، شركات تجارية تقترح قدراتها العسكرية الاحترافية و خدمات الدعم، تشير الثانية إلى شركات توفير الحماية الخاصة و إدارة المخاطر.³

إنّ مراجعة بعض الأدبيات التي تُعْنِ كثيراً في دراسة اللاعبين الأمنيين الجدد، تكشف توافق هذه الدلالات مع الاستخدامات الاصطلاحية لأحد أبرز الباحثين في هذا المجال "بيتر سينغر" Peter W. Singer، الأمريكي الذي يفضل التعامل مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بإعطائها معناً تجاري، مستعملاً مصطلح "Firms" بدل مصطلح "Companies" الذي يوافق كثيراً معنى التجمّعات العسكرية بشكل رسمي. و للتحقق من هذه المفاضلة الدلالية، يمكن فتح قاموس أكسفورد مثلاً في طبعته (انجليزية - عربية) لتجد أن "شركة Firm" تعني مؤسسة تجارية،

^{*} يعود تاريخ استخدام المرتزقة إلى امبراطور العراق القديم ومؤسس سلالة أور السومرية "شولكي" (2094-2047) قبل الميلاد. و تُعدّ دولة الفاتيكانيان، أبرز الدول التي استأجرت حراس أجانب سويسريين لحماية البابا جوليوس الثاني عام 1502. خلال القرن العشرين، تم استخدام المرتزقة في حروب عديدة خصوصاً في القارة الافريقية بدايةً ببنيجيريا، انغولا، سيراليون و الكونغو. ثم لينتهي الأمر بإعادة انبثاق هذه الظاهرة خلال حرب العراق مع شركة الماء الأسود الأمريكية المعروفة بـ "بلاك واتر" Black Water. وتعرّف المادة 47 من البروتوكول الأول الذي أضيف لاتفاقيات جنيف الأربع سنة 1977، المرتزقة بأنهم: "الأشخاص الذين يتم تجنيدهم بواسطة-أو في- بلد غير بلدتهم الأصلي، ويكون دافعهم الأساسي الكسب المادي". للاطلاع أكثر انظر: حسن الحاج علي أحمد، "خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة"، دراسات استراتيجيّة، العدد. 123 (2007)، ص. 18، ص. 29.

¹ برهان غليون و آخرون، *المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة* (الأردن: دار الفارس للنشر و التوزيع، 2005)، ص. 162.

² Elke Krahmann, "Regulating Military and Security Services in the European Union," in Alan Bryden and Marina Caparini (eds), *Private Actors and Security Governance* (Germany: LIT Verlag Münster, 2006), p. 189.

³ Elke Krahmann and Aida Abzhaparova, "The Regulation of Private Military and Security Services in the European Union: Current Policies and Future Options," (EUI Working Paper AEL 8, 2010), p. 5.

بينما "شركة Company" تتضمن معاني عديدة أقرب إلى الجماعة، السرية و الكتيبة.¹ وفي حال اختزنا الموافقة على ذلك، سنجد أنفسنا أمام تعاريف يقدمها سينغر بخصوص الشركات العسكرية الخاصة **Private Military Firms (PMFs)**، معتبراً إيّاها: "منظمات أعمال أو شركات خاصة للمتاجرة بخدماتها الاحترافية مع ارتباطها المعقد بالقتال".² و يمنح الشركات الأمنية الخاصة نفس المسمى، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الـ **PMFs** مع تصنيفها كشركات تموين عسكرية "Military Provider Firms" أو كقطاع أساسي مموّن، يُقدّم لربائنه المساعدات العسكرية التكتيكية بما في ذلك خدمات القتال. هذا إلى جانب قطاعين آخرين، إحداها عبارة عن "شركات استشارية عسكرية" **Military Consulting Firms** توظّف الضباط المتقاعدين لتقديم المشورة الاستراتيجية والتدريب العسكري، و الآخر بمثابة "شركات دعم عسكرية" **Military Support Firms** توفر الخدمات اللوجستية، المعلومة الاستخباراتية، وخدمات الصيانة للقوات المسلحة، بداعي تخفيض حاجة الحكومات من الجيوش الاحتياطية.³

لا شك أن هذه التصنيف النمطي يفيد في تمييز الخدمات الأمنية في اطار الصناعة العسكرية و الأمنية، خصوصاً و أن معظم الشركات ذات الخدمات العسكرية تُصّر على تعريف نفسها كشركات تستطيع تقديم خدمات أمنية خاصة أو "كمقاولين/متعاقدين خواص" **Private Contractors** في تسمية ذاع صيتها في العراق و أفغانستان.⁴ مع ذلك، بعض الذين يتجهون نحو التسمية الأخيرة، يُحدّدون لها خدمات أخرى مثل: القيام بحماية الأفراد و الممتلكات، و الولوج إلى سوق المساعدة كمتعاقدين في الادارة الانسانية في الحكومات التي تقدم الدعم في مجال نزع الألغام مثلاً؛ و هذا حتى يسهل تمييزها أكثر كشركات أمنية.⁵

🌟 الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي: مساهمة "قوة مدنية" أم "شركات أمنية و عسكرية خاصة؟".

لقد كان يرى هيدلي بول في "أوروبا قوة مدنية: مقولة متناقضة"، و لا ضرورة لتكون كذلك إلا بشرط توفر بيئة استراتيجية مجهزة بالقوة العسكرية للدول. و بما أن البيئة الاستراتيجية اليوم هي بيئة "خصخصة الأمن" **Privatization of Security**، أين ترسخ الدول طوعاً أو كرهاً لنقل جزء من مهامها نحو تجهيزها بالقوة العسكرية الخاصة للفاعول من غير الدول. و حيث أنها من ناحية أخرى، بيئة "تعددية الأمن" **Pluralisation of Security**

¹ أنظر: محمد بدوي، قاموس أكسفورد المحيط: انجليزي-عربي (بيروت: أكاديمية انترناشيونال، 2003)، ص. 214، ص. 395.

² Peter W. Singer, *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry*, Updated Edition. (USA: Cornell University Press, 2007), p. 8.

³ Peter W. Singer, "Outsourcing War Foreign Affairs," March/April 2005. accessed (03/07/2014). <<http://www.brookings.edu/research/articles/2005/03/01usdepartmentofdefense-singer>>

⁴ Elke Krahmann and Aida Abzhaparova, op. cit., p.5.

⁵ حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص. 20.

التي تتشكل من سلطات و فواعل متعددة دولانية عامة و غير دولانية خاصة؛¹ فإن التناقض في المصطلحات قد يقع أيضاً على القوة المدنية إذا كان معناها هنا يوافق ما تشير إليه وثائق العديد من القوات المسلحة الأوروبية التي تعتبر الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة بمثابة "متعاقدين مدنيين" **Civilian Contractors**، وذلك من أجل تمييزهم عن الجنود أو كتسمية تفضيلية ربما تعود إلى الوضعية الخاصة الممنوحة للمدنيين المرافقين للقوات المسلحة في "اتفاقية جنيف" هذا من جهة أولى.² ومن جهة ثانية يمكن أن تحدث المفارقة، إذا كان معنى القوة المدنية ينسجم مع التعاريف المتضمنة في بعض البحوث الأكاديمية العسكرية التي ترى بأن:

"الشركة العسكرية الخاصة، هي شركة مدنية مسجلة و متخصصة في تقديم التدريب العسكري التعاقدى (برامج التعليم والمحاكاة)، عمليات الدعم العسكري (الدعم اللوجستي)، القدرات التشغيلية (مستشارين القوات الخاصة، وظائف القيادة، الرقابة الاتصالات والاستخبارات) و توفير المعدات العسكرية للكيانات المشروعة المحلية والأجنبية. كما تعتبر شركة الأمن الخاصة، شركة مدنية مسجلة أيضاً و متخصصة في توفير الخدمات التجارية التعاقدية لكيانات محلية وأجنبية قصد حماية الأفراد والأصول الإنسانية والصناعية، في إطار سيادة قابلة لتطبيق القانون المحلي".³

إن انبثاق مثل هذه الادعاءات أو المقولات المقتنة لهوية تلك الشركات، يمكن أن تخفي ذلك التناقض بشكل أيسر و هيولة أكثر، في ظل غياب نصوص تُحدد وضعيتها من ناحية الحقوق و الالتزامات بموجب القانون الدولي الانساني؛ لتظل في أصلها "فواعل اقتصادية من غير الدول"، تتشكل وظيفياً من "أشخاص مدنيين" ما لم ينتسبوا إلى القوات القتالية لدول معينة أو تُحوّل إليهم مهام قتالية لصالح جماعة مسلحة منظمة تنتمي لأحد فرقاء النزاع، و إلا يتم اعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين". أكثر من هذا، يُناقش وضعهم في الأعمال العدائية على أساس كل حالة على حدة. و لذلك هم لا يمثلون هدفاً لأي هجوم، كما أنهم يتمتعون بالحصانة ضد الهجمات ما لم يشاركوا مباشرة في العمليات العدائية. و مع ذلك حدد القانون الدولي الانساني فئات متنوعة من المقاتلين تسقط عنهم صفة المدنية، وهم كالتالي:⁴

- ✓ أفراد القوات المسلحة لدولة طرف في نزاع مسلح؛
- ✓ أعضاء الميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من تلك القوات؛

¹ Marina Caparini, "Applying a Security Governance Perspective to the Privatisation of Security," in Alan Bryden and Marina Caparini (eds.), op. cit., p. 264.

² Elke Krahmann and Cornelius Friesendorf, "The Role of Private Security Companies (PSCs) in CSDP Missions and Operations," (Belgium: European Parliament, 2011), p. 9.

³ Majors Goddard, *The Private Military Company: a Legitimate International Entity Within Modern Conflict*, A thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master Of Military Art and Science General Studies (the Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, Kansas, 2001), p. 8.

⁴ Emanuela-Chiara Gillard, "Business Goes to War: Private Military/Security Companies and International Humanitarian Law," *International Review of The Red Cross*, Vol. 88, no. 863 (sep 2006), pp. 530-531.

✓ أعضاء الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى دولة طرف في نزاع مسلح، لكن بشرط أن تستوفي هذه الميليشيات أو الوحدات بعض الخصائص، مثل أن تكون لهم شارة محددة يمكن تمييزها من بعيد؛ أن يكونوا مأمورين من قبل شخص مسؤول عن مرؤوسيتهم؛ وأن يحملوا السلاح علناً و تسري عملياتهم وفقاً لقوانين و تقاليد الحرب.

بموجب هذه الدلالات القانونية، ربما يسقط اعتبار الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية "إردافاً خلفياً" **Oxymorn**، أي معنى تناقض من أجل التأثير البلاغي لمفهوم و نموذج جديد يستند إلى رواية أو كرونو-سياسة استتباب الأمن و السلام من خلال التجارة.¹ وحينئذٍ، سيتم تقدير مساهمة سرديّة دوشان في بناء المعنى البنيوي الحقيقي للأدوات التجارية الحالية، المدنية و العسكرية التي توافق هنا (خدمات PMSCs)، و التي يحتاج إليها الاتحاد الأوروبي خصوصاً في إدارة الأزمات عبر العالم؛² باعتبار أن دخوله في تعاقدات مع تلك الشركات هو أشبه ما يكون بتشكيل "فقاعة" **Bubble** من الأفراد المدنيين الذين يملؤون الصفوف الأمنية و العسكرية الخاصة في الحاضر و مستقبلاً، حاملين ذهنية عسكرية و أمنية بشأن فائدة الأنشطة المدنية التي تتراوح بين التجارة و التنمية، الدعم و حتى المعونة في وضعية متقدمة من التعاون المدني العسكري،³ وبالتالي يكون من الأسر على الاتحاد الأوروبي أن يقوم بتحيين نفسه كقوة مدنية بعد تحريك الأدوات المزامنة و المواثية لتغير ظروف و بيئة ما بعد الحرب الباردة، في بداية لتطبيق سياسة خارجية بنوية تتضمن مجموعة العلاقات الخارجية للركائز المدنية الثلاث للاتحاد الأوروبي (EC، CFSP، PJCC)، مع الاهتمام أكثر بالركيزتين الأولى الاقتصادية و الثالثة القانونية.⁴

علاوة على اقتضاب هذه المناقشة التي كانت أكثر معيارية، يمكن النظر من زاوية أخرى أكثر إجرائية إلى الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية أو كصناعة أمنية و عسكرية خاصة، بدواعي تأثيره في إنتاج واقع أقرب إلى حقيقة المساهمة التي تستند إلى التجزؤ بين فعالية النوع (المدني) و الكم (العسكري). وهذا ما سيعود بنا إلى دور الاتحاد في نشر العمليات العسكرية و البعثات المدنية؛ لأنه فوّز التعاقد مع الفواعل الخاصة في ظل الارتباك القانوني بشأنها، يمكن الحصول على هوية مدنية لقوة الاتحاد الأوروبي، مع تعبئتها و تعزيز كفاءتها و تسريعها بالكم

¹ Kalypso Nicolaïdis and Dimitri Nicolaïdis, "The EuroMed beyond Civilisational Paradigms," in Emanuel Adler. et al. (eds.), *The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region*, 2nd Revised ed. (Canada: University of Toronto Press, 2006), p. 247.

² Csaba Törő, "The evolving features of the EU as a security agency of collective action in Europe and beyond," in Von Astrid B. Boening. et al. (eds.), *The EU as a Global Player* (Madrid: Fundación Univ San Pablo CEU, 2012), p. 26.

³ Christopher Spearin, "Assessing the Relationship Between Humanitarian Actors and Private Security Companies," in Alan Bryden and Marina Caparini (eds.), op. cit., p. 241.

⁴ Mario Telo, *Europe: a Civilian Power ? European Union, Global Governance, World Order*, op. cit., p. 228.

العسكري؛ فتكون مكسباً يفسر من ناحية أخرى ارتفاع حجم الطاقم العسكري للاتحاد ودوله الأعضاء عن حجم الطاقم المدني في إطار الإدارة المدنية والعسكرية للأزمات عبر العالم، ولو بالتأثير على اتساق الركيزة الثانية CFSP. و للتوضيح أكثر هنا، ربما يكون التمثيل بمساهمة الدول الأعضاء أفضل، على غرار ألمانيا القوة المدنية التي تم تقدير مساهمتها في أفغانستان منذ 2002 و حتى سنة 2011 بـ 5350 جندي في إطار قوة المساعدة الأمنية الدولية ISAF في مقابل عدد لا يتجاوز 260 من الموظفين المدنيين.

وقد يدّعي من يردّ في نفس السياق، بالقول أن هؤلاء الجنود: "هم من الجيش الوطني الألماني"، لينصت بعد ذلك لإجابة الأستاذة كرامن Krahmann التي تقول بالتفات الحكومة الألمانية نحو خصخصة الدفاع و التعاقد العسكري كوسيلة لتحويل جيشها ضمن قوة التدخل السريع.¹ في المقابل، إذا تم التسليم بقومية تلك القوات العسكرية، فيمكن التوقف قليلاً عند مثال المملكة المتحدة التي بدت مساهمتها ضئيلة في الإدارة المدنية و العسكرية للأزمات مقارنةً بدول أخرى مثل فرنسا و إيطاليا؛ لكن بذكاء استثماري تحتفي مساهمتها الثقيلة وراء كبرى شركاتها الأمنية و العسكرية الخاصة المتعاقدة بعد فترة الحرب الباردة في مناطق عديدة من العالم.* فمُنذ سنة 1990 وحتى 2004، كانت هناك حوالي تسع شركات بريطانية متعاقدة على رأسها شركة "سندلاين" Sandline المشهورة و ثمانية غير متعاقدة في مجال التدريب و تقديم المشورة، في مقابل خمس شركات فرنسية غير متعاقدة وشركة بلجيكية واحدة غير متعاقدة IDAS. أما في مجال الدعم العملياني، فثمة 15 شركة بريطانية متعاقدة أهمها DSL، ست شركات فرنسية متعاقدة مثل Geolink، و واحدة إيطالية Alenia Marconi.²

🌟 الفرع الثاني: قوة مدنية فعالة؟: الاتحاد الأوروبي من التعاقد نحو تنظيم خدمات ال PMSCs.

يُعدّ أمراً مرغوب فيه تعاقد الاتحاد الأوروبي و غيره من المنظمات الدولية و الإقليمية و الدول مع الشركات الخاصة (PMSCs)، بما أنّ ذلك يحقق تجارة فعّالة من حيث التكلفة الاقتصادية للقوة المدنية. وفي هذا الصدد، كان قد أكد وزير الخارجية البريطاني السابق "جاك سترو" Jack Straw حضور ال PMSCs و أهميتها الاقتصادية بالنسبة لتلك المنظمات، حتى لا تظل حكراً على الحكومات ذات النزعة العسكرية مثل الولايات المتحدة، معبراً عن ذلك في الورقة الخضراء Green Paper لسنة 2002 تحت عنوان: "الشركات العسكرية الخاصة: خيارات من أجل التنظيم".

¹ Elke Krahmann, "Germany: Civilian Power Revisited," in Anna Leander (ed.), *Commercialising Security in Europe: Political Consequences for Peace Operations* (New York: Routledge, 2013), pp. 164-165.

* بالإضافة الى الزخم الهائل من شركات المملكة المتحدة، بحسب الكم الباقي لصالح الشركات الأمريكية، الشركات جنوب إفريقية، وشركات الكيان الصهيوني.

² Von Deborah D. Avant, *The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security* (UK: Cambridge University Press, 2005), pp. 10-13.

" المؤسسات العسكرية واسعة النطاق خلال فترة الحرب الباردة تظل شيئاً من الماضي، فيما تتحول الدول والمنظمات الدولية إلى القطاع الخاص باعتباره وسيلة فعالة من حيث التكلفة لشراء الخدمات التي كانت حكراً على العسكريين... المزيد من الطلب على الخدمات العسكرية الخاصة، سيكون من جانب المنظمات الدولية، "حتى تتمكن من" الرد بسرعة أكبر، و بفعالية أكثر أثناء الأزمات".¹

إذا لم تكن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي القلب النابض أو (ليست هي) الجزء الخاص للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية متكاملة، فعلى الأقل كان له أن تعاقد معها بالاعتماد على خدمات الشركات الأمنية الخاصة ضمن بعثات المدنية و العسكرية المنقضية ولايتها، كما أنه يقوم باستخدامها في التدخلات متعددة الأطراف في إطار البعثات الحالية للسياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة. بشكل كثيف أو غير كثيف؟ لا يهم ذلك؛ على اعتبار أن أغلب البعثات ذات طابع مدني، و لذلك هي تبدو فعالة منذ البداية من حيث التكلفة، كما أن زيادة التعاقد معها قد يرتفع مستقبلاً بالتزامن مع نموها السريع كفاعل في الحوكمة الأمنية العالمية؛ أو لأنها توفر حلاً وبديلاً للدول الأعضاء التي تخرس من المساهمة في العمليات الأمنية عبر تقديم جنود يرتدون الزي العسكري.² يوضح الجدول (6) استخدام خدمات الشركات الأمنية الخاصة بشكل مقارن، و بالاقصصار على الاتحاد الأوروبي و بعض من دوله الأعضاء.

الجدول(6): مقارنة استخدام الشركات الأمنية الخاصة بين الاتحاد الأوروبي و بعض دوله الأعضاء	
الفواعل	استخدام الـ PSC's
الاتحاد الأوروبي	تم استخدامها في البعثات التالية: • البعثات المدنية و الشرطة.
	– EUPM (البوسنة و الهرسك): الحماية اللصيقة وخدمات الحراسة الشخصية – EUPOL (أفغانستان): حماية المركبات والموظفين الدوليين، تدريب قوات الأمن الأفغانية و الدعم اللوجستي – EULEX (كوسوفو): حماية المباني – EUPOL COPPS (الأراضي الفلسطينية): خدمات الحراسة والحماية اللصيقة، الاتصالات وتدريب السائقين – EUPOL (جمهورية الكونغو الديمقراطية): حماية المقرات الرئيسية ومواقع أخرى • العمليات العسكرية – EUFOR (تشاد): النقل الجوي، إدارة المخيمات، والدعم اللوجستي

¹ Nigel D. White and Sorcha MacLeod, "EU Operations and Private Military Contractors: Issues of Corporate and Institutional Responsibility," *The European Journal of International Law*, Vol. 19, no. 5 (2008), p. 966.

² Elke Krahmann and Cornelius Friesendorf, op. cit., p. 11.

– EUFOR ALTHEA (البوسنة و الهرسك): المراقبة الأرضية المحمولة جواً و الاستطلاع – ARTEMIS (جمهورية الكونغو الديمقراطية): إنشاء معسكر ميداني، وخدمات الغسيل	
– ألمانيا: حماية مراكز تدريب الشرطة و برامج التنمية، النقل الجوي، إنشاء معسكر ميداني، وإدارة الصرف الصحي، صيانة و إصلاح، الإطعام – المملكة المتحدة: حماية موظفي الحكومة و المكاتب في الخارج، إصلاح الشرطة، الخدمات اللوجستية و الصيانة – السويد: حماية السفارات – بلجيكا: الخدمات اللوجستية، الصيانة و الترجمة	الدول الأعضاء

Source: Elke Krahmann, *Cornelius Friesendorf, The Role of Private Security Companies (PSCs) in CSDP Missions and Operations* (Belgium: European Parliament, 2011).

بالنظر إلى انفتاحه منذ نهاية الحرب الباردة على التعاقد مع الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة؛ وتشجيعه لخدمات الشركات التجارية اللوجستية على وجه الخصوص أو ما يعرف بـ "لوجستية الطرف الثالث" **Third-Party Logistics** كطرف معترف به في العالم المدني، ويمكن أن يوفر صفقة جيدة بالنسبة للعسكري، لا ينبغي مطلقاً للاتحاد أن يتغافل عن تعزيز القانون الدولي كأول و أسمى المبادئ التي يروج لها عبر مساعيه المعيارية و الاجرائية.¹ و سيكون أي احجام أو تردد من جانبه فيما يتعلق بمعالجة تنظيم الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة **Regulation of (PMSCs)** إحدى اخفاقات دور القوة المدنية في دعم و تطوير القانون الدولي.² هذا باعتبار أن الاتحاد و باقي المنظمات، قد وصلت إلى مرحلة من الشخصية القانونية والموضوعية، ما يجعلها مسؤولة في حد ذاتها عن ضبط انتهاكات القانون الدولي التي يمكن أن تصدر عن أنشطة تلك الشركات الخاصة، و هذا في السير نحو تحقيق أداء مقبول في عمليات الحوكمة الأمنية العالمية.³ وبالتالي، أكثر من المساهمة في التنظيم على المستوى القومي و الاقليمي، ينبغي على الاتحاد كقوة مدنية أن يساهم في التنظيم العالمي لتلك الشركات عبر الركيزة الثانية **CFSP** و "مدونة السلوك بشأن صادرات الأسلحة" **Code of Conduct on Arms Exports**.⁴

¹ Javier Solana, "Opening address, European defence agency conference «Commercialising logistics?», Bruxelles, 27 février 2008," in Catherine Glière (compiled.), *Sécurité et défense de l'UE Textes fondamentaux 2008* (Cahier de Chaillot, vol. 9, no. 117, July 2009), p. 80.

² Eugenio Cusumano, "Policy Prospects for Regulating Private Military and Security Companies," in Herausgegeben von, Francesco Francioni, and Natalino Ronzitti (eds.), *War by Contract: Human Rights, Humanitarian Law, and Private Contractors*, (New York: Oxford University Press, 2011), p. 35.

³ Nigel D. White and Sorcha MacLeod, op. cit., p. 967.

⁴ Elke Krahmann, "Regulating Private Military Companies: What Role for the EU?," *Contemporary Security Policy*, Vol. 26, no. 1 (2005), p. 113.

على الرغم من عدم وجود إطار تنظيمي مشترك لدى الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة، تعتبر كل من الأستاذتين كرامن و أبزابروفا Abzhaparova بأن الاتحاد الأوروبي لعب دوراً في تعزيز الضوابط الوطنية الإقليمية و الدولية فيما يخص توفير و تصدير مختلف الخدمات العسكرية و الأمنية، مع سيره متباطئاً نحو الأنظمة الأوروبية المشتركة.¹ و على العكس، يتضح أن الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية يتعزز بكلا الدورين؛ فقد أنشأت محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice اختصاص خاص للمفوضية إن صح القول، في العديد من الأحكام التي تحدد الخدمات الأمنية الخاصة كـ "قطاع اقتصادي"، ينضوي تحت الركيزة الأولى (الجماعة الأوروبية).²

وباستثناء زيادة الضغط من أجل لوائح أوروبية مشتركة من خلال بعض الانشاءات مثل "كونفدرالية الخدمات الأمنية الأوروبية" (Confederation of European Security Services (CoESS)؛* تظل تظاهرات هذه اللوائح المشتركة أكثر اتساقاً في إطار الركيزة الثانية CFSP، لتحكيم مبدأ ممارسة الرقابة من طرف الاتحاد الأوروبي على تصدير بعض أنواع الخدمات العسكرية الخاصة، مثل نقل الخدمات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل و الأصول المخطورة، الاتجار و السمسرة بالأسلحة، انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة، و صيانة و استخدام المعدات العسكرية. و تمثيلاً على ذلك، ما لا يقل عن سبع دول هي: الكونغو، ساحل العاج، ليبيريا، بورما/ميانمار، الصومال، السودان و زيمبابوي، كانت تخضع للحظر الواسع الذي طبقه الاتحاد في جانفي 2005 على بعض الخدمات التقنية ذات الصلة بالأنشطة العسكرية، مع فرض قيود مماثلة على نقل التكنولوجيا و الخدمات العسكرية على أفغانستان، إثيوبيا و إريتريا، يوغوسلافيا السابقة، ليبيا و نيجيريا. و يبقى من بين إجراءات معيارية أخرى يقوم بها الاتحاد الأوروبي، تعزيز الجهود المشتركة والتعاونية الرامية إلى بناء التوافق في الآراء ضمن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة و منظمة الأمن والتعاون بشأن المعايير التي تُقيّد تصدير الأسلحة على النحو المنصوص عليه في مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي.³ هذه الأخيرة التي أنشأت في جوان 1998 خارج السياسة الخارجية الأمنية المشتركة، ميّزها طابع مؤسسي و دور مستقل في تعزيز ضوابط صارمة بشأن تصدير الخدمات و المعدات العسكرية إلى الخارج، حيث تأخذ بعين الاعتبار معايير مثل: احترام حقوق الإنسان في بلد المقصد النهائي؛ الحفاظ على

¹ Elke Krahmann and Aida Abzhaparova, op. cit., p. 7.

² Ibid., p. 11.

* (CoESS) هي عبارة عن منظمة مظلية أوروبية، تنضوي تحتها 26 جمعية لأرباب عمل الخدمات الأمنية الخاصة القومية. و قد تأسست عام 1989، حيث تُعد المنظمة الممثلة الوحيدة لأرباب العمل الأوروبيين من أجل الدفاع عن مصالح صناعة الخدمات الأمنية الخاصة. و يتم الاعتراف بها من قبل المفوضية الأوروبية كشريك اجتماعي قطاعي أوروبي وفقاً للمعاهدات الأوروبية. للإطلاع أكثر أنظر موقع المنظمة: <<http://www.coess.org>>. الولوج (2014/07/09)

³ Elke Krahmann, "Regulating Private Military Companies: What Role for the EU?" op. cit., p. 115.

السلام و الأمن و الاستقرار الإقليمي؛ موقف المشتري تجاه المجتمع الدولي، سيما من الإرهاب و طبيعة تحالفاته و احترام القانون الدولي.¹

➤ المطلب الثالث: التنسيق الانمائي و الدبلوماسي لخدمة مدنية و إنسانية خارجية فعالة .

لم يكن اعتباراً أوروبياً فحسب منح المفوضية اختصاص الخدمات الأمنية الخاصة كـ "قطاع اقتصادي" أفضل من حيث تموين الإدارة المدنية للعمليات والبعثات المساهمة أمنياً و إنمائياً عبر العالم؛ و إنما يُشهد لهكذا بيروقراطية تنفيذية لمختلف البرامج الانمائية بالخبرة على مستوى عالمي. فقد اتخذت قرارات اقتصادية انمائية سابقة من طرف اللاعبين العالميين الكبار يعهدون فيها إلى المفوضية الأوروبية بمهمة تنسيق برنامج الغرب الذي دعا لإجراء عمليات الإصلاح الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بداية بمساعدة بعض الدول الأوروبية مثل بولندا وهنغاريا. ويعتبر ذلك بمثابة برهان واضح على إقرار الفواعل الأخرى بنفوذ و خبرة فاعل القوة المدنية في تقديم المساعدات العالمية.² كما يبدو الإقرار واضحاً بنفوذ المفوضية على مستوى الاتحاد الأوروبي، بحكم السلطة أو المهمة التنفيذية الدائمة التي تناط لها، ولو عبر المزاومة الحالية من جانب خدمة العمل الخارجي EEAS كمخطط للبرامج الانمائية، لكن بالتوازي في إبراز المساهمة المدنية للاتحاد كأكبر الجهات المانحة في العالم.³ مع ذلك، لا ينبغي اختزال السياسة الانمائية و المساعدات الخارجية عبر العالم في تقديم الاتحاد للمعونة كفاعل مانح فحسب، وإنما يفترض الالمام بمختلف مكونات فاعلية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، كفاعل تجاري؛ دبلوماسي؛ و كفاعل أمني. و في هذا الصدد يحرص "ستيفانو مانسرفيزي" Stefano Manservigi على تأكيد ما يلي:

"التنمية (على الأقل ليست فقط) من أجل إنفاق المال، تقديم المعونة أو تنفيذ البرامج و المشاريع. بل هي أيضاً... من أجل التجارة، الأمن، الدبلوماسية أو غيرها من المشاغل... و بعبارة أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد مانح آخر. التنمية ليس عمل خيري مؤسسي. التنمية هي في صميم العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. انها تستند على القيم التي قام الاتحاد الأوروبي ببناء نفسه من خلالها: السلام، التضامن، سيادة القانون وحقوق الإنسان والاحترام المتبادل. تهدف التنمية إلى معالجة هذه القيم، و تقاسمها".⁴

إنّ النظرة المدنية-المعيارية تجاه الإجراءات التنموية و الغايات الأمنية من جانب المدير العام السابق للتنمية في المفوضية الأوروبية مانسرفيزي، توافق تصريحاً سابقاً لـ "برودي" حينما أراد للاتحاد الأوروبي أن يكون قوة

¹ Elke Krahmann, "Regulating Military and Security Services in the European Union," op. cit., pp. 193, 199.

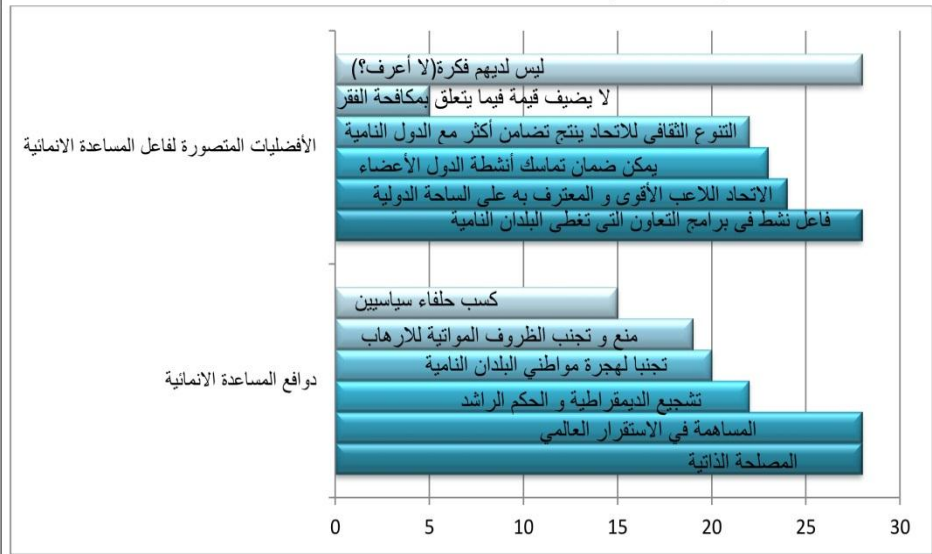
² William Trott, op. cit., p. 6.

³ Peter Wilson, "Private Security Actors, Donors and SSR," in Alan Bryden and Marina Caparini (eds.), op. cit., p. 250.

⁴ Stefano Manservigi, "Europe as a Global Actor: Priorities and Perspectives of the EU's Development Policy," (FIIA EU-Presidency Lecture Series, Helsinki, 4 December 2006), pp. 4-5. accessed (12/07/2014)
<http://www.fiaa.fi/assets/doc/manservigi_helsinki_4-12-2006.pdf>

مدنية عالمية في خدمة التنمية المستدامة من أجل ضمان الأمن الاستراتيجي لأوروبا. و هنا يمكن ملاحظة التزامم الخطابي الذي يلزم كل مرة النظر إلى الاتحاد و دوله الأعضاء، ليس بتصويرهم كأكبر المانحين المهتمين بمشكلة الفقر وتوزيع الموارد في العالم، بل من خلال التصور الذي ينبثق أساساً من قيم، وسائل و غايات القوة المدنية.¹ كما يمكن تصوير الاحصاء البياني لمحاولات المفوضية كسب الاعتراف كفاعل المساعدات الانمائية على المستوى الأوروبي، خصوصاً و أنها تبدو كدائرة تنفيذية مستقلة أكثر داخل الاتحاد² الذي تحاول تصويره أيضاً كقوة مدنية مانحة للمساعدات الانمائية تجاه الدول النامية، لكن انطلاقاً من دوافع و حصولاً على مكاسب، كان للرأي العام الأوروبي قول فيها حسب الاستطلاع الذي أجرته بعد سنة من تصريح مانسرفيزي (2007).

الشكل(9): استطلاع عام للدوافع و الأفضليات المتصورة للاتحاد كفاعل المساعدة الانمائية(%)



Source: European Commission, "Europeans and Development Aid," Report Special Eurobarometer 280 (June 2007), pp. 4, 24.

من خلال الشكل (9)، يمكن ترجمة نسب الاستطلاع بين فئة الدوافع التي حسمت المراهنة بين المصلحة الذاتية و المساهمة في الاستقرار العالمي (28%)، متوافقة مع ثنائية الخطاب السائد لمسؤولي المفوضية، و الفئة الثانية المتعلقة بتصوير مكاسب المساعدات التي استعصى فيها الحصول على الآراء بنسبة 28 % أيضاً، لولا قابليتها نفس النسبة التي يشيد من خلالها الأوروبيون بقوة الحضور و الفاعلية التعاونية الدولية للاتحاد في هذا المجال.

¹ Bedrudin Brljavac, "The European Union in International Politics: Acting as a Global Civilian Power (GCP)," *Epiphany: Journal of Transdisciplinary Studies*, Vol. 4, no. 1 (2011), p. 89.

² Jan Orbie and Helene versluys, "The European Union's International Development policy: Leading and Benevolent," in Jan Orbie (ed.), *Europe's Global Role External Policies of the European Union*, op. cit., p. 69.

✦ الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي قوة مانحة؟ تنسيق أفضل في ظل التجزؤ على المستوى الأوروبي و الدولي.

لئن طال الاتحاد بعض الانتقادات، وذلك بعد النباش عن حالات احتيال و فساد في المفاوضات، إلا أنه لا يزال مدافعاً عن سمعته كأكبر المانحين للمساعدات الخارجية و الانمائية في العالم، ليس بسبب التزامه في ذلك و لكن بسبب اجرائه مجموعة من الاصلاحات المتزامنة مع إنشاء خدمة عمله الخارجي EEAS، و التي مست هياكل و إجراءات صنع القرار في التعاون الإنمائي الأوروبي؛ في مسار تجديدي أفضل يمكن أن يحقق حوكمة فعالة على مستوى برمجة سياسة انمائية في الاتحاد، تكون بمثابة أجنحة دولية جزئية لا تجزؤية من الأجنحة الانمائية العالمية.¹

و لقد باشر الاتحاد القيام بذلك بعد محاولة لعب دور قيادي في تقديم مساعدة انمائية وخارجية أفضل نحو العالم الأفصح، عبر تحقيق مبادئ أو إجراءات معيارية في إطار المنتدى رفيع المستوى الثاني "إعلان باريس" Paris Declaration لسنة 2005، و التي كان في مقدمتها مبدأ التنسيق إلى جانب مبدأ الملكية المحلية (تناولناه سابقاً)، المحاذاة، الادارة بالنتائج، و المساواة المتبادلة.² كما كان ذلك أيضاً من خلال محاولة تأكيد الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي حول ضرورة إشراك المجتمع المدني ضمن المنتدى رفيع المستوى الثالث في "أكرا" ACCRA بغانا سنة 2008. أما المنتدى رفيع المستوى الرابع الذي عقد في بوسان بكوريا الجنوبية سنة 2011، فقد جاء بعد الاصلاحات التي قام بها الاتحاد، وكان مدعماً لها باعتماد الموقف المشترك من طرف المجلس، إلى جانب التأكيد من بين جملة أمور على "حوكمة المعونة الخارجية العالمية" Global Foreign Aid Governance.³

و من أجل تنظيم المساعدات الانمائية و الخارجية عن طريق تفعيل التنسيق وراء تجزئة برمجة السياسة الانمائية،⁴ تم على مستوى الاتحاد الأوروبي إجراء مفاوضات حول الخدمة الخارجية الجديدة EEAS، اتخذت آشتون خلالها موقفاً متناغماً مع موقف مانسرفيزي Manservizi، حينما اعتبرت أن المساعدات الانمائية و الخارجية كجزء

¹ Isabelle Tannous, "The Programming of EU's External Assistance and Development Aid and the Fragile Balance of Power between EEAS and DG DEVCO," *European Foreign Affairs Review*, Vol.18. no. 3 (2013), p. 331.

* إذا تم تحديد الملكية المحلية في أحد المطالب الأنفة كأحد مبادئ التعاون عسكري-مدني؛ في هذا السياق تعاد إلى أصلها كأحد المبادئ الخمسة لإعلان باريس المنتدى الثاني الذي أعقب منتدى روما لسنة 2003. و عليه، اذا كانت الملكية تشير إلى القيادة الفعالة لأهداف، برامج، وسياسات التنمية الوطنية من طرف السلطات المحلية و المجتمع المدني في الدول المتلقية، فإن التنسيق يقصد به تحقيق الانسجام و التوافق بين المانحين و الدولة الوطنية المتلقية بشأن تنفيذ ترتيبات المساعدة مع تبسيط سياسات، اجراءات وتكاليف تقدم تلك المساعدات. وتعني المحاذاة، توجيه قاعدة الدعم نحو أولويات و متطلبات التنمية في البلدان المتلقية، بينما الادارة بالنتائج هي ادارة الموارد و ترشيد عملية صنع القرار من أجل تحقيق نتائج التنمية. و تبقى المساواة المتبادلة، معيار ضبط يركز المطالبة و المسؤولية بين المانح و المتلقي بشأن نتائج التنمية. أنظر: OECD, "Emerging Good Practice in Managing for Development Result," op. cit.,

² Stefano Manservizi, op. cit., p. 9.

³ OECD, "OECD Development Assistance Peer Reviews: European Union 2012," (OECD Publishing, 2012), p. 74.

⁴ José María Magone, *The New World Architecture: The Role Of The European Union In The Making Of Global Governance* (USA: Transaction Publishers, 2006), p. 246.

لا يتجزأ من أدوات الاتحاد الأوروبي التي تقع في قلب خدمته الخارجية. كما اقترحت نائب رئيس المفوضية عدم تجزؤ البرمجة و نقلها بالكامل إلى الخدمة الجديدة EEAS، باعتبارها مقارنة عمل مشترك تحت رعاية المفوضية أو تقسيم اقليمي للعمل، حيث تكون المفوضية مسؤولة عن افريقيا، و الخدمة تهتم بآسيا و أمريكا اللاتينية. غير أن هذه الاقتراحات تمثل التجزؤ بعينه أو هي تمهيد لتجزؤ السياسة الانمائية على مستوى الاتحاد في أبعاد مختلفة. فمبدئياً هي وظيفية و جغرافية مع توزيع متباين للموارد بين المفوضية و الخدمة الجديدة من أجل حوكمة المساعدات الانمائية، و تصل في الأخير بالبعد المصلحي في ظل وجود معارضة من قبل بعض الدول الأعضاء و المفوضية، و ببعد صنع القرار و التنفيذ بالنظر إلى تفضيل قيادة الخدمة الجديدة EEAS خلال المراحل الأولى من دورة البرمجة؛ أي فيما اتصل بالمسؤولية الاستراتيجية والسياسية، ثم يأتي تخصيص المراحل اللاحقة للمفوضية فيما يتعلق بالتنفيذ والتقييم.¹ و أصدق ما يبرز هذا التفضيل الأخير، هو دخول السياسة الأمنية و الدفاعية التي ليست من اختصاصات المفوضية ضمن الخدمة الخارجية الجديدة، لذلك كان من المنطقي بالنسبة لبعض المسؤولين القادمين من المفوضية إلى الخدمة، القبول بهذا التقسيم من العمل مع ضرورة التنسيق والتعاون بينهما.*

وحيث اقتضى على الاتحاد الأوروبي المساهمة في تعزيز الضوابط الوطنية الإقليمية و الدولية فيما يتعلق بتصدير الخدمات العسكرية و الأمنية عبر إنشاء مدونة السوك بشأن صادرات الأسلحة سنة 1998، هو يحاول الاستمرار في دوره المدني المعيارى عبر انشاء مدونة تتعلق هذه المرة بـ"مدونة السلوك بشأن تقسيم العمل في السياسة الانمائية"، المنشأة سنة 2007، و التي جاء في مضمونها تأكيدات و موافقات المجلس و ممثلي الدول الأعضاء حول فاعلية الاتحاد في تفعيل المبادئ السابقة، لمساعدات انمائية وخارجية أفضل، تبدو في الكلمات التالية:

" يؤكد المجلس بأن مبادرات الاتحاد الأوروبي حول تحسين تقسيم العمل، تهدف إلى تعزيز قدرات و ملكية البلدان الشريكة لتولي المسؤولية عن عمليات التنسيق بين الجهات المانحة. و يوافق بأن على الاتحاد الأوروبي التحرك بقوة دافعة للتكامل وتقسيم العمل في إطار عملية المواءمة و التنسيق الدولي، و بأنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي اتباع مقاربة شاملة مفتوحة لجميع الجهات المانحة كلما كان ذلك ممكناً بناءً على العمليات القائمة".²

¹ Isabelle Tannous, op. cit., pp. 334-335.

* في هذا السياق، يعتقد المدير العام الإداري لخدمة العمل الخارجي الأوروبية، الأيرلندي "دافيد أوسوليفان" David O'Sullivan أنه من المنطقي تماماً أن تكون هناك دائرة تجمع سياسات مختلفة غير السياسة الانمائية و الاقتصادية مثل السياسة الأمنية الخارجية و الدفاعية التي لا تدخل ضمن المجال الوظيفي للمفوضية. ويعبر أوسوليفان عن هذا الموقف، بالرغم من أنه كان أمين عام سابق للمفوضية (2005/2000) ويعتبر نفسه أكبر المدافعين عنها و عن دورها المؤسسي، لكن مع تأكيد على ضرورة توثيق التعاون معها، و إشداته بتحقيق الاحترام حول الأدوار بين كل من الخدمة و المفوضية بعد حصول اختلافات بيروقراطية سابقة. منقول عن لقاء تلفزيوني بث في قناة: الحوار يوتيوب، ليلى حداد، دافيد أوسوليفان، لقاء في أوروبا: التحديات التي تواجه خدمة العمل الخارجي الأوروبية، لندن، 2012/12/06. ولوج الموقع (2014/05/12) < <https://www.youtube.com/watch?v=CVITPf78sh4> >

² Council of the European Union, General Secretariat, "EU Code of Conduct on Complementarity and Division of Labour in Development Policy," no. prev. doc. 9090/07, 15 May 2007.

إنَّ التأكيد، الموافقة، و دعم المجلس للاتحاد من أجل تكامل أو اندماج أفضل للمساعدات، قد لا يكون كافياً لتحقيق هذا المسعى، إلا بفعل اجتماع ضغوط على الاتحاد، تأتي من قبل الدول الأعضاء، الفواعل لا دولانية، المنظمات الدولية و الفواعل في الدول النامية، وفقاً لوجهة نظر بحثة الحوكمة متعدد المستويات. لكن من منظور بنائي تجتمع تلك الضغوط انطلاقاً من تغيير المواقف القومية إزاء التكامل في اطار التفاعل مع باقي شركاء الاتحاد الأوروبي.¹ وعليه، يبقى التنسيق الأفضل لعمليات تقديم المساعدات الانمائية والخارجية هدف يسير تحقيقه بعد قيام الاتحاد بإجرائية تقسيم العمل، ومن خلال ترشيد تدفقات المعونة وخلق وفورات الحجم، و تخفيف عبء العدد المتنامي من الجهات الفاعلة و القنوات والأنشطة ضمن هندسة المعونة الدولية التي تشكلت بسبب (تجزؤ) البلدان المستفيدة و(انتشار) الجهات المانحة. و لاريب أن المسوّغ الأولي، هو خفض التكاليف التعاقدية بالنظر إلى المتطلبات من التقارير و الشروط الخاصة بالمعونة التي تفرضها الجهات المانحة على كثرها.² أما المقصد النهائي من تكثيف هذه المساعي بالنسبة للاتحاد الأوروبي؛ فليس يكون في اقضاء احتمال تجزؤ حوكمة المعونة المعولة و مخالفة مضامينها بقدر تسخيرها كل مرة من أجل الحصول على التفويض بخصوص التعاون و التنسيق، لا سيما من كبرى الجهات المانحة، وذلك تَمَيِّناً لخبرته المدنية أو لاحتواء الجهات المانحة و المتلقية على حد سواء، لإبقائهم كشركاء صامتين ضمن مقارنته الشاملة في مقابل مرئية و صوت فاعلية الاتحاد أكثر.³

وبدلاً من فاعلٍ نشط و مسؤول عن التنسيق، قد يكون الاتحاد قناة اقليمية من أجل المعونة متعدّدة الأطراف التي تشكل استراتيجية طويلة المدى بالنسبة إليه؛⁴ على أن تكون هذه الاستراتيجية تجارية بالدرجة الأولى و تندرج ضمن ما يسمى بـ "الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي حول المعونة من أجل التجارة" The New EU Strategy on Aid for Trade التي تم اعتمادها عقب إعلان باريس ومدونة تقسيم العمل في 2007/11/15، من أجل تعزيز فعالية المعونة وتحديد التزامه بزيادة الإنفاق السنوي على المساعدات المرتبطة بالتجارة الى 2 مليار سنوياً بحلول سنة 2010.⁵ لكن أكثر من وكالة متعددة الأطراف، يعتبر الاتحاد قوة مانحة مع مصالح اقتصادية و

¹ Maurizio Carbone, *The European Union and International Development: The Politics of Foreign Aid* (New-York: Routledge, 2007), p. 122.

² راجع: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة و التجارة و الامن في عالم غير متساو"، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، النسخة العربية (بيروت: مطبعة كركي، 2005)، ص. 106.

³ Monika Nogaj, "The Cost of Non-Europe in Development Policy: Increasing coordination between EU donors," Cost of Non-Europe Report (CoNE 1/2013), p. 13.

⁴ John Degenbol-Martinussen, Poul Engberg-Pedersen, *Aid: Understanding International Development Cooperation* (London: Zed Books Ltd, 2003), p. 103

⁵ Sanoussi Bilal and Francesco Rampa, "ECDPM," in Philippe de Lombaerde and Lakshmi Puri (eds.), *Aid for Trade: Global and Regional Perspectives: 2nd World Report on Regional Integration*, (Springer Science & Business Media, 2009), p. 63.

سياسة أكثر وضوح، خصوصاً وأنه يثير من ناحية أخرى مشكلة تصنيف المعونة من حيث هي ثنائية أم متعددة الأطراف،¹ ولو أن هذه الأخيرة توفر منافع كثيرة لحكومة المعونة من خلال تقليل مخاطر انحياز المانحين.²

🚩 الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي كقوة مانحة: من التنمية نحو الدبلوماسية و الأمن.

"كثيراً ما تتداخل التنمية و الدبلوماسية، و بالتالي يجب أن تعمل جنباً إلى جنب، خصوصاً و أن التحديات العالمية تدعو إلى التوليف بين الاثنين، مما يتطلب مقارنة أكثر شمولية تعرف بالقوة المدنية... «التي» من الناحية الإيجابية، عملت... بشكل فعال مع القوات العسكرية لعرقله الصراع و المساهمة في الاستقرار".³

Hillary R. Clinton . 2010 .

في هذا السياق، يمكن استكمال اختبار مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مانحة بشكل مقارن مع مضمون كلمات "هد. ركلينتون" التي دونتها في إطار إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، لكن بالانتقال من مساهمة الإعانات الخارجية من أجل التجارة إلى الإغاثة الانسانية الخارجية ذات الصلة بالدبلوماسية و الأمن.

وفقاً لما هو مفحوص بشكل نظري، تُعدّ خدمة العمل الخارجي الأوروبية و بعثاتها المتكونة من دبلوماسيين و خبراء إنمائيين في 140 بلد، الساعد الأيمن للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية الذي يبنى جسور دبلوماسيته عبر العالم قبل أن يقدم خدمة انمائية. و إذا كان بورديو قد اعتبر ممارساتها الدبلوماسية و الانمائية كقوة رمزية في مقابل الأنشطة الفعلية لوزراء خارجية الدول الأعضاء، فإن ممارستها الانسانية المتمثلة في تقديم المساعدات الانسانية كآلية للسياسة الانمائية،* تدخل ضمن صناعة "السياسة الرمزية" Symbolic Politics التي تنقل صورة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية على المستوى العالمي، حيث تنفق المفوضية في المتوسط 604 مليون أورو سنوياً، أي ما يعادل 30 % من الإغاثة الانسانية العالمية.⁴

و بما أن مثل هذه السياسة، تظل بنوية المعنى وجزءاً لا يتجزأ من صيغ الفعل المواطنة، فلا بد للاتحاد استثمارها حين تقدم الإغاثة في الحالات الطوارئ حول العالم، و ذلك على مستويين: أحدهما يتعلق الأول بتوطيد ولاء المواطنين الأوروبيين تجاه التكامل الأوروبي، والثاني يساعد الاتحاد في كسب الشرعية، الثقة والاحترام

¹ Roger C. Riddell, *Does Foreign Aid Really Work?* (New York: Oxford University Press, 2007), p. 77.

² تقرير التنمية البشرية لعام 2005، مرجع سابق، ص. 107.

³ هيلاري كلينتون، "القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية و التنمية الأمريكية"، سلسلة ترجمات الزيتونة، عدد. 61 (ديسمبر 2010)، ص. 3 و ص. 14.

* على مستوى الاتحاد الأوروبي، تتجسد هذه الآلية الانمائية الانسانية فيما يسمى "مكتب الإغاثة الانسانية التابع للمفوضية الأوروبية" (ECHO) . The European Commission's Humanitarian Aid Office

⁴ Emil J. Kirchner and James Sperling, op. cit., pp. 128-129.

من طرف المجتمع الدولي و أساساً من قبل الدول المتلقية التي تُصير فيما بعد جهات شريكة تعزز قوته التجارية أو الاقتصادية، بعد أن تتحقق نتائج السياسة البنوية بشكل مرئي وآني (انقاد الأشخاص، تركيز قوي لوسائل الاعلام، ورأي عام إيجابي).¹

إن استثمار الاتحاد الأوروبي لهذه الأدوات الرمزية أمام ما هو مطروح من القضايا والمخاطر التي تهدد الأمن العالمي بعد فترة الحرب الباردة، يمكن عدّه تحولاً في ممارساته الدبلوماسية من أشكال "البروباجندا" أو "الدعاية" خلال الستينات نحو عمل تفاوضي أكثر جوارية وتفاعلية، و أكثر قرب و تواصل من المواطن في إطار ما يسمى "الدبلوماسية العامة" (Public Diplomacy (PD)). وبالطبع، كان ظهور الخدمة EEAS واعداداً بالتواصل المدني و بهذا النوع من الدبلوماسية من خلال مشاركة مختلف الفواعل، بما دعا آشتون إلى التأكيد في هذا السياق على الحاجة إلى الحوار مع المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية وباقي الفواعل من غير الدول، مع ضرورة الاستفادة من الاعلام الإلكتروني والاجتماعي الجديد. كما أنه تم إنشاء ما يسمى بـ "آليات السياسة الخارجية" Foreign Policy Instruments التي يقع تحت مسؤوليتها العمل الدبلوماسي العام، مشكلةً أحد التقسيمات ضمن الهيكل التنظيمي للخدمة، و الممول من جانب المفوضية، علاوة على إنشاء "الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية و حقوق الانسان" التي تعد إحدى تلك الآليات التي يتم استخدامها كثيراً في مراقبة الانتخابات.²

و إذ تثير هذه الآلية الأخيرة الجوانب المعيارية لقوة الاتحاد الأوروبي المدنية، و في ظل اقتراب الدبلوماسية العامة من دلالات القوة الناعمة؛ فإن أهميتها في نشر قيمه المدنية والديمقراطية تظهر حين يقوم الاتحاد بنقل وتقديم الاغاثة الانسانية و المساعدة التقنية، وتكون النتيجة باشتراك المنظمات القاعدية Grassroot ودعم المنظمات غير الحكومية على أرض الواقع.³ ومن أمثلة ذلك، استراتيجية الاغاثة الانسانية و الدبلوماسية العامة التي قام بها الاتحاد و الولايات المتحدة في "كرواتيا" بعد اتفاقية دايتون سنة 1995 لإنهاء الصراع في البوسنة و الهرسك، أين

¹ Helene versluys, "European Union Humanitarian Aid: Lifesaver or Political Tool," in Jan Orbie (ed.), *Europe's Global Role External Policies of the European Union*, Op. Cit., p. 91.

*الدبلوماسية العامة، مصطلح يعود استخدامه إلى الستينات كبديل لمصطلح "الدعاية" الذي كان متداولاً آنذاك. وحيث أن هذا الأخير يتضمن دلالة المغالطة و الأكاذيب، مع ارتباطه بالأنظمة غير الديمقراطية، كان لإراماً تغييره بمصطلح أكثر مصداقية وشرعية في إطار حركات السياسة الخارجية. ومن أجل ذلك، تتم تفاعلات هذا النوع من الدبلوماسية عبر تهيئة قبول ممارساتها في الدول المستقبلية؛ بأن تكون ناعمة على أساس معياري و ثقافي قصد الحصول على انطباع إيجابي من الرأي العام هناك، ثم تنتقل إلى ما هو اجرائي عبر التواصل وجهاً لوجه مع الفواعل المحلية و المدنية في تلك الدول، مع تفادي التضليلات الاعلامية في ظل العوالم الافتراضية كبنى عميقة تضفي المصداقية على الدبلوماسية العامة، و تضفي اعتباراً للقوة المدنية و الوطنية. أنظر: فيليب م. تايلور، "الدبلوماسية العامة و مكانتها في السياسة الخارجية"، *الدبلوماسي*، العدد. 02 (أكتوبر 2010)، ص. 38-41.

² Simon Duke, "The European External Action Service and Public Diplomacy," in Mai'a K. Davis Cross and Jan Melissen (eds.), *European Public Diplomacy: Soft Power at Work* (UK: Palgrave Macmillan, 2013), p. 118.

³ Ian Manners and Richard Whitman, "Normative Power and the Future of EU Public Diplomacy," in Mai'a K. Davis Cross and Jan Melissen (eds.), op. cit., p. 191.

تم اعتماد برامج فورية لإشراك المنظمات غير الحكومية المحلية وإنشاء إعلام مستقل.¹ وحينئذٍ، يمكن اعتبار الاغاثة الإنسانية و الدبلوماسية العامة في اطار مهام السياسة الأمنية، الخارجية و الدفاعية المشتركة، كأدوات أمنية لينة، بديلة و مناسبة للحكومة الأمنية في دول ثالثة، ومهمة للحفاظ على مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، على أنها تشكل أحد مظاهر حضوره المصلحي الجيوسياسي-الأمني.²

ومن هنا نخلص إلى أن مسألة توزيع هذه المساعدات من جانب الاتحاد إلى مختلف الدول عبر العالم، تخضع لاعتبارات جيوسياسية و أمنية، بالرغم من محاولات حجب هذا الواقع عن طريق تعزيز الحضور العالمي للاتحاد الأوروبي كأكبر الفواعل المدنية التي تنشُد السلام بناءً على إجراءات التنسيق و التكامل الدبلوماسي و الائتماني بين الفواعل على المستوى الأوروبي، والتعاون و التنسيق مع الشركاء المانحين و المستقبلين في إطار تقسيم برامج العمل بالنسبة للمساعدات الخارجية التي تتضمن المساعدات الائتمانية الرسمية والانسانية. فإذا عدنا إلى الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، نجد أن التهديدات الحالية تصور من خلال ظواهر عالمية جديدة غير يقينية، تتجاوز مدركات الحرب الأوروبية الشاملة أو تصادم القوى الكبرى، لما لها من القدرة على تخطي الحدود. لذلك كان المنطلق، منح الأولوية لدعم مناطق تثير هواجس أمنية مؤزقة ضمن الفضاء الاقليمي الأوروبي، حيث تأتي من احتمال فشلها بعد مرحلة من الهشاشة في ما بعد النزاع، ثم الدول المجاورة (ل) أو المتناحية (عن) أوروبا، كتلك التي تربطها معها علاقات استعمارية، بدواعي خطر الهجرة غير الشرعية أو الارهاب.³

و للتمثيل بياناً عن هذه الخلاصة، يوضح الشكل (10) الحيز العالمي، أين تستقر مساعدات الاتحاد الأوروبي في بعدها الجيوسياسي منذ سنة 2000 و حتى سنة 2009؛ على أنها في المقام الأول أوروبية، مقدرةً بحوالي 10.49 دولار من متوسط نصيب الفرد؛ و تتركز ثانياً في المجال الحيوي من "أوقيانوسيا" الذي يضم استراليا و بعض دول المحيط الهادي، بمتوسط يقارب 7.73 دولار.* ثم لتنتقل إلى افريقيا المجاورة بشمالها المتوسطي و عمقها الساحلي وجنوب الصحراوي، أين يصل متوسط نصيب الفرد حوالي 3.94 دولار من المساعدات.⁴

¹ for more about the EU's contribution in this context see: Maureen Taylor and Michael L. Kent, "Powstarwar Public Diplomacy in croatia," in R.S. Zaharna, Amelia Arsenault and Ali Fisher (eds.), *Relational, Networked and Collaborative Approaches to Public Diplomacy: The Connective Mindshift* (New York: Routledge, 2013), p. 106.

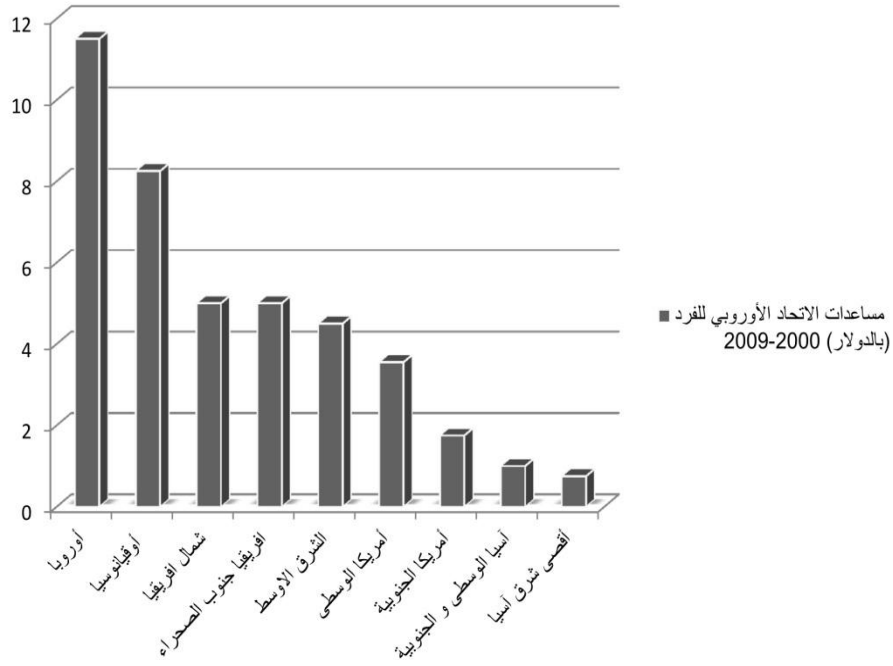
² Helen Versluys, "Coherence in EU external action: the case of humanitarian aid," (Paper presented at the 10th Biennial EUSA Conference, Panel Session on 'Development aid and economic partnership agreements', Montreal, 17-19 May 2007), p. 11.

³ Stephen Booth and Siân Herbert, *EU external aid: who is it for?* (London: Open Europe, 2011), p. 8.

* Oceania هو الاسم الجغرافي للمنطقة التي تحدها أستراليا من الغرب، جزر هاواي من الشمال، ايسلندا و نيوزيلندا جنوب المحيط الهادي إلى الشرق.

⁴ Stephen Booth and Siân Herbert, op. cit., pp. 8-9.

الشكل (10): أين يتم إنفاق مساعدات الاتحاد الأوروبي؟ من 2000-2009



Source: Stephen Booth and Siân Herbert, *EU external aid: who is it for?* (London: Open Europe, 2011), p. 8

باستثناء المجال الحيوي الأفريقي المعقد في بعده الجيوسياسي، يكون من الأفضل اختبار المساهمة المدنية للاتحاد في كل من أوروبا وإفريقيا، نظراً لتحديد بعض التهديدات الجديدة الجلية هناك، و بناءً على إمكانية تعميم التهديد نحو مختلف قارات العالم الأخرى؛ ذلك أن التجزؤ و الانتشار الذي يوازي حركية المنطق الغالب للعملة أو "الانفتاح المفتوح" - إن صح القول - الذي يسمح بتدفق البضائع و يسهل تقديم المساعدات، التمويل والمعلومات، علاوة على نشر البعثات المدنية حول العالم، ويسمح في نفس الوقت بتنسيق الهجمات الإرهابية و الظواهر العابرة للحدود، ومنه التأثير على الرفاه والنماء العالمي، بحكم الارتباط السبي مع وجود أو غياب الأمن.¹

إنَّ الأخذ بالتركيز الواضح للاتحاد الأوروبي على أوروبا وإفريقيا عبر أدواته المدنية سواء لمساعي الانماء أو الأمن، يستغل في المبحث التالي من خلال فحص ما أمكن تسميته بـ "الفاعلية الجيوسياسية-الأمنية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في مواجهة مع بعض التهديدات الجديدة من قبيل: الدولة الهشة في حالة ما بعد النزاع، و ظاهرة الارهاب.

¹ Elke Krahmann, "Security Governance and Networks," op. cit., p. 15.

المبحث الثالث: فحص بنائية الفاعلية "جيوسياسية- أمنية" للقوة المدنية أمام بعض التهديدات الجديدة.

وفقاً للأستاذة شارلوت برترتون Charlotte Bretherton والأستاذ جون مورز John Moores، يمكن المقاربة لـ "فاعلية" Actorness الاتحاد الأوروبي قيد البناء، من خلال مجموعة مركبة من العمليات المتفاعلة التي تُجسّد أنشطته الخارجية استناداً على التوليف في سياقات مختلفة بين المفاهيم الثلاثة التالية:¹

- ✚ **الحضور Presence:** يرتبط بوجودية وطبيعة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، حيث يمكن أن تعكس خبرة و كفاءة معينة في ممارسة التأثير خارج حدوده. و يتم بناء الحضور استناداً على اجتماع فهم حول الطبيعة الأساسية أو هوية الاتحاد و نتائج أولوياته و سياساته الداخلية؛
- ✚ **الفرصة Opportunity:** تمثّل السياق البنوي للفعل الذي يحدد العوامل في البيئة الخارجية، المبنية من خلال الأفكار و التوقعات، الأطر و الأشكال التي تُقيد أو تخوّل الاتحاد الأوروبي الحضور كفعل؛
- ✚ **القدرة Capability:** تعني قوة و قابلية الاتحاد للاستجابة بآليات فعّالة أمام الفرص الخارجية.

انطلاقاً من هذه المفاهيم البنائية الثلاثة،* يمكن إجراء اختبار بخصوص تشكيل الفاعلية الأمنية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في مواجهة (هشاشة الدول، الارهاب) كتهديدين أمنيين و جيوسياسيين بالنسبة إليه، مع التركيز على المفهوم الغالب في دراسة كل مجال من دون تجاوز مسألة ارتباطه أو توليفه مع المفهومين الآخرين.

بالنسبة للتهديد الأمني الأول، يمكن التركيز على وجودية الاتحاد الأوروبي ضمن "الحضور المدني الدولي" في كوسوفو كدولة هشة،** باعتباره التهديد الذي يعكس بشكل كبير الطبيعة المدنية و المرجعية المعيارية للاتحاد الأوروبي كقوة فاعلة، و بما أنه يأتي على تقدير و أولوية أوروبية تتجاوز خطر الحرب اليوغسلافية نحو تحدي هشاشة كوسوفو كدولة فتية تعطي مثلاً عن الضغط السياسي من جانب الدول الأعضاء على مكتب المفوضية

¹ Charlotte Bretherton and John Moores, *The European Union as a Global Actor*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2006), p. 24.

* في الطبعة الأولى من كتاب الاتحاد الأوروبي كفاعل عالمي (1999) لمؤلفيه Bretherton و Moores، يتعامل الأستاذان مع مفهوم الحضور كدلالة بنائية أولى لفاعلية الاتحاد الأوروبي التي تظهر من خلال تعميقه و توسيعه. لكن تجدر الإشارة إلى اعتماد هذا المفهوم لأول مرة من طرف Allen و Smith سنة 1990 في مقال حول حضور أوروبا الغربية في الساحة الدولية، في حين استخدم مفهوم الفرصة بدلالة التوقعات ومفهوم القدرة أولاً من قبل هيل Hill سنة 1993. أنظر:

Richard G. Whitman, "Developing Capabilities Reducing Expectations: The Rebirth of Civilian Power Europe, " (Sixth Biennial International Conference, Pittsburgh, 2-5 June 1999).

** منذ اعتماد الإدارة و الوصاية الأممية سنة 1999، تحصلت كوسوفو بتاريخ 17 فيفري 2008 على استقلال وُصِف بالإعلان الأحادي من الجانب الصربي الذي يصرّ على استمرار اعتبارها كإقليم تابع له، وكقرار أحادي بالنسبة للطرف الروسي الذي لا يعترف مطلقاً بهذا الاستقلال، علاوة على مجموعة من الدول الأخرى التي لم تعترف بعد، بنظرها إلى القضية من زاوية احترام معايير القانون الدولي ونبذ ازدواجيتها، أو لارتباطها من تداول العقلية الانفصالية. مع ذلك، يمكن أن تتوسع دائرة الاعتراف الدولية بعد قرار محكمة العدل الدولية بقانونية الاستقلال، ولو أنه قرار غير ملزم. في المقابل، يتبنى الاتحاد وأغلبية دوله الأعضاء موقفاً يقول باستقلال كوسوفو كدولة، ولو أنه يمّوه ديمقراطياً بخصوص هذا الرهان، حين يتترك حرية الاختيار لأعضائه إذا ما قرروا الاعتراف باستقلال كوسوفو أم لا.

للمساعدات الانسانية بداعي تخصيص حصة من التمويل تجاه أزمة رفيدة المستوى على مقربة من الاتحاد، حيث كان لها أن جذبت أكثر من خمسة أضعاف المساعدات.¹ و من ناحية التهديد الثاني، يمكن فحص الارهاب كظاهرة تبني (من خلال) و بنائية (لـ) "توقعات" حول استجابة الاتحاد بعد أحداث 11 أيلول و تفجيرات مدريد و لندن، و لـ "أفكار" من مثل التهديد العابر للحدود، انتلافات الراغبين والتنسيق الأمني القائم على تبادل المعلومة. و معنى ذلك أن الارهاب باعتباره التهديد الأكبر الذي يثير شواغل الاتحاد ومختلف الفواعل في السياسة العالمية، يصنع فرصة لصالح التنسيق و الاستجابة الأمنية و التنمية الأوروبية و الدولية، خصوصاً وأنه يأتي من الساحل الافريقي كأحد أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، ولو أنه يصنع في نفس الوقت تنسيقه عبر الوطني أو الأفرو-مغاربي.²

➤ المطلب الأول: الحضور المدني للاتحاد الأوروبي من أجل الحوكمة الأمنية في كوسوفو "كدولة هشة"

لقد رافق حضور فاعل القوة المدنية مسار بناء مجتمعات ودول ما بعد النزاع بشكل عام، ومختلف المناطق التي تقع ضمن نطاقه الاقليمي بشكل خاص، سيما تلك التي شهدت جرائم ضد الانسانية و أتت الحرب على تهشيش بنيتها التحتية قبل المساس ببنيتها الفوقية. وهذا الحضور، لا يتوقف على الهوية المدنية للاتحاد، و إنما على ما يمتلكه أيضاً من بيروقراطيات لها القدرة على تصميم برامج لإعادة البناء الاقتصادي و حوكمة الأمن.³

تعتبر كوسوفو إحدى تلك المناطق أو الأقاليم التي كانت تابعة لـ "جمهورية يوغسلافية الاتحادية" (صربيا، الجبل الأسود) في عهد التصعيد العدائي، بعد مجيء حكومة "سلوبودان ميلوشيفيتش" سنة 1989 التي رفضت الاستقلال الذاتي للإقليم، حيث كان يتمتع به خلال عهد "جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية" بزعامة "جوزيف تيتو" منذ سنة 1945. وقد كان ذلك التصعيد دافعاً لإعلان ألبان كوسوفو استقلال الاقليم سنة 1990 مع اعتراف ألبانيا بالوضع الشرعي للاستقلال عام 1991. و إذ يعد هذا الإعلان الأولي سابقة خطيرة بالنسبة للصرب، تنتهي بمحاولة إقرار الانفصال قبل إعلان "جمهورية كوسوفو"، الأمر الذي دفع إلى توسيع حملات العنف و التدمير و الابادة إلى حين تدخل الناتو سنة 1999، و تبيت الوصاية الأممية UN على الاقليم بموجب قرار التسوية (1244) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته (4011) بتاريخ 10 جوان 1999.⁴

¹ Helen Versluys, "Coherence in EU External Action: The Case of Humanitarian Aid," op. cit., p. 11.

² أحمد بوقوق، "منطق الأمن في ساحل الأزمات"، ولوج الموقع: (2014/07/15). <<http://politics-ar.com/ar2/?p=3003>>.

³ عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 126.

⁴ Simon kumar Bhumik, Ira N. Gang and Myeong-Su yun, "Gender and Ethnicity in Fragiles States: The Case of Post Conflict Kosovo," in Wim Naudé, Amelia U. Santos-Paulino, and Mark McGillivray (eds.), *Fragile States: Causes, Costs, and Responses* (New York: Oxford University Press, 2011), p. 136.

من المؤكد أن مثل هذا القرار يرسل إشارة واضحة إلى الصرب ذوو النزعة القومية، من جانب من يمتلكون سلطة تحديد مضامين المفاهيم المفتاحية؛ سلطة فرض التصنيفات الاجتماعية؛ و سلطة بلورة الضوابط القيمية.¹ ومن ثم، هي إشارة تعلن عن بداية تعاضد لمنظمات دولية بقيادة الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين خصوصاً الاتحاد ومنظمة الأمن و التعاون في أوروبا، في مقابل انحسار النفوذ الصربي و إنهاء سيادته على الإقليم. غير أن نزاع السيادة بهذا الشكل، يطرح سؤال جوهرياً حول مدى وقوع الأمم المتحدة في مفارقة نص قرار تؤكد فيه اعتبار كوسوفو جزء من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومن ثم ضرورة احترام سيادتها على الإقليم و سلامتها الإقليمية من طرف الدول الأعضاء.² مبدئياً، لا يمكن الموافقة على أن ذلك من المفارقة بقدر ما هو مرونة وحذر في ما تدونه من نصوصه قانونية و ما تبلوره من ضوابط، قصد إرضاء الطرفين في بداية مسار التسوية وتعزيز الثقة في قيادتها.

في الواقع، تسع سنوات من الحضور الدولي في كوسوفو، السمعة السيئة لصربيا بسبب جرائمها، الموقع الجغرافي لإقليم غير مستقر يعاني من نزاعات إثنية، و من ثم خشية القوى الدولية من امتداد التهديد إلى أراضي الاتحاد الأوروبي، كانت كلها عوامل تكفل تحقيق استقلال كوسوفو كدولة و ليس كإقليم، و لو بلمسة أحادية و رغم معارضة الثنائي صاحب الفيتو "الصين" و "روسيا" وخمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في مقدمتها اسبانيا و اليونان؛ لكن تبقى كمعارضة يتم احتواؤها بموجب اعترافات العدد الأكبر من الدول بهذا الاستقلال (اعتراف 62 دولة عضو في الأمم المتحدة، وسبعة في مجموعة الثمانية G8).³

و يمكن اعتبار هذا المكسب بمثابة الانتقال نحو تصميم "دولة كوسوفو" التي ينتظر اقتصادها مساعدات الاتحاد الأوروبي وباقي المانحين، و إلا قد ينزل شعبيها بسهولة إلى أدنى من عتبة الفقر؛ و لا تكتمل مشروعية حكومتها من دون تخفيض التوتر مع الأقلية الصربية في الشمال؛ و لا تأخذ سيادتها بغير أخذ الحكومة ملكيتها المحلية بشأن العملية التنموية في مقابل السلطة الدولية،⁴ و حينئذ سوف تجتمع خصائص "دولة هشّة"، تمتد سنوات هشاشتها إلى عدة أعوام بعد الاستقلال. والدليل على ذلك، تقرير سنة 2014 حول الدول الهشة **Fragile State** الذي صنفت فيه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD كوسوفو ضمن قائمة 51 دولة هشّة في العالم. و يمكن اجمالها حسب القارات في الجدول (7) التالي:

¹ عادل زقاغ، المرجع السابق، ص. 118، 121، 124.

² رابح مرابط، *أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009)، ص. 169.

³ Lucia Montanaro, "The Kosovo Statebuilding Conundrum: Addressing Fragility in a Contested State," (FRIDE Working Paper, no. 91, Oct 2009), p. 4.

⁴ Simon kumar Bhumik et al, op. cit., p. 133.

الجدول (7) قائمة 51 دولة هشة وفق تصنيف (OECD) لسنة 2014				
أوروبا	أفريقيا	آسيا	أوقيانوسيا	دول البحر الكاريبي
كوسوفو، البوسنة و الهرسك.	ارتيريا، جنوب السودان، مصر، السودان، تشاد، ليبيا، النيجر، نيجيريا، موريتانيا، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون، ليبيريا، كوت ديفوار، بوركينا فاسو، مالي، التوغو، كامرون، أنغولا، جمهورية كونغو، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية كونغو الديمقراطية، زيمبابوي، بورتوريكو، أوغندا، مالاوي، كينيا، إثيوبيا، جزر القمر، الصومال	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، نيبال، العراق، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة، اليمن، أفغانستان، باكستان، سريلانكا، بنغلادش، ميانمار	تيمور ليشتي، ولايات ميكرونيسيا المتحدة، جزر سليمان، جزر مارشال، توفالو، كيريباتي.	هايتي.
			دول المحيط الهندي	مدغشقر.
Source: OECD, "Fragile States," Report 2014: Domestic Revenue Mobilisation in Fragile States (OECD, 2014). <WWW.OECD.ORG/DAC/INCAF>				

أكثر من هذه التصنيف الذي يؤكد اعتراف المنظمات الدولية بهذه الدولة الجديدة في أوروبا، تصنف ال OECD في نفس التقرير دولة كوسوفو من بين الدول الست الهشة التي لن تستطيع تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول سنة 2015. لذلك، يبدو أن "الحضور المدني الدولي" International Civil Presence الذي بدأ في كوسوفو منذ سنة 1999 سعى للتواجد أطول هناك مع الاتحاد الأوروبي كشريك تنفيذي، و مع توجيه الانتباه أكثر لمسألة "الهشاشة" كتهديد أمني أوروبي و عالمي.

✚ الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي ضمن الحضور المدني الدولي في كوسوفو قبل الاستقلال.

يعود تفويض الحضورين المدني و الأمني الدوليين في كوسوفو إلى قرار مجلس الأمن (1244) من أجل التسوية، و الذي تضمن بالاتفاق مع ما يعتبره جمهورية يوغسلافية اتحادية أنداك، نشر كل الطاقم المطلوب و كل المعدات اللازمة بالنسبة للحضورين تحت رعاية الأمم المتحدة. كما تضمن القرار، التأكيد على النشر المبكر و السريع لحضور مدني و أمني فعال، يستوجب على جميع الأطراف التعاون الكامل من أجل تنفيذ تام للنشر، مع تقرير مسؤوليات الحضور الأمني و المدني في وظائف يقتصر فيها البحث على المدنية منها، بإجمالها فيما يلي:¹

¹ أنظر محتوى القرار في: Annalisa Ciampi, *Reference Materials on International Law*, (Italia: Giuffrè Editore, 2011), pp.200-201 أو راجع نسخة القرار : United Nations, Security Council, *Resolution 1244*, Adopted by (SC) at its 4011th meeting, 10 June 1999.

- ✓ إنشاء إدارة انتقالية، التمكين من تسليم المساعدات الإنسانية وضمان السلامة العامة و النظام؛
- ✓ التنظيم و الإشراف على تطوير المؤسسات الانتقالية/المؤقتة من أجل الحكم الذاتي المستقل و الديمقراطي، في انتظار التوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء الانتخابات؛
- ✓ دعم إعادة إعمار البنية التحتية الرئيسية و إعادة البناء الاقتصادي، الدعم بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية و تقديم المساعدات والإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث؛
- ✓ صون القانون والنظام المدنيين، بما في ذلك إنشاء قوات الشرطة المحلية، وفي الوقت نفسه نشر أفراد الشرطة الدولية للخدمة في كوسوفو؛
- ✓ حماية وتعزيز حقوق الإنسان و ضمان عودة آمنة ودون عوائق لجميع اللاجئين و المشردين إلى ديارهم في كوسوفو.

تدخل مختلف هذه المسؤوليات التي تم الاقتصار عليها في صميم قيم و وسائل القوة المدنية. مع ذلك، أكثر ما يهم في هذا القرار بشكل رئيسي، هو الإذن الذي يمنحه الأمين العام للمساعدة في إقامة وجود مدني دولي في كوسوفو بالتنسيق و التعاون مع المنظمات الدولية، مع التأكيد على المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية، و الترحيب على وجه الخصوص بالاتحاد الأوروبي من أجل وضع مقارنة شاملة للتنمية الاقتصادية والاستقرار في كوسوفو، بما في ذلك تنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، و المشاركة الدولية الواسعة في مواصلة تعزيز الديمقراطية، الازدهار الاقتصادي، و الاستقرار والتعاون الإقليمي.¹

لقد تولى الاتحاد الأوروبي كشريك تنفيذي ضمن البنية الادارية للأمم المتحدة و في اطار الحضور المدني الدولي جدول أعمال إعادة البناء وبعث المسار التنموي الاقتصادي في كوسوفو.² بالإضافة إلى ذلك، يأخذ الاتحاد القيادة ضمن الركيزة الرابعة في هذه البنية، باعتباره المنسق الرئيسي لمساعدات الجهات المانحة من خلال "بنك الاستثمار الأوروبي" (EIB) و "البنك الأوروبي لإعادة التعمير و التنمية" (EBRD)، و مع "المؤسسات المالية الدولية (IFI's) التي تقوم بتوجيه المساعدات للمانحين و تعمل على تعزيز الاقتصاد الكلي و السياسات البنوية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي IFM. و كل ما يتعلق باللاجئين يوكل لـ "محافظة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين" UNHCR كركيزة ثالثة، فيما تنضوي الديمقراطية، حقوق الانسان و بناء القدرات تحت مسؤولية الركيزة الثانية OSCE، و تظل الادارة المدنية من مسؤولية "بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو" UNMIK كركيزة أولى.³

¹ Annalisa Ciampi, op. cit., p. 202.

² رايح مرائب، المرجع السابق، ص 171-172.

³ Marise Cremona, "Creating The New Europe: The Stability Pact For South-Eastern Europe in The Context of EU-See Relations," in Sarah Worthington (ed.), *The Cambridge Yearbook of European Legal Studies* (Hart Publishing, 2000), p. 474.

يبدو أن القيام بهذه المسؤوليات المدنية المنوطة بالاتحاد الأوروبي وباقي الجهات الحاضرة، يستند على قاعدة تحقيق المعايير قبل المكانة؛ وكأن الإدارة الانتقالية التي باشرتها القوى الدولية و الاتحاد تتعامل منذ البداية بإجراءات حوكمة ديمقراطية و أمنية تشجع الحكم الذاتي والمستقل بشأن "إقليم هش" **Fragile Region** لا يقوى على تنفيذ تلك الاجراءات إلا بعد نقل سيادته لاختصاص دولي في اطار بعث مسار بناء الدولة؛ لأن ذلك يشرح فيما بعد ضم عضو جديد في المنظمات و المؤسسات الدولية.* لكن في هذه الحالة، ألا يقع الاتحاد وباقي الفواعل في التناقض بإضافة تهديد أمني آخر يأتي من احتمال فشل دولة صربيا؛ لأن أهم مميزات ما يسمى بـ"الدولة الفاشلة" **Failed State** هو خضوعها لمطالب الاستقلال من قبل جماعة عرقية كمطلب جيوسياسي؟¹

في سياق الحضور المدني الدولي، من الواضح أن الاتحاد كان يريد مواجهة مسألة فشل الدولة كتهديد معلن تم تقديره و تضمينه في استراتيجيته الأمنية **ESS** سنة 2003، عن طريق معالجة الهشاشة كمشكل فقط، لكونها لا تنفي قابلية الاستقرار و الانتعاش في أي وقت،² وبالتالي لم يدرك إمكانية امتدادها وتحولها كتهديد أمني، إلا قبل عام من استقلال كوسوفو.³ كانت سنة 2007 ذلك العام، أين قامت المفوضية بإجراء اتصالات مع المجلس من أجل مخطط عمل مشترك، يتصوب نحو الآثار المترتبة على الهشاشة، والتي تزيد من قلق المجتمع الدولي إزاءها؛ إذ أنها تفاقم التحدي بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و تنطوي على مخاطر الأمن العالمي.

وبشأن مقارنة الاتحاد الأوروبي من أجل حالتي الهشاشة و النزاع، يشارك فاعل القوة المدنية في المنع والوقاية من الهشاشة عن طريق الحوار خصوصاً مع المانحين، المؤسسات الدولية، و المجتمع المدني من أجل معالجة مسبباتها وفق أدوات التحليل، الرصد و التقييم، ثم عن طريق ربط الاغاثة، إعادة التأهيل، التنمية و الأمن ما بعد الأزمة، و من خلال تحسين آليات الاستجابة و التركيز على الآليات المالية و الديمقراطية.⁴ ويحدث كل هذا بالنظر إلى احتمال إعلان إقامة دولة أوروبية جديدة لكنها هشة؛ ليأخذ الاتحاد على عاتقه استكمال مهمة الحضور المدني

* الإقليم الهش، مفهوم مشتق من الدولة الهشة، و الأحدى في حالة كوسوفو أن يكون المفهوم الثاني مشتق من الأول؛ لأن التحول من إقليم إلى دولة، يتضمن نقل نفس الخصائص التي تميزه-ليس بالضرورة-من حالات الاستقرار الضعيف إلى قابلية التعرض للأزمات و النزاعات الداخلية و الأزمات الاقتصادية و ليس العكس.

لكن في النهاية، سوف تشكل الحوكمة، التنمية و الأمن، الرهان الرئيسي بالنسبة لكليهما لتفادي امكانية الانهيار و الفشل. للإطلاع أكثر أنظر:

Carla Freeman, "Fragile Edges between Security and Insecurity: China's Border Region's," in Rongxing Guo and Carla Freeman (eds.), *Managing Fragile Regions: Method and Application* (New York: Springer, 2011), p. 24.

¹ الحافظ النوبي، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد. 422 (أفريل 2014)، ص. 62.

² نفس المرجع، ص. 63.

³ Lucia Montanaro, op. cit., p. 18.

⁴ See more: Commission Of The European Communities, "Towards an EU response to situations of fragility: engaging in difficult environments for sustainable development, stability and peace," (Brussels: 25.10.2007).

الدولي بأكبر بعثة مدنية منذ بداية إرسال بعثاته نحو المناطق المتأزمة و الهشة عبر العالم، كما يتعين على الدول الأعضاء أيضاً صياغة استراتيجيات مناسبة للتعامل معها، على غرار الاستراتيجية الهولندية بشأن الأمن و التنمية في الدول الهشة (2008-2011) التي أطلقتها بالتركيز على كوسوفو كإحدى تلك الدول، و ذلك بعد تسعة أشهر من إعلان استقلالها.¹

الفرع الثاني: البعثة المدنية "ايوليكس" في كوسوفو بعد الاستقلال.

تعد أكبر بعثة مدنية لحكم القانون التابعة للاتحاد الأوروبي، البعثة المعروفة باسم "ايوليكس" EULEX، و التي قام الاتحاد بنشرها في كوسوفو مع طاقم يضم حوالي 2600 إلى 3000 موظف. و لا شك أن بعثة كهذه، تشكّل أكبر طموح لتميز الاتحاد كداعم لحكومة أمنية عالمية قوامها حكم القانون، حيث تركز مهامها على ثلاث قطاعات رئيسية هي: الشرطة Police، القضاء Judiciary و الجمارك Customs.²

بعد يوم واحد من إعلان استقلال كوسوفو سنة 2008، تحرك الاتحاد الأوروبي بإصرار هادف نحو ضمان و تعزيز حضوره المدني المتميز هناك، ليس بالاعتصار على مسؤوليته السابقة التي عهدت إليه قبل الاستقلال في اطار الركيزة الرابعة، فيما تعلق بالبناء الاقتصادي و بعث المسار التنموي في كوسوفو، و التي ستوكل إلى حكومة كوسوفو من خلال تشريع يدخل حيز النفاذ بعد أشهر من الاستقلال، وإنما هذه المرة من خلال تولي الادارة المدنية التي كانت من مسؤولية البعثة الأممية UNMIK،³ مع العلم أن البعثة ايوليكس تأخذ شرعيتها أيضاً من القرار (1244) رغم المعارضة الروسية و الصربية لقانونية هذه البعثة.^{4*} و للتحقق من ذلك، يمكن العودة إلى تقرير عن البعثة الأممية المؤقتة في كوسوفو (2008/06/12) كان قد أورد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" من خلاله إلحاح الاتحاد بشأن تعزيز مساهمته في المجال القانوني. والنص الصريح على ذلك، جاء فيه ما يلي:

¹ See more: The Netherlands' strategy 2008-2011, Security and development in fragile states, (Nov 2008).

² Richard G. Whitman, "Stefan Wolff, The EU as a Global Conflict Manager: Reflections on the Past, Perspective for the Future," in Richard G. Whitman and Stefan Wolff (eds.), *The European Union as a Global Conflict Manager* (New York: Routledge, 2012), p. 204.

³ Enver Sopjani, *Military Policies and Policing in Kosovo Since 1999: The Role of the International Community* (Berlin: LIT Verlag Münster, 2011), p. 191.

⁴ Mladen Kovacevic, *The Influence of Kosovo's Independence on the Stability of the Region* (USA: ProQuest, 2009), p. 46.

* في مثل هذه الحالة، تسأل أستاذة القانون الدولي اريكا دي ويت Erika De Wet حول امكانية أن يحدث التعارض مع القرار 1244 قبل استناد شرعية البعثة عليه، هذا إذا ما تم وضع المعارضة الروسية و الصربية للمشكلة في قانونية البعثة جانبا؛ لأن إنشاء بعثة جديدة قبل انتهاء مهام البعثة الرئيسية الأممية UNMIK قد يؤدي إلى تداخل الوظائف، و بالتالي هل يسمح القرار بعملهما جنباً إلى جنب؟. تجيب الأستاذة بأنه حتى وإن أذن القرار بالبعثة في ظل النزاع داخل مجلس الأمن، يأتي الإذن الحقيقي من مدى واقعية العمل معاً، علاوة على نجاح بعثة ايوليكس في تأمين دعم دولي أوسع لولايتها خصوصاً من جانب الولايات المتحدة و أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد و العديد من الدول الأخرى. للاطلاع أكثر على توفيق مهام البعثة مع قرار التسوية، راجع:

Erika de wet, "The Governance of Kosovo: Security Council resolution 1244 and the establishment and functioning of Eulex," *American Journal of International Law*, Vol.103, no. 03 (Jan 2009), pp. 83-96.

"تلقيت بتاريخ 18 فبراير رسالة من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، يبلغني فيها برغبة الاتحاد الأوروبي في تعزيز الدور الذي يضطلع به في مجال سيادة القانون في كوسوفو، ضمن الإطار الذي ينص عليه القرار 1244 منذ 1999. ومنذ ذلك الحين، كثر الاتحاد الأوروبي معرباً عن استعداده لإيفاد موظفين إلى كوسوفو من أجل العمل في المجالات الفنية المتعلقة بالشرطة والقضاء والجمارك... في هذه الأثناء أصدرت حكومة كوسوفو تشريعاً يدخل حيز النفاذ في 15 جوان، ويقصد فعلياً تولي الحكومة المهام والاختصاصات المنوطة حالياً بالعنصر الرابع".¹

حسب نفس تقرير الأمين العام، يتولى الاتحاد في إطار تقاسم المسؤوليات والاستفادة من درايته الفنية و موارده دوراً تنفيذياً أقوى في مجال سيادة القانون، استناداً على قرار التسوية 1244 و السلطة العامة للأمم المتحدة بعد المشاورات المباشرة مع بريشتينا Pristina و بلغراد Belgrade. ولكن وراء مشكل شرعية البعثة، كان الموضوع الأساسي الذي يشغل الاتحاد في الوقت الذي أنشأت فيه، هو النظر في الدولة الهشة من مؤسسات حكم القانون الكوسوفية، مع الحرص على تحقيق مبادئ باريس من الملكية المحلية، المخاذاة، تقديم المشورة، الرصد و السعي إلى التقدم في أولويات الاستقرار و الديمقراطية و التعدد الاثني كإجراءات معيارية تدعم التخلص من الهشاشة.²

إنَّ معالجة البعثة ايوليكس لمؤسسات حكم القانون في كوسوفو كدولة هشة، يتوقف على مصالح جيو-أمنية أكثر إلحاحاً بالنسبة للاتحاد و دوله الأعضاء، حيث يتم إعادة بناء مدركاتهم من خلال التصور المشترك لكوسوفو باعتبارها إحدى بؤر شبكات الجريمة المنظمة الدولية، وكسوق للإتجار بالبشر أو بالأحرى سوق لانتهاك الأمن الإنساني و حقوق الإنسان بين الاتحاد السوفييتي السابق و أوروبا الغربية.³ أكثر من ذلك، تشكل الجريمة المنظمة، الاتجار بالأسلحة، المخدرات و البشر تهديداً طويل المدى أمام استقرار هذه الدولة الفتية و مؤسساتها من الشرطة، القضاء، و الجمارك، كما يظل ارتباط الفساد السياسي مع الجريمة المنظمة عقبة أمام هذه المؤسسات، تؤدي في نهاية المطاف إلى تغييب سيادة القانون و زيادة الهشاشة.⁴ و من هذه الزاوية، يبدو التهديد كإحدى الأسباب التي تدفع الاتحاد الأوروبي نحو استظهار أثر مساهمته في احتواء هذه الظواهر بعد فرصة تنفيذية ظفر بها، دون أن تظل مجرد اختصارات خطابية حول العلاقات القائمة بين الظواهر العابرة للحدود التي تم تضمينها بشكل استباقي في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية ESS التي جاء فيها بهذا الخصوص أن: " أوروبا هي الهدف الرئيسي للجريمة المنظمة. و هذا التهديد الداخلي لأمننا له بعد خارجي خطير: الاتجار بالمخدرات، و بالنساء، بالمهاجرين غير الشرعيين و بالأسلحة عبر

¹ لمطالعة المحتوى أكثر، راجع: تقرير الأمين العام المقدم لمجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بتاريخ 2008/06/12.

² European Scrutiny Committee, "Twenty-sixth Report of Session 2012-13: Documents Considered by the Committee" (Great Britain: the stationery office, 2013), pp. 53, 58.

³ Christopher S. Chivvis, "EU Civilian Crisis Management The Record So Far" (Prepared for the Office of the Secretary of Defense, RAND Corporation, 2010), p. 32.

⁴ Sarah Meharg, Aleisha Arnusch, and Susan Merrill, *Security Sector Reform: A Case Study Approach to Transition and Capacity Building* (USA: the strategic studies institute, 2010), pp. 38-39.

الحدود، يمثل جزءاً كبيراً من أنشطة العصابات الإجرامية التي يمكن أن يكون لها ارتباطات مع الإرهاب. غالباً ما تتصل هذه الأنشطة الإجرامية بالدول الضعيفة أو الفاشلة... كل هذه الأنشطة تقوّض سيادة القانون و النظام الاجتماعي نفسه".¹

مقارنة بالبعثات المدنية السابقة للاتحاد، تتمتع بعثة ايوليكس بالسلطة التنفيذية لحكومة الأمن في كوسوفو، حيث تتيح له القيام بالمهام في القطاعات الثلاثة (الشرطة، القضاء، و الجمارك) من خلال التأكد بشكل رئيسي من عدم تسييس النظام القضائي وضمان استقلاليته، التحقيق أو تقديم المساعدة للتحقيق في جرائم الحرب، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الفساد وغيرها من الجرائم الآتية، إضافةً إلى تحسين تنسيق سلطات حكم القانون في كوسوفو. بشكل استثنائي، يمكن توصيف تلك القطاعات كثلاثة عناصر مفتاحية من أجل العدالة الانتقالية في كوسوفو، و حتى يمكن القول بفاعلية "ايوليكس" في تعزيز حكم القانون و الأمن هناك، بدليل أن:²

- ✓ الشرطة **Police**: تُعد الطاقم الأوسع ضمن هذه البعثة، ويأشر موظفوها عملهم كأحد عناصر العدالة الانتقالية التي تلزم بتقصّي حقائق الحرب و الجريمة في كوسوفو، حيث تهتم في المقام الأول بالتحقيق في جرائم الحرب، الفساد و الجرائم المالية؛
- ✓ القضاء **Judiciary**: تهتم النيابة العامة و قضاء ايوليكس بالتحقيق و إجراء محاكمات للمتورطين في الجرائم السابقة بالتعاون مع النيابة العامة و جهاز العدالة المحلي في كوسوفو؛
- ✓ الجمارك **Customs**: هو على الأقل الطاقم الوحيد المشارك في المهام التنفيذية، بتركيزه على اجرائيات المشورة **Advising**، التوجيه **Mentoring** و الرصد **Monitoring**.

يبدو أن الحضور القانوني للاتحاد بعد استقلال كوسوفو، كان محاولةً لتجريب و إثبات فاعليته المدنية و المعيارية هناك، بشكل كمي و نوعي؛ أي بالارتكاز على أكثر من 1400 ضابط شرطة يعتمدون منهجية الرصد، التوجيه و المشورة (**MMA Methodology**) التي يسير عليها قطاع الجمارك المكون من طواقم قومية و دولية، بالإضافة إلى عدد كبير من طواقم القضاة، المدّعين و نظام السجون.³ مع ذلك، ينبغي استحضار فرضية مفادها أن تثبّت الحضور المدني في كوسوفو عبر ايوليكس، مرهون بتوقعات المجتمع المدني الكوسوفي؛ ليس حول تذكيره بأهمية منهجية **MMA** كإشهار للبعثة، وإنما حول الدور الحاسم لهذه المنهجية في تعزيز الملكية المحلية المستدامة.⁴

¹ European Security Strategy, op. cit., p. 4.

² Michael Merlingen, "The CSDP in The Western Balkans: From experimental pilot to security governance," in Sven Biscop and Richard G. Whitman (eds.), op. cit., p. 152.

³ Stephan Keukelier, Arben Kalaja, and Artan Çollaku, "The European Union's Policy on Kosovo," in Panos Koutrakos (ed.), *European Foreign Policy: Legal and Political Perspectives* (UK: Edward Elgar Publishing, 2011), p. 191.

⁴ Roy H. Ginsberg and Susan E. Penksa, op. cit., p. 115.

المطلب الثاني: الفرص و القدرات المدنية للاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الارهاب في الساحل .

لقد كان يُنظر إلى المرحلة التي تتوسط واقعة هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة و تفجيرات الحادي عشر مارس في مدريد سنة 2004، على أنها مرحلة من "التهديد الارهابي" تستهدف دول ثالثة، وبالتالي ينبغي على الاتحاد تقديم يد المساعدة لها في فرصة لتحقيق التعاون الشرطي و القضائي المتقارب.¹

و لأن هذا التصور يتفق كثيراً مع قدرات فعّالة لمواجهة التهديد مثل الجريمة المنظمة؛ فهذا يعني أن هذه الأخيرة ظاهرة جديدة متعددة الأنشطة غير الشرعية داخل و خارج الحدود. و بما أنها ذات أبعاد جيو-أمنية سياسية و اقتصادية على وجه الخصوص و على عدة مستويات؛ فهي تتسجم مع مفهوم الارهاب كظاهرة عابرة للحدود، أو باعتبارها تحديدين غير تقليديين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع الاختلاف بينهما على أساس أهداف فواعل غير دولانية؛ فإذا كانت دواعي الجريمة أكثر اقتصادية، فالإرهاب مقاصده أكثر سياسية.²

وفقاً للتصور الاستراتيجي الأمني الأوروبي، يختلف منطق انبعاث وسير ما يسمى بـ "الارهاب الجديد" العالمي عن الجريمة المنظمة، من حيث ارتباطه بالتطرف الديني العنيف الذي ينجم عن ضغوط التحديث و الأزمات السياسية و الاجتماعية-الثقافية، و اغتراب الشباب في المجتمعات الأجنبية.³ و من وجهة أخرى أمريكية، يمكن أن ينشأ عن الإيديولوجيات العرقية المتطرفة الهادفة إلى التدمير التي سهلت عليها العولمة امتلاك أسلحة و أدوات تقنية عالية التنظيم و الدقة قد تفوق ما تحوزه "الاستخبارات" Intelligence كبنية تنظيمية اتصالية تقوم على تبادل المعلومة الأمنية و كأحد الآليات الحالية للاستجابة لهذه التهديدات اللا تماثلية.⁴

و لما ارتبطت الجريمة المنظمة بمباشرة و فشل الدول و بالإرهاب، فلا شك أن للتهديدات الأخيرة إتصالاً وثيقاً بينهما، فحيث يوجد ذلك الصنف من الدول، و حين تنهار الحكومات و الأنظمة و تصبح غير قادرة على السيطرة على الوضع، يتحول حيزها الجيوسياسي ملاذاً آمناً للإرهابيين على غرار منطقة الساحل الأفريقي.⁵

¹ Thomas Wahl, "The European Union as an Actor in The Fight Against Terrorism," in Marianne Wade and Almir Maljevic (eds.), *A War on Terror?: The European Stance on a New Threat, Changing Laws and Human Rights Implications* (New York: Springer, 2010), p. 119.

² شاكر ظريف، *البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية: التحديات و الراهات*، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية (بانتة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2008-2010)، ص. 82-83.

³ European Security Strategy, op. cit., p. 3.

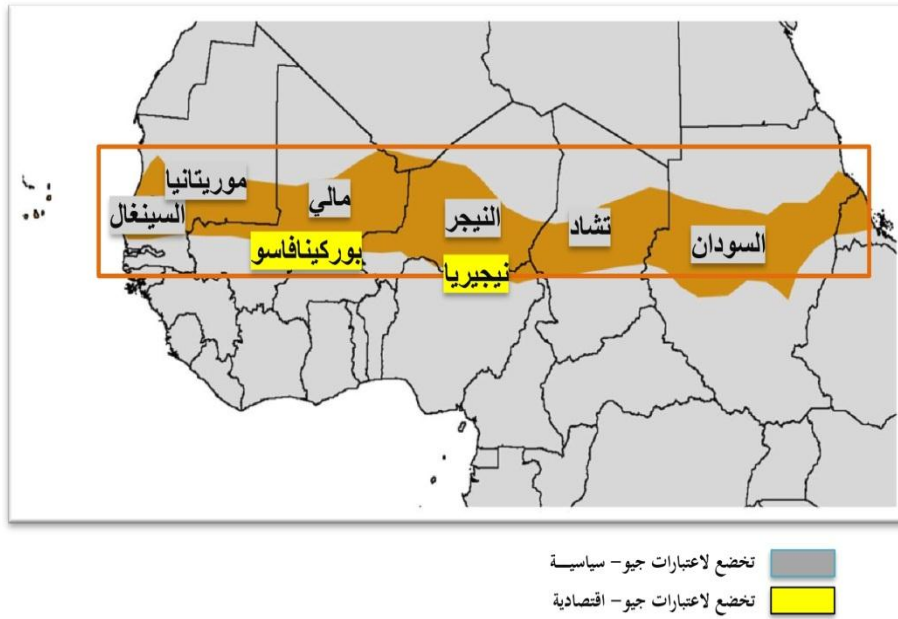
⁴ وداد غزلاني، *العولمة و الإرهاب الدولي بين آلية التفكير و التركيب*، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الأطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات الدولية (بانتة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2009-2010)، ص. 200.

⁵ Lauren Ploch, "Africa Command: U. S. Strategic Interests and the Role of the U. S. Military in Africa," CRS Report For Congress Prepared For Members and Committees of congress (April 3, 2010), p. 18.

تُشكّل منطقة الساحل الأفريقي أو "الساحل" Sahel و "الشاطئ" بمصطلحات مفردة تم استخدامها من طرف المؤرخون العرب في القرون الوسطى الساحل الجنوبي للصحراء. أي أن الساحل لا يعني المنطقة المحاذية للبحر Coast، و إنما يقصد به حافة الصحراء الكبرى الأفريقية من الجنوب التي تمتد في شكل حزام بين البحر الأحمر شرقاً و المحيط الأطلسي غرباً، و تتميز بالجفاف و بالظروف الحيوية الجغرافية غير المنتظمة.¹

و بما أن هذا الشريط تنفرز فيه دول الشمال الأفريقي عن الأفريقي الجنوب الصحراوي؛ فهو يشمل على طول امتداده البلدان التالية: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال، و كلها صنّفت كدول هشة وفقاً لتقرير OECD السابق، ما عدا السنغال التي يميزها النشاط التجاري. ويضاف إلى هذه الدول كل من بوركينا فاسو و نيجيريا لاعتبارات جيو-اقتصادية، بالرغم من تحديد كليهما أيضاً كدول هشة وفقاً لنفس التصنيف.² توضح الخريطة (1) دول الساحل الأفريقي بتصرف، حيث يتم التركيز على الدول الست الأولى كمجال جيوسياسي.

خريطة (1): دول الساحل الأفريقي كمجال جيوسياسي



المصدر : <https://www.nersc.gov/news-publications/news/science-news/2014/farming-a-climate-change-culprit> بتصرف.

¹ Abdoul Hameth Ba, *Acteurs et Territoires du Sahel: rôle des mises en relation dans la recomposition des territoires* (Lyon: ENS Editions, 2007), p. 33.

² أحمد بوقوق، مرجع سابق.

بشكل عام، ينظر لمنطقة الساحل الافريقي على نحو متزايد باعتبارها بؤرة لتهديد الأمن الأوروبي و العالمي. حيث يصفها دي كيرشوف بـ "منطقة الخطر" التي تتمحور حول اثنين من "الأقواس الحرجة": واحد بالانتقال من مالي إلى موريتانيا و الثاني من موريتانيا إلى السنغال و غينيا بيساو. و بشكل خاص، يدخل الساحل ضمن أجندة و استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الارهاب، حيث يحاول عدم تجاهل الالاستقرار في جواره الاقليمي.¹

🌟 الفرع الأول: التنسيق الاستخباراتي كفرصة للحكومة الأمنية متعددة الأطراف في الساحل.

بالنظر إلى الارتباطات التي يمكن أن تقوم بين الأنشطة الاجرامية السابقة الذكر و الارهاب كتهديد أمني عالمي كما أشارت إلى ذلك الاستراتيجية ESS، وحيث كان لابد من التعامل معها في اطار مؤسسات حكم القانون أو الشرطة، القضاء و الجمارك، وعن طريق أكبر بعثة مدنية في كوسوفو، لم تغفل الاستراتيجية عن تضمين أحد أهم المؤسسات الأمنية التي يفترض توليفها مع الأجهزة السابقة في سياق بنيوي، يتم في اطاره التعامل مع مختلف حركات العمل الارهابي. ويتعلق الأمر هنا بـ "الاستخبارات" التي جاء اعتبارها كأداة في القول التالي:

"الإرهاب يؤدي إلى تكاليف كبيرة... الحركات الارهابية تمتلك موارد جيدة... و أوروبا على حد سواء تمثل هدف وقاعدة لمثل هذا الإرهاب... فقد تم كشف قواعد لوجستية لخلايا القاعدة (Al Qaeda) في المملكة المتحدة... التعامل مع الإرهاب ربما يتطلب مزيجاً من الأدوات الاستخباراتية، الشرطة، القضائية والعسكرية وغيرها من الأدوات".²

تبدو فائدة الاستراتيجية في حرصها على استغلال الأداة الاستخباراتية إلى جانب القضائية على وجه الخصوص؛ بالنظر أساساً إلى ما يخلفه الارهاب من تكاليف باهضة؛ بموجب امتلاكه لموارد كبيرة؛ و باعتبار بعض الدول الأوروبية الكبرى كقواعد للدعم اللوجستي الارهابي. والأرجح أن هذا التقدير، يتضمن الاحتراس الجيوسياسي-الأمني الحقيقي من القواعد الأساسية التي تم فيها نخر البنى الأساسية لحكم القانون أو بالأحرى في الدول الهشة و الفاشلة، أين يحصل الارهاب على آليات تمويل بديلة مع سهولة التملص و تفادي الفحص القانوني الدقيق، مما يقوض عمل الأجهزة القانونية و المالية الوطنية و الدولية (العدالة و الخزينة)، و بالتالي يكون من الأجدى إحالة هذه المسألة للكشف التدقيقي عبر الآليات الاستخباراتية.³

وفقاً للأستاذ "جيمس والش" James Walsh المختص في هذا المجال، تعني الاستخبارات: "جمع و تحليل المعلومات السرية و المعلومات المفتوحة و المعلنة للجمهور، و الغرض من ذلك هو حلحلة الغموض الذي يكنسي

¹ Thomas Renard, "Terrorism and Other Transnational Threats in the Sahel: What Role for the EU?" *Policy Brief* (sep 2010), p. 1.

² European Security Strategy, op. cit., p.7.

³ Thomas A. Dempsey, "Counterterrorism in African Failed States: Challenges and Potential Solutions," a Work Report of the United States Government (April 2006), p. 23.

مشكلة السياسة الأمنية، و تبيدّ اللايقين لدى صانعي السياسات بشأنها. بعد ذلك يتم تناول المعلومات الخام، تحليلها، ثم وضعها في سياقها الصحيح، ليتم استخدامها في استخلاص استنتاجات حول خصائص الجهات الفاعلة الأخرى أو عن حالة العالم التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر. و لكن ماهو أهم بعد كل هذه الإجراءات، وفي حالات التهديدات الأمنية السابقة هو "تبادل المعلومة الاستخباراتية" **Intelligence Sharing** بين الدول، أين تقوم احداها بإيصال معلوماتها إلى الدول الأخرى المستقبلية.¹

و كأحد المبادئ الأساسية التي تميّز الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، يقوم العمل متعدّد الأطراف حين ارتباطه بنظام الحوكمة الأمنية على أحد أنواع الالتزام بالتعاون و التنسيق في المجال الأمني من خلال مشاركة أجهزة السياسة الأمنية و الخارجية على غرار الركيزة الثانية **CFSP**، و عن طريق التنسيق الاستخباراتي أو "تبادل المعلومة الاستخباراتية".² و عليه، يمكن في هذا السياق عدّه كفرصة تقوم على فكرة "التنسيق و التعاون الاستخباراتي القائم على تبادل المعلومة" وفق أطر قانونية دولية، متجاوزاً بذلك فكرة الاعتماد الأمني المتبادل؛ على أن القيام بهذه الخطوة يجب أن يكون مستنداً - وفقاً لوالش- إلى سياق بنيوي يتحدّد ببناء جسور الثقة بين مختلف الدول المتبادلة؛ ثقة تجتمع مع الذكاء و تتقاطع في العديد من المسالك، أين يتم القيام بحماية أي بيانات مشتركة بما يرضي جميع الأطراف المعنية. فحيثما تكون هناك ثقة، لن يتم استخدام المعلومات بطريقة ضارة لمصالح أي من

¹ James Walsh, "Intelligence-Sharing in the European Union: Institutions Are Not Enough," *JCMS*, Vol. 44, no. 3 (2006), pp. 626-627.

² قبل الحديث عن تبادل المعلومة الاستخباراتية في منطقة الساحل، تجدر الإشارة إلى أن ثمة علاقة دعم وثيقة قائمة بين الاستخبارات و الركيزة الثانية **CFSP** للاتحاد الأوروبي. وقد كان هذا الدعم الاستخباراتي موجهاً بشكل خاص للبعثات المدنية و العسكرية في إطار إدارة الأزمات عبر العالم، حيث توفره خدمة العمل الخارجي الجديدة **EEAS**. يُعدّ الغدّة الواصلة بين الجهاز و الشؤون الخارجية مركز تحليل الاستخبارات التابع للاتحاد الأوروبي **IntCen**، و الذي كان يعرف باسم مركز الوضع المشترك **SitCen** ساعة ارتباطه بالسياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة **CSDP** سنة 1999. يضم هذا المركز، طاقم عمل من حوالي سبعين موظف يحلّل مختلف المعلومات السرية و المفتوحة التي ترده عن طريق أجهزة الاستخبارات و الأمن التابعة للدول الأعضاء؛ مصادر أخرى للاتحاد بما في ذلك البعثات الموفدة إلى دول ثالثة؛ وكالة خاصة لـ "ضباط المعلومات" **Information Officers** التي يتم نشرها بشكل مفرط في المناطق المحتملة للازمات؛ بالإضافة إلى مصادر مفتوحة متنوعة. و يقوم المركز سنوياً بإنتاج 200 وضع تقييمي للصورة الاستراتيجية المعنّدة و كذا حوالي 50 تقرير مصمّم لنهايات خاصة. و زيادة إلى مهمته في تزويد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بالتقييم الاستراتيجي و الإنذار المبكر بشأن النقاط الساخنة في الخارج، يقوم أيضاً بتحليل التهديد الإرهابي داخل و خارج أوروبا. للاطلاع أكثر على التعاون الاستخباراتي الأوروبي راجع:

Björn Fägersten, "European Intelligence cooperation," in Isabelle Duyvesteyn, Ben de Jong, and Joop van Reijn (eds.), *The Future of Intelligence: Challenges in the 21st Century* (New York: Routledge, 2012), p. 97.

و كملاحظة حول نسبة استفادة الأجهزة الأمنية من المعلومة السرية التي تأتي من مصادر غير معلنة عن طريق بث المرشدين السريين و اجراء التنقيش و التحقيقات السرية، في مقابل المعلومة المفتوحة التي تصل من مصادر معلنة من دون أي إشكال، حيث تكفي بضمان استمرارية الاتصال معها، فإن العديد من الدراسات الأمنية في هذا المجال، قدّرت نسبة 90 % استفادة من المعلومة المفتوحة، وسوى 10 % بالنسبة للمعلومات السرية. أنظر: خالد بن محمد عثمان الفالح، مقومات التعامل مع المصادر المفتوحة لجمع المعلومات الأمنية، مذكرة مقدمة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، تخصص القيادة الأمنية (الرياض: كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005)، ص. 3.

² حليلة عرفة، مرجع سابق، ص. 161.

الجهات الفاعلة، كما لا يجب أن ينظر إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية على مستوى الاتحاد الأوروبي باعتبارها تهديد للأشكال الخارجية من التبادل الثنائي أو متعددة الأطراف.¹

و حول مسألة تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الاتحاد و دول الساحل الافريقي، تتاح فرصة ملتبسة في سياقها الفعلي، يعاني فيها فاعل القوة المدنية الأوروبي و فاعل القوة المدنية الافريقي* من ضعف الثقة أو المزاخمة على أساس تفضيلات مؤسسة حوكمة أمنية إقليمية قائمة بذاتها و متعددة الأطراف من حيث الدول الأعضاء، أو المعنية بتهديد يتجاوز قدرة الدولة الواحدة على مواجهته.² و لئن قام الاتحاد بإنشاء مركز الوضع المشترك SitCen بما يتضمنه من خلية للاستخبارات المدنية التي تقوم بجمع وتقييم معلومات تتعلق بمكافحة الارهاب منذ سنة 2004، فلم يلبث كثيراً أن قام الاتحاد الافريقي في نفس العام بإنشاء "المركز الافريقي للدراسات و البحوث حول الارهاب" المعروف بالاختصار الفرنسي (CAERT)، حيث يسعى من خلاله إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء أفريقيا؛ وهو المركز الذي تمخضت عنه وحدة الدمج و الاتصال FLU Fusion and Liaison Unit بتاريخ 06 أفريل 2010، التي يرى كثيرون بأنها إحدى تحركات الاتحاد الافريقي التي توافق أولويات الجزائر، سيما و أن مقرري المركز و الوحدة يقعان في الجزائر العاصمة.³ و غير هذا، يمكن القول أنه: حتى و إن لم يكن هناك تنسيق أوروبي- ساحلي افريقي، فقد شهدا على الأرجح تناقظ مؤسستي أمني-مدني.

الفرع الأول: الاستجابة المالية من أجل مكافحة الارهاب في الساحل في اطار الاستراتيجية الأمنية-تنموية.

لقد لازم حكومات دول الاتحاد الأوروبي تفضيل المقاربة الاستراتيجية الأمنية في إطار مكافحة الارهاب في المجال الاقليمي الأوروبي منذ ديسمبر 2005، و يبدو ذلك من استجاباتها الأربعة الأساسية التالية: منع الأنشطة الارهابية عن طريق معالجة المسببات الرئيسية للإرهاب؛ حماية المواطنين و البنى التحتية من خلال التدابير الأمنية الوقائية الأمنية و مراقبة الحدود؛ ملاحقة الارهابين توقيفاً و مقاضاة؛ الردّ على الهجمات الارهابية وفقاً للاستجابة الطوارئية.⁴

¹ Mai'a K. Davis Cross, "A European Transgovernmental Intelligence Network and the Role of IntCen," *Perspectives on European Politics and Society*, Vol. 14, no. 3 (2013), p. 391.

* المقصود هنا بفاعل القوة المدنية الافريقي هو "الاتحاد الافريقي"؛ لأنه على الأقل يوافق تصميم الاتحاد الأوروبي من ناحية البناء المؤسسي.

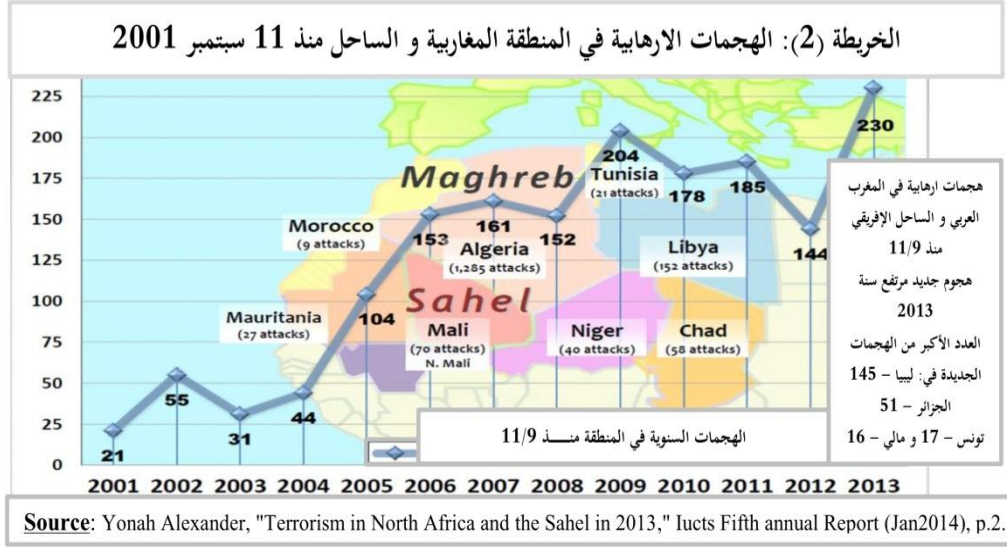
² Emil J. Kirchner, "Regional and Global Security: Changing threats and Institutional Responses," in Emil J. Kirchner and James Sperling (eds.), op. cit., p. 9.

³ Benjamin Nickels, "Algeria's Role in African Security", April 3, 2014.

⁴ <http://carnegieendowment.org/sada/2014/04/03/algeria-s-role-in-african-security/h70i>

⁴ Daniel Keohane, "Implementing the EU's Counter- Terrorism Strategy: Intelligence, Emergencies and Foreign Policy," in Dieter Mahncke and Joerg Monar (eds.), *International Terrorism: A European Response to a Global Threat?* (Brussels: Peter Lang, 2006), p. 64.

وفقاً للخريطة 2، كان هناك ارتفاع في عدد الهجمات الارهابية بالنسبة للمجال الجيوسياسي الساحل-افريقي و في المنطقة المغاربية بعد سنة 2005 إلى سنة 2009. و في هذا السياق، كان على الاتحاد أن يغتنم فرصة تعزيز توافق حكومات دوله الأعضاء في اطار الخدمة الجديدة EEAS من أجل فاعلية استراتيجية جديدة بشأن مكافحة الارهاب في الساحل؛ على أن يكون هناك تزامن في تحقيق البعدين الأمني و التنموي كمنطلق و كغاية بالنسبة لتحقيق ما يسمى "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل الأمن و التنمية في الساحل" The EU Strategy for Security and Development in the Sahel أو "استراتيجية الساحل" Strategy The Sahel.*



لقد عبّر الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاستراتيجية عن مدى الحاجة إلى مقاربة اقليمية متكاملة و وشاملة، بحيث تتضمن قيم القوة المدنية من عمل سياسي دبلوماسي و تنموي، حكم القانون و الحوكمة الديمقراطية، تسوية النزاعات، و الانتهاء بمحاربة العنف القائم على التعصب و التطرف.¹

و إذا ما أراد الاتحاد الأوروبي تعزيز استجاباته كقوة مدنية فاعلة في الحوكمة الأمنية العالمية؛ فلا مناص له من التنازل عن الترابط الوثيق بين الأمن و التنمية تجاه هذا النوع العالمي من التهديدات، و هو ما يعتبر محورياً أول

* لقد كانت دعوة الاتحاد إلى مقاربة أمنية-تنموية شاملة للرد على تعقيد التحديات في منطقة الساحل منذ عام 2008. وقد تمت صياغة ورقة مشتركة (14361/10) حول الأمن و التنمية في الساحل من طرف المفوضية و الأمانة العامة للمجلس تعقب ورقة الخيارات لـ 7 أبريل 2009 (COREU SEC) (750/09)، و البعثات المشتركة لتقصي الحقيقة إلى موريتانيا ومالي و النيجر على المستويين السياسي والتقني. وبعد التدهور السريع والخطير للحالة الأمنية في منطقة الساحل و التي كان أبرزها اختطاف الرعايا الأوروبيين، دعا مجلس الشؤون الخارجية في 25 أكتوبر 2010 للممثل السامي ليضع بالتعاون مع المفوضية استراتيجية الساحل. وقدمت في 8 مارس 2011 استجابة للاتصالات المشتركة من قبل المفوضية و الممثل السامي. أنظر: وثيقة الاستراتيجية في موقع الخدمة الجديدة EEAS. ولوج الموقع: (2013/10/29). <http://eeas.europa.eu/index_en.htm>

¹ Nicoletta Pirozzi, "EU Security Policies in the Sahel and the Horn of Africa after the Arab Uprisings: what prospects for transatlantic cooperation?" in Riccardo Alcaro and Nicoletta Pirozzi (eds.), *Transatlantic Security from the Sahel to the Horn of Africa* (Roma: Edizioni Nuova Cultura), 2014, p. 36.

رئيسي في هذه الاستراتيجية بموجب أن "مساعدة هذه البلدان على تحقيق الأمن يعد جزءاً لا يتجزأ من تمكين اقتصاداتها من النمو ومن تخفيض الفقر". هذا الترابط الوثيق لا بد وأن يكون "ممكناً فقط من خلال توثيق التعاون الإقليمي" كمحور ثاني يدعمه الاتحاد ضمن هذه الاستراتيجية. و يبقى المحورين الثالث والرابع كأساس للمساهمة التي يمكن أن يضطلع بها الاتحاد في: "بناء قدرات دول الساحل و تشجيع التنمية، و صنع بيئة آمنة هناك أين تكون مصلحة المواطن الأوروبي محمية أيضاً".¹

الجدول (8): مساعدات الاتحاد الأوروبي المالية لدول الساحل الافريقي					
البلد/المنطقة	المساعدات الجارية (ب) المليون €	المساعدات المبرمجة (ب) المليون €	الموارد الإضافية المقترحة (ب) المليون €	المجموع (ب) المليون €	
	برامج البلدان	"آلية الاستقرار" (Ifs)	صندوق التنمية الأوروبي (EDF)	(Ifs)	
نيجر	39,9		42,2		173,7
مالي	202		38	4	294
موريتانيا	21,25	1,2	22		52,85
أقاليم افريقيا الغربية		13,7	66	6	85,7
المجموع	263,15	14,9	168,2	10	606,25

Source: EEAS, "Strategy for Security and Development in the Sahel." <http://eeas.europa.eu/index_en.htm>.

وفقاً لأرقام (الجدول 8)، يمكن ملاحظة أن الاستجابة المالية للاتحاد الأوروبي تتوجه في المقام الأول نحو كل من مالي و النيجر، و السبب في ذلك يكمن في النظر إليهما بمثابة "بؤر قلب" في المنطقة الساحلية.² و بقرارة مغايرة، تعبر هذه الأرقام على أن امتلاكه هذه القدرة المالية أو الاستجابة بتخصيص المال أولاً لمكافحة الإرهاب في هذه منطقة تحت ما يسمى "آلية الاستقرار"، يوفر أكبر فرصة مدنية للظهور في دور الفاعل الانمائي في منطقة الساحل أكثر من فاعل أمني على حد تعبير الباحث توماس رينار Thomas Renard. مع ذلك، يتأثر الاتحاد كثيراً بمعضلة "بناء قدرات استجابة مالية توافقية"، بحساب الاختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن ما إذا كان، وكيف ينبغي أن يكون الحضور الأمني-الانمائي للاتحاد الأوروبي منظم؟.³

¹ EEAS, "Strategy for Security and Development in the Sahel." accessed(29/10/2013)

<http://eeas.europa.eu/index_en.htm>

² Oladiran Bello, "Quick Fix or Quicksand? Implementing the EU Sahel Strategy," (working paper, no. 144, Nov 2014), p. 5.

³ Thomas Renard, "Terrorism and Other Transnational Threats in the Sahel: What Role for the EU? ." *Policy Brief* (sept 2010), p. 6.

الفصل الثالث

مراجعة تقويمية لفعالية، فعالية وفاعلية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية

وتحويل المساهمة نحو حوكمة أمنية شبكية

في الفصل الأخير من هذا البحث، تخضع الدراسة النظرية و التطبيقية إلى تقويم اعتبارية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، و ذلك بإعتماد "المراجعة" كإعادة للنظر في حقيقة المساهمة الأمنية العالمية للقوة المدنية بعد الوقوف عند حدود فعليتها على ضوء إعادة تجديد و تحسين مبادئها المدنية، وتكيفاً مع متطلبات نظام الحوكمة الأمنية العالمية من الفعالية، ثم من خلال التركيز على عجز مبدأ الرقابة الديمقراطية على السياسة الخارجية الأمنية و الدفاعية للاتحاد، وبيان أثر الأزمة المالية على ثقله كقوة دبلوماسية و نمائية، هذا عن المبحث الأول فحسب.

و من أجل استكمال هذه المراجعة بشكل تنبهي، ينطلق المبحث الثاني من استظهار بعض المفارقات في الفعالية و الفاعلية المدنية للاتحاد الأوروبي، و هذا بعد فحصهما و تجريئهما ضمن نظام التعاون الأمني العالمي، خصوصاً أمام بعض التهديدات الجديدة التي تم تقديرها في هشاشة الدول و الارهاب. و تشمل هذه المفارقات، التناقض الواقع في فعالية تمدين هذا النظام بحكم تقديم شرعية مخرجاته على مدخلاته؛ التناقض في ما نصفه بـ "التنظيم غير المنظم" لخدمات الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة؛ التناقض الجلي فيما يتعلق ببناء الاتحاد الأوروبي لفاعليته الأمنية انطلاقاً من صناعته لفرص سانحة من الحضور الجيوسياسي للقوة المدنية مقابل تحدي تهديدات و مخاطر مقابلة لتلك الفرص، ومنه الوقوع في مأزق مواجهتها أو استعصاء التملص منها.

و نحو استكمال البحث، يبقى المبحث الثالث تقويمي، يأخذ معنى التصحيح والتحويل في مبادئ و أداء القوة المدنية، أين يمكن في إطاره استشراف الحديث عن امكانية بناء "قوة مدنية جديدة" يمكنها المساهمة في "حوكمة أمنية شبكية معاصرة"، بعد تشكيل سيناريوهات تحويلية لمبدأ تعددية الأطراف، و سيناريو يستشرف قدرة الاتحاد على التضمين التجميعي و التنسيق التشبيكي للفاعلات العامة و الخاصة، المحلية و العامة في ظل العولمة النيوليبرالية.

المبحث الأول: حدود فعالية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية على ضوء إعادة بناء مبادئه المدنية .

مبدئياً، و بعد الاعتناء بالفحص الظاهري و المجهرى الذي تم إجراؤه خصوصاً مع تفعيل مبدأ تعددية الأطراف، يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي لا يزال يخشى من ضرورات التنازل عنه وعن رسميته لصالح مبادئ أخرى غير رسمية توائم بشكل فعلي التغير في صناعة السياسة الأمنية العالمية بين مجموعة من الفواعل الدولية و اللا-دولالية؛ ذلك أن هذا المبدأ الجيني يستمد شرعيته من الأمم المتحدة UN كأعلى منظمة دولية للسلم و الأمن العالميين، وبالتالي ستكون شرعية فاعل القوة المدنية من دعم الشرعية الأمية و المساهمة في اصلاحها و مبادئها. مع ذلك، و إن كانت تبدو نفعية (براغماتية) الاتحاد واضحة هنا، إلا أنها ألزمتها التماهي مع هذا المبدأ وضمه إلى

مصنوفة المبادئ و المعتقدات التي تشكل المذهب الأمني الأوروبي.* و بافتراض أن تكون الرقابة الديمقراطية أيضاً أحد المبادئ الجوهرية، فلا بد من الوقوف على فعليتها، سيما بعد التضمين عسكري- مدني للقوة. و في هذا السياق، يمكن الوصول إلى أن الترخيص للقوة المدنية بتوفير آلية دفاعية ضامنة من القوة العسكرية كان بلا شك يعزّز مساهمة و كذلك مكانة ومصداقية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و كفاعل أمني و انمائي تعاوني في البيئة العالمية من دون أي ارتباك. ومع ذلك، ضعف الرقابة الديمقراطية وعدم الخضوع لمسائلة السلطة المدنية الرسمية (البرلمان الأوروبي) فيما تعلق بصنع وممارسة العمل الخارجي، يحدان من تلك المصداقية و المشروعية.

و ما يخلص إليه بالنسبة للنتيجتين السابقتين، ربما يصدق على مبدأ التنسيق الدبلوماسي والانمائي الذي يجد جزئياً من فعالية الاتحاد كقوة مدنية، كلما تفاقمت الأزمة الاقتصادية و المالية التي أصابت منطقت اليورو، أي بالتأثير على حركية دبلوماسيته العامة التي يتكئ عليها، خصوصاً حينما يكون قوة مانحة للمساعدات الانسانية.

➤ المطلب الأول: فعالية تعددية الأطراف: من الجزم و الدوغماتية إلى الحزم و البراغماتية .

إنّ ما يمكن تسميته بـ "تعددية أطراف دوغماتية" **Dogmatic Multilateralism**، يشكّل بالنسبة للاتحاد الأوروبي المبدأ الذي يحمل الجانب العقدي المتشدد، و هو ما يؤثر على مرونة هذا المبدأ بما لا يوائم مساهمته كقوة مدنية عالمية ضمن السياق المتجزّء من أجنداث و فواعل الحوكمة الأمنية العالمية. لكن، يحدث أن تتحقق نقلة نوعية ههنا، إذا كان الاتحاد على درجة من الحزم و الاعتقاد الراسخ بتعددية الأطراف في تحقيق الأمن عبر العالم ثم أصبح على درجة عالية من حزم و صرامة هذا المبدأ، و حينئذٍ يمكن استيعاب حدوده الفعلية.

بالنسبة للمختص جيرارد كويل **Gerrard Quille**، يمكن استيعاب المضمون الحقيقي لالتزام الاتحاد بمبدأ "تعددية الأطراف الفعالة" بالنظر إلى تصميم هذا المبدأ بناءً على الدور المهيمن للأمم المتحدة في توفير الشرعية، و اعتبار مجلس الأمن المسؤول الأول عن صيانة السلم و الأمن العالميين، و بالتالي يكون للإتحاد فرصة في شرعنة و تأسيس حضوره ضمن نظام الحوكمة الأمنية العالمية، و من ثم تعزيز شرعية و مؤسسات هذا النظام كما اتضح ذلك في الفصل الثاني. لكن ما يهم أساساً في هذا الصدد هو اجتماع تلك المعاني في المعادلة التالية:¹

* المذهب أو العقيدة الأمنية تعني: "مجموع الآراء، المعتقدات، والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة. و عادةً ما تكون هذه العقيدة أداة تقوم من خلالها الدول بتحديد التهديدات، و المخاطر التي تواجهها، و بالتالي هي تمثل تصوراً أمنياً يحدّد المنهجية التي تقارب بها الدولة لأمنها. و يمكن للعقيدة الأمنية أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النسق الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ولابد لذلك أن يعزّز تبني فواعل الأمن لتلك التفسيرات". أنظر: صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تحديات العولمة"، *مجلة المفكر*، العدد. 5 (2010)، ص. 290.

¹ Joachim Alexander Koops, op. cit., p. 80.

تعددية أطراف + فاعلية = شرعية مؤسسية + براغماتية

ترتكز البراغماتية الفعلية للاتحاد الأوروبي من أجل تميزه كقوة مدنية و كفاعل الأمن على أرض الواقع، على تعددية الأطراف الفعالة التي تسمح بالتضامن العسكري أو تدعم رغبة الاتحاد في التدخل الممتين ضد من يمس بالسلم و الأمن بشكل غير شرعي، لتعبر أكثر عما يسمى "تعددية أطراف متينة" **Robust Multilateralism** أو أن تحمل أكثر دلالة "تعددية أطراف صارمة" **Assertive Multilateralism**.¹

🌈 الفرع الأول: دوغماتية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.

أن تساهم إحدى المعايير في تكوين هوية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و تشكيل ثقافته الأمنية الاستراتيجية؛ فتلك إحدى سمات تحقيق الاتحاد ذاته من منظور بنائي. و لكن أن تجعل ذلك المعيار تعويذة يتم استحضارها بشكل واضح و متكرر من خلال خطابات كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي حول تعزيز "تعددية أطراف فعالة" ضمن الوثائق التأسيسية لسياسته الخارجية بما في ذلك استراتيجية الأمنية ESS المعدلة في معاهدة لشبونة؛ فذلك يُعدّ "مصيدة خطابية" **Rhetorical Entrapment**، تجعله على درجة عالية من الإفراط في مبدئيته و في الاعتقادات والتوقعات المتفائلة التي وضعها على نفسه إزاء الالتزام بتحسين فاعلية وشرعية وضع القواعد العالمية بنية العمل على تحديث و إصلاح المؤسسات الدولية متعددة الأطراف من أجل حوكمة أمنية عالمية أفضل.²

"الايديولوجيا = خطاب محدد + شكل معين من القوة".³

إذا كانت الايديولوجيا هي العلاقة المركبة بين متغيري المعادلة أعلاه، فإن الاتحاد الأوروبي كنموذج للقوة المدنية قد فهم المعادلة جيداً و حاول تكريس دوغماتية هذا النموذج في التعاون الأمني العالمي من خلال تسييد خطابه المتضمن إقامة نظام تعددية أطراف فعالة. وعلى أساس ذلك، كان قد التزم بفاعلية هذا المبدأ كهدف في حد ذاته، قبل الولوج في تطبيق معادلاته البراغماتية أو محاكاة الالتزام الذرائعي للولايات المتحدة تجاه مبدأ تعددية الأطراف كوسيلة،⁴ أي من أجل أن يكون "عقيدة" أو "مبدأ توجيهي" لفاعل القوة المدنية و باقي الفواعل التي يقوم

¹ Asle Toje, *America, The EU and Strategic Culture: Renegotiating the Transatlantic Bargain* (London: Routledge, 2008), p. 132.

² Daniele Marchesi, *The Weak Link: Eu-Un Cooperation and Effective Multilateralism in The Mediterranean and The Middle East*, Inaugural Dissertation to Obtaining The Doctoral Degree in The Economic and Social Sciences (University Of Cologne, 2012), pp. 7-8.

³ السيد يامسين، أسئلة القرن الحادي والعشرين: الكونية و الأصولية و ما بعد الحداثة، الجزء الأول في نقد العقل التقليدي (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996)، ص. 44.

⁴ Caroline Bouchard and John Peterson, op. cit., p.24.

بالتعاون و التنسيق معها بشأن مواجهة التهديدات الأمنية متعددة المستويات. و هذه النتيجة الأولية هي من تقود إلى الحديث عن نقل جيني ايدولوجي في نموذج الاتحاد كقوة مدنية: من تعددية الأطراف كحمض نووي إلى تعددية الأطراف كعقيدة.¹

إنَّ الحرص على جعل هذا المبدأ غاية ذاتية، إنما هو "وعي الضرورة" - بمصطلح هيجل - أو "غاية مقصودة" من طرف الاتحاد الأوروبي بشأن تثبيت أولوياته الايدولوجية، و تمييز المرجعية المعيارية للقوة المدنية و للحكومة الأمنية، ليس وفق منطق الحرب الباردة، ولكن من خلال نظام فكري مُحسَّن فقط بشأن المفهوم الجديد للأمن دون أن يتغير في مضامين مبادئه الأساس.² معنى ذلك أنه نسق يتم في إطاره إضفاء الفعالية على مبدأ تعددية الأطراف قصد متابعة أهداف السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، و مساهمة للتغيير في تقدير أشكال التهديد ضمن بيئة ما بعد الحرب الباردة مفتوحة التحوم، بحيث يكون المستهدف فيها كيانات مرجعية متعدّدة أحدها "الفرد الانسان"، و بالتالي غاية الغاية ههنا هي بلورة العقيدة الأمنية لهذا الأخير من أجل أوروبا قوة مدنية في شكل العلاقة التالية:

عقيدة الأمن الانساني من أجل أوروبا = تعددية الأطراف كعقيدة + دوغماية الاتحاد كقوة مدنية

تأخذ عقيدة الأمن الأوروبي معناها في مستواه التفاعلي الانساني/العالمي، انطلاقاً من دوغماية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية؛ على أن تلتبس هذه الأخيرة بدورها مدلولها الكامل من مبادئها المصمّمة وفقاً للتجربة الفعلية للتعاون بخصوص انعدام الأمن في أجزاء مختلفة من العالم. و تبقى هذه الفكرة واضحة في تقرير برشلونة الذي جاء تحت عنوان: "عقيدة الأمن الانساني من أجل أوروبا"، وهو التقرير المقترح، المعدّ و المقدم للسيد خافيير سولانا سنة 2004 من طرف مجموعة الدراسة حول قدرات أمن أوروبا، بدعوة من الأستاذة "كالدور ماري".³

ثمّة تأكيد مهم ضمن نفس التقرير، يفرض الجزم بغلو الاتحاد الأوروبي في مبدأ تعددية الأطراف الفعالة، حيث ركّز على ضرورة و أولوية الاسترشاد به من جانب بعثاته المدنية و العسكرية على أرض الواقع في مقابل المبادئ الأخرى الأكثر أهمية مثل "أولوية حقوق الانسان"، "سلطة سياسية واضحة"، "مقاربة من أسفل إلى أعلى"، "التركيز الاقليمي"، "استخدام الآليات القانونية"، و "الاستخدام المناسب للقوة". و قد جاء في العبارة دليل ذلك أن:

¹ Elena Lazarou et al. "The Evolving 'Doctrine' of Multilateralism in the 21st Century" (Mercury E-Paper, no. 3, February 2010), pp. 1-2.

² Elke Krahmann, "The Emergence of Security Governance in Post-Cold War Europe," op. cit., p. 15

³ See mor: "Annex: A Human Security Doctrine for Europe: The Barcelona Report of the Study Group on Europe's Security Capabilities," in Marlies Glasius and Mary Kaldor (eds.), *A Human Security Doctrine for Europe: Project* (New York: Routledge, 2006).

"مجموعة المبادئ المقترحة أدناه هي للاسترشاد بها في تصرفات المسؤولين رفيعي المستوى في الاتحاد الأوروبي والسياسيين في الدول الأعضاء، الدبلوماسيين، الجنود والمدنيين في الميدان على حد سواء. ... بعض هذه المبادئ (أي تعددية الأطراف) قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للسياسيين أو الدبلوماسيين، وغيرهم (ممن يستخدم القوة) من الجيش".¹

إنَّ النظر إلى هذا المبدأ كهدف قبل استغلاله براغماتياً كوسيلة، هو في مرتبة الحرص على تكوين تصوّر فكري متماثل بشأنه، يقوم بين مختلف فواعل الأمن من داخل الاتحاد الأوروبي و من خارجه، و ربما حتى يصبح إحدى مبادئ العقيدة الأمنية العالمية، و لو أن ذلك مستحيل التحقيق. فبالرغم من أن عقيدة الأمن الانساني و عقيدة القوة المدنية ليست هي كل هذا المبدأ؛ فالواضح أن الاتحاد تأخذ العزة في الاعتقاد به. و لكن حريّ به إنه هو أردا الحرص على ممارسة معتقداته المدنية تجاه الأمن الانساني و العالمي بأن يحرص على أهمية تفعيل مبدأ "أولوية حقوق الانسان" بالنظر إلى الانتهاكات الصارخة و الاعتداءات اليومية عليها، حيث أصبحت تأتي في الغالب من طواقم بعثاته، خصوصاً إذا تضمنت خدمات أمنية و عسكرية خاصة أو بالأحرى "مرتزقة". و السبب يكمن في ضرورة تفعيل هذا المبدأ، هو إمكانية اعتباره كضمانة سياسية و أساس معياري و إجرائي يميّزه في نظام الحوكمة الأمنية العالمية، أو لأن حقوق الانسان كما يعرفها الأستاذ "آيف ماديو" هي في حد ذاتها مجموع القواعد و المبادئ القانونية التي تكفل لجميع الأفراد والشعوب التمتع بالأجيال الثلاثة من حقوقهم.²

بشكل عام، يعني ذلك أن أي مساهمة مدنية من جانب الاتحاد في القضايا الأمنية و التنموية تقتضي التماهي و هذا المبدأ الأشمل دون أن تكتفي بالخطاب و التحدث بقوة عن حقوق الإنسان، حيث لن تفعل الشيء الكثير حيال الأمن الإنساني و التنمية الإنسانية.

🌟 الفرع الثاني: القوة المدنية المتينة و الحازمة: مقولة تناقض جديدة؟

يبدو أن ما اعتبره "هيدلي بول" مقولة متناقضة، ساعدنا كثيراً على دعم حجة التضمين أو ادراج العسكري إلى جانب المدني حتى بالنسبة لمبدأ تعددية الأطراف. هذا لأن أشكال التهديد القائمة على الاستخدام غير المشروع للقوة خصوصاً بعد الحرب الباردة و الهجمات الارهابية المتعاقبة منذ سنة 2001، تُعيد بناء قواعد الأنظمة الاقليمية و العالمية للحوكمة الأمنية من خلال إطلاق مجموعة من المفاهيم المفتاحية التي توائم مبدأ الاستخدام المشروع للقوة، ليس بشكل أحادي و إنما في اطار متعدد الأطراف يستوعب إجرائية معيارية فرعية يعبر

¹ Marlies Glasius and Mary Kaldor, op. cit., p. 337.

² مبروك غضبان، "محاضرات في مادة حقوق الإنسان لطلبة شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة" (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2004-2005)، ص. 19.

عنها بـ "تعددية أطراف متينة" بعد أن تشكلت كتفضيل استراتيجي.¹ عملياً، كانت الفرصة متوفرة لإعمال هذا المبدأ في إطار عمليات CSDP، أين كانت مخرجات السياسة عبارة عن "تدخلات متينة" **Robust Interventions**، يقوم الاتحاد بإخفائها وراء فكرة الثقافة الاستراتيجية أو خلف الاشادة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة من خلال التعاون القائم في اطار الشراكة الاستراتيجية (EU-NATO) وفقاً لما هو ما صرح به استراتيجياً.* و عليه، يوحي حرص الاتحاد على تضمين الجانب العسكري الاستراتيجي بمحاولة إخراج صورة نهائية واضحة، تنم عن اعتباره كقوة مدنية تمارس الاعلان و الاجهار بمبدأ تعددية الأطراف الفعالة من أجل الحوكمة العالمية للأمن.²

من هذه الزاوية الحادة، إذا لم يكن لتلك التدخلات المتينة أن تصيغ مقولة تناقض جديدة، أين يمكن اعتبار هذا التنبؤ المفتوح للدور العسكري سوى شيء جديد فعال بالنسبة للسياسة الخارجية، الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي الذي شكل نفسه حتى الآن كقوة مدنية،³ فقد تستلزم الموافقة حول مفارقة معيارية "مانريزية" -نسبة إلى مانريز- يجيد بها الاتحاد عن المسار الذي يفضل به بشأن الأمن و السلام المتساندين، بانتقاله نحو الحث أكثر على تدعيم التعاون (EU-NATO) في اطار اتفاقية برلين زائد التي يتعين فيها على الحلف إتاحة أصوله العسكرية من أجل العمليات التي يقودها الاتحاد،⁴ و بالتالي متانة هذه العمليات التي تستغل بشكل نفعي في تأمين قوة و قيادة متكاملة للاتحاد في عمليات الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف لها قدرة على حفظ الطبيعة المدنية لقوة الاتحاد، خصوصاً إذا اقتصر على أنشطة حفظ السلام، ضمان وصول المساعدات إلى مناطق الأزمات وحماية المدنيين.⁵ و عليه سيقصر إفراطه البراغماتي على تعزيز نظام يستند إلى القواعد الدولية المتينة، من خلال تأمين مصالحه و مصالح دوله، مع عمله على خلق فرص للحضور الأمني الجيوسياسي و الاقتصادي.⁶

¹ Emil J. Kirchner "Regional and Global Security: Changing Threats and Institutional Responses," in Emil J. Kirchner and James Sperling (eds.), op. cit., p. 1.

* إن أي ناظر في المحور الذي جاء تحت عنوان: "بناء نظام دولي مبني على تعددية أطراف فعالة" ضمن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، سيلاحظ تركيزاً و دعوة واضحة من جانب الاتحاد لأجل الالتزام بتطوير نظام دولي، مؤسسات دولية و اقليمية، ومؤسسات جديدة تحكمها القواعد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، دون التصريح بما يسمى "تعددية أطراف متينة"، و إنما بإمكانية تضمين التدخلات المتينة كسياسة فعالة لمواجهة ما هو ديناميكي من التهديدات.

² Fulvio Attinà, "Introduction: Multilateralism, Peace Operations, and Europe," in Daniela Irrera and Fulvio Attinà (eds.), *Multilateral Security and ESDP Operations* (Great Britain: Ashgate Publishing, Ltd. 2010), p. 10.

³ Mark Gilbert, *European Integration: A Concise History* (UK: Rowman & Littlefield Publishers, 2012), p. 201.

⁴ Emil J. Kirchner, "The EU's Participation in Multilateral Security Governance," in Sonia Lucarelli Luk van Langenhove, and Jan Wouters (eds.), op. cit., p. 116.

⁵ Thierry Tarddy, "The EU: Facing non Traditional Threats in The Globalized World," in Graeme P. Herd (ed.), *great powers and strategic stability in the 21st century: competing visions of world order* (New York: Routledge, 2010), p. 174.

⁶ David Capie, "Briding Asia and Europe? Australia and New Zealand Membership in ASEM," in Sebastian Bersick and Paul van der Velde (eds.), *The Asia-Europe Meeting: Contributing to a New Global Governance Architecture: The Eighth ASEM Summit in Brussels (2010)* (Netherlands: Amsterdam University Press, 2011), p. 162.

يعتبر السعي من أجل تحصيل سياسة خارجية أكثر متانة و واقعية بالنسبة لمساهمة الاتحاد كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف حقيقةً ملزمة غائية (ثليولوجية)، حيث تنتج عن إعتقادٍ جازم لا يتناقى و ذرائعية تطوّر قدرة فعلية تفرضها التهديدات العالمية الحالية، هذا من جهة.¹ ومن جهة أخرى، قد تكون أكثر الأشكال تزمناً و تشدداً بالنسبة لتعددية الأطراف المتينة، وأكثر إلزاميةً و تأكيداً على هذا المبدأ ما تسميه إدارة كلينتون سابقاً بـ "تعددية الأطراف الصارمة" التي تتحدد كمبدأ يقع بين الايديولوجية و البراغماتية. و يعد أقرب وصف لهذا التوضع، ما يطلق عليه المختص في الدراسات الثقافية والعولمة "وليام ثورنتون" William Thornton اسم "مثالية متشددة"؛ أي النموذج الذي يمكن في اطاره للجيش أن يشارك في الأنشطة الإنسانية حول العالم، أو ما يصطلح على تسميته المحافظون الجدد بـ "ديمقراطية تحت تهديد السلاح" Gunpoint Democracy.²

و حيث يتوجب على الاتحاد تطوير قدرات ذاتية أكثر حزم من أجل تخطيط و قيادة عمليات عسكرية في اطار تعاون متعدد أطراف فعال؛ فهذا الاطار التعددي الصارم مناسب لهذا المسعى فوق القومي و للمصالح القومية لدوله الأعضاء، بالنظر إلى تحقيقه خطابياً و تجريبياً مع الولايات المتحدة. و الدليل على ذلك أن هذا المبدأ اقترن مع اسم وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" Madeleine Albright التي اعتبرته وسيلة أكثر حزم و واقعية من أجل ممارسة دورهم القيادي مع الآخرين، مشددةً على تصوره كإطار حديد للمجتمع الدولي من أجل تحقيق أجندات تخدم كل العالم، حيث أيّ عمل خارج هذا الاطار لن يخدم مصلحتهم القومية.³

يبدو على أقل تقدير أن فعالية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تستلزم العمل ضمن أطر أصيلة أو أقل حزمًا و دوغمائيةً، توائم منطق ما بعد القيادة المتشددة و الحادة، و إلاّ ستبقى فعالية أحد أهم مبادئه غير وظيفية أو كما سماها "كاغان" "تعددية أطراف مشلولة" Paralytic Multilateralism، حيث جادل بأنها عبارة عن مسعى تعاون فاشل و غير ناجح من جانب إدارة كلينتون في اطار ائتلاف الراغبين من الدول الأوروبية، تم اعتماده ابتداءً من الأزمة المتصاعدة في البوسنة سنة 1993.⁴

¹ Philomena Murray, "Uses and Abuses of The Concept of Integration," in Chris Rumford (ed.), *The SAGE Handbook of European Studies* (London: SAGE Publication Ltd, 2009), p. 240.

² Clair Apodaca, *Understanding U.S. Human Rights Policy: A Paradoxical Legacy* (New York: Routledge, 2006), p. 150.

³ Joachim Alexander Koops, op. cit., pp. 75, 76.

⁴ Ibid., p.76.

➤ المطلب الثاني: ضعف الرقابة الديمقراطية على السياسة الخارجية، الأمنية و الدفاعية

إذا كان النموذج المثالي من القوة المدنية هو الفاعل الذي يستخدم الوسائل المدنية للإقناع ناشداً تحقيق غايات مدنية، مع خضوع عملية صنع السياسة الخارجية للرقابة المدنية و الديمقراطية أو التدقيق العام، و كان النموذج المثالي من القوة العسكرية عكس ذلك؛ فهذا لا يعني أن اجتماعهما خصوصاً أثناء القيام بعمليات الإدارة المدنية و العسكرية للأزمات و بناء السلام عبر العالم، يلغي الوجود الفعلي للقوة المدنية. وهذا يؤكد أن تحركها العسكري يبقى أساساً دفاعي، و لو أنه يمتد عبر تخومها بداعي مواجهة بعض التهديدات العابرة للحدود، على أساس تدخلات تدعي في الغالب بأنها انسانية أو تحسب ضمن مسؤولية الحماية، لتظل قوة مدنية غير خالصة.¹ و لا فرار من أن السبب في التقليل من نقاوتها هو غياب الرقابة المدنية و الديمقراطية ليس على مستوى نظام الحوكمة الأمنية في الاتحاد الأوروبي فحسب، بل في إطار النظام متعدد المستويات من حوكمة الأمن أيضاً، بالنظر إلى ظهور خدمات أمنية و عسكرية خاصة جديدة في مقدمتها خدمات الاستخبارات.²

كثيراً ما تم اعتبار لحظة نشوء السياسة الدفاعية و الأمنية لحظة حاسمة في نموذج الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية حقيقية، و أي هدف يمكن بلوغه خارج دائرة الغايات المدنية قد يدحض مقولة "العسكرة" التي يجادل أصحابها من أمثال "ستافريدس" بأن فعالية هذا النموذج في تحقيق القيم المدنية و الديمقراطية تقتضي تضمينه قدرات عسكرية أمنية دفاعية، أو كما اقترحه العديد من الكتاب الألمان مثل أوفه شمالتز Uwe Schmalz، أو توماس ريس Thomas Risse عندما حاولا التوفيق بين مفهوم القوة المدنية و التطورات الامبريقية الحديثة لعسكرة الاتحاد الأوروبي بوصفه "قوة مدنية مع أسنان".³

و لما اعتبرت الديمقراطية مفتاح للسلام وفقاً لرواد أطروحة السلام الديمقراطي، فإن مبدأ الرقابة الديمقراطية على السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة CSDP أو الحوكمة الديمقراطية لقطاع الدفاع و الأمن في ظل المؤسسة المعبرة عن ذلك (إنشاء PSC، EUMS، EUMC، CIVCOM)، يُعدّ إحدى مفاتيح اعتبار الاتحاد الأوروبي قوة مدنية.⁴ أخصّ من ذلك، لا تعد "برلمنة" سياسة الدفاع و الأمن المشترك Parliamentarization of The CSDP أو بالأحرى "إضفاء الطابع البرلماني" عليها لحظة حاسمة، و إنما هي بمثابة متغير حاسم في معادلة ديمقراطية الاتحاد

¹ Karen Smith, "Beyond The Civilian Power EU Debate," op. cit., p. 69.

² Hans Born and Fairlie Jensen, "Intelligence Services: Strengthening Democratic Accountability," in Hans Born and Marina Caparini (eds.), *Democratic Control of Intelligence Services: Containing Rogue Elephants* (UK: Ashgate Publishing, Ltd., 2007), p. 263.

³ Joachim Alexander Koops, op. cit., p. 184.

⁴ Wolfgang Wagner, op. cit., p. 33.

الأوروبي و حصوله على الاعتبار الكافي كقوة مدنية، خصوصاً إذا تجسد "المجلس البرلماني الأوروبي للأمن و الدفاع" بشكل فعلي، حيث كان قد دعا "دي فاسكونسيلوس" إلى استبداله محل إتحاد غرب أوروبا.¹ لكن الواضح أن الوضعية البرلمانية القومية في الاتحاد الأوروبي و حتى في إطار التعاون البرلماني عبر الوطني، لاتزال سيئة بشكل عام. و السبب في ذلك، هو العجز على أداء الرقابة الديمقراطية على مستوى الركيزة الثانية CFSP و السياسة CSDP، بحكم محدودية الصلاحيات الممنوحة لها، حيث لا يمكنها أن تصنع قيوداً برلمانية فعلية، لتظل مكتفية بمشاركة غير نشطة في صنع وتنفيذ قرارات تلك السياسات.

🌟 الفرع الأول: محدودية الصلاحيات البرلمانية في إطار الركيزة الثانية CFSP.

لقد رافق تطور الركيزة الثانية (CFSP) بعد معاهدة ماستريخت، العديد من الأسئلة التي تُثار كل مرة بشأن الرقابة الديمقراطية لهياكل صنع القرار المشترك، و يعود ذلك على الأرجح إلى الدور القوي و السيطرة المفروضة من جانب النخب التنفيذية في عملية صنع القرار ضمن السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة. مع ذلك ظلت السلطة السياسية ضمن هذه الركيزة غير متسقة ومشتتة للغاية، إلى حين الدخول في الحوكمة السياسية مع بعض الانشاءات المذكورة آنفاً أو مع دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ و إنشاء المنصب الجديد المعروف حالياً باسم "الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية و الأمنية ونائب رئيس المفوضية" HR/VP الذي تشغله "آشتون" إلى حين نهاية فترة رئاستها، بدلاً من منصب المثل السامي لـ CFSP الذي كان يشغله "سولانا" سابقاً. مع ذلك، لم تُقدّر هذه السياسة العليا كاختصاص جماعي و مشترك بالمعنى الدقيق لهذين الوصفين، و في نهاية المطاف لا تزال قوة صنع القرار في يد الدول الأعضاء بنتائج غير ملزمة قانونياً، ولو أنّ أصل الركيزة الثانية قانوني.²

إنّ تفعيل قانونية هذه الركيزة، كان لابد أن يتأتى من إشراف النخب التشريعية أو البرلمان كإحدى آليات الرقابة المدنية و الديمقراطية على صناعة السياسة الخارجية و الأمنية. لكن، واقع الصلاحيات البرلمانية في إطار الركيزة الثانية شيء آخر؛ فتأثير "البرلمان الأوروبي" EP و دوره في الرقابة الديمقراطية ظلّ هامشياً و اقتصر على ما يسمى بـ "قوة المحفظة" Power of The Purse أو الرقابة على التصرف في الأموال، على اعتبار أن المفوضية هي المسؤول عن ميزانية النفقات الادارية و التشغيلية الخاصة بالأنشطة العسكرية و الدفاعية. و مثل البرلمان الأوروبي،

¹ Wolfgang Wessels, "Jürgen Mittag, The Parliamentary Dimension of CFSP/ESDP Options for The European Convention Study Submitted for The European Parliament," Final Report, no. 4 (01/01/2002).

² Antje Wiener and Uwe Puetter, "Informal Elite Dialogue and Democratic Control in EU Foreign and Security Policy," (RECON Online Working Paper, 12, 2010), p. 1. accessed (05/08/2014)
<http://www.reconproject.eu/main.php/RECON_wp_1012.pdf?fileitem=50511995>

طال البرلمان الوطنية نفس التهميش، و بالتالي لم تستطع القوة البرلمانية القومية و فوق القومية تشكيل مصدر متسق أو متكامل للرقابة الديمقراطية و الإشراف على الركيزة الثانية، بالرغم من أن المادة 21 من معاهدة الاتحاد (TEU) تنص على أن البرلمان يُستشار في: " الجوانب الرئيسية و الخيارات الأساسية للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة".¹

في الحقيقة تلك الجوانب و الخيارات التي تتعلق أساساً بفاعلية الاتحاد إزاء أولويات جيوسياسية-أمنية*، لا يمكن للبرلمان الأوروبي المشاركة فيها بشكل فعلي، و لو أن مبدأ رقابته الديمقراطية يفترض على الأقل صيغ حركية متنوعة من التدقيق الفاحص، المراجعة و الحصول على المعلومة بخصوص مختلف تدابير و إجراءات الركيزة الثانية CFSP. و عليه، يكتفي البرلمان الأوروبي كفضاء نقاشي (لا) تشاوري بهذه الصلاحيات الثلاث الأخيرة (المعلومة، النقاش، التشاور) دون أن يجري عليها أي تحسين أو فعالية منذ معاهدة ماستريخت، باستثناء معاهدة لشبونة أين تم تضمين بعض التعديلات، كما يكاد دوره يكون منعدم فيما يخص صناعة و تشكيل هذه الركيزة.²

و يبقى الطريق الوحيد لمشاركته في صناعة قرارها مرهوناً بطرح الأسئلة على المجلس أو تقديم توصيات له، و في المقابل لا يكفل بنود الركيزة الثانية طريق آخر لتأثير البرلمان في قرارها اعتماداً على المفوضية، و إنما تلتزم هذه الأخيرة مثل الرئاسة بتقديم معلومات منتظمة تكون في شكل تقارير حول عملها إلى حين عزل دورها مع الخدمة الجديدة EEAS و التزام اشتون بهذا العمل.³ و سبب ذلك وفقاً لما ذكره "أوسوليفان" سابقاً، هو أن السياسة الخارجية و الأمنية و الدفاعية لا تدخل ضمن المجال الوظيفي للمفوضية بما أنها تعني أكثر بما هو اقتصادي تنموي مع التصرف أكثر في قرارات الركيزة الأولى (الجماعة الأوروبية EC)، ومنه منح دور أكبر و مباشر للبرلمان الأوروبي في اطارها، بإحكام رقابته خصوصاً على الميزانية أو قوة المحفظة.⁴ بالإضافة إلى ذلك، يوجد طريقين آخرين للبرلمان عبر سلطتي الموافقة و التصويت، لكنهما تقعان خارج تقرير الجوانب الرئيسية و الخيارات الأساسية للركيزة الثانية.

¹ Markus Krajewski, "The Emerging Constitutional Law of European Foreign Policy," in Adam Bodnar et al. (eds.), *The Emerging Constitutional Law of the European Union: German and Polish Perspectives* (UK: Springer, 2003), p. 451.

* يمكن الاطلاع على هذه الجوانب الرئيسية و الخيارات الأساسية في العديد من التقارير السنوية التي يقدمها المجلس للبرلمان الأوروبي حولها. وبالنسبة لما يمكن أن نطلق عليه اسم "أولويات الفاعلية جيوسياسية أمنية"، نجد أن تقرير سنة 2008 يسميها بـ "الأولويات الجغرافية و الأفقية"، حيث يعني بالأولى مناطق قرارات محددة، انطلاقاً من غرب البلقان (كوسوفو)، الشرق الأوسط، أفريقيا... الخ. أما الثانية؛ فذات صلة بالتهديدات الأمنية مثل الإرهاب. للاطلاع أكثر انظر:

Council Of The European Union, "The Main Aspects and Basic Choices of The CFSP," Annual Report From The Council to The European Parliament, 8617/08, (Brussels: 25 April 2008).

² Anton pelinka, "European Political parties and The EU's Common Foreign and Security Policy," in Paolo Foradori, Paolo Rosa, and Riccardo Scartezini (eds.), op. cit., pp. 44-45.

³ Ramses A. Wessel, *The European Union's Foreign and Security Policy: A Legal Institutional Perspective* (Netherlands: kluwer law international, 1999), p. 95.

⁴ Udo Diedrichs, "The European Parliament in CFSP: More than a Marginal Player?" *The International Spectator* 2 (2004), p. 32.

باختصار، يوضح الجدول (9) أدناه، تصنيف هذه الصلاحيات الممنوحة للبرلمان في إطار الركيزة الثانية CFSP قبل معاهدة لشبونة و في إطار هذه الركيزة والسياسة الأمنية و الدفاعية (CFSP / CSDP) بعد المعاهدة.

الجدول(9): صلاحيات البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية الأمنية والدفاعية قبل و بعد معاهدة لشبونة		
صلاحيات	قبل معاهدة لشبونة	بعد معاهدة لشبونة (ديسمبر 2009)
النقاش	النقاش يتم مرة واحدة في السنة حول سير و تقدم عمل الركيزة الثانية CFSP.	النقاش يتم مرتين في السنة حول سير و تقدم عمل CSDP/CFSP
المعلومات	معلومات منتظمة من قبل الرئاسة و المفوضية حول CFSP. - في حالة تطبيق تعاون معزز.	معلومات منتظمة من قبل الممثل السامي حول CSDP و CFSP. - إمكانية تقديم بيانات موجزة من طرف الممثلين الخاصين. - في حالة تطبيق تعاون معزز و بند الاتحاد الأوروبي حول التضامن.
الشاور	من طرف الرئاسة، على الجوانب الرئيسية والخيارات الأساسية لـ CFSP	من طرف HR/VP، حول الجوانب الرئيسية و الخيارات الأساسية المتعلقة بالـ CSDP و CFSP. - حول إنشاء خدمة العمل الخارجي الأوروبية EEAS. - عن طريق المجلس، في حالة الحاجة السريعة للحصول على اعتمادات في ميزانية الاتحاد من أجل أنشطة CFSP.
الموافقة	- الموافقة فقط في اتفاقيات الشراكة، اتفاقات الانضمام، وغيرها من الاتفاقات مع بلدان ثالثة، متضمنة آثار مالية.	في الاتفاقات الدولية حول جميع المسائل المتفق عليها داخلياً بواسطة الإجراءات التشريعية العادية.
الانتخابات	ليس له دور في تعيين الممثل السامي HR	HR/VP تصويت جماعي للموافقة، كنائب لرئيس المفوضية

Source: Anna Herranz-Surrallés, "The Contested Parliamentarisation of EU Foreign and Security Policy: The Role of the European Parliament Following the introduction of the Treaty of Lisbon," PRIF-Report, no.104 (2011).

بالرغم من الإصلاحات المتعاقبة لمعاهدات الاتحاد الأوروبي التي استقرت عند "معاهدة لشبونة" TOL، فإن أي تعزيز لدور البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية والأمنية، لا ينبع من زيادة مباشرة في صلاحياته الممنوحة دستورياً.¹ في الحقيقة، صلاحيات البرلمان في إطار الركيزة الثانية CFSP لم تتغير كثيراً منذ معاهدة ماستريخت، حيث استمر تهميش الرقابة البرلمانية حتى بعد إنشاء الـ PMC كلجنة أمنية ذات رقابة سياسية و تشكيل مدني أكثر تحكماً في اللجان العسكرية-وفقاً لـ "معاهدة نيس" TON سنة 2001- ولو أن معاهدة لشبونة أدخلت بعض الامتيازات البرلمانية الجديدة التي تذهب وراء صلاحيات الموافقة على الاتفاقات المتعلقة بالمسائل المالية إلى

¹ Anna Herranz-Surrallés, "The Contested Parliamentarisation of EU Foreign and Security Policy: The Role of the European Parliament Following the introduction of the Treaty of Lisbon," PRIF-Report, no. 104 (2011), p. 2.

الاتفاقيات الدولية حول جميع المسائل المتفق عليها داخلياً بواسطة الإجراءات التشريعية العادية، بالإضافة إلى إعادة التأكيد على استشارة البرلمان بخصوص الجوانب الرئيسية و الخيارات الأساسية في اطار السياستين CFSP و CSDP. لكن الواضح أن اجراء الاستشارة لايزال بواسطة المجلس الذي يقدم تقرير عن تلك الجوانب بعد تنفيذها، و بالتالي تظل استشارة بعدية ليست لها صلة بالتطورات الحاصلة على مستوى خدمة العمل الخارجي الأوروبية.¹

الفرع الثاني: حدود إضفاء الطابع البرلماني على السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة CSDP.

إذا لم توفر السياسة الأمنية و الخارجية المشتركة مجالاً حصياً لإضفاء الصبغة البرلمانية عليها وهي السياسة الأشمل، فمن الصعب جداً ديمقراطية أو إحالة سياستها إلى حيز الصلاحيات و الاشراف البرلماني، خصوصاً تلك المتعلقة بالجوانب الأمنية و الدفاعية كأكثر السياسات تكتماً في جوانبها الرئيسية و أفضلياً الأساسية.² و لأن هناك من يصف نشوء السياسة CSDP كرد فعل على القيود التي تفرضها الرقابة الديمقراطية،³ يمكن مبدئياً التعرف ضمنها على حدود صلاحيات البرلمانات القومية، بالاعتصار على بعض من دول الاتحاد، و بالاعتماد على ثلاثة عناصر يمكن أن تُحقق فعليته كقوة مدنية و ديمقراطية، كان قد حددها المختص في هذا المجال هانز بورن Hans Born في السلطة، القدرة، والموقف مع تركيزه على المنطقة الأورو-أطلسية. و هي مجملتها في الجدول (10) التالي:

الجدول (10): صلاحيات الاشراف الممنوحة لبرلمان دول الاتحاد الأوروبي في اطار ال CSDP			
عنصر الصلاحية	الصلاحيات الممنوحة	الحدود المستتبطة لتفعيل الصلاحية	بعض النماذج
السلطة	الصلاحيات القانونية الممنوحة للبرلمان، سيما سلطة الإذن المسبق بإرسال قوات إلى الخارج في إطار عمليات دعم السلام و سلطة الرقابة على ميزانيته.	ممارسة الاشراف و الرقابة بشكل متفاوت في بعض الدول فيما تعلق بالموافقة المسبقة من البرلمان قبل إرسال القوات، قد يؤثر على إجراء المهمة بشكل سليم، خصوصاً في حال تردد برلمان بلد معين أو اقراره التراجع - وقد يستحيل ذلك بأي حال-لأنه بمجرد أن يتم الارسال، فمن الصعب جداً عليه التراجع عن قرار الحكومة؛ فإعادة سحب القوات قد يعرض مهمة السلام للخطر أو يضر بمصداقية البلد و السمعة الدولية.	هولندا و الدنمارك: يمكن أن يكون للبرلمان سلطة الإذن المسبق بإرسال قوات إلى الخارج. المملكة المتحدة و فرنسا: ليس للبرلمان إذن مسبق، وللحكومة أن تقرر إرسال القوات دون التشاور معه.

¹ Anna Herranz-Surrallés, op. cit., p. 2.

² Christopher Lord, "The political Theory and Practice of Parliamentary Participation in The Common Security and Defence Policy," in Helene Sjursen (ed.), op. cit., p. 65.

³ Benjamin Pohl, *EU Foreign Policy and Crisis Management Operations: Power, Purpose and Domestic Politics* (New York: Routledge, 2006), p. 24.

القدرة	يتمتع البرلمان بالموارد، الموظفين و الخبراء، و حق الحصول على المعلومة.	هناك بعض البرلمانات أفضل من غيرها من حيث توفر الموارد و طواقم العمل، الخبرة و المعرفة المتعمقة حول الصراع و مناطق تواجد البعثات، بالإضافة إلى ما يعوق تدفق المعلومة من التصنيفات التقييدية و الاجراءات السريّة، مع الاطار الزمني القصير لصنع قرارات عمليات السلام مثل حالات الطوارئ، أين لا يتسع الوقت للمشاركة البرلمانية.	مؤسسات الاتحاد الأوروبي ملزمة بإرسال جميع المستندات الخاصة بهم مباشرة إلى البرلمانات الوطنية، باستثناء الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية و الدفاع
الموقف	لا تحم الصلاحيات و الموارد المتاحة للبرلمان من دون منحه الحق في إبداء موقفه أو الرغبة في الامتناع عن مساءلة الحكومة، و إلا سيحكم على الرقابة البرلمانية بالفشل.	هناك العديد من العوامل التي تقف أمام متابعة البرلمان لسير العمل الحكومي بشكل نقدي، و من قيود على حرية الفرد النائب في التصويت أو طرح أسئلة حرجة على الحكومات، علاوة على الضغط من جانب الاعلام و الرأي العام على مواقف البرلمان و الحكومة بشأن عمليات دعم السلام.	الحالة الألمانية: دراسة بشأن تدخل الناتو في كوسوفو 1999.

Source: Hans Born, "The Double Democratic Deficit Parliamentary Accountability and the Use of Force under International Auspices Presentation given at the Book Launch and Conference on Tackling the 'Double Democratic Deficit' and Improving the Accountability of the ESDP," (Brussels: European Parliament, April 29, 2004).

كما سبق و عرض الجدول (9) بعض الصلاحيات التي تمنحها معاهدة لشبونة للبرلمان الأوروبي (EP) في السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، يمكن التفصيل أكثر في هذا المستوى فوق القومي من خلال مراجعة حدود تعزيز رقابة البرلمان على بعثات المفوضة بموجب هذه السياسة بتجاوز الرقابة على الميزانية، والنظر في مشاركته إلى حد أكبر في اعتماد استراتيجيات و ولايات تلك البعثات.¹ وعلاوة على ذلك، ليس أفضل من فهم كيفية حدوث الرقابة البرلمانية على السياسة CSDP في سياق صنع القرار التنفيذي في بروكسل عبر ست مراحل، أهمها المرحلة الثالثة المتعلقة بتطوير تلك الخيارات الاستراتيجية، و تأتي كما يلي:²

1. **المرحلة الأولى (روتينية):** تتضمن إجراءات استباقية في حالة الأزمات، من خلال الرصد و التحليل و الانذار المبكر، مع تبادل المعلومات داخل اللجنة الأمنية السياسية PSC بين ممثلي الدول الأعضاء و المفوضية مع

¹ Nicoletta Pirozzi, in Richard G. Whitman and Stefan Wolff (eds.), op. cit., p. 198.

² Hans Born et al. "Parliamentary Oversight of ESDP Missions," (DCAF Policy Paper, no. 28, 2008), pp. 6-9.

القيام بالتنسيق عسكري-مدني. لكن مع كل هذه الاجراءات، لا يتمتع البرلمان الأوروبي بسلطة الإذن المسبق قبل قرار عمليات السياسة الدفاع و الأمن المشترك، و كل ما في الأمر هو إعلامه بتلك التدابير الأولية و النظر في طلب المجلس حول زيادة ميزانية إحدى تلك العمليات.

2. المرحلة الثانية (تفاهم الأزمة و إنشاء مسودة مفهوم إدارة الأزمة): في حال تفاهم الأزمات، يجوز الاتصال بفريق تنسيق استجابة الأزمات من أجل إنشاء المسودة Crisis Response Coordinating Team (CRCT) التي تتضمن تقييم للأزمة على أرض الواقع مع تحديد خيارات عمل الاتحاد. و بما أن القرار لم يتخذ بعد، في هذه الحالة سيظل البرلمان على علم مسبق بالوضع المتفاهم، و قد يمنح سلطة قرار و توصيات غير ملزمة بالنشر السريع للبعثات التي يعتمد عليها المجلس فيما بعد مثل: قرار المجلس بنشر قوات الاتحاد في التشاد 2007/09/27.

3. المرحلة الثالثة (الموافقة على مفهوم إدارة الأزمات وتطوير الخيارات الاستراتيجية): يتم اعتماد المفهوم من قبل المجلس بعد رأي اللجنة الأمنية السياسية PSC، وبعد ذلك يتم تطوير استراتيجيات البعثات المدنية و العسكرية، مع وضع مسودة لاتخاذ إجراءات العمل المشترك و الموافقة عليها دائماً من طرف المجلس. هذا العمل المشترك، يفترض أن يتم قبله تطبيق إحدى الصلاحيات المتعلقة بالأسئلة البرلمانية و جلسات الاستماع. مع ذلك، لم يمارس البرلمان الأوروبي كثيراً من هذه الصلاحيات إلا مع بعض البعثات، مثل "ألفيا" في البوسنة و الهرسك التي أخضعت للسؤال المسبق حول قدرة أفراد البعثة على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان و تجنب التجاوزات.

4. المرحلة الرابعة (قرار رسمي باتخاذ الاجراءات اللازمة و وضع وثائق التخطيط): يُتخذ القرار الرسمي هنا بشأن العمل المشترك الذي يشمل ولاية البعثة، هدفها، نطاقها، و الموارد التي وضعتها الدول الأعضاء تحت تصرف الاتحاد، و يظل إشراف البرلمان مقتصر في حصوله الدائم على المعلومة من خلال جلسات الاستماع القبلية.

5. المرحلة الخامسة (التنفيذ): تمارس اللجنة الأمنية و السياسية PSC الرقابة السياسية والتوجيه الاستراتيجي خلال العملية سواء كانت مدنية أو عسكرية. و هنا تكون سلطة البرلمان متعلقة بالقرار أو تقديم توصيات لم تصدر بخصوص أي نوع.

6. المرحلة السادسة (إعادة تركيز عمل الاتحاد الأوروبي وإنهاء العمليات): يتم فحص وتنقيح مفهوم إدارة الأزمات في حال كانت هناك حاجة لإجراء تغيير في ولاية أو مدة البعثة. أما في حالة تركيز عمل الاتحاد أو إنهائه، تقوم هيئاته ذات الصلة بتقييم البعثة و البحث عن الدروس المستفادة في التعاون المشترك بين المؤسسات. جلسات البرلمان للتقييم و الاستماع تُعد في هذه المرحلة بحثاً عن التعلم و الدروس المستفادة أيضاً.

من منظور المساءلة الديمقراطية، المراحل من (1) إلى (4) هي ذات صلة بالتدقيق البرلماني المسبق؛ لأن الصلاحيات الممنوحة للبرلمان هنا، يمارس من خلالها صيغاً من الاشراف و المراقبة قبل الإطلاق الفعلي للبعثات. أما المرحلتين (5) و (6)؛ فذات صلة بالتدقيق البعدي أو التدقيق الذي يقوم فيه البرلمان بنشر تدقيق خاص بعد التقارير التي كانت تصله من المجلس و المفوضية.¹

هكذا يمكن القول بأن العجز عن تفعيل مبدأ الرقابة الديمقراطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، سيجعل من هذه القوة أقل مصداقية، و سيتوقف نشوؤها انتقلاً من الافتراضية إلى الفعلية على انفعالية أو موقف قوى الفضاء العام -بمفهوم هابرماس- التي ربما ترفض أن يكون الاتحاد قوة عسكرية موازية للولايات م، أ، وضامنة للأمن بمفهومه الكلاسيكي، باعتبار أن المواطن الأوروبي، الأحزاب السياسية، الجمعيات تأبى تخصيص حصة كبيرة من ثرواتهم لذلك. في المقابل، يمكن أن ترضيهم فكرة قوة مدنية ناعمة شبة سيادية دون أن تكون واهنة القدرات، وهي الغاية التي ينشدها الاتحاد.² و كحل مستقبلي لذلك، كلما كانت صلاحيات البرلمان الوطنية و البرلمان الأوروبي محدودة على المستويين القومي و فوق القومي، بسبب عدم التمكن من الاشراف بصورة حقيقية على الجوانب الرئيسية و الخيارات الأساسية في الركيزة الثانية CFSP و CSDP؛ فالأجدى أن يكون المستوى عبر الوطني وفق المقاربة متعدد المستويات، هو السبيل الوحيد لإمكانية إضفاء البعد البرلماني على الركيزة الثانية.

➤ المطلب الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاتحاد الأوروبي كقوة تنسيقية مانحة .

في هذا المطلب، لا يهم كثيراً الولج فيما تعنيه الأزمة الاقتصادية العالمية بالضبط، و لا في أسبابها التراكمية، بالنظر إلى وفرة الأدبيات الاقتصادية و السياسية التي تعمل على تشريحها وفق أطر نظرية متعددة الزوايا مع تحليلها سيناريوهات مستقبلية لتأثيراتها و آثارها. لذلك، بالإمكان الانطلاق فقط باعتبارها أزمة مالية، تبدو أعرضها على عدة مستويات، سيما المستوى المحلي و القومي الأوروبي، و بالتالي تتم المراجعة بالإجابة على سؤالين أحدهما رئيسي و الآخر فرعي. أما الرئيسي؛ فيطرح إشكالية تأثير الأزمة المالية الاقتصادية على تراجع المساهمة الدبلوماسية و التنموية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية مانحة؟. أما الفرعي؛ فيتعلق بمجدلية ما إذا انكفى الاتحاد على نفسه أم لا في ظل أزمة الديون السيادية، و هذا على ضوء مبادراته القيادية في التقسيم العالمي للعمل في مجال صناعة سياسات إنمائية و خارجية فعالة؟

¹ Hans Born et al, op. cit., p. 7.

² Mario Telo, *Europe: a Civilian Power ? European Union, Global Governance, World Order*, op. cit., pp. 207-208.

لقد تناولت الكثير من الأدبيات مفهوم القوة المدنية إنطلاقاً من سردية دوشان التي تقول بالقوة الاقتصادية، التنظيمية و التنسيقية للاتحاد الأوروبي في اطار نموذج التكامل للامن و الاستقرار. و لعل الدراسة ساقطت مثل هذه الأدبيات، لكن بحصرها كثيراً في المبدأ التنسيقي بين الدبلوماسية و التنمية من أجل اختبارها كقوة مانحة للمساعدات خصوصاً في حال الأزمات الإنسانية أو في مراحل إعادة بناء السلام و بعث مسار دولانية بعض الأقاليم الخارجة من النزاع، أين تكون أكثر ارتباطاً بالحوكمة الأمنية العالمية وحتى بـ"الحوكمة الاقتصادية العالمية" *Global Economic Governance*، على اعتبار أن هذه الأخيرة مركبة اللفظ، و المضمون الذي يحمل شقين أيضاً أحدهما معياري و الآخر مؤسسي إجرائي، يكشف التوليف بينهما عن إجرائيات معيارية لضبط و إدارة الاقتصاد العالمي.¹ و إذا كان كذلك الحال، فالاتحاد يعتبر إحدى تلك البنى المؤسسية و قوة اقناع، جذب و تصدير للمعايير التي تحكم الوصول لأسواقه، في مقدمة لبناء المعايير العالمية، ولو في ظل الأزمة؟²

لا مناص من مراجعة الاستمرار الفعلي للقوة المدنية على ضوء تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية التي عصفت بالاتحاد، و وضعت قوته التكاملية و فاعليته الخارجية على المحك؛ ولو أن بعض المدافعين عن القوة المدنية مثل "ثيلو" يعتبر أن الأزمة تساهم في تعزيز التكامل الأوروبي بشكل أعمق مثلما تدعم إعادة بناء التضامن لانساق أكثر في قوته الاقتصادية و المدنية، حيث كل خطوة للخروج من الأزمة تُعدّ خطوة نحو تعزيز التكامل في الحوكمة الاقتصادية و المالية، باستثناء التكامل في المجال العسكري و باستثناء المشاركة البريطانية.³

هذا الاستثناء قائم على رؤية براغماتية من الجانب البريطاني، و هو الحريص أكثر على نفوذه الأطلسي في مقابل التكامل الأوروبي، رغم أنه كثيراً ما حاول توليف الاستثناء مع الانتماء الأوروبي؛ إذ أنه يساند كل ما هو حسن أوروبي مع تفادي مساوئه عن طريق ترك هامش من المناورة لأجل التملص من التعاقبات و معاهدات الاتحاد. في المقابل تظل ألمانيا قوة مدنية على المستوى القومي و بالنسبة للاتحاد نفسه، وهي الأكثر فرضاً للانتماء و الأكثر تعزيزاً لنموذجها من التحكم في الموازنة و الانفاق العام (الانضباط المالي).⁴

¹ شهرزاد خير، دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: إدارة دولية (بانتة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2012-2013)، ص. 62.

² Nick Wright, "The European Union: What Kind of International Actor?" *Political Perspectives*, Vol. 5, no. 2 (2011), p. 21.

³ Mario Telo, "The EU: a Civilia Power's Diplomatic Action After The Lisbon treaty: Briding Internal Complexity and International Convergence," in Mario Telo and Frederik Ponjaert (eds.), op. cit., p.34.

⁴ عبد النور بن عنتز، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات (4 مارس 2013). ولوج الموقع (2013/09/08). <<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/3/4/20133411130345734European%20Union.pdf>>

بالعودة إلى مراجعة مستويات ثقل الأزمة و تقييم أثارها، يمكن ملاحظتها بشكل أكثر وضوح على المستوى الوطني من المستوى الأوروبي، كما أنها تكشف عمق الخلافات بين الدول الأعضاء النافذة في الاتحاد منذ بداية الأزمة المالية و "أزمة الديون السيادية" Sovereign Debt Crisis*، في "منطقة اليورو" Euro-Zone التي ازدادت حدتها سنة 2010، ولم تشكل في حينها ضغطاً على عملية التكامل الأوروبي فحسب، و لكن شكّلت أيضاً تحدياً مركزياً بالنسبة لفاعل قوة مدنية مميّز على المستوى العالمي؛ فأئى انكسار للقاعدة المالية والميزانية التي تُنشّط السياسة الخارجية خصوصاً السياسة الانمائية، قد يقلل من فرص حضور الاتحاد كقوة مانحة.¹

🌟 الفرع الأول: الحضور التنسيقي للاتحاد الأوروبي كقوة مانحة في ظل أزمة الديون السيادية.

إنَّ ما ابتدأ كأزمة دين سيادية في اليونان أواخر سنة 2009، كان نتيجةً للطريقة غير المنضبطة وغير الحقيقية، سيما التحكم في الموازنة من جانب الحكومة. و بما أن ذلك جعل من البلد يقع في مأزق السداد، استدعى المنطق الأوروبي حلاً عاجلاً معالجاً، يتعدى عن الخلاف السياسي، و يتم قبل أي انعاش مالي دولي قد يضر بتوازن "اليورو"؛ ذلك أن الأزمة لا تثير نقاط ضعف القطاع المصرفي الأوروبي بقدر ما تعلن عن اضطراب مالي واسع.^{2**}

يحتّم هذا الاضطراب على الاتحاد إعادة تنظيم بيته الأوروبي بشكل أكثر اتساق و انضباط. و لاشك أن ذلك سينعكس في غيابه- ولو بشكل مؤقت- عن مجال المساعدات الانمائية و الخارجية الذي اعتاد الريادة فيه، سواء في حال الأزمات من أجل الأمن العالمي أو ضمن طموحات دعم التنمية المستدامة العالمية التي تخدم نفس

¹ "الديون السيادية، هي عبارة عن شكل من أشكال الاقتراض، يتم اخراجها في شكل سندات تقوم حكومة دولة مثل "اليونان" باصدارها بالعملة الأجنبية، ومن ثم عرضها للبيع أمام المستثمرين في الخارج. وشروط عدم الوقوع في أزمة الدين السيادي هو أن تكون تلك الدول قادرة على الالتزام بتسديد قيمة الدين الذي يجمعه السند، و إلا ينجم عن ذلك نفور المستثمرين، ومنه اللجوء إلى الحلول الإصلاحية التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية على رأسها ال FMI. أنظر: خالد أحيمه، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دول (بسكر): كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص. 32.

² Ronja Kempin and Marco Overhaus, "EU Foreign Policy in Times of the Financial and Debt Crisis," *European Foreign Affairs Review*, Vol. 19, no. 2 (2014), p. 179.

^{**} يرى المستشار المالي و المصرفي "محمد حيش" أنه خلال سنة 2010، تم اكتشاف احتمال قامت به الحكومة اليونانية قبل الأزمة بست سنوات (2004)، و ذلك قصد إخفاء دينها الحقيقي، حيث أدعت بأنها حققت نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية المقدرة بـ 3.8% إلى الحد الأقصى المسموح به و المقدّر فقط بـ 3%. و الواقع أن الحكومة و بشكل غير انضباطي لم تراعي أحقية الانفاق العام بشكل متوازن، و أقدمت بدلاً من ذلك على دفع ملايين الدولارات كرسوم من أجل حجب ذلك الدين، بالاعتماد على ما هو معقّد من الأدوات المالية التي تحوزها تلك البنوك التي قام بالتواطؤ معها على غرار "غولدمان ساكس" البنك الأمريكي العالمي المشهور بفساده، و المستفيد الأكبر من أزمة الرهن العقاري المعروفة. أنظر:

محمد حيش، الأزمة المالية اليونانية: إلى أين؟ *مجلة الدراسات المالية و المصرفية*، المجلد. 19، العددين. 3 و 4 (ديسمبر 2011)، ص. 12.

² Rebecca M. Nelson, "The Eurozone Crisis: Overview and Issues for Congress," CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress (September 26, 2012).

المسعى، بالتركيز على دوره التنسيق الذي أصبحت تضطلع به الخدمة الخارجية الجديدة EEAS. مع ذلك، يمكن ترجيح أسباب هذا الشعور وراء ما قد يواجه الاتحاد من منافسة دولية تأتي من القوى ذات الوزن العسكري، لأن الأمر يتعلق بفاعل مميز كقوة مدنية، هو في محل تطوير قدراته الدفاعية الأمنية فحسب هذا من جهة، و دون إلغاء ما قد تحمله القوى الناشئة من مزاحمة من جهة أخرى، باعتبارها قوى مانحة أيضاً على غرار الصين.¹

في إطار أزمة الديون السيادية، لا يتجاوز البيت الأوروبي ما يصنعه الاتحاد من ترتيبات تنظيمية بشأن تقسيم العمل في السياسة الانمائية، بداعي ضبط الأزمة أوروبياً، وبالتالي هو يستمر في قيادة تنسيق من أجل التقشف هذه المرة، و بإجبار بعض الشركاء المانحين من داخل الاتحاد على التعاون في تقليص المساعدات الانمائية و المعونة الخارجية، بعد أن كانت مساعيه التنسيقية مع شركاء خارجيين لطالما أراد أن يجعلهم صامتين في مقابل حضوره المسموع والمرئي، وذلك لإبراز مساهمته المتنامية في تنسيق المساعدات أو على الأقل في دعم الالتزام بها، ومنه ضمان تميز أكثر لقوته المدنية. من أجل ذلك، ينشأ مثل هذا الموقف بالنظر إلى أن ما انتجته أزمة الديون السيادية من تجزؤ و تقسيم عمل جديد في السياسة الانمائية، يصنف فيه الاستراتيجي الأمريكي "ستيفن فلاناغان" Stephen J. Flanaga و زملائه مانحي المساعدات الأوروبية إلى الفئات الثلاث التالية:²

✓ **دول المحيط Periphery Countries:** وهي البلدان الأطراف في منطقة اليورو، الأكثر تضرراً من الأزمة، و التي تُجبر على تقليص صارم للمساعدات الانمائية الرسمية ODA كجزء من برنامج التقشف العام مثل: اليونان و إيرلندا.

✓ **دول المركز Core Countries:** هي البلدان القلب في منطقة اليورو التي تحقق نجاحاً جيداً نسبياً في الأزمة، و التي تحافظ على اختلاف التزامات مساعداتها مثل: المملكة المتحدة و ألمانيا.

✓ **دول ناشئة Outlier Countries:** هي بعض البلدان خارج منطقة اليورو، التي تحقق نجاحاً جيداً نسبياً في الأزمة، و تتخذ موقفها بين أمرين: إما تقليص المساعدات، تأكيد المعونة المشروطة أو إعادة تصنيف بعض برامج دعم الأمن وحفظ السلام كمساعدة إنمائية رسمية في مواجهة انخفاض الدعم العام مثل: هولندا و بولندا.

¹ عبد النور بن عنتز، المرجع السابق.

² Stephen J. Flanagan Heater A. Conley, and Alessandro scheffler, "A Perfect Ecoomic Storm Hits Europe," in Stephen J. Flanaga et.al. (eds.), *A Diminishing Transatlantic Partnership?: The Impact of the Financial Crisis on European Defense and Foreign Assistance Capabilities*, A Report of the CSIS Kissinger Chair, Europe Program, and Defense Industrial initiatives Group (U.S: Centre for Strategic & International Studies, 2011), p. 1.

إنَّ الأمر الملفت للانتباه ضمن تصنيف فلاناغان و زملاءه، يتعلق بوضع المملكة المتحدة في قلب منطقة اليورو بالرغم من عدم انضمامها. و الواضح أن المقصود من ذلك هو تمييز العقلية الانجليزية التي تريد دائماً الحضور في قلب قرارات المنطقة التي قد تضر باستثماراتها، و لكونها أكبر مساهم في ميزانية ODA. و في مقابل ذلك، يضع هذا التصنيف هولندا خارج المنطقة بالرغم من انضمامها، بالنظر إلى ضعف مشاركتها في القرارات التي تصنعها أكثر فرنسا و ألمانيا. أكثر من ذلك، هؤلاء الباحثون يعتبرون أن هذا التجزؤ، معادلة تطرح احتمال نشوء دول المركز كفاعل اقتصادي و سياسي أكثر قوة و كفاءة بقيادة ألمانيا، مع أن هذا الفاعل قد يكون أقل استعداداً للحفاظ على موقفه الدفاعي؛ ذلك أنه يعتمد بشكل متزايد على القوة الصلبة الأمريكية أكثر من سياسة الدفاع و الأمن المشتركة. أما أن يكون أكثر استعداد بشأن الحفاظ على موقعه الاقتصادي؛ فذلك محكوم بمصالحه الذاتية في النظام الاقتصادي العالمي، وبصيانة قاعدته الصناعية أكثر من توفير المساعدات الانمائية و المعونة الخارجية.¹

الفرع الثاني: الآثار الخارجية لأزمة الديون السيادية على الدبلوماسية العامة.

يفهم من الموقف السابق أن تقليص حضور الاتحاد الأوروبي كقوة مانحة في مجال المساعدات الانمائية الخارجية و الانسانية، لا يدحض استمراره كقوة مدنية، بل قد تساهم الأزمة في إعادة بناء نموذج اقتصادي سياسي أكثر كفاءة، مع التأثير على حجم التكامل و على مساعي الاستقلالية كقوة أمنية ودفاعية. بيد أن الموافقة على مثل هذا الاحتمال، قد تُعقّد مصفوفة احتمالات التجزؤ ضمن ذلك المركز بقيادة ألمانيا بين دول "دائنة" Creditor و دول "مدينة" Debtor، مثلما يعمق انكفاء الاتحاد على ذاته، وبالتالي قد يرهن استجابة الخدمة الخارجية الجديدة EEAS كفاعل الأمن، و التنمية و كمنسق أكثر فعالية في مواجهة عاصفة الديون السيادية من دون التأثير على التكامل أو السياسة الدفاعية؛ لأن المسعى الأساسي لهذه الخدمة كما نعلم هو زيادة الاتساق و التكلم بصوت واحد. مع ذلك، هذا الصوت الذي يتم تحديده في الجانب الخارجي من الدبلوماسية العامة PD للاتحاد، قد تُلقى إليه تحديات صعبة تكون كفيلة بإسكاته في ظل الأزمة المالية.²

وفقاً للأستاذ "سيمون ديوك" Simon Duke، يعود السبب الرئيسي في توقع آثار سلبية كبيرة على الجوانب الخارجية لهذا النوع من الدبلوماسية الأكثر ارتباطاً بالخدمة الجديدة إلى قيام عملية التكامل الأوروبي كتجربة فريدة حتى الآن على "السوق الداخلية" كمتغير رئيس (اقتصادي ناعم) ساهم في عملية الاستقرار الأوروبي، ويزيد من

¹ Stephen J. Flanagan et. al, op. cit., p. 1.

² Simon Duke, op. cit., p. 121.

مصادقية الاتحاد كنموذج من القوة المدنية لدى الأوروبي و لدى غير الأوروبي. * ومقصود الأستاذ ههنا، أن علاقة التأثر تنشأ بشكل غير مباشر، بناءً على اقتراب معنى الدبلوماسية العامة من دلالات القوة الناعمة، زيادةً على أهميتها التواصلية في نشر قيمه المدنية و الديمقراطية التي تجسدت مبدئياً في كل بنية السوق الداخلية؛ فحيثما يتم إضفاء الطابع الخارجي على هذه الأخيرة و تتوسط دبلوماسية الخدمة الجديدة عملية نقل قيمها المدنية، تنبثق سرديّة دوشان هنا و من جديد قصد مساءلة من يقلل من الآثار الخارجية لأزمة الديون السيادية التي ينظر إليها باعتبارها مسألة داخلية، وهذا في إعادة للتأكيد على أن إحدى المبادئ الأساسية للدبلوماسية العامة الخارجية للاتحاد تكمن في عدم تناسي أن القوة المدنية أولاً و قبل كل شيء هي تعزيز نموذج التكامل الخاص بالاقتصادي السياسي الذي تتلخص منجزاته في الأمن و الاستقرار، و يسعى لأن يكون عالمياً من أجل التنمية المستدامة العالمية بمفهوم برودي.¹

في الواقع، ليس من مصلحة الاتحاد إذا أراد التأكيد على إخراج صورة حقيقة غير افتراضية لنموذجه كقوة مدنية على المستوى العالمي، قلص من حجم المساعدات الانمائية، ولو تحت ضغوط الأزمة المالية. فهو يبدو مسارع و متسرع في الإعلان عن ضرورة تبني سياسات تقشّفية تستهدف دول الديون السيادية أو دول المحيط في الأورو-زون بمفهوم "فلانغان". و الواضح من هذا أن دول المركز (المتحكم في القرار) كانت منذ البداية أو بالأحرى قبل الأزمة، تريد تثبيط مشاركة و مساهمة دول أوروبية مثل (اليونان، إيرلندا و إسبانيا) كجهات مانحة ناشئة بإمكانها المساهمة أكثر في زيادة حجم الاتحاد من المساعدات الانمائية الممنوحة من 42 مليار أورو سنة 2005 إلى 63 مليار أورو سنة 2010.² و مع أن هذا الحجم لم يصل المبلغ الذي كان مفترض سنة 2010،

* تُحدّد المادة 14 (2) من معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية السوق الداخلية باعتبارها: "مجال بدون حدود داخلية، تكون فيه حركة السلع، الخدمات، الأشخاص ورؤوس الأموال حرة و مضمونة". و الذي يهم من هذا المعنى، هو مدى ضمان عملية التحرير و افتتاح هذه السوق دون انغلاقها على دول ثالثة، و لو أنها قضية أزيلت المخاوف بشأنها من خلال المجلس الأوروبي في هانوفر في اعلانه لسنة 1998، حيث جاء فيه أن: "السوق الداخلية لا ينبغي أن تغلق على نفسها. بدلا من ذلك، تكون مفتوحة على دول ثالثة و أن تسعى للحفاظ على توازن الامتيازات الممنوحة مع احترام حدود وهوية هذه السوق". و ما يهم أكثر في ظل التأكيد على البعد الخارجي لهذه السوق، هو محاولة أو تخيير معايير السوق الداخلية في مصفوفة من الحوافز يضعها الاتحاد و قد تحملها المفوضية، لأنها قد تفتح "صندوق باندا" - سرديّة يونانية قديمة- من الجشع و الطمع. و يُعدّ أهم تلك الحوافز بالنسبة لهذا التقييم تحضير البلدان الأوروبية للموافقة من أجل تعزيز أهداف السياسة الخارجية و الأمنية و السياسة الانمائية. وفي هذا الاجراء تلميح إلى ضرورة تفويض مهمة نقل تلك المعايير من خلال الدبلوماسية العامة التي تضطلع بتنشيطها خدمة العمل الخارجي أو بالأحرى دائرة الركيزة الثانية CFSP. للاطلاع أكثر على مسألة اضعاف الطابع الخارجي على هذه السوق. راجع:

Sieglinde Gstöhl, "The Internal Market's External Dimension," in Jacques Pelkmans, Michele Chang, and Dominik Hanf (eds.), *The EU Internal Market in Comparative Perspective: Economic, Political and Legal Analyses* (Brussels: Peter Lang, 2008), p. 224.

¹ Simon Duke, "The European External Action Service and Public Diplomacy," (Discussion Papers in Diplomacy, no. 127, September 2013), p. 12.

² Ian Manners, "The Normative Power of The European Union in Globalised World," in Zaki Laïdi. (ed.), *EU Foreign Policy in a Globalized World: Normative Power and Social Preferences* (New York: Routledge, 2008), p. 27.

إلا أن المساهمة الفعلية في نفس هذا العام من اشتداد الأزمة المالية، ارتفعت عما كانت تساويه قبل الأزمة، لتصل حوالي 54 مليار أورو من المساعدات الانمائية العالمية الممنوحة، يكون فيها للمملكة المتحدة المساهمة الأوفر من خلال الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك متعدد الأطراف بالنسبة لها، ثم لتكون هي في نفس الوقت أهم شريك مدعم لاستمرار نموذج الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بشكل غير مباشر، رغم أن ذلك الطموح لا يهيمها كثيراً بقدر ما تهتمها مصالحها الاقتصادية، بحكم أن توجهها الغالب أطلسي.¹

و علاوة على ذلك، يبدو أن الاتحاد احتاج في تعزيز فعالية نموذجيه إلى دبلوماسيته العامة كآلية ناعمة يمكنها التأثير على رأي المواطن خصوصاً في حال تم توجيه وجدانه و مدركاته من خلال رفع الحجم العام من المساعدات الخارجية و لو في عز الأزمة، كون الأمر يتعلق بمساعدات انمائية بشكل عام و إغاثات إنسانية بشكل خاص. و الدليل على ذلك، استطلاع بارومتر المفوضية الأوروبية (يورو-بارومتر) سنة 2010 الذي يوضح أهمية المساعدات الانمائية بالنسبة لـ 89% من مواطني الاتحاد الأوروبي هذا من جهة.² و يؤكد من جهة ثانية، أن هناك دعماً قوياً بنسبة (88%) من جانب المواطنين الذين يقولون بأهمية تمويل أنشطة المساعدات الإنسانية، لكن مع اعتقاد 71% بأن فعالية تقديم هذه المساعدات تستدعي التنسيق من قبل المفوضية الأوروبية، بدل أن توفرها كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل فردي و هو ما يمثل رأي 18% فحسب من المواطنين.³

¹ See more: "EU Development Assistance," Sixteenth Report of Session 2010–12 Vol. 1 (17 April 2012). accessed(18/09/2014) :

<<http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201012/cmselect/cmintdev/1680/1680.pdf>>

² European Commission, "Europeans, development aid and the Millennium Development Goals," (Special Eurobarometer. 352, sept 2010), p. 8. accessed(18/09/2014):

<http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/ebs/ebs_352_en.pdf>

³ European Commission, "Humanitarian Aid," (Special Eurobarometer. 384, June 2012), p. 5. accessed(18/09/2014): <<http://www.west-info.eu/files/Eurobarometer8.pdf>>.

المبحث الثاني: بعض المفارقات في فاعلية و فاعلية القوة المدنية في نظام الحوكمة الأمنية العالمية.

يبقى الغرض من المراجعة التقويمية الثانية، توضيح بعض دلالات التناقض في المساهمة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية ضمن نظام الحوكمة الأمنية العالمية. وفي هذا الصدد، تجري إعادة نظر على مستوى الفعالية على الأقل في محاولات الاتحاد تحسّين و شرعنة مبادئ و قيم القوة المدنية و الحوكمة الأمنية الأوروبية مع دمجها في ذلك النظام الأشمل من أجل تضافرها عالمياً، مستنداً في ذلك على منظومة الأمم المتحدة كقاعدة للشرعية المعيارية و المشروعية الاجرائية العالمية، ولو أن الكثير من النقاشات حول قضية إصلاحها وفعاليتها تشكّك في ذلك أصلاً، انطلاقاً من تحكيم الواقع العملي تجاه "قوة الفيتو" **Veto Power** التي تكمن في صميم مجلس أمن لأعلى منظمة دولية تعنى بتوفير السلم و الأمن العالميين، و التي انتجت بدورها مفارقة "حكم الأقلية في عصر الديمقراطية".¹

بشأن فعالية تمدين نظام الحوكمة الأمنية العالمية، يُدرك الاتحاد كثيراً أن ذلك يقتضي مراقبة و توافق معياري جماعي حتى تُعزّز شرعيته و تُثبّن مساهمته كما قال بذلك سابقاً الأستاذ **Ole Elgström**. و ههنا لا تنفع الاتحاد دوغمائياته المعيارية؛ لأن حقيقة تعقّد هذا النظام معلومة من حيث هو شبكات متداخلة و متباينة معيارياً ووظيفياً بشأن إدارة الأمن على عدة مستويات، حيث تشارك تشكيلات متنوعة من الجهات الفاعلة الدولية و غير الدولية، العامة و الخاصة وفقاً للعدسة المفهومائية التي ترى بها الأستاذة كرامن **Krahmann** هذا التجزؤ. و عكس ذلك تتعمق و تتسع فجوات التناقض، خصوصاً إذا ما قرّر التغافل عن جدّية و خطورة هذا الأمر بدافع براغماتي و انتقل بعد ذلك مباشرة إلى ممارسة ما ظن أنه مُحسّن و فعّال بداعي الاستعراض السريع لشرعية مخرجات نظام الحوكمة الأمنية العالمية، و سعيّاً منه لتأكيد مصداقية حضوره و فاعليته في ادارة و مواجهة قضايا و مهددات الأمن العالمي. و أكثر من ذلك، قصد توسيع فرص قيادته عبر القوة المدنية ضمن نظام تتعدّد فيه طموحات و فرص القيادة، و من ثم الوقوع بشكل متناقض في مسألة التنافس أو عدم الثقة التي تقف أمام تنوع مشاركة مختلف الفواعل من أجل التعاون الأمني العالمي أو بالأحرى التخفيض من شرعية مدخولات ذلك النظام.

و هذا يدل على أنه من الصعوبة بمكان على الاتحاد و غيره من المؤسسات العالمية بلوغ مثالية نظام حوكمة أمنية عالمية يقوم على قيادة تعاونية فعّالة، لا تنظر البتة بعين الريبة إلى مشاركة الفواعل الجديدة، و تحرص

¹ Peter G. Danchin, "Horst Fischer, Introduction: the New Collective Security," in Peter G. Danchin and Horst Fischer (eds.), *United Nations Reform and the New Collective Security* (UK: Cambridge University Press, 2010), p. 14.

على توظيف القوة الناعمة الحقيقية أكثر من التظاهرات المتنوعة الحالية للقوة الصلبة،¹ والتي يُعد محورها "الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة" PMSC's، في حال أفرغت من مضمونها التجاري المدني. و عليه، كان المنطلق التصوري للتعاون معها من جانب الاتحاد، توظيفها في إطار حضوره المدني من أجل إدارة بعض الأزمات عبر العالم، مع توجيه و تسهيله مهامها وفق لوائح تنظيمية تُصَرِّف عنها شبهة الارتزاق و تضفي الطابع القانوني المدني على هويتها و نشاطها. بيد أن كل ما يفعله الاتحاد إزاء ذلك، لا يعدو أن يكون "تنظيم غير منظم"*. إن صح التعبير - بخصوص الأنشطة الحساسة لهذه الصناعة الخاصة؛ أي إذا لم تكن مضبوطة و منضبطة بشكل حقيقي، حيث تظل بمثابة يد خفية متحررة لممارسة خطر كبير على "حقوق الإنسان" أو "الحق في الأمن" كأحد المعايير رهان نموذج الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، و رهان الأمن الإنساني العالمي.

و يبقى من بين المفارقات الأخرى التي ينبغي إدراكها و ليس استظهارها في إطار فاعلية نموذج القوة المدنية ضمن عمليات الحوكمة الأمنية العالمية، سعي الاتحاد نحو استثمار فرص يرى أنها سانحة للحضور الجيوسياسي-الأمني المتكامل، مع تكبده عناء المخاطر المقابلة الناتجة عن مساهمته غير المباشرة في صناعة تهديدات لا يقينية مستدامة مثل هشاشة الدول و الارهاب. وحتى إن تم تلطيف اللفظ و المعنى، و أمكن النظر إلى هذين التهديدين كتحديات طويلة المدى و مستمرة إلى وقت غير معلوم، ربما تتغير التوقعات بخصوص مساهمة فاعل القوة المدنية، حيث ينكشف قانونياً و أمنياً بعد أن صنع فرصة حضوره المدني في كوسوفو كقوة حكم القانون و كفاعل حوكمة الأمن؛ أي أن اعتناء الاتحاد و تصوُّبه الكبير نحو نقطة انكشافية تؤرِّقه في جواره الأوروبي في ظل اللا توافق القانوني الداخلي و الخارجي حول إرسال بعثته المدنية لحكم القانون، ستحسب كمفارقة و تظهر كدلالة ضعف أو قصور في رؤيته الجيوسياسية الأمنية و الاستراتيجية.²

من جهة أخرى، و بموجب استعصاء تطوير الآليات المناسبة في عالم معوم صغير يعظم فيه شأن الارهاب الذي يعد ههنا "عقدة غورديان" الساحل-افريقية، سيظل تعبير "ربما يصلح كذا" المنطق المسيطر و الصياغة الموائمة لمفارقة قوة مرتبكة تتشتت قدراتها ببساطة، في مقابل مسايرة قوى التهديد الجديدة لحركيات التطور

¹ جيمس م. بوتون، كولن أ. برادفور جونور، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين إلى إعادة نمذجة"، التمويل والتنمية (ديسمبر 2007)، ص. 11.

* إطلاق هذا التعبير، مستوحى من كتابات الأستاذة كرامن Krahmann في هذا المجال. ولئن كان فيه نوع من الارداد الخلفي (اجتماع لفظين متناقضين) أو شيء من قبيل التلاعب بالألفاظ، فهو يساعد كثيراً على التأكد من مدى فعالية المساهمة التنظيمية للاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

² الفكرة مقبسة من مداخلة صوتية بصرية للأستاذ عبد النور بن عنتر في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. للاطلاع أكثر يمكن مشاهدة: يزيد صايغ، عبد النور بن عنتر، "التحديات السياسية و الأمنية في الجزائر"، (بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 20 جوان 2012)، ولوج الموقع (2013/10/02):

<<http://www.carnegie-mec.org/events/?fa=3740&lang=ar>>

التكنولوجي و المعلوماتي، ليتم نعتها بـ "إرهاب معلوماتي" بإمكانه التفوق في منظومته التواصلية السرية على القدرات الاستخباراتية لفواعل الأمن.^{1*}

➤ المطلب الأول: تمدين فعال لنظام الحوكمة الأمنية العالمية: شرعية المخرجات قبل شرعية المدخلات .

لطالما رافق تطور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية محاولات إضفاء الطابع المدني على النظام العالمي خلال الحرب الباردة و ما بعدها. و قد تم تشجيع تلك المحاولات بكتابات أكاديمية دونت عبر موجتين أساسيتين، إلى أن تعددت التصورات حول فعالية هذا النموذج و ما يمكن أن يقدمه بشكل فعلي.² و تتعلق الموجة الأولى؛ ببداية طرح المفهوم مع "دوشان" الذي كان يشجع اعتماد سياسات سلمية لتعزيز السلام والأمن العالميين و الحفاظ على علاقات دولية متمدنة. أما الثانية؛ فقادها "مول" الذي اقتبس نفس المفهوم في دراسته المقارنة للسياستين الخارجيتين الألمانية و اليابانية، حيث أخذ بمثالية المفهوم، و ركّز على فكرة تغيير العلاقات الدولية نحو الأفضل، بجعلها "أكثر تحضراً" وأقل عنفاً؛³ محدداً من أجل ذلك ستة عناصر أساسية، كنا قد ضغطناها في ثلاث مبادئ مفتاحية، على أنها في الحقيقة عناصر اقتبسها مول عن "المسدس الحضاري" *Civilizatory Hexagon* من أجل السلام الذي قام بتصميمه عالم الاجتماع الألماني "ديتر سانغهااس" *Dieter Senghaas*.^{**}

و بما أن الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية رتب بيته الأوروبي على طول تلك المبادئ أو الأبعاد المعيارية الست، فقد كان طموحه تغيير النظام الأمني العالمي تبعاً لذلك، حيث ينطوي الأمر على تعزيز القانون الدولي، ودعم الأنظمة والمنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، عبر خطابات تُؤكد على ضرورة العمل ضمنها و بموجب ميثاقها كإطار أساسي لمعالجة قضايا الأمن و السلم العالميين بشكل شرعي و مشروع.⁴

¹ وداد غزلاي، مرجع سابق، ص. 245.

^{*} عقدة "غورديان"، هي ميتولوجيا اغريقية، تتضمن إحدى السرديات التي تقول بأن غوردوس ملك فريجيا (تركيا حالياً) كان قد صنع عقدة من حبل يستعصى فكها، وراهن على من يستطيع فعل ذلك، أن يكون بإمكانه السيطرة على الشرق. و يبدو أنه أشتراط في ذلك قوة ناعمة أربكت العديد؛ لأن من قام بحلها و التخلص من هاجسها، كان "الاسكندر" و بحد السيف. و ليس يدل المعنى هنا على حدود القوة الناعمة بقدر ما يدل على الاشتراطات التي يضعها فاعل معين في المراهنة على شيء محدد إذا استعصى حله أرغم على توظيف ضده. للاطلاع أكثر، أنظر: عقيل محفوض، "الحدث السوري: مقاربة تفكيكية"، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جوان 2012)، ص. 20، 21. و تجدر الإشارة إلى أن المقابلة التي تتضمن معنى "الفرصة السانحة و المخاطر الماثلة"، مستوحاة من إحدى عناوين نفس الدراسة التي قام بها الدكتور "عقيل محفوض".

² Hannah Toumien, op. cit. p. 203.

³ Hans W. Maul, "Europe and the New Balance of Global Order," op. cit., p. 779.

^{**} بالنسبة لمول، المسدس الحضاري بمثابة أول تحول منهجي في مفهوم "العملية الحضارية" لـ "نوربرت إلياس" إلى مفهوم معياري للسلام، صممه "ديتر سانغهااس" من أجل توضيح معنى التقدم الحضاري نحو السلام المستدام، وذلك عن طريق احراز التقدم في تحقيق ستة أبعاد في وقت واحد، هي كالتالي: عدم خصخصة القوة و إلغاء مصادر القوة العسكرية غير قوة الدولة أو المؤسسات الدولية؛ سيادة القانون و المؤسسات كوسيلة للسيطرة على احتكار القوة؛ تشجيع الترابط و الرقابة؛ المشاركة الديمقراطية و التمثيلية في صنع القرار؛ العدالة الاجتماعية؛ الثقافة غير العنيفة لإدارة النزاعات.

⁴ Hans W. Maul, op. cit. p. 781.

بالنظر إلى هذه النزعة المعيارية التي تميّز نموذج القوة المدنية دون أي نموذج آخر، و لأنها ميول خاص يلزم لمحاذاة تمدّين النظام العالمي من أجل مواجهة تحدياته الأمنية بدايةً بتفعيل العمل متعدد الأطراف، كان لابد أن يحصل الاتحاد على شرف التمثّل كـ "فاعل أمن تعاوني" من جانب الأمم المتحدة. و رغم أنه حاز على لقب "الشريك التنفيذي" فحسب في أهم حضور مدني له ضمن البنية الإدارية الأئمية المؤقتة بكوسوفو سنة 1999، و لأن ذلك لا يكفي للقول بأنّه حقّق "شرعية مدخلات" هذا النظام، توجّب على الاتحاد تطوير نموذج القوة المدنية كنموذج تضميني.¹ هذا الأخير، إنّما يتحقّق عن طريق تطوير قدراته الأمنية و الدفاعية بشكل أكثر اتّساق و استقلالية للحصول على المصادقية كـ "قائد و مسير للأزمات العسكرية و المدنية".

و صحيح جزئياً، أن كان ذا قيادة و تسيير أيضاً، و لو أنه لم يتوانى في تصوّر الأمور كنوع من الاصلاحات و التحسينات، وهو في حقيقة الأمر لا يحاول الخوض في مشروع تصميم نموذج قوة عسكرية توازي الولايات المتحدة؛ ليعود مرة ثانية إلى نزعتة المدنية-المعيارية مع الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، و أثناءها دعا إلى ضرورة تشكّل نظام عالمي متعدّد الأطراف فعال، بالعمل على تحسّن فعالية وشرعية وضع القواعد العالمية، و العمل على إصلاح المؤسسات الدولية، و هو الأمر الذي تصفه الأستاذة "جوفانا بونو" Giovanna Bono بمثابة "مشروع معياري راديكالي" Radical Normative Project.² و بدلاً من ذلك، نجد في المشروع سلماً من ترتيبات و مساعي تمدّينيه يبحث من خلالها عن نتائج حوكمة فعالة بطريقة برغماتية، أين يمكن أن تضع الاتحاد في صورة الفاعل القادر على تسوية مشاكل و قيادة عمليات الحوكمة الأمنية العالمية بكفاءة، قصد الحصول في الأخير على "شرعية مخرجات". و هذه الأخيرة كما نعلم، تتعلق كثيراً بـ "نتائج الفعالية"، و ذات صلة بترتيبات الحوكمة التي تساهم في تسوية المشاكل الجماعية، بينما تقوم شرعية المدخلات على منطق إجراءات معيارية، تُحدّد نوعية التشاركية في عملية صنع قرارات الحوكمة العالمية من حيث المساءلة و جودة التداولية.³

إنّ الدأب نحو شرعية بديلة للنظام العالمي بشكل يخفي محاولة بناء اتحاد أوروبي أكثر توحيد و اتّساق، و السعي للحصول على ضمانات خاصة لمنظمات دولية أكثر كفاءة، قد يمنح فاعل القوة المدنية تميزاً و جرأة أكبر تدفعه حتى إلى السير وراء فعالية و إصلاح الأنظمة متعدّدة الأطراف. و على سبيل المثال، يرى العديد من

¹ مسعود شوية، مرجع سابق، ص، ص. 420، 421.

² Hanns W. Maull, "The Perils of Not Conceiving Eu Foreign Policy as a Civilizing Project," *International Politics and Society*, no. 1 (2006), p. 168.

³ Karin Backstrand, "Democracy and Global Environmental Politics," in Peter Dauvergne (ed.), *Handbook of Global Environmental Politics* (UK: Edward Elgar Publishing, 2012), p. 510.

الملاحظين في هذا الاطار أنَّ اهتمام المفوضية الأوروبية بتحقيق استقلالية أكثر، وسعيها من أجل حضور أكثر مرئية في اطار تمويل أنشطة الأمم المتحدة، يُعدّ مظهرًا من مظاهر تحدي المنظومة الأمنية التي تفرضها بشكل قوي سياسة الاتحاد بشأن حقوق الانسان. ونتيجة ذلك، حيثما تفاعلت باقي الجماعات الاقليمية ضمن المنظومة الأمنية كمنتدى أفسح، أين يتم وضع و تعزيز قواعد حقوق الانسان العالمية، يكون احتمال إثارة التصورات و المفاهيم المتضاربة بشأن حقوق الانسان ورا دأئماً، مثلما يشكّل إحدى العقبات البنائية أمام الترابط العالمي.

و في هذا السياق، تكمن مفارقة الاتحاد الأوروبي في التغيي بإقامة نظام متعدد الأطراف دون الالتزام بالتعددية أو الفعالية التعاونية و التوافقية، بناءً على محاولاته فرض التصور الأوروبي لوضع القواعد العالمية، و نظراً لتميّزه كقوة مدنية و معيارية عن الجماعات الاقليمية الأخرى، الأمر الذي يضعه حتى أمام تناقض آخر ضمن شرعية المخرجات نفسها، بين الخطاب و الممارسة و حسابات التوازن بين القيم و المصالح؛¹ ليبقى النظام العالمي غير مهينٍ بعد لإضفاء الطابع المدني عليه سواءً بطريقة دوغماتية أو براغماتية. و الأرجح أن تفعّله و اصلاحه وفق هذا النموذج، يبنى مبدئياً على قدرٍ معينٍ من الاجماع المعيارى و التشاركية الديمقراطية الاجرائية؛ أي بتجميع كفاءات مختلف الفواعل للحصول في الأخير على كفاءة و فعالية النظام ككل، دون ترك الكلام لفاعل واحد بعينه حتى يقوم بترتيبات تفضيلية تغلب فيها النهايات على البدايات. وفي حال تركه يلتزم بتنظيم كفاءته انفرادياً، حينها لن يستغرق الأمر سوى اعتماد قيم ومعايير مدخلاته من أجل مخرجات قيم و معايير ليست كمقاس واحد يناسب الجميع، ومنه الوقوع فيما يسميه كيوهن بـ "حواجز الحوكمة العالمية"؛ على أنها تنطبق أيضاً كحواجز بالنسبة للحوكمة الأمنية العالمية كما يعتبر ذلك "اميل كيرشنر"، ومصنفاً إياها في الحواجز الثلاثة التالية:²

✓ اللا تجانس الثقافي، الديني، والحضاري على المستوى العالمي؛

1. غياب الاتفاق الجماعي حول المعتقدات، القيم و المعايير على المستوى العالمي؛

✓ عدم وجود نسيج مؤسسي سميك ومتناسك بما فيه الكفاية للوقوف أمام التحديات الأخرى للحوكمة الأمنية العالمية.

الواضح أن هذا الترتيب ملائم للقول بالفجوات العميقة لمساهمة الاتحاد كقوة تمديدية/حضارية في الحوكمة الأمنية العالمية في ظل اللا تجانس الحضاري، و كقوة مدنية مبنها القيم المدنية و الديمقراطية في ظل التنوع القيمي حول العالم. وأكثر من ذلك، يعد ترتيباً حاسم للقول بأهم مفارقة لقوة اتحاد خفيف الحجم، قليل الاتساق و

¹ Barbara Delcourt and Eric Remacle, "Global Governance: a challenge for Common Foreign and Security Policy and European Security Policy and Defence Policy," in Mario Telò (ed.), *The European Union and Global Governance*, op. cit., pp. 251-252.

² Emil J. Kirchner, "Regional and Global Security: Changing threats and Institutional Responses," in Emil J. Kirchner and James Sperling (eds.), op. cit., p. 13.

التماسك، يبحث عن التماس الشرعية و تفويض الحضور كقوة مدنية و كفاعل أمني على مستوى عالمي من خلال الأمم المتحدة كبناء مؤسسي أكثر حجماً و أقل اتفاقاً؛ فهذه الأخيرة و إن بدت نظرياً كأرقى مؤسسات النظام العالمي للأمن الجماعي و الأمن متعدد الأطراف، فمن يجسدها عملياً هو "مجلس الأمن" بسجل مختلط من الفعالية في تسوية مشاكل الأمن العالمي (شرعية مخرجات)، حيث تغلب عليه اللا كفاءة و عدم القدرة على اتخاذ قرار العمل الجماعي، بل يغلب عليه القرار الأحادي إزاء بعض المناطق الفوارة في العالم مثل حالة التدخل في كوسوفو سنة 1999، و هو ما يقوض قدرته على النهوض بالتشاركية في دفع تهديد جماعي ("لا" شرعية مدخلات).¹

و على الرغم من أن الأمم المتحدة و مجلسها الأمني، ليس يشكلان بالضرورة قمة الحوكمة الأمنية العالمية، إلا أن الاتحاد الأوروبي بدى ملتزماً بالمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة التي يفوض أعضائها المجلس مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، رغبةً في أن يكون عمل الأمم المتحدة سريع و فعال.²

و حيث يمكن في هذا الصدد طرح سؤال أيُّ فعالية متعددة الأطراف يلتزم بها الاتحاد أو إصلاح يقوم به، إذا وقع الجزم بكفاءة هذه الهيئة مسبقاً؟. قد تصح الاجابة بعدم وجود إرادة حقيقية في الإصلاح؛ و لأن الإصلاح الحقيقي يتطلب أكثر من تسييد الخطاب و إنما بإجرائية شرعية مدخلات قوامها مشاركة مجموعة من الفواعل الدولائية و غير الدولائية، و لو حدث ذلك بالتأثير على الوزن المناسب بين تمثيل و نفوذ فاعل القوة المدنية في المنظمات متعددة الأطراف، أي الانتقال نحو تعددية جديدة تشجع التواصل عبر الوطني تجاه إنشاء كيان عالمي أكثر شرعية.³

وفقاً لـ "زكي العايدي"، مثل هذا الكيان يصعب أن تتغلب فيه محاذير السيادة أو التنافس الاستراتيجي على التعددية، كما لا يغيب فيه الحافز للتعاون تدرعاً باستخدام الفيتو أو زيادة عدد القوى التي تعيق المبادرات العالمية، و بالتالي تستوجب التعددية أدنى حدٍ من الإجماع على القواعد و المعايير الدولية بين جميع القوى.⁴ وحينئذٍ، يكفي أن تقوم مؤسسات الحوكمة الأمنية العالمية بتسريع التكامل العادل بين هذه القوى، معرجةً على خطوات جريئة و حاسمة، يمكن أن تشمل التوسع في العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي، و دور أكثر نشاط في الضبط الأمني العالمي من جانب المنتديات غير الرسمية العالمية على غرار مجموعة العشرين (G20) التي تضم

¹ Emil J. Kirchner, op. cit., pp. 13-14.

² Jochen Prantl, op. cit., p. 3.

³ Mario Telò, "European Union, Regionalism, New Multilateralism: Three scenarios," in Mario Telò (ed.), *European Union and New Regionalism: Regional Actors and Global Governance in a Post-hegemonic Era*, op. cit., p. 321.

⁴ Zaki Laidi, "The Cooperation Crisis: on the global retreat from multilateralism," *Project syndicate* (Sep 25, 2013). accessed(27/10/2013):

<<http://www.project-syndicate.org/commentary/the-retreat-from-multilateralism-by-zaki-laidi>>

اقتصادات القوى الكبرى و القوى الناشئة.¹ هذا، باعتبار أن الإفراط في إضفاء الطابع متعدد الأطراف و مؤسسة الأنشطة الأمنية، يمكن أن يفاقم تحديات الرقابة المدنية و الديمقراطية أو يحد من إضفاء الطابع البرلماني عليها، بما أن تدخل البرلمان الأوروبي محدود في قرارات السياسة الأمنية و الدفاعية مع اقتضاره والبرلمانات الوطنية على قوة المحفظة. أخيراً و ليس آخر، إذا كان الوضع التنظيمي و المؤسساتي هكذا بالنسبة للاتحاد، فهو أعقد بالنسبة للئاتو الذي لا تتمتع فيه الجمعية البرلمانية بوظيفة الموازنة، و كذلك حال الأمم المتحدة التي تقتصر على جمعية عامة تمنح لكل دولة عضو صوتاً واحداً دون برلمان أصلاً.²

➤ المطلب الثاني: تنظيم غير منظم لخدمات الصناعة الأمنية والعسكرية وراء مسؤولية حماية حقوق الانسان .

يواجه القانون الدولي تعطيلاً كبيراً و مواجهة تتسم بالتعقيد في التعامل مع ما قد يحصل من انتهاكات لحقوق الانسان، خصوصاً و أن المتسبب فيها يرجح أن يكون "متعاقدون مدنيون" أو ما يعرف بـ "الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة". و إذ يحدث ذلك من جهة تطبيق نصوصه بشأن الأنشطة الأمنية العسكرية للكيانات اللا-دولالية في اطار عمليات متنوعة من الادارة المدنية و العسكرية إلى الادارة الانسانية للأزمات؛ فقد كانت حلول المجتمع الدولي نتائجية (لا تتعامل مع المسببات)، حيث يسارع إلى تهدئة المخاوف حول تلك الانتهاكات، بالطلب من هذه الشركات التقيّد بصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة ببروتوكول جنيف، و بقواعد الحرب و القانون الدولي العرفي. وعلى العكس، يسهل عليه التعامل أكثر مع الانتهاكات المؤقتة، بإصدار العقوبة، الغرامة أو التوقيف عن العمل، و كذلك الحال بالنسبة لموظفي الشركات المتورطين في جرائم حرب ضد الإنسانية، محدّدة الماهية ضمن المعاهدات الدولية، أين يمثل المجرم أمام محكمة تتمتع بسلطة محاكمة الأفراد.³

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يُعدّ التعاقد مع هذه الشركات تكلفة فعّالة، و يمكن أن تزيد من فاعليته ضمن عمليات الحوكمة الأمنية العالمية؛ على أن هذه الوجهة الغائية لمداخلات نظام مدني فرعي تعيد طرح سؤال كيف يعتني الاتحاد بتفعيل و تنظيم الخدمات الحساسة لهذه الصناعة بشكل استباقي، و هل يعالج تناقضاتها قبل أن يقع فيها، بشكل يضمن عدم تجاوزها الخطوط الحمراء، حيثما و حينما يتعلق الأمر بحقوق الانسان من أجل الانسان أولاً، ثم لأن هذه الحقوق تشكّل أحد المعايير التي تقع في قلب نموذج كقوة مدنية؟.

¹ Bates Gill, "Introduction: International Security, Armaments and Disarmament," in *SIPRI Yearbook 2011: armaments and disarmament summary and International Security Summary* (Sweden: SIPRI, 2011), p. 2.

² Alyson J. K. Bailes, "Introduction: Global security governance: a world of change and challenge," in *SIPRI Yearbook 2005: Armaments, Disarmament and International Security* (Sweden: SIPRI, 2005), p. 12.

³ محمود جيل الجندي، "مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاكات حقوق الانسان: (بلاك ووتر) نموذجاً"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد. 422 (أفريل 2014)، ص. 75، 76.

الفرع الأول: تنظيم خدمات ال PMSCs أم انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان؟

إنّ تعاقد الاتحاد مع الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة PMSCs سعيًا في ذلك لإبراز فاعليته مثل "مسير للأزمات المدنية و العسكرية"، حتمّ عليه الاعتناء بتنظيم أنشطتها وعملياتها في الخارج، خصوصاً و أن "تعزيز حكم القانون" يشكل أول و أسمى المعايير التي يدعمها، و بالتالي قد يرضيه وصف هذه الشركات كتطور حديث ومنظم إدارياً، و لن يخدمه إدراجها أو تصنيفها ضمن الفئة القانونية المسماة "مرتزقة"، بحكم التقارب في وظيفة وهدف كل من "المرتزق" و "الموظف الأمني/العسكري الخاص" مع الاختلاف في حالة أو ميدان الوظيفة؛ فالأول يجعل من الصراعات المسلحة و سيلة للارتزاق، و يوظف الثاني في أوقات السلم أو حالات ما بعد النزاع في إطار التعاقد التجاري للشركة.¹

مبدئياً، ليس من الانصاف نفي الأهمية التنظيمية للاتحاد نفيًا مطلقاً، بالنظر إلى مبادرات الضبط المعيارية التي يفضل استظهار فاعليته من خلالها في مثل تلك الحالات من الغموض القانوني التي تصنع أخطاراً مرتقبة على حقوق الانسان و الأمن و السلام العالميين. خذ على سبيل المثال ما يمكن أن يمثله إنشاء مدونة السلوك بشأن صادرات الأسلحة "Code of Conduct on Arms Exports"، باعتبارها "ضمانة الضمانة" للأمن داخل الاتحاد و خارجه. و معنى ذلك أن حقوق الانسان إذا كانت بمثابة ضمانة للأمن على عدة مستويات خصوصاً "الأمن الانساني" في بعده "الشخصي، و السياسي"، هي بحاجة إلى ضمانات معيارية تكفل الاحترام الواجب لحقوق الإنسان الفردية و الجماعية في بيئة ملائمة و سلمية مجهزة ليس بالقوة العسكرية المجردة، و إنما بالقوة المدنية الفعلية و الفعالة؛* ذلك أنها مصاغة في شكل لوائح توجيهية تلزم مراعاتها من جانب الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة أثناء القيام بعملياتها حتى تكون شركات فاعلة مسؤولة عن تعزيز الحقوق و الحريات الأساسية المدنية و السياسية في بلدان المقصد النهائي، مع الأخذ بعين الاعتبار أول تلك الحقوق أو ما يعرف بـ "الحق في الحياة"

2. The Right To Life

¹ Francesco Francioni et .al. "The Role of Human Rights in the Regulation of Private Military and Security Companies," General Report Work Package 4 (2009), p. 2.

* يؤكد "دافيد فورسايت" أن جدالاً واسعاً كان قائماً بين من يعتقد بأولية فردية حقوق الانسان، و من يقول بجماعيتها؛ أي أنه يطرح سؤالاً لمناقشة ما إذا كانت حقوق الانسان مدنية و سياسية قبل أن تكون اجتماعية، اقتصادية وثقافية. أنظر:

دافيد ب فورسايت، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، *حقوق الانسان و السياسة الدولية* (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993)، ص. 46.

² Federico Lenzerini and Francesco Francioni, "The Role of Human Rights in The regulation of Private Military and Security Companies," in Herausgegeben von, Francesco Francioni, and Natalino Ronzitti (eds.), op. cit., pp. 60-61.

إذا صح الافتراض هنا بأن تنظيم عمل الشركات و تنظيم حماية حقوق الانسان يسيران جنباً إلى جنب، و بشكل تفاعلي يضمن في الأخير توفير الأمن، فمتى يبدأ الانتهاك المنتظم لحقوق الانسان أو الحق في الحياة؟

إنَّ الإجابة على مثل هذا التساؤل، تقتضي إحدى التفسيرات الواسعة لقواعد حقوق الانسان. و لا مناص من الاستعانة بتفسير البروفيسور "آسبورن آيدي" الذي يستحكم بمفهوم "العنف التركيبي" أو "الانكار التركيبي" للحق في الحياة. و من أجل استيعاب هذا التفسير، يمكن قراءة تمثيله الذي يقول بأنَّه وفقاً للقدرة المعاصرة، و إذا كانت التكوينات الاجتماعية التي يقل فيها احتمال البقاء و فترة تَوَقُّع حياة الفرد عما يمكن تفاديه؛ فذلك يمثل انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان. و يقتضِب موضحاً أن إنشاء التوزيع العالمي للطعام، يتسبب في موت حوالي 14 مليون شخص كل عام؛ على أن المفارقة في ذلك هي "وجود الطعام، لكن ببساطة لا يصل إلى محتاجيه"، معتبراً من جهة أخرى أن نقص التغذية مقصّر للحياة، و بالتالي تشكل هذه العلاقة التراتبية الانكار المركب أو الانتهاك المنتظم للحق في الحياة.¹

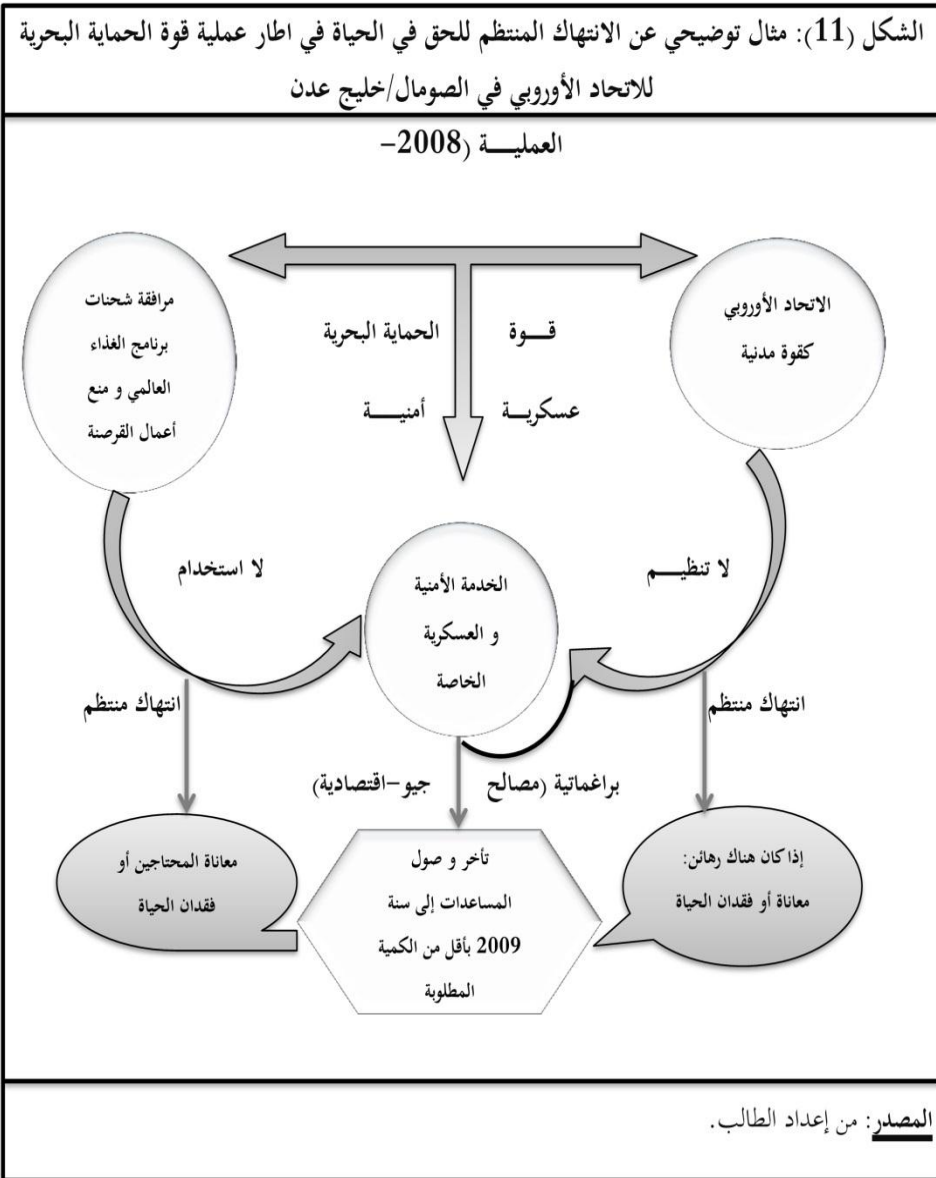
ومن أجل إجابة أكثر توضيح، يمكن العودة إلى مثال آخر متناغم مع مثال آيدي، تم استعراضه في الفصل الثاني في اطار توضيح مساهمة الاتحاد كقوة مدنية عن طريق توظيف قوة الحماية البحرية في عملية و لو أنها تبدو أيضاً كمفارقة، باعتبارها ذات طبيعة عسكرية لكن من أجل مراقبة شحنات برنامج الأغذية العالمي إلى الصومال/ خليج عدن ومنع أعمال القرصنة. و عليه لا بأس إذا اعتمدت مفارقة تمثيلية في تبسيط فهم المفارقة التي تنشأ بين المساهمة المدنية للاتحاد في توظيف و تنظيم خدمات الـ PMSCs، مقابل الانتهاك المنتظم لحقوق الانسان. لكن قبل ذلك، يجب طرح مسألة مهمة جداً تتعلق بالتوظيف الأخلاقي أو البراغماتي لهذه الشركات، اختصرتها السيدة "مارغريت غيشانغا" Margaret Gichanga ضمن تقرير مؤتمر حول "إشراك قطاع الأمن الخاص في عمليات المساعدة الإنسانية في أفريقيا" في السؤال التالي: هل ينبغي على المنظمات الإنسانية أن تركز على تقديم المساعدة لضحايا النزاع الذين هم في أمس الحاجة لها مهما كانت التكاليف، أم أن عليها منح الأولوية لسلامة و أمن موظفيها؟.

و في إجابتها، تعتقد السيدة غيشانغا بأن المبادئ الإنسانية التي لها الأولوية، مرشحة لخطر الانكار في حال التعاقد مع الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة. و ترى مفارقة ذلك، في أن رفض ضمان أمن المساعدات الإنسانية و مساعدات الاغاثة، يستوجب على ضحايا النزاع تحمل معاناة أكثر.²

¹ دافيد ب فورسايت، نفس المرجع، ص. 58.

² See Michon Motzouris on: "The Involvement of The Private Security Sector in Humanitarian Assistance Operations in Africa," Conference Report (Addis Ababa: Institute for Security Studies, September 14 and 15, 2011), p. 5.

حيث يوضح سؤال و جواب السيدة، الانتهاك المنتظم للحق في الحياة نتيجة مفارقة تحدث بالنظر إلى التفضيل الأخلاقي للمنظمات الانسانية التي تمنح الأولوية لمستقبل المساعدة و ليس لنقلها؛ فإن القيام بمقارنة تفضيلات الاتحاد الاوربي كقوة مدنية خلال عملية مرافقة شحنات برنامج الغذاء العالمي إلى الصومال/خليج عدن (EU NAVFOR)، توضح أن محاولته الموازنة بين أولوياته المعيارية و حساباته المصلحية تنتج مفارقة انتهاك منتظم للحق في الحياة بالنسبة لكل من ينتظر المساعدات أو لبعض الرهائن، و هذا يبدو جلياً في الشكل (11) التالي:



لأن الدراسة لم تعتبر سابقاً أن عملية (EU NAVFOR) إحدى مفارقات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، بحكم أنها عملية عسكرية يغلب على مهامها الطابع المدني و الانساني، و لأن التحريب انساق نحو فحص أوجه الاتساق في قوة مدنية فعالة و متكاملة؛ فذلك لا يعني الحكم قطعاً بعدم إمكانية حصول التناقض في فاعلية القوة مدنية وراء تناقض ألفاظها؛ فمراجعة مسألة معيارية واحدة بشأن انتهاكات حقوق الانسان أثبتت وجود مفارقة في عمق هذه العملية، بالرغم من عدم توظيف فواعل الأمن الخاص. وليس مستغرباً أن يكون سبب الوقوع في ذلك دأباً إلى الواقعية منه إلى المثالية، بالنظر في طبيعة الفاعلية الخارجية للاتحاد التي تقوم عادةً على محاولة التقريب أو الموازنة بين المسؤولية الأخلاقية و حساباته المصلحية الذاتية (القومية و فوق القومية).¹

و للاقترب أكثر من وجهي المفارقة، يمكن المجادلة من زاوية أولى بالمسعى الأخلاقي للاتحاد الذي يحاول من خلاله تأكيد مسؤوليته الكونية عن حماية حقوق الانسان الأساسية؛ حيث ينبغي عليه ضمان وصول المساعدات الغذائية لإنقاذ الناس في الصومال من براثن الفقر و المجاعة، و في نفس الوقت منع أعمال القرصنة حتى لا تُرهَن حياة بعض المحتجزين. و يعد هذا الاعتبار الانساني الأخير بداية للعدول عن فكرة "التقريب" تجاه "الجمع" بين ما هو أخلاقي و ما هو نفعي، و تَمَّ أساس المفارقة؛ لأن الحد من غارات القرصنة يسهل مرور 20% من التجارة العالمية التي تخدم المصالح جيو اقتصادية للاتحاد عبر خليج عدن، و بالتالي رغم ما قد تتحمله المفوضية من تكاليف، قد تؤدي ثقة الاتحاد في قواته العسكرية التي تدخل ضمن السياسة CSDP إلى تجاوز الاستعانة بخدمات الـ PMSCs، خصوصاً و أنها قد تشكل منافس تجاري له في هذه العملية على وجه التحديد.

قد يسهل القول بأن عدم تعاقد الاتحاد مع الـ PMSCs أو عدم تنظيمه خدماتها، يتيح لهذه الشركات فرص التعاقد مع جهات ثالثة من أجل نفس المهمة أو حتى التعاقد بشكل غير مباشر مع القراصنة أنفسهم تنكراً للاعتبارات الأخلاقية، ولو أنه لا توجد أدلة حول ذلك بعد. و الدليل الوحيد، ربما يتصل بعدم كفاية الرقابة على أنشطتها في مسرح العمليات، بالإضافة إلى عدم رغبة الدول في مقاضاة المتعاقدين الأمنيين الخواص الذين خرقوا القانون؛ فالحاكم القانونية كثيراً ما تضطر لرفض القضايا المرفوعة ضد الـ PMSCs بحجة عدم كفاية الأدلة.²

و بما أن عدم الاستعانة بخدمات الـ PMSCs لا يعني ترك تنظيم أنشطتها جانباً، تدخل خدمات مكافحة القرصنة ههنا ضمن اللوائح الأمنية المصدرة من جانب الاتحاد غير المنظمة حقيقةً كما هو موضح في الجدول (10).

¹ Marlies Glasius and Mary Kaldor, op. cit., p. 332.

² Elke Krahmann and Cornelius Friesendorf, op. cit., p. 36.

إذا كان تعاقدا الاتحاد مع الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة يُسرّع وصول المساعدات لمحتاجيها كما يجادل بذلك مدير تحرير مجلة الدفاع الافريقي جون ستوبارت John Stupart، من باب تحملها مسؤولية حماية السفن الناقلة للغذاء، في حين يوجه الاتحاد تركيزه أكثر على قضية مكافحة القرصنة في خيار أقل تكلفة، إلا أن وضعية هذه الشركات ضمن القانون الدولي للبحار لا تزال أيضاً غير واضحة.¹

وفقاً للمراجعة السابقة، يظل الانتهاك المنتظم للحق في الحياة بشكل خاص و حقوق الانسان بشكل عام قائماً بأي حال، سواء تم توظيف الـ PMSCs أو لم يتم ذلك؛ سواء تم تنظيمها أم لا. و هنا يبقى السؤال مطروحاً حول مكن حقيقة التناقض المؤدي للعنف التركيبي. فهل تراه مضمراً في نوع الخدمات المصدرة التي يضع الاتحاد الأوروبي ضوابط بشأن تصديرها؟.

الفرع الثاني: مكن المفارقة في تنظيم صادرات خدمات الـ PMSCs

يبدو أن حرص "سانغهااس" على تضمين مبدأ "عدم خصخصة القوة" في مسدسه الحضاري من أجل السلام، كان رؤية استشرافية دقيقة؛ ذلك أنه أراد أن تظل القوة حكرًا على الدولة و المؤسسات الدولية بدل انبثاق الشكل الجديد من المرتزقة- كما يصفه كثيرون- الذي سيفاقم الانتهاك المنتظم لحقوق الانسان، ومنه التأثير على توازن معادلة السلام، الأمن و الاستقرار. و كأن سانغهااس تنبأ بهذه المرحلة من التغيّر في دور الدولة و المؤسسات الدولية نحو الاكتفاء بتسيير و تنظيم السياق القانوني و المعياري للجهات الفاعلة العامة و الخاصة التي بإمكانها أن تستخدم القوة المسلحة المشروعة على حد تعبير كرامن Krahmann.²

بما أن الاتحاد يُعد تنظيم متميّز يضم مجموعة إرادات دولانية، لدى كان عليه أن يجد مكاناً مريحاً بين الجهات الفاعلة المساهمة في ضبط و تسيير خدمات الـ PMSCs. لكن، يبدو أن هذه الوضعية تزعجه قليلاً متى ما ابتعد عن زاوية النظر المشتركة تجاه تحقيق اطار تنظيمي توافقي، باستثناء مدونة قواعد السلوك بشأن صادرات الأسلحة التي وُضعت أصلاً من أجل معايير موحدة لنقل و تصدير الأسلحة بين الدول الأعضاء مع تبادل معلومات عن ذلك، و نشر تقارير سنوية لتقييم تطبيق تلك المعايير.³ و في نفس السياق، لا تقلل المختصين في هذا المجال الأستاذة كرامن و الأستاذة أبروفا من الدور الحاسم للاتحاد في التعزيز متعدد المستويات للضوابط

¹ Michon Motzouris, op. cit., p. 18.

² Elke Krahmann, "Private Security Companies and the State Monopoly on Violence: A Case of Norm Change?" PRIF-Reports (Peace Research Institute Frankfurt, no. 88, 2009), p. 15

³ Sibylle Bauer and Mark Bromley, "The European Union Code of Conduct on Arms Exports Improving the Annual Report," (SIPRI Policy Paper, no. 8, November 2004), p. 1.

بشأن توفير و تصدير مختلف الخدمات الأمنية و العسكرية الخاصة.¹ مع ذلك، تؤكد كرامن و الأستاذ فريزندورف Friesendorf من زاوية نظر أخرى أن اللوائح الوطنية أو الدولية بشأن الخدمات العسكرية و الأمنية الخاصة المنشأة في الاتحاد أو التي يستأجرها و دوله الأعضاء لم تصل المستوى الواضح و المطلوب من التنظيم، حيث يتم الاقتصاد على تنظيم و تطبيق عدد قليل من الخدمات المختارة كالتصدير، التهريب و السمسة بالسلع العسكرية و ذات الاستخدام المزدوج.²

و من خلال الجدول (10)، تبدو هذه الخدمات المصنفة ضمن قائمة الصادرات العسكرية و الأمنية الخاصة منظمّة، لكن أي تنظيم و العدد الأكبر و الحساس من الخدمات غير منظم؟! هنا بالضبط ممكن المفارقة التي أطلقنا على أساسها تعبير "تنظيم غير منظم".* هذا لأن جوهر التنظيم الحقيقي و الفعّال لتلك الخدمات هو ما تقترحه الدراسة كـ "تنظيم التنظيم"، أين لا يقتصر الموقف المشترك على خدمات دون أخرى، سيما و أن ترك الحساس و الأهم منها مثل حماية العزل، أمن الأحداث، حماية الممتلكات، الإدارة المدنية للأزمات، خدمات مكافحة الإرهاب، القرصنة و الاختطاف، يفاقم الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، ويدحض المقولة الكوربرائية لـ "لارس ولنز" التي تؤكد واقعية التأثير المتزايد لمجموعات المصالح الموجهة نحو قيم إنسانية.³

الجدول(10): لوائح تنظيمية لتصدير الاتحاد الأوروبي خدمات الـ PMSCs	
بالنسبة لصادرات الخدمة الأمنية	بالنسبة لصادرات الخدمة العسكرية
-	الدعم الفني للمعدات العسكرية (تركيب، صيانة، إصلاح و استخدام) تصدير السلع العسكرية و ذات الاستخدام المزدوج تهريب السلع العسكرية و ذات الاستخدام المزدوج السمسة بالسلع العسكرية و ذات الاستخدام المزدوج

¹ Elke Krahmann and Aida Abzhaparova, op. cit., p. 14

² Elke Krahmann and Cornelius Friesendorf, op. cit., p. 38.

* في المقال الذي يتضمن هذه الفكرة، الواضح أن مقصود كل من الأستاذتين Abzhaparova · Krahmann بـ "صادرات منظمّة"، هو لوائح صادرات الخدمات الأمنية و العسكرية الخاصة التي اتخذ موقف مشترك للمجلس بشأنها و التزمت الدول الأعضاء بتطبيقها كخيار أكثر فعالية بخصوص الرقابة على التصدير. ومن أجل ذلك، تم تشكيل "لوائح المجلس" مثل: اللائحة رقم 2009/428 التي تنشئ نظام جماعي لمراقبة الصادرات من السلع العسكرية، السمسة بها، نقلها عبر الحدود، خصوصاً السلع ذات الاستخدام المزدوج. و يدعم لوائح المجلس "المواقف المشتركة" للمجلس أو النصوص القانونية التي يجب تطبيقها، و التي تشمل الموقف المشترك للمجلس CFSP / 468/2003 بشأن مراقبة السمسة بالسلح، والعديد من المواقف المشتركة لإقامة حظر على تقديم المساعدة التقنية والعسكرية.³ دافيد ب فورسايت، المرجع السابق، ص. 11.

الحماية المسلحة (الحماية الشخصية، حراسة الممتلكات، حراسة الحدود).	القتال المسلح
حماية العزل (مراقبة المداخل، حراسة الممتلكات ومراقبة الحدود)	حراسة قاعدة عسكرية
الدعم الفني للأمن والمعدات الاستخدام المزدوج (تركيب وصيانة وإصلاح والاستخدام)	التخلص من الذخائر المتفجرة
الاتجار بالمعدات الأمنية	التسريح ونزع السلاح
السمرسة بالمعدات الأمنية	الموجستيات العسكرية
الأشياء الثمينة والنقدية في مراقبة العبور (CCTV).	إدارة القواعد العسكرية
إدارة السجون	إدارة المتعاقدين العسكريين
إدارة الحشود (أمن الحدث)	التدريب العسكري
التدريب الأمني	إصلاح قطاع الأمن (القوات المسلحة)
إصلاح قطاع الأمن (الشرطة و القضاء)	جمع و تحليل الاستخبارات العسكرية (خطر التقييم)
جمع و تحليل المعلومات الاستخبارية الأمنية (تقييم الخطر)	استجواب السجناء العسكريين
خدمات مكافحة الإرهاب	الاستشارات العسكرية
خدمات مكافحة القرصنة	
خدمات الاختطاف	
إدارة الأزمات	
الاستشارات الأمنية	
خدمات التحقيق	

Source: Elke Krahmann and Aida Abzhaparova, "The Regulation of Private Military and Security Services in the European Union: Current Policies and Future Options," (EUI Working Paper AEL 8, 2010), p. 16.

إنّ تنصل الاتحاد ودوله الأعضاء من المسؤولية التنظيمية فيما يتعلق بصادرات الخدمات الأمنية و العسكرية ذات الصلة المباشرة بانتهاكات حقوق الانسان، قد يحوّل مهمة الـ PMSCs من حامي ايجابي إلى مؤثر سلبي على مجموعة تلك الحقوق خصوصاً السياسية منها. و قد كان لـ فرانسيسكو فرانسيني **Francesco Francioni** و البعض من زملاءه أن قدموا تفصيلاً شاملاً لحقوق الانسان الأساسية التي تؤثر عليها عمليات الـ PMSCs. يمكن الاقتصار على ذكر بعضها، انطلاقاً من التأثير على الحق في الحرية و الأمن، بالتسلسل التالي:¹

✓ **الحق في الحرية و الأمن الشخصي:** يبدأ تأثير الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة PMSCs على هذا الحق، ساعة إحالتها خدمات قطاع الشرطة و الأمن، خصوصاً ما اتصل بإدارة الحشود في أحداث و مظاهرات معينة أو ما تعلق بالتحقيق و منع الجريمة و ادارة الأزمات. و لئن تبدو كخدمات أمنية مدنية تريح قطاع الأمن من بعض الأعباء، إلّا أن قابليتها كبيرة للتورط في انتهاك هذا الحق في حال تجاوزت الصلاحيات المخولة لها قانونياً ولم تعمل بلوائحها التنظيمية؛ لتكون حالات الاعتقال و الاحتجاز

¹ Francesco Francioni et al, op. cit., pp. 12-15.

التعسفي أولى احتمالات التأثير، أين قد يكون الموظف الخاص أقل اعتناء بجميع ضمانات تلك التدابير الاستباقية من رجال الشرطة العاديين. أكثر من ذلك، قد يزداد الأمر سوءاً أو مفارقةً إذا أُرِدا الموظف الخاص إنفاذ القانون بنفسه بناءً على اعتقال غير قانوني دون حمل الموقوف على وجه السرعة ليقف أمام قاضٍ أو موظف آخر مخوّل قانوناً بممارسة سلطة قضائية. وههنا، يمكن توضيح لعبة "دومينو" الانتهاك المنتظم لعدد من الحقوق و الحريات المدنية و السياسية كما يلي:

1. حرية التعبير: في سياق العمليات الأمنية الخاصة، انتهاك حرية التعبير يجري في نفس حالات التعدي على الحق في الحرية و الأمن الشخصي. فقد يتم اعتقال و/أو احتجاز شخص بشكل غير قانوني صداماً لها من التعبير عن رأيه/رأيها في انتقاد الطرف الذي تعاقدت معه الشركة مثل "الحكومة".
2. حرية التنقل: تتأثر هذه الحرية بطريقة آلية بعد انتهاك حرية التعبير، حيث يتم تثبيط حرية تنقل الشخص الذي تم إسكاته صوته لمدة قد تكون غير محدّدة، تخضع لتقدير سلطة الموظف العامة أو الخاصة. مع ذلك، لا ينبغي اعتبار حرية التعبير المسبب الكلي لانتهاك حرية التنقل؛ لأن أسباب هذه الأخيرة تختلف، كأن تكون مسوّغة بوقوع شخص في شبهة معينة في زمان و مكان معينين، أين يمكن لرجال الأمن العوام و الخواص توقيفه بشكل قانوني.¹
3. الحق في الصحة البدنية والعقلية: إذا انتقل انتهاك حرية تنقل الشخص الموقوف من الحركة في الأماكن التي اعتادها داخل الوطن أو عبر الحدود إلى حبس حركته البدنية بوضع شريط لاصق لمنعه من التكلم أو حجب عينيه عن الرؤية أو منعه من قضاء بعض الحاجات الخاصة التي قد تضربه صحياً فيما بعد؛ أي أن التصوير هنا أشبه بحالات الاختطاف، و المفارقة أن خدمات الاختطاف أو حماية و استرجاع المختطفين تدخل ضمن خدمات الـ PMSCs غير المنظمة، وبالتالي فالانتهاك تعدّي الحق في الحرية إلى الحق في أمن الشخص، باعتبار أن الحق في الصحة البدنية و العقلية تتداخل جزئياً مع حظر التعذيب و المعاملة القاسية أو اللا إنسانية.
4. الحق في الحماية القضائية: إذا لم تكتفي الشركات التي قامت لدواعي أمنية و بشكل غير قانوني بتوقيف الضحية المعبر عن رأيه، ثم شل حركته و الانتقال إلى منعه فرصة الحصول على حقه في الحماية القضائية بطلب التعويض من العدالة كآلية أساسية لضمان فعالية كافة حقوق الإنسان، يسقط آخر حجر دومينو تستكمل من خلاله لعبة الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان و فقا لأنشطة الـ PMSCs غير المنظمة.

¹ معجب بن معدي الحويل، حقوق الإنسان و الإجراءات الأمنية (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006)، ص. 65.

➤ المطلب الثالث: صنع فرص سانحة من الحضور المدني الجيوسياسي للوقوع في تهديدات مقابلة .

لقد احتتم الاتحاد الأوروبي وثيقة استراتيجيته الأمنية ESS على لسان "خافيير سولانا" مدركاً أن الثنائية التي تظفر رؤيته الاستراتيجية للبيئة الأمنية العالمية اليوم هي "عالم من مخاطر جديدة لكن أيضاً من فرص جديدة" a World of New Dangers But Also of New Opportunities، و هذا ينم عن إعتقاد صحيح في نظره؛ لكونه يبنّي على قدرته كقوة مدنية متسقة و تكاملية، يمكنه من خلالها تقديم مساهمة كبيرة في التعامل مع التهديدات من جهة و في المساعدة على تحقيق الفرص من جهة أخرى، نحو عالم آمن و أفضل. لكن الواضح أنه لم يدرك بعد أن التملّص من التآرجح ضمن التعقيدات الحقيقية لهذه الثنائية صعب جداً، وهذا بسبب التقاء/ أو الجمع بين متناقضين في بيئة واحدة غير منظمة. و بيد أن المستنتج (سولانا) يجعل ضمن استراتيجيته "الفرص الجديدة" مقترنة مع دلالة استدراك و تصحيح ما قد تنوهم أطراف فاعلة أخرى كعالم من مخاطر فحسب، قد لا نبالغ إذا قلنا أن هذه الصيغة الخطابية تثبت النقيض أو المتغير الثاني الحاسم ضمن تلك الثنائية مع إقرار نفي الأول؛ فتصبح الصياغة " ليس عالم مخاطر لكن عالم فرص" Not a World of Dangers but a World of Opportunities . و حتى إذا تم تجاوز قاعدة النفي و اعتبر خلاف ذلك أن الاتحاد في مرحلة يستغل فيها ادراكه للتهديدات الجديدة كقاعدة مفتاحية لاقتناص فرص في عالم اليوم، سيبقى السؤال المطروح ماذا بعد استنفاد الفرص أو عدم اغتنامها بالشكل المراد؟ هل هو الوقوع مرة أخرى في تحديات، تهديدات و مخاطر؟*

* في وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية تحدث سولانا في عنصر البيئة الأمنية عن: تحديات دولية ثم عن تحديات مفتاحية و وصل في الاختتام إلى الحديث عن مخاطر وفرص عالمية. و مثل هذا الترتيب للثالث المفهوماني (تحدّي، تهديد، خطر) يبدو صحيحاً إلى أبعد الحدود من زاوية السعي نحو تحصيل فرص هادفة. و لتوضيح ذلك، يمكن أخذ الـ PMSC's كمثال حول ما يمكن أن تفرضه هذه الجهات الخاصة كتحديات قانونية دولية؛ كتهديد علمي لحقوق الإنسان؛ و كخطر كوني على الحق في الحياة. فإذا تم الانطلاق من أن ظهور خدمات الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بمنح فرصة لاعتبار الاتحاد قوة مدنية و معيارية منظمة لهذه الصناعة، سنجد أن هناك مجموعة من التحديات العامة البنيوية التي تقف أمامه مثل: غموض وضعيتها القانونية ضمن القانون الدولي الانساني؛ ضعف الرقابة على تلك الخدمات؛ ضعف الاتصال السياسي و التنظيمي من جانب الفواعل الدولية؛ استقلالية أكثر للشركات؛ نقص الثقة فيها من قبل المجتمع المدني، وبالتالي هي تشكل في كلها حركيات بنوية، إذا ما تم النظر في تداعيتها على مسألة حقوق الإنسان و تم ادراك حقيقة ما يمكن أن تنتج على المدى الطويل من انتهاكات لاحتمال استخدام تلك الشركات قوتها العسكرية الخاصة، يتم بناؤها بشكل آني كتهديدات لحقوق الإنسان سواء من جانب صناع القرار أو من طرف التشكيلات المدنية. و يبقى احتمال أن تصبح خطراً عالمياً مستقبلاً، متى ما أصبحت التهديدات محدّقة بالفرد و الجماعة أو أحسّت بما مختلف الجهات الفاعلة و استطاعت تقدير ما قد ينتج من خسائر بشرية، بالنظر إلى حدوث بعض الجرائم في مجالات جيوسياسية قريبة، مثلما ما قامت به "بلاك ووتر" في العراق، أو حين اتساع رقعة تلك الانتهاكات لتشكّل خطراً عالمياً على الحق في حياة الإنسان.

و لاشك أن هذا الترتيب صالح لتعميمه على مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تحدث، خصوصاً و أن التحديات تأتي في المقدمة و تشكل نقطة التغذية الاسترجاعية ضمن ذلك الثالث المفهوماني؛ لأن الوصول إلى درجة الخطر قد تعيد مرة أخرى وضع تحديات متعدّدة الأبعاد لحياة من هم مازالوا على قيد الحياة، كما تضع تحديات ثقيلة أمام الآليات المختلفة الضامنة لحماية حقوق الإنسان سواء الدولية أو الوطنية في مقدمتها أجهزة العدالة. للتفصيل أكثر في دلالات هذا الثالث المفهوماني. أنظر: إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة و آليات مواجهتها، مذكرة مقدمة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية (الجزائر العاصمة: كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011)، ص. 12-14.

يبدو أن الخروج من دائرة تناقضات مغلقة، تستوجب الترتيب في صياغة الثنائيات المعرفية للاستراتيجية الأمنية الأوروبية، حيث تصير "عالم من فرص جديدة لكن من مخاطر جديدة أيضاً" a World of New Opportunities But Also of New Dangers. حينئذ سيكون التركيز على عالم المخاطر، و لن يُعدّ الأمر مفارقة و إنما رؤية استراتيجية بحق، تأخذ بعين الاعتبار أخطاراً محتملة تكون مسبقة بتحديات بنوية يُشكل ادراكها بناءً لتهديدات عالمية، أين يتم نقل الكثير منها إلى حيز التهديدات المستعجلة التي يكتمل بناؤها وفقاً لخطابات و إجراءات الأمنة.

و يبدو أن هذا الاحتمال الأخير لا يصدق كثيراً على منطق استراتيجي أمني للاتحاد. بالنسبة للأكاديمي السويدي النرويجي **تونايدر أولّا Tunander Ola**، لم يقيم الاتحاد بإجراءات استعجالية أو بناء استطرادي فعلي للتهديد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001. و دليله على ذلك، أن كلمة "إرهاب" لم تذكر سوى مرة واحدة فقط في جملة واحدة ضمن خطاب **بيتر فيث Pieter Feith** نائب مدير الشؤون العسكرية السياسية و الخارجية الذي استعرض فيه السياسة الأمنية و الخارجية الأوروبية في فيفري سنة 2003، كما لم تناقش وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية **ESS** في ديسمبر 2003 قضية الإرهاب إلا في نقطة فرعية واحدة من 46 نقطة، و بالتالي كان يُنظر للاتحاد الأوروبي بين سنة 2001 و 2003 باعتباره أحد المقدمين للمساعدة في ائتلاف الراغبين و كداعم لخطابات و إجراءات الأمنة التي يمارسها الطرف الأمريكي.¹

إذا كانت إحدى النقاط 46 التي ركزت عليها الاستراتيجية **ESS** طريقة الاتحاد في التعامل مع التحديات وفق سياسة خارجية و أمنية متسقة، تعتمد قوة متكاملة و حلول استباقية و متعددة الأطراف؛ فهي تكاد تكشف على كيفية فعله للأشياء، و ليس حقاً ما يجب عليه القيام به على حد تعبير "بيسكوب" **Biscop** الذي يرى أن اختيار هذه الطريقة (قوة مدنية متسقة) بشكل خاص هو قرار استراتيجي حاسم، و لكن لأن الاتحاد الأوروبي إلى جانب الدول الأعضاء لم يترجمها إلى أولويات واضحة، لم يتولد عن ذلك إجراءات كافية، ولم يكن له تأثير حقيقي على تطوير وسائل و قدرات متكاملة و متلاحمة بشكل فعلي، و لو أنه ينفق أكثر من 160 بليون يورو من أجل استجابة دفاعية و تمويلية لعمليات مدنية و عسكرية كما هو مصرح به في الاستراتيجية. مع ذلك هو يؤكد أن كل ذلك لا يعني بأن الاتحاد غير نشط، و لكن من دون أهداف استراتيجية واضحة تصل سياق الفعل بالقدرة على الفعل، سيكون ضعيف الأداء.²

¹ Ola Tunander, "Securitization, Dual State and US-European Geopolitical Divide Or The Use of Terrorism to Construct World Order," (Paper to be presented at the Fifth Pan-European International Relations Conference (Panel 28 Geopolitics), Netherlands Congress Centre, The Hague, 9-11 September 2004), p. 3.

² Sven Biscop, "A New External Action Service Needs a New European Security Strategy," (Security Policy Brief, no. 29, Nov 2011), accessed(22/08/2014)<<http://www.euglobalstrategy.eu/upl/files/84175.pdf>>

إنَّ ثقة الاتحاد الأوروبي في نشاطه و نموذج من القوة المدنية المعيارية و الدفاعية الذي يسعى لاستظهاره و إثبات تأثيره على مستوى عالمي، يُرجَّح لديه منطق الفرصة القانونية السانحة من أجل حضور فعال و فاعل في نظام و عمليات الحوكمة الأمنية العالمية؛ لكن منطق يستند أيضاً إلى جدلية ما يريده كدول قومية عضوة و كسلطة فوق قومية، و ما يتوقع تحصيله في زمان و مكان معينين؛ أي أنه يجعل نموده كقوة مدنية رهاناً مستمراً و تحييناً دائماً للفرص في مجالات جيوسياسية توافق الهدف المسطر. في المقابل، سيدع الاتحاد منطق المخاطر المقلبة لتنبهه فواعل أخرى من الداخل و الخارج، حيث تقوم بإبداء رأيها إزاء احتمالات الوقوع في الخطر حين إقدامه على استغلال فرص سريعة للاستجابة الأمنية كلما أتت، و لو على حساب تشتت قدراته.¹

🌟 الفرع الأول: فرصة و قوة حضور الاتحاد في كوسوفو في مقابل الانكشاف القانوني و الأمني.

يمكن تحليل صورة هذه المفارقة القانونية و الأمنية لفرصة و قوة حضور الاتحاد الأوروبي في إطار الادارة المدنية لكوسوفو بشيء من الاختصار، عن طريق الاستعانة بتقنية تخطيطية استراتيجية تُوظَّف كثيراً في مجال إدارة الأعمال و تعرف بـ "التحليل الرباعي" أو "تحليل SWOT".* لكن هل يصلح ذلك من أجل التعامل مع "اتحاد" و ليس "وحدة عمل"، و من أجل قوة اتحاد تنشد بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي، التخطيط الجيوسياسي و الأمني؟. يمكن على الأرجح إذا قمنا أيضاً بتغيير حرف "W" أول كلمة ضعف Weakness إلى حرف "V" بمعنى انكشاف Vulnerability، مثلما قام بتغييره فيما سبق يوريك Orr و أور Orr من الحرف "F" بمعنى خطأ Fault إلى الحرف W بدلالته الآتفة؛ لنتحصل مبدئياً على ما يمكن أن نسميه "التقنية الرباعية للمراجعة و التقويم SVOT".

إنَّ تحقيق موازنة حول هذه التقنية في حقل الدراسة الأمنية، إنما يقتضي توظيفها في هذه الدراسة أثناء تقييم الحضور الجيوسياسي- الأمني الفاعل للاتحاد الأوروبي من خلال الادارة المدنية الدولية و بعثته المدنية القانونية في كوسوفو، انطلاقاً من مقابلة قوة "القوة المدنية" و انكشافها بفرصها و تهديداتها كما يلي:

¹ عقيل مخفوض، مرجع سابق، ص، ص. 33-35.

* التحليل الرباعي أو تحليل SWOT هو أداة، أسلوب أو تقنية مفيدة كثيراً بالنسبة لتحليل حالة "ادارة وحدة معينة"، يتم فيها تجميع الاساسيات الاستراتيجية الأربع الضرورية لصنع القرار من مصادر مختلفة داخلية و خارجية. وتمثل هذه الاساسيات في: "القوة" Strenght بمعنى مجموعة القدرات التي تميز تلك الوحدة و تعمل على توظيفها بشكل جيد حتى تكون ذات تأثير؛ "الضعف" Weakness يبرز حين ظهور بعض الخصائص التي تمنع الوحدة من توظيف قدراتها، و التي تحتاج إلى معالجة؛ "الفرصة" Oportunity هي سياق من الاتجاهات، الأفكار و التوقعات التي ينبغي على الوحدة استغلالها بشكل جيد؛ "التهديد" Threat هو بمثل الوقائع القوي الخارجة عن ضبط و رقابة الوحدة التي تقتضي مواجهتها. و من أجل أن تلعب هذه التقنية دور تقوي استراتيجي للوحدة، يجب أن تكون هناك محاذاة و مقابلة للقوة و الضعف مع الفرصة و التهديد؛ على أن هذه الاساسيات الأربع كانت فيما سبق تحمل حروف أسماء مختلفة تندرج تحت مسمى "تحليل SOFT" الذي أطلقه فريق من الباحثين من معهد البحث بستانفورد، إلى أن قام كل من Urik و Orr سنة 1964 في ندوة تخطيطية في زيورخ بتغيير حرف F الذي يعني "خطأ" Fault إلى أول حرف من كلمة ضعف W. للاطلاع على فكرة، منهجية هذا التحليل و مقارنته العملية أنظر: Nadine Pahl and Anne Richter, "Swot Analysis - Idea, Methodology and a Practical Approach," (Scholarly Research Paper, 2007), p. 2-6

1. قوة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية: إذا كان الحضور المدني للاتحاد الأوروبي في كوسوفو يجمع فهوياً حول طبيعة هذا النظام الفرعي أو هويته كقوة مدنية و نتائج أولوياته و سياساته؛ يوحي الحضور فعلياً و مثل القوة المدنية بالدور و الفاعلية الدولية المميزة للاتحاد و سياساته؛ على أن تشكل القوة المدنية مع تطوير قدراتها و التوقعات بشأن ذلك، محاولة لترسيم حدود حضور الاتحاد الأوروبي.¹ و إذ حدث أن وقعت المزامنة بين اشتداد الحرب البوغسلافية و تطوير القدرات المدنية المنظمة و الموجهة في إطار الركيزة الثانية CFSP، سيما الموارد و الآليات المدنية من قبيل الفضاء المدني الجيوسياسي، الموارد المالية التنموية و المعونة الخارجية؛ أصبح مسمى حضوره "اتحاد أوروبي" و ليس "جماعة أوروبية". ومنذ ذلك الوقت و حتى تدخل الناتو في تسوية أزمة كوسوفو عسكرياً سنة 1999، حمل بشكل فعلي خصائص و قدرات تعبر أكثر عن فاعل القوة المدنية.² مع ذلك، و إن كانت هناك توقعات بعد تطوير قدراته الدفاعية و العسكرية في نفس العام، بارتداده نحو حضوره كقوة عسكرية في كوسوفو؛ إلا أن الاتحاد الأوروبي يميّز حضوره الناعم بجسر فجوة الوسائل الصلبة عن طريق تحقيق غاياته المدنية، حيث لا تبرز الغايات دائماً نفس الوسائل وفقاً لفهم ستافريدس الذي يستشهد بمثالي كوسوفو و روندا حول قدرة القوة العسكرية في تعزيز القوة المدنية.³

2. انكشاف الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية: في مقابل قوة الاتحاد المدنية، يعني حضوره من بين ما يعنيه محاولة لتغطية انكشافاته الأمنية و إلقاء ثقله في إحدى محاوره الإقليمية الجيوسياسية عن طريق إعادة بناء دولة كوسوفو اقتصادياً و الاعتراف بقيامها سياسياً. و عليه، فأساس التناقض هو التصريح السابق لـ "أشتون"، حينما اعتبرت أن قوة الاتحاد تكمن في عدم قدرته على إلقاء ثقله هنا و هناك. و إنّ ما يزيد من خصوصية هذا الانكشاف و أوروبيته، هو موقف الصين التي يعتبر كبار مسؤوليها أن كوسوفو "مشكلة أوروبية"، و يتوقعون حلها في حال قام الاتحاد بصياغة خطة قوية بشأنها و تقديمها إلى مجلس الأمن. كما يلعب موقف كثير من الدبلوماسيين الأوروبيين دوراً في تضعيف الموقف القانوني و انكشافيته حول نشر البعثة المدنية "يوليكس" من جانب الاتحاد الأوروبي؛ لكونهم يخلقون ثغرة مفادها أنه من غير الممكن تنظيم أو نشر بعثة أوروبية في ظل غياب تسوية أخرى من جانب مجلس الأمن تعوض القرار 1244، بمعنى "لا سلطة قانونية للاتحاد" في استبدال الإدارة الأممية المؤقتة.⁴

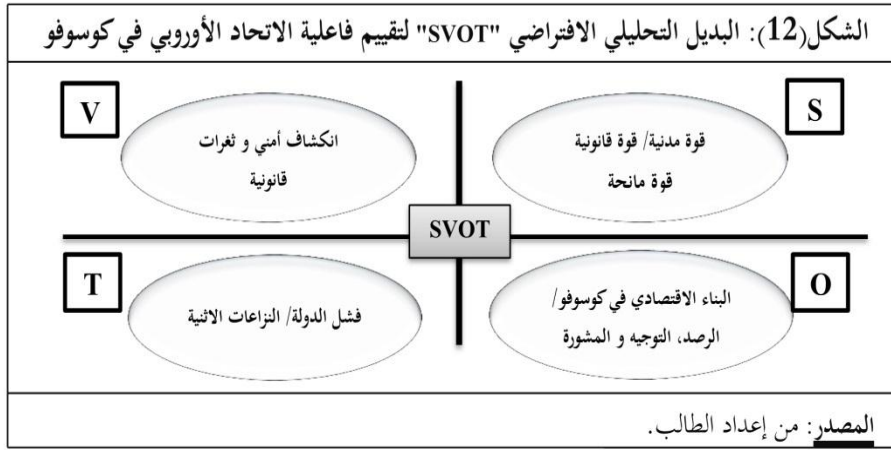
¹ Richard G. Whitman, "Developing Capabilities Reducing Expectations: The Rebirth of Civilian Power Europe," op. cit., p. 24.

² Ibid, p. 5-6.

³ Joachim Alexander Koops, op. cit., p. 184.

⁴ Henry H. Perritt, Jr. *The Road to Independence for Kosovo: A Chronicle of the Ahtisaari Plan* (Cambridge University Press, 2010), p. 137- 138.

3. فرصة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية: تكمن في التوقعات الخارجية التي تضع الثقة في الاتحاد باعتباره شريك تنفيذي للأمم المتحدة في اطار الادارة المدنية المؤقتة في كوسوفو قبل الاستقلال بموجب قيامه بمهمة إعادة إعمار البنية التحتية الرئيسية وإعادة البناء الاقتصادي ضمن الركيزة الرابعة، و باعتباره قوة مائحة تقود بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية مهمة تقديم المساعدات والإغاثة الإنسانية. و بعد الاستقلال، بالنظر إليه كقوة لحكم القانون تقوم بالرصد، التوجيه و تقديم المشورة، في قطاعات الشرطة؛ العدالة و الجمارك.
4. التهديد الأمني للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية: عدم نجاح الاتحاد في اغتنام الفرص السابقة بشكل يعيد بناء السلام في كوسوفو، يمكن أن يضعه في دائرة مغلقة من التهديدات: من فشل الدولة إلى عودة النزاع.¹



الفرع الثاني: تسريع فرصة التنسيق و تشتيت قدرات الاستجابة لمكافحة الارهاب في الساحل.

يبدو أن واقعة أيلول 2011، مهدت لتشكيل اطار قانوني لمواجهة الارهاب، حيث تجسد في قرار مجلس الأمن (1373) بإيعاز و تركية من ادارة بوش أنداك. و هو القرار الأممي الذي يركز كثيراً على طلب تبادل المعلومات الاستخباراتية في فرصة مبكرة لإنذار الدول باحتمال وجود هذا التهديد على أراضيها، و بالتالي فسخ المجال أمام الاتحاد الأوروبي الذي يستغل مثل هذه الفرص المتاحة أمامه. و لأن الاتحاد يمتلك القدرة التي تخوله فاعلية العملية التنسيقية؛ فالدول الافريقية و خصوصاً دول غرب افريقيا و الساحل، قامت بالتوقيع من أجل ضمانات هذا القرار من دون امتلاكها القدرة على الالتزام به.²

¹ Lucia Montanaro, op. cit., p.1 5.

² Jendayi E. Frazer, "Africa Policy: A Record of Success," in Claudia E. Anyaso (ed.), *Fifty Years Of U.S. Africa Policy: Reflections of Assistant Secretaries Of African Affairs and U.S. Embassy Officials* (USA: Association for Diplomatic Studies and Training, 2011), p. 248.

إنَّ استغلال الاتحاد الأوروبي فرصة حضوره ضمن التنسيق الاستخباراتي في منطقة الساحل كقوة مانحة و تمويلية، يضعه في عملية تنسيقية بنوية اتصالية، تتم بواسطة تبادل المعلومات بين مركز الوضع المشترك و بين المركز الافريقي CAERT. دليل ذلك، هو تمويل الاتحاد الأوروبي مشروع للمركز الأفريقي بحوالي 1 مليون أورو، حينما باشر هذا الأخير تجربة تطوير مساهمته في اطار تبادل المعلومة الاستخباراتية الاقليمية من خلال بناء قاعدة بيانات سرية من شأنها أن تشمل الاتجاهات في الأنشطة الإرهابية، و كذلك أسماء الإرهابيين والجماعات الإرهابية التي قدمتها جهات الاتصال، على أن يقوم بتحليلها في وقت لاحق.¹

و لكن مع انشاء قيادة عملياتية مشتركة لمكافحة الإرهاب CEMOC بتمنراست (سنة 2009)، ثم انبثاق وحدة الدمج والاتصال ULF عن المركز الافريقي، بدى هناك نوع من التشّت و التيه في كيفية توظيف الاتحاد الأوروبي لقدراته بشأن مكافحة الظاهرة الارهابية في الساحل.* و مبنى ذلك، أن الخدمة الخارجية الجديدة EEAS، كانت قد أشارت إلى الصعوبات التي يواجهها الاتحاد أثناء محاولاته فهم بنية مكافحة الإرهاب في دول الساحل من خلال الوجدتين السابقتين. فمن جهة، يجد صعوبة في فهم ما هي عليه وحدة الدمج و الاتصال ULF، بالرغم من أن الجزائر تقدمت خطوات في تطوير هذه الوحدة؛ أي أن الأمر يلتبس عليه في تحديد ما إذا كانت بنية لتفاسم المعلومات الاستخباراتية أم مجرد بنية للاتصالات؟. من جهة أخرى، عدم ادراكه لسير عمل وحدة الدمج و الاتصال، لا يمكن أن يساعده أو يفيد في الوصول إلى القيادة العملياتية CEMOC، و من ثم كسره انغلاقيتها بخصوص التعاون الأمني. ومع ذلك، بدأت تتبدّد مخاوف الاتحاد بشأن المقاربة الأمنية الجهوية للساحل التي تعتمد على القيادة بشكل احتراسي من التدخل الأجنبي، عندما توجه وزراء الشؤون الخارجية الأربعة الذين يمثلون القيادة إلى بروكسل في ديسمبر 2011، مؤكدين انفتاحها حول فكرة التعاون المستقبلي في إطار بعثة CSDF، المرسله خلال الربع الأول من عام 2012 قصد فهم طريقة عمل ULF، و لتكون فرصة لتسليط الضوء على الجسم الأوروبي (يوروبول، وحدة الاستخبارات SITCEN) الذي يكون مسؤولاً عن التعاون.² وغير ذلك، يمكن القول بتشّت استجابة استراتيجية الساحل، حيث أشار ممثلون عن المجتمع المدني بفشلها في التزوّد بتحليل وافي عن الحالة الاقليمية المعقّدة هناك، علاوة على اعتنائها بمناطق دون أخرى مثل مالي و النيجر.³

¹ Thomas Renard, op. cit., p. 3.

* بالإضافة إلى الجزائر، تضم القيادة العملياتية المشتركة كل من موريتانيا، مالي و النيجر.

² Bérangère Rouppert, "The European strategy for the Sahel" (Brussels: GRIP, 2011). accessed (08/10/2014): <http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2012/na_2012-12-27_fr_b-rouppert.pdf>

³ Raphael Bossong, *The Evolution of EU Counter-terrorism: European Security Policy After 9/11* (New York: Routledge, 2013), p. 123.

المبحث الثالث: ضرورة التحويل في مبادئ و أداء القوة المدنية نحو حوكمة أمنية شبكية.

في المبحث الأخير من الفصل الأخير في هذه المذكرة، أمكن الوصول إلى إحدى الضرورات التي تختم تقوم وتصحيح مصفوفة مبادئ العمل التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، وهذا بطريقة استشرافية تنطلق من تصورات الأمنة التقليدية وتعود إليها في صيغ مفاهيمية جديدة؛ بمعنى أن عليه تجاوز نموذج قوة مدنية معادة التشكيل حالياً وفقاً للمبادئ الستة التي صاغها مول اعتماداً على المسدس الحضاري لـ سانغهايس، و التصوّب بدلا من ذلك نحو نموذج قوة مدنية متحوّلة على حد تعبير كريستوفر هيل، ولكن بأن تستمر في نفس الوقت كقوة تحويلية بمفهوم كل من الأستاذ ريس Risse، و الأستاذة بورزيل Börzel، حتى لا يكون تحول ينسلخ من القيم والأخلاقيات المدنية والديمقراطية التي ركزت عليها مقولات دوشان، ومن ثم بلورة و تحيين مبادئ يلتزم بها و يحاول تتأقفا مع الجهات الفاعلة الأخرى، على أن تكون مشبعة بمضامين نظام الأمن في بيئة عالمية جديدة ما بعد وستفالية؛ أي عن طريق تغييرها جزئياً -والأمر هنا يتعلق أساساً بمبدأ تعددية الأطراف- حتى توائم أطره غير الرسمية، و تستوعب آلياته غير الرسمية من أجل تلاحم و توافق أكثر، و بما يضمن استمرار مساهمة قوة مدنية في نظام غير منقطع من حيث المحاولات التكيفية مع الجوانب التعاونية من الحوكمة الأمنية العالمية الفعالة و الجيدة.*

و فضلاً عن ذلك، من الضروري أن يعيد الاتحاد الأوروبي النظر في منطقته التنظيمي، التنسيق و الرقابي، بإعادة ترتيب تعاقباته و تفاعلاته أفقياً أو عمودياً إن أمكن ذلك، و بالاعتماد على تجمعات و أنماط شبكية للتنسيق بين جهات عامة و خاصة في إطار عمليات توفير الأمن القومي، الأوروبي و العالمي.¹

إنّ التشديد على ضرورة التغيير و لو جزئياً في بناء القوة المدنية، يعقب فصلين من التأصيل النظري و الاختبارات التطبيقية، بالإضافة إلى مبحثين من نفس الفصل تم فيهما اختصار مراجعة مدى فعالية نموذج الاتحاد

* القوة التحويلية: مفهوم يقترّب كثيراً من مفهوم القوة المدنية و المعيارية، قام بصياغته كل من الأستاذ Risse، والأستاذة Börzel مثلما صاغوا من قبل مفهوم "قوة مدنية ناشئة". يجادل الأستاذين بأنّ هذه القوة تستهدف تحويل سلوك، هياكل و هويات دول ثالثة تكون في الأغلب مجاورة إقليمياً، كما تعتمد على الاستمرار في التعامل بمنظومة الحوافز و المكافآت مع تخريج و نقل المعايير (وجه من أوجه التبعية)، و كل ذلك يستهدف في النهاية تحقيق أوروبا و الاتحاد الأوروبي كقوا للتحسين السياسي والاجتماعي، الاقتصادي، القانوني و الثقافي داخل و خارج أوروبا. راجع:

Tanja A. Börzel and Thomas Risse, "The Transformative Power of Europe The European Union and the Diffusion of Ideas," (KFG Working Paper, no. 1, May 2009).

¹ أناتولي بورشنيك، يوليا غايداي، ترجمة: خير شهرزاد. "خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية" ولوج الموقع (2014/01/15):

<<http://politics-ar.com/ar/files/05.pdf>>

اللغة الأصلية لهذا المقال أوكرانية، ولزبد من الاطلاع توجد النسخة الإنجليزية التالية:

Anatoliy Poruchnyk and Yulia Gaidai, "The Creation of Institutional Prerequisites for a System of Global Governance," 2008: <http://iejjournal.com/journals_eng/8-9/2008_3_%20Poruchnyk.pdf>

كقوة مدنية، أثبتت مرجعيته المعيارية و حقيقته العملية غير الافتراضية ذات الصلة الوثيقة بواقع الظاهرة الأمنية متعددة المستويات (خصوصاً المستوى القومي، الاقليمي، العالمي)، حيث استمر و يستمر حوالي أربعين سنة منذ تصميمه و ليس ثلاثين سنة كما قال بذلك "العايدي"، لكن مع بعض الحدود المعيارية و الإجرائية التي تشل في بعض الأحيان مساهمته الفاعلة في محاذاة التغير الحضاري الفعّال لنظام مركب/معقد من الجهات الفاعلة المتنوعة، في ظل تمايز هذه الجهات وظيفياً، معيارياً و مصلحياً، و في إطار التشاركية من أجل صناعة السياسات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

علاوة على ذلك، كثيراً ما وقع الاتحاد و يقع في بعض التناقضات المستبعدة لفعاليته و فاعليته كقوة مدنية في اطار التعاون، التنسيق و التنظيم الأمني مع تلك الجهات، سيما الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة، و أثناء القيام بعمليات مدنية وعسكرية لإدارة بعض الأزمات أو مواجهة بعض التهديدات ضمن مجالات جيوسياسية، تكون فيها السيطرة لصالح اللاعبين الاقليميين الجيو استراتيجيين من الدول أكثر من الاتحاد و من تلك الشركات. في هذا المبحث، يتم تقديم توليفة تحويلية يتوقع أن تكون المتغير الوسيط الحاسم الذي يؤسس للعلاقة الحقيقية بين مساهمة قوة مدنية ناشئة فعالة و مستقبل نظام حوكمة أمنية شبكية معاصرة، عن طريق مناقشة السيناريوهات الثلاثة التالية:

1. **السيناريو الأول:** يتضمن بدوره ثلاثة سيناريوهات تتعلق بتحويل العمل متعدد الأطراف من الاصلاح و الفعالية ضمن المنظمات الدولية إلى التفاعل ضمن المنتديات العالمية غير الرسمية، و يتعلق الأمر هنا بـ "العمل مصغر الأطراف" Minilateralism في اطار مجموعة العشرين G20؛ "العمل متعدد الأطراف القليل/الخفيف" Multilateralism Light ضمن مجموعة الثمانية G8. أو قد يكون التحويل الحقيقي في تأسيس العلاقة الجديدة مع المجتمع المدني العالمي في اطار بلورة "العمل متعدد الأطراف الجديد" New Multilateralism .
2. **السيناريو الثاني:** يقدم مفهوم متأخر يتعلق بما يسمى "تجمعات أمنية عالمية"؛ مفهوم يطور مبدأ التضمين بتجاوز النقاش الحاد حول أولوية الدولة أو القطاع الخاص في توفير الأمن، و كظاهرة تعاونية تنسجم مع تعددية الأطراف الجديدة، وتؤطر نفسها عملياً وفق المقاربة الشبكية.
3. **السيناريو الثالث:** يكشف عن عملية انتقال غير متركز إلى أنماط عديدة بين فواعل عديدة من أجل مواجهة تهديدات تأتي من فواعل غير دولاتية في اطار ما يسمى بـ "التنسيق الشبكي" أو "الحوكمة الأمنية الشبكية".

➤ **المطلب الأول: سيناريوهات تحويل العمل متعدد الأطراف: تخفيف و تصغير أم تجديد؟**

عوض أن يدعو الاتحاد خطاباً أو يقوم بممارسةً بالتزام متشدّد تجاه نظام متعدّد الأطراف فعّال، ثم يحاول أخذ القيادة بطريقة نفعية على أساس أكثر دولاتية و رسمية، سيكون من الأنفع له أن يساهم في تصغير الأطراف أو على الأقل تخفيف العمل متعدد الأطراف ضمن منتديات غير رسمية مثل مجموعة الثمانية G8 و مجموعة العشرين G20، بما يوفر له هامشاً كبيراً من التصرف في صناعة قراراتها التي تتمحور حول مختلف المشاكل العالمية، و ذلك عن طريق المفوضية و البنك المركزي الأوروبي و الدول الأربع الأعضاء (بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا)، خصوصاً و أنها تنحاز إلى جانبه بشأن تعزيز توافق الآراء معاً و القيام بإجراءات منسّقة من أجل توفير سلع عامة عالمية.¹

يشكّل الأمن أهم تلك السلع المنتجة، من خلال توفّر ما يكفي من السلطة لدى الاتحاد و هذه المنتديات العالمية للتحدث عن منفعة مشتركة.² ومع ذلك، تتسيّد الولايات المتحدة اجتماعات هذه المنتديات محاولةً تنويع السلع العامة، انطلاقاً من البحث عن ائتلافات للراغبين من أجل حملتها الاستباقية لمحاربة الارهاب و الوصول إلى فاعل مقدم للمساعدات الانمائية و الخارجية، بحكم أنها قوة متفوقة عسكرياً و تسعى لبسط نفسها كقوة مدنية عالمية بعد تقرير هيلاري كلينتون سنة 2010.³ و بالرغم من المزاخمة الأمريكية، تبقى القوة المدنية الناعمة و تقليل تعددية الأطراف مفهومان مفتاحيان لاستكشاف ديناميات العلاقة بين مجموعة الثمانية و الاتحاد (EU-G8)، أما القوى الناشئة المدنية و العمل مصغر الأطراف، فيظان جوهر علاقة مجموعة العشرين و الاتحاد (EU-G20)، أين تكون المزاخمة من طرف القوة الصاعدة الآسيوية (الصين).⁴

و بعد هذا التحول ضمن المنتديات غير الرسمية، سيكون أكثر سيناريوهات التحول شرعيةً بالنسبة للقوة المدنية و النظام التعاوني الأمني العالمي، أخذ الاتحاد زمام المبادرة في بناء تعددية أطراف جديدة من الأسفل، تتضمن فواعل غير دولاتية كما تتجاوز الحدود الوطنية في عالم معولم، حيث توفر من الناحية النظرية مستوى جديد لتحليل العلاقات ما بعد الدولية أو بالأحرى ما بعد الدولة القومية و النظام الدولي الوستفالي. ومن الناحية

¹ See: Marina Larionova, *The European Union in the G8: Promoting Consensus and Concerted Actions for Global Public Goods* (England: Ashgate Publishing, Ltd., 2012).

² Sergey Medvedev and Igor Tomashov, "Security as Global Public Goods: Common Issues For The European Union and The G8," in Marina Larionova (ed.), op. cit., p. 213.

³ جوزيف ناي، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. *مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص، ص. 259، 260.

⁴ John J. Kirton, "Key Concepts for Exploring The Role of The European Union in The G8," in Marina Larionova (ed.), op. cit., p. 25.

العملية، تتحرك وفق المقولات التي ترى فيها أداة لتحقيق السلام و التعاون الأمني العالمي، لاحتمال كبير في عدم تحقيق ذلك من خلال الفواعل الحكومية و الدولانية،¹ أو كما أراد روبرت كوكس لمفهومه أن يستند في حركيته البناءة على علاقة فاعلة و واضحة مع المجتمع المدني العالمي Global Civil Society.² لكن يبقى أمراً غير مؤكد بعد؛ الحديث عن امتلاك هذا الأخير لسلطة ضبط حقيقة أكثر من الدول السيادية، بحكم أن تلك الدول هي من تتيح له النشاط داخل حدودها، ليضع في منطلقاته العملية الوجود القبلي لمجتمع الدول.³

✦ الفرع الأول: تخفيف تعددية الأطراف: ثقل العلاقة مع القوى الكبرى؟

معياريًا؛ يمتلك الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية مبادئ نظام فرعي متعدّد الأطراف فعال، و بدى مؤسسياً أنه مهيم بشكل جيد لنقل خصائصه، بموجب امتلاكه الأدوات التي تمكّنه من المشاركة الفعّالة في الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف الفعّالة، وهو الأمر الذي زاد من المطالبات بتدعيم دوره القيادي ضمن ترتيباتها. لكن بالنسبة للعديد من المختصين، تفرض التحدّيات القانونية ذات الطابع السياسي المؤسسي قيوداً على الأداء الفعلي للاتحاد، و ذلك لالتزامه أساساً بالعمل في الإطار الرسمي للأمم المتحدة كمساهم مميّز في الحلول الجماعية،⁴ وبالتالي كان مشبعاً بفلسفة ليبرالية تحتمّ عليه العمل بدأب من أجل تكريس منطق حوكمة دولية رسمية، حيث تبدأ من عملية تطوير ترتيبات مؤسسية لتعزيز التعاون بين الدول.⁵

¹ نادية محمود مصطفى، "تعليق على بحث د. عبد الله النعيم: "الدين والمجتمع المدني العالمي" المنشور في النسخة المترجمة من تقرير المجتمع المدني العالمي لسنة 2008". ولوح الموقع (2014/08/26):

<http://www.hadaracenter.com/pdfs/تعليق على بحث.pdf>

² "المجتمع المدني العالمي: هو مجموعة من الجمعيات التطوعية، المنظمات غير الحكومية الدولية، مجموعات القطاع الثالث، و الحركات الاجتماعية التي تنشط على نطاق عبر وطني. ما يميز هذا النشاط بشكل أساسي، هو معالجة الأبعاد العالمية للمشكلات المحلية. أما أهم المشكلات التي يكون للمجتمع المدني العالمي فيها تأثير، فتتعلق كثيراً بتطوير القانون الانساني كما ترى ذلك "كالدور ماري". و يكون التأثير من خلال ضبط العنف المنظم و الطلب الدولي المتزايد من أجل التدخلات الانسانية في النزاعات و تنامي عمليات حفظ السلام. لكن يبدو أن هذا التركيز مؤطر ضمن دلالات تبلور المجتمع المدني العالمي بعد الحرب الباردة التي تصنفها ماري في ثلاث اتجاهات: الأول، هو المعنى بالتنظيم الانساني أو المنظمات و الحركات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان؛ الاتجاه الثاني أو ما تسميه الاصدار النيوليبرالي، يستخدم المفهوم ضمن أجنداث الحكومات الغربية و المؤسسات العالمية؛ الاتجاه الثالث، بمثابة إصدار ما بعد حدائي يركز على الحركات الدينية و الاثنية كجزء من المجتمع المدني العالمي. راجع: كرازي اسماعيل، مرجع سابق، ص، ص. 246، 247. و أنظر أكثر:

John D. Brewer, *Peace Processes: A Sociological Approach* (UK: Polity Press, 2010), p. 47.

³ Robert W. Cox, "Introduction," in Robert W. Cox (ed.), *The New Realism: Perspectives on Multilateralism and World Order* (New York: St. Martin's Press, 1997).

⁴ روبرت جاكسون، ترجمة: فاضل جتكر. *ميثاق العولمة: سلوك الانسان في عالم عامر بالدول* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص. 201.

⁵ Jan Wouters et. al, "The European Union and Global Multilateral Governance - an interdisciplinary research project: Research Notes (Part 1)", *Journal of Contemporary European Research*, Vol. 4, no. 1 (2008), p. 53.

⁶ مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، *مجلة المستقبل العربي*، عدد. 421 (مارس 2014)، ص. 137.

أمام هذا الوضع، يمتلك الاتحاد الأوروبي فرصة مميزة لتجاوز تلك التحديات المؤسسية، مع التحرر أساساً من دوغمائية العمل متعدد الأطراف عبر المؤسسات الدولية لا غير. كيف ذلك؟. ليس هناك طريق بأي حال، إلا في التجمع مع عدد من الفواعل في مجموعة من دون أمانة عامة، و من دون معاهدة تأسيس رسمية و هيئة دائمة للتمثيل؛ أي من غير وجود هيكل تنظيمي في النهاية. و لاشك أن كل هذه الخصائص تنطبق على مجموعة الثمانية G8 التي انبثقت من اجتماع غير رسمي سنة 1975، و ظلت كمنتدى غير رسمي يشارك الاتحاد في قممه السنوية التي تستضيفها القوى الصناعية الكبرى المنشأة لها منذ سنة 1977، و كذلك ينطبق الوضع على مجموعة العشرين G20 المنشأة على هامش قمة واشنطن سنة 1999.*

و يمكن للاتحاد ههنا التحول من حوكمة دولية رسمية إلى حوكمة عالمية غير رسمية Informal Global Governance أو على الأقل إلى حوكمة دولية غير رسمية Informal International Governance كما يسميها الخبير السياسي الفنلندي Risto Penttilä** أين تتقلص تكاليف صفقات العلاقات الدولية بشكل أكبر.¹

إنّ هذه الآلية غير الرسمية للحوكمة العالمية التي تجمع عدداً قليلاً من الفواعل الدولية مع تمثيل عدد متنوع من الفواعل اللا دولاتية في قممها السنوية ضمن عمل غير رسمي، يجعل منها Penttilä صعوداً لما يسميه "تعددية أطراف خفيفة". و حيث يعلم المقصود من التعددية كما سبق و تم تعريفها، ما يهم هي "الخفة" التي يقصد بها عدم مأسسة العمل متعدد الأطراف وفقاً لبيروقراطية معقدة و متضخمة و قواعد صارمة، بل هي في المقابل فضاء رحب لتنسيق السياسات و البثّ في القضايا الرسمية ذات الصلة بالسلع العامة العالمية، أين يحدد الأمن كسلعة أهم ينبغي توفيرها، و بالتالي سيكون الاتحاد أمام سيناريو حوكمة أمنية عالمية غير رسمية، لكن يظل السؤال المطروح ما دلالة وخلفية ذلك و مجموعة (1+7) بالكاد تعتبر فاعل الأمن؟.²

في اطار نظام أمني عالمي، كثيراً ما منح وسام "الفاعلية" للمؤسسات الأمنية الرسمية كمنظمة الأمم المتحدة، وكذلك لمجموعة من المؤسسات الأمنية متعددة الأطراف، زيادة على المنظمات الإقليمية العالمية الأخرى

* تجدر الإشارة إلى أن مجموعة الثمانية، وقبل أن تحمل اسم هذا العدد من الدول، انبثقت أولاً كمجموعة من ست دول G6، هي: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا. ثم سميت مجموعة السبعة G7 سنة 1976 بعد انضمام كندا و G8 بعد انضمام روسيا سنة 1998.

** Penttilä الحاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة، هو أيضاً مدير منتدى السياسة و الأعمال الفنلندي (EVA) وغرفة تفكير السياسة و مقرها في هلسنكي. و هو أيضاً الأمين العام لاتفاقية قادة الأعمال الأوروبية (EBLC)، كما كان أيضاً مدير المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف، وعضو في البرلمان الفنلندي.

¹ Judith Huigens, "Between Effective Multilateralism and Multilateralism Light," in Drieskens and Louise G. Van Schaik (eds.), *The EU And Effective Multilateralism: Internal And External Reform Practices*, op. cit., p. 153.

² Risto Penttilä, *Multilateralism Light: The Rise of Informal International Governance* (London: The Centre for European Reform, 2009), pp. 1-2, p. 27.

التي تم بناؤها وفقاً للميثاق الأممي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.¹ غير أن المسائل الأمنية كانت حاضرة ضمن أجنداث قمع المجموعة منذ سنة 1975 إلى أن أصبحت قضايا طارئة، تفرض على القوى الكبرى/الغرب اثبات أنفسهم للعالم بأنهم القائمون الحقيقيون على الفعل متى أرادوا ذلك. و مع اشتداد الحرب في كوسوفو ابتداءً من سنة 1999، أين كان مجلس الأمن مقيداً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وحيث أصبح واضحاً احتمال معارضة روسيا و حتى الصين لأي قرار ضد صربيا، وفرت مجموعة الثمانية G8 منتدى لإجراء محادثات في قمة برلين بين الروس و الغرب في عهد بوريس يلتسين Boris Yeltsin في ظل غياب الأمم المتحدة التي تحتم عليها و بأثر رجعي شرعة عمل المجموعة، عن طريق نسخ و تمرير إعلانها كقرار لمجلس الأمن رقم 1244 على حد تأكيد Penttilä. و عليه إذا ما اعتمد هذا التأكيد، نجد أن الحضور المدني للاتحاد الأوروبي فُوض ليس لالتزاماً بتعددية أطراف فعالة و إنما بتعددية أطراف خفيفة. و ما يزيد ذلك تأكيداً بالنسبة للتفاعل الحقيقي بين الاتحاد و الغرب، هو المزامنة مع فترة الرئاسة الألمانية المزدوجة لكل من الاتحاد و مجموعة الثمانية.²

و ربما يبقى الشاهد الحالي على ثقل العلاقة بين الاتحاد و الغرب في إدارة الأزمات الجيوسياسية؛ قرار إلغاء قمة الثمانية التي كان من المقرر أن تعقد في سوتشي بروسيا في 24 مارس 2014، ليتم تحويلها إلى بروكسل من 4 إلى 5 جوان 2014 في اجتماع من سبعة دول؛ فالأمر هذه المرة يتعلق بضم إقليم القرم الأوكراني لروسيا. ولكن في حين تتوتر علاقة روسيا مع الغرب وتزداد تطوراً مع الدول الناشئة، بالنظر إلى ترأسها قمة العشرين في سان بطرسبورغ في 06 سبتمبر 2013، كما ستترأس "مجموعة البريكس" BRICS سنة 2015، في مقابل ألمانيا التي ستترأس G7/G8، هل سيكون التزام الاتحاد بالتعاون مع الدول الناشئة بمثابة عمل مصغر الأطراف؟³

✚ الفرع الثاني: نحو عمل مصغر الأطراف: بداية لتعاظم العلاقة مع القوى الناشئة؟

بالرغم من أن Penttilä يجعل من المجموعة G7/G8 و المجموعة G20 مقاساً مناسباً لتعددية أطراف خفيفة، يرى الليبي-الفنزويلي "مويسيس نعيم" Moises Naím في "العمل مصغر الأطراف" توصيفاً أصدق لهذه المجموعات. لكن تراه، أي مجموعة كان يقصد؟. تنبع الإجابة من نبذه مأمورية العمل متعدد الأطراف الذي تماهت معه الجهات الفاعلة الدولية باعتباره الدواء الشافي لجميع العلل في العالم، و بالتالي كان يرى أن البحث عن اتفاق

¹ Joel Westra, "Reforming the Global Security Order: Institutional Legitimacy and Global Security Governance in a Changing World," accessed(05/04/2013)

<<http://www.calvin.edu/admin/provost/scholars/students/mcgregor/facprojects/11%20Westra2014.pdf>>

² Risto Penttilä, op. cit., pp. 28-29.

³ Nancy Alexander, "Introduction to the Group of 20 (G20)," Issue 1(July 2014).

accessed(24/08/2014)<http://us.boell.org/sites/default/files/alexander_new_introduction_g20_7-23-14.pdf>

جماعي عمل يجب تناسيه؛ لكونه بدأ بتوقيع مجموعة G192 على إعلان الأمم المتحدة للألفية، و انتهى بالفشل في الالتزام بتوفير السلع العامة العالمية، خصوصاً و أن الدول الغنية هي أكبر الفاشلين، باستثناء إحراز التقدم في الأداء الاقتصادي الآسيوي. في المقابل، يدعو إلى تبني مقاربة أكثر ذكاءاً و استهدافاً، أين يتم سحب المفاوضات حول القضايا العالمية إلى طاولة تجمع عدد أصغر من البلدان، لديها أكبر تأثير ممكن على حل مشكلة معينة. من أجل ذلك بحث نعيم عن ما سماه بـ "الرقم السحري" لتلك الطاولة، و بالطبع لم يكن يقصد رقم ثمانية لمجموعة G8 بما أنها على درجة عالية من الانتقائية، و لو أنها تُعد أيضاً عملاً مصغراً الأطراف، وعثر بدلاً من ذلك على الرقم 20 قادماً بمجموعة العشرين التي تمثل 85% من الاقتصاد العالمي المدعم باقتصاديات الدول الناشئة.¹

إنّ وضوح صورة التأثير الحالية لهذا الصنف من الدول الصاعدة في إطار العمل مصغراً الأطراف، سيما البلدان الآسيوية منها مثل الصين، الهند و اندونيسيا، بحكم امتلاكها اقتصادات متماسكة و قابلة للتطوير بوتيرة سريعة جداً، دون تناسي أنها تقع في قارة لا تزال تجلب تهديدات لأمنها و للأمن الأوروبي و العالمي، يُشكل دافعاً كبيراً للاتحاد الأوروبي و لتلك القوى من أجل تعزيز علاقات استراتيجية.²

و حيث ينظر لهذه العلاقات أساساً من بعدها الاقتصادي بالنسبة للصين و الهند، يؤكد العديد من مسؤولي البلد الأول أنها تمثل تكاملاً اقتصادياً، بما أنّ أسواق الاتحاد تُشكّل الجانب من الطلب فيما يبقى العرض من جانب النظام الانتاجي الصيني. أمّا العلاقة مع الهند فأكثر منها شراكة تجارية، يؤكد وزيرها الأول "مانموهان سينغ" أنها مصدرٌ واسع للاستثمار الخارجي المباشر. و ربما ينم كل ذلك عن ثقة في نموذج قوة مدنية أكدّ فاعليته من قبل في أندونيسيا في إطار الادارة المدنية للأزمة بين الحكومة و المتمردين، بالاشراف مع الآسيان على وقف إطلاق النار، لتضفي تجربة كهذه البعد الأمني الاستراتيجي لتلك العلاقات. لكن و إن بدى الأمر بمثابة تعاضم لعلاقات براغماتية، هي على الأقل براغماتية أنفع مما يحصل عليه الاتحاد ضمن العمل متعدد الأطراف، كما يمكن عدّها بداية لتعاضم التزام الاتحاد الأوروبي التعاون مع فواعل العمل مصغراً الأطراف أكثر من الالتزام مع الولايات المتحدة كفاعل العمل أحادي الطرف.³

¹ Moises Naím, "Minilateralism: The Magic Number to Get Real International Action Foreign Policy," June 22, 2009. accessed (29/08/2014):

<<http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/18/minilateralism>>

² Gustaaf Geeraerts and Eva Gross, "Introduction," in Gustaaf Geeraerts and Eva Gross (eds.), *Perspectives for a European Security Strategy Towards Asia: Views from Asia, Europe and the US* (Brussels: Vubpress, 2011), p. 7.

³ Lorenzo Fioramonti, "Is the EU a Better Global Player ? An Analysis of Emerging Powers Perceptions," in Sven Biscop and Thomas Renard (eds.), *The European Union and Emerging Powers in the 21st Century: How Europe Can Shape a New Global Order* (USA: Ashgate Publishing, Ltd., 2012), p. 148, pp. 152-153.

مما سبق، يفترض أن يتحول هذا السيناريو نحو إعادة فتح النقاش حول توازن ميزان قوى-اقتصادي على الأقل بين خطين من فواعل توجيه عمل، قوة، أو قيادة نظام الحوكمة الأمنية الدولية/العالمية المعاصرة: أنصار التخفيف و أكثرهم يفضل أحادية الطرف، أنصار التصغير و يلتزمون غالباً بالتعددية؟¹ وبناءً على ذلك، هل يُعدّ الأمر من الناحية النظرية تأكيداً للمنظور الواقعي الذي يجادل دائماً بدور القوة و باشمال أجندة السياسة الدولية على آفاق التعاون المهادف الذي يعتمد في الغالب على تصرفات الدول الكبرى؟. هذا السؤال الأخير أراد "ستيفن ولت" التأكيد منه بعد يوم واحد من نشر مقال نعيم الذي اقتبسنا منه سابقاً، حيث قام بنشر مقاله بعنوان "حول العمل مصغر الأطراف"، مشيداً في البداية بمفهوم نعيم و اعتباره كحل مميّز بديل عن السعي تجاه تقدّيس تعددية الأطراف، لكن مع الخلاص إلى المقولة الشهيرة للمؤرخ الأثيني ثوسيديديس Thucydides المتضمنة في مؤلفه "الحروب البيلوبونيسية": "القوي يفعل ما يمكنه فعله و الضعيف يتحمل ما يتوجب عليه تحمله"، ومعتبراً من ذلك أن الاتفاق بين القوى الكبرى بشأن قضية هامة قد يؤدي إلى الترتيبات التعاونية التي يجب على الدول الضعيفة أن تقبل بها إذا كانت ترغب في الحصول على فوائد المشاركة. وبما أنه يعتبر الأمر ناجحاً في سياقات معينة، مع ذلك يأسف ولت في الأخير لكون المفهوم في نظره لن يقدم الكثير، بحكم أن الاختلاف بين الدول الاقتصادية حول قضايا متنوعة يظل قائماً.²

و بالنسبة لما يهم تقدم هذا السيناريو، يبقى السؤال مطروحاً حول مدى اندماج الاتحاد اندماجاً ثقيلاً يتعاضد تعاضد المؤشرات القوية حول استمرار نظام و استقاليات أو نظام الدول، الأمر الذي يصعب عليه التحول وراء هذا النظام، متجهاً صوب تحديد مبدأه، بالانفتاح على تكوينات متخطية للحدود الوطنية؟

الفرع الثالث: تعددية الأطراف الجديدة: اتجاه الاتحاد نحو المجتمع المدني العالمي؟

لقد تمت الإشارة في الفصل المفهومي النظري إلى الدلالات المفتاحية لتعددية الأطراف الجديدة و أهميتها بالنسبة لحوكمة أمنية متعددة الأطراف جديدة؛ أي كمفهوم اقترحه كوكس فاتحاً النقاش حول تغير انطولوجي عالمي النطاق بخصوص مسألة التعاون في العلاقات الدولية، ليعاد تشكيله من طرف سوزان سترانج في إطار نقاشها حول تحديات مبدأ تعددية الأطراف في ظل الاتفاق بين القوى المهيمنة و التابعة حول مسائل الاقتصاد السياسي الدولي، إلى حين إبرازه كتحويل جديد مع ثيلو، حيث يقترح من حركات تواصلية لنموذج أوروبي مدني

¹ Fulvio Attinà, "EU and the structure of government of the global political system: The case of multilateral security," (22nd International Political Science Association Congress-Madrid: July 8-12, 2012). accessed (26/08/2014): <http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_10256.pdf>

² Stephen M. Walt, "On Minilateralism," June 23, 2009. accessed (29/08/2014): <http://www.foreignpolicy.com/posts/2009/06/23/on_minilateralism>

يقبل التبعية (كجزء من كل) و يعتني كثيراً بالتعاون و التعددية، متغلباً بذلك على المحاذير السيادية. مع ذلك، و حقيقة أن الاتحاد ركّز كثيراً على المرافعة لصالح "تعددية أطراف فعالة"، سار النقاش الأكاديمي و الخطابي كله في طريق التبعات و الفائدة العملية لهذا المبدأ بالنسبة لفاعلية الاتحاد و فعالية النظام العالمي ككل، و هو الأمر الذي جعل في الأخير الدراسة تسير بطريقة آلية نحو ترك تعددية الأطراف الجديدة كإحدى سيناريوهات التحول الحقيقي لمفهوم القوة المدنية.

يبدو أن النهضة الحقيقية لمفهوم القوة المدنية لا يمكن أن تحدث بشكل فعلي خارج حوكمة أمنية عالمية تستند إلى نظام جديد، تمليه ضرورة مراجعة النظام الوستفالي و التحول إلى شكل مختلف يتم فيه تجميع السيادة. و عليه، فإن الحصول على نموذج قوة مدنية جديد في إطار نظام ما بعد وستفالي، لن يُعدّ على الإطلاق استراتيجية كرونو-سياسية تستحضر مطلقاً سرديّة السلام لقارة أوروبية فككتها الحروب، و منه عدم النظر إلى هذا النموذج كإرث خامل على حدّ تعبير ماريو ثيلو؛ فتعددية الأطراف الجديدة يمكنها تخلص نموذج القوة المدنية من مختلف مظاهر التناقض، لأنها ستقوم بتوجيهه في سياق أكبر من مجرد أن يكون نظام دولي تقوده الدول و المنظمات الدولية نحو سياق يتواصل فيه عبر وطنياً، انطلاقاً من إنشاء نظام تعاوني عالمي يتم فيه معالجة المسائل الأمنية بشكل أكثر شرعية و أكثر مساءلة و ديمقراطية.¹

إنّ شرعية مخرجات فعالة لهذا النظام، لا بد لها و أن تأتي من شرعية مدخلات تشتمل على إشراك فواعل تعمل عكس منحى الربح، كما تسعى إلى تقديم الخدمات العامة بشكل طوعي، مع وضع مطالب أقوى للمساهمة في ديمقراطية الحوكمة العالمية بشكل عام و الحوكمة الأمنية العالمية بشكل خاص. و سيكون ذلك انطلاقاً من افتراضات ما بعد وستفالية، تجادل بأن الدول أصبحت أكثر تعرضاً للتأثير من قبل الفواعل غير دولانية التي يمكنها شغل المساحة الناتجة عن التلاشي أو فقدان غير الطوعي لسيادة تشهد على تحول الدولة من نظام وستفالي متصلّب، و لظالمات تم تصوّيره بالأشكال المألوفة من العمل الأمني متعدد الأطراف الذي يقترب من المقولات الواقعية لتوازن القوى.²

¹ Mario Telò, "European Union, Regionalism, New Multilateralism: Three scenarios," op. cit., pp. 319-320.

² James Sperling, "Security Governance in a Westphalian World," in Charlotte Wagnsson, James Sperling, and Jan Hallenberg (eds.), op. cit., p. 2.

➤ المطلب الثاني: التجمعات الأمنية العالمية: إعادة صياغة القوة المدنية التضمينية في ظل العولمة النيوليبرالية .

لقد كان واضحاً في بدايات التأصيل النظري لمفهوم القوة المدنية أن المبادئ التعددية تسيطر على مضامين مقولات دوشان في ظل الموجة الثالثة للعولمة كما يصنفها البنك الدولي. لكن انطلاقاً من الموجة الرابعة التي ارتفعت بدايةً من الثمانينات إلى الوقت الحالي،¹ و التي تزامنت مع التحول من الليبرالية التعددية إلى المؤسسية النيوليبرالية، يسير مستقبل القوة المدنية كعملية تكاملية و يستمر في السير وفق التقاليد المؤسسية النيوليبرالية (الاستجابة الليبرالية الثالثة للعولمة)، كما ستكون امتحاناً لها في نفس الوقت.² و عليه، لا يكون من الغريب أن يصف البعض الاتحاد الأوروبي كجهاز مؤسسي يعمل على تسريع و تكثيف العولمة النيوليبرالية أو كمسير حيوي و ناجح حين يتعلق الأمر بالعولمة.³

و على الأرجح لم يكن (و لن يكون) الاتحاد الأوروبي مسيراً ناجحاً للعولمة خصوصاً في المجال الأمني، لولا أنه شهد و يشهد تطورات هامة في العلاقات بين القوة، الأمن، مسألة السيادة و عمليات رأس المال العالمي؛⁴ فالعولمة كانت أحد الأسباب التي منحت الأهمية لتطوير سياسية أمنية و دفاعية مشتركة، تتضمن قدرات مدنية و عسكرية فعالة لا تكفي بالطواقم المدنية و الجيوش النظامية للدول الأعضاء، بل تستعين بخدمات الصناعة الأمنية و العسكرية الخاصة.⁵

ما يهم في سياق تطوير هذه القدرات الأمنية العامة و الخاصة التي تعزز العولمة بشكل تكثيفي استرجاعي هو إعادة صياغة العلاقة بين القطاعين العام و الخاص أو إعادة صياغة نموذج القوة المدنية، بإبراز صعود الأمن الخاص التجاري كجزء من تلك الصياغة، و كأحد التحولات الهامة في الحوكمة الأمنية العالمية المعاصرة بمضمون ليبرالي جديد. و أكثر من ذلك، ربما يكون صعود و تطور الصناعة الأمنية و العسكرية الخاصة جزءاً من إعادة صياغة القوة الحضارية؛ أي "كتحول ديمقراطي في التكنولوجيا" باستعارة تعبير جوزيف ناي، حيث تصير أدوات

¹ يحدّد البنك الدولي أربع موجات للعولمة وفقاً لما جاء ضمن المقال السابق لأناتولي بورشنينك و يوليا غايدي كما يلي: الموجة الأولى (1817-1914)؛ الموجة الثانية (1945-1945)؛ الموجة الثالثة (1945-1980)؛ الموجة الرابعة (1980-الوقت الحالي).

² تيموثي دن، "الليبرالية"، في جون بيليس و ستيف سميت، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. *عولمة السياسة العالمية* (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 338.

³ Ben Rosamond, "The European Union," in Thomas G. Weiss and Rorden Wilkinson (eds.), *International Organization and Global Governance* (New York: Routledge, 2014), p. 262.

⁴ Rita Abrahamsen and Michael Williams, "Security Beyond the State: Global Security Assemblages in International Politics," *International Political Sociology*, Vol. 3 (2009), p. 3.

⁵ Kenneth Keulman, "European Security and Defence Policy: The EU's Search for Strategic Role," in Janet Adamski, Mary Troy Johnson, and Christina Schweiss (eds.), *Old Europe, New Security: Evolution for a Complex World* (England: Ashgate Publishing, Ltd., 2006), p. 50.

القوة العسكرية الصلبة أصغر، أرخص، و أيسر سبيل للوصول إلى جهات فاعلة مختلفة، لكن بالحيلولة دون حيازتها من طرف فواعل التهديدات الجديدة. و نفس الشيء ينسحب على أجهزة التواصل و الضبط و المراقبة التي تصبح تقنيات عالمية، بعد أن كانت حكرًا على الأجهزة الأمنية المحلية و الوطنية.¹

و قد يفهم من هذا كله أن العولمة النيوليبرالية أعادت فتح الأسواق بشكل أكثر اتساع، قصد المتاجرة بالخدمات الأمنية و جعل الأمن كسلعة خاصة موجهة من قبل السوق، و ليس كسلعة جماعية تحتكرها الجيوش النظامية و المؤسسات الأمنية في الدول الوطنية. بيد أن الحقيقة الأولى تكشف أن السلعة الخاصة محل استثناء و تنافس عكس السلعة العامة التي لا يحق لأحد استبعاد الآخرين من استخدامها، و لا تقل باستخدامها. هنا يصبح الأمن مثل المنارة التي لا تذهب قيمتها و لا تقل، سواء استخدمتها سفينة واحدة أم مجموعة من السفن، و بالتالي تظل سلعة عامة.²

و تُشكل الحقيقة الثانية استثناءً في العلاقة بين الفواعل العامة و الخاصة، حيث ليس من صالحها التنافس أو حتى النظر إلى الآخر كمنافس، إلا في إطار تشكيل بنى و ممارسات جيدة للحكومة الأمنية العالمية المعاصرة، أين لا يكون مسعى الفواعل الخاصة تقويض سلطة الفواعل العامة، كما لا تحصل المواجهة ضمن مباراة صفرية. و في المقابل تكون العلاقات تشابكية في سياق تحويل تشكّلات القوة (المدنية) ذات الارتباط الوثيق بالتطورات النيوليبرالية القومية و العالمية. و حينئذٍ، يصبح الحديث عن أداة مفاهيمية تتعامل بشكل تشبيكي مع تشكّلات من القوة، يصطلح على تسميتها كل من الأستاذ "مايكل وليامز" Michael Williams و الأستاذة "ريتا أبراهامسن" Rita Abrahamsen بـ: "التجمعات الأمنية العالمية" Global Security Assemblages.³

🚩 الفرع الأول: القوة المدنية كتجمع أمني عالمي: تشكّلات عامة وخاصة لتسليع الأمن.

في إطار العولمة النيوليبرالية، يفترض أن يتحول نموذج الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تضمينية تشمل ما هو مدني و ما هو عسكري دفاعي إلى قوة ذكية تستثمر هذا الذكاء مفاضلةً، باستظهار الجوانب التجارية المدنية، خصوصاً إذا كان للاتحاد يدٌ خفية ليس في تنظيم الصناعة العسكرية و الأمنية الخاصة، بل في تجارة خدماتها أو بالأحرى في "تسليع الأمن". و هذا لن يتأتى دون استيعابه المضامين الحركية لـ "التجمعات الأمنية العالمية" كنموذج

¹ جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص. 47.

² Elke Krahman, "Security: Collective Good or Commodity?" *European Journal of International Relations*, Vol. 14, no. 3 (2008), pp. 383- 384.

³ Julie Berg, Sophie Nakueira, Cliford Shearing, "Global Non-State Auspices of Security Governance," in Bruce Arrigo and Heather Bersot (eds.), *The Routledge Handbook of International Crime and Justice Studies* (New-York: Routledge, 2014), p. 84.

تضميني شبكي من الحوكمة الأمنية المعاصرة؛ لكونها تجمعات تغيّر تصور الأمن بوصفه سلعة منتجة من قبل شبكات مختلفة من القطاعين العام والخاص، و لأنها تجمعات تستطيع أن تجنب قدر الامكان التوضع الجدلي ضمن ثنائيات: "دولة/ قطاع خاص"، "مصلحة عامة/ مصلحة السوق". و بدلاً من ذلك، ستساعد على إعادة صياغة علاقاتها ضمن بني شبكية للأمن المعاصر.¹

مفهوم "التجمعات الأمنية العالمية" تفرّد بصياغته في المجال الأمني كل من الأستاذ "مايكل وليامز" Michael Williams و الأستاذة "ريتا أبراهامسن" Rita Abrahamsen انطلاقاً من فكرة مقابلة عن "تفكيك الدولة" State Disassembly التي تعود للسوسيولوجية الهولندية الأمريكية "ساسكيا ساسين" Saskia Sassen. معنى ذلك أن منطلق الأستاذين في إعادة التركيب، هو افتراضات ساسين التي تقول بأن العولمة و الخصخصة ليست مجرد قوى ساهمت أو تساهم ببساطة في تآكل سلطة و قوة الدولة و إنما الدولة نفسها هي من ساهمت جزئياً في تفكيك نفسها. و على حد قولهما، تعتبر "ساسين" استخدام مصطلحات مثل التحرير التجاري و المالي من أجل وصف التحول في سلطة الدولة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد، تصوراً فحسب لانسحابها من تنظيم اقتصادها دون تسجيل التحولات الحقيقة داخل الدولة أو جميع الطرق التي تشارك من خلالها الدولة في وضع أطر جديدة يمكنها تعزيز العولمة.

و هو الأمر الذي أدى في نظرهما إلى قصور الرؤى بشأن صعود الأمن الخاص، حيث تم تضيق حدود التعامل البناء معه، ولم تتجاوز التحليلات الأكاديمية بخصوصه البحث في طبيعة الشخصية القانونية للشركات الأمنية و العسكرية الخاصة PMSC's، و من ثم يحاول الأستاذين وضع هذا الأخير في سياق تحولات واسعة من الحوكمة الأمنية العالمية، بتبرير انبثاق الخصخصة الأمنية كجزء من عملية إعادة صياغة علاقات و تمايزات ما هو "عام/خاص" و ما هو "عالمي/ محلي".² وهذا يوضح أن الممارسات التي يتم تصورها كعولمة أو أقل من ذلك كخصخصة، هي في حقيقتها تحولات داخل الدول الوطنية من أجل انتاج تشكيلات مختلطة تجمع بين ما هو عام و ما هو خاص، و ما هو عالمي و ما هو محلي.³

في إحدى المحادثات النظرية التي أجريت معهما، تصف الأستاذة أبراهامسن مفهوم التجمعات الأمنية العالمية كشيء واحد يمكن العثور عليه في بيئات مختلفة، و يأخذ في نفس الوقت صيغة الجمع للدلالة على توليفة

¹ Benoît Dupont, "Security in The Age of Networks," *Policing & Society*, Vol. 14, no. 1 (March 2004), p. 76.

² Rita Abrahamsen and Michael Williams, op. cit., p. 3.

³ كرازدي اسماعيل، مرجع سابق، ص. 32.

و مزيج من جهات فاعلة محددة، و هذا بالطبع أمر لا يمكن لأحد التنبؤ به أو اعتباره نظرية مسبقة، و إنما مسألة تجريبية تتطلب التحقيق؛ إذ لا يجب الانطلاق من المسلّمات الويبرية التي ينطوي فيها الأمن على دور مؤسسات الدولة العامة من الجيش و الشرطة فحسب مع احتكار استخدام القوة، بل بالانطلاق من دور جهات فاعلة متنوعة إلى جانب الدولة، و بحث العلاقات بينها و النتائج المترتبة عن ذلك من خلال تفكيك مسؤوليات الدولة بجهااتها العامة، ثم إعادة تجميعها في التفاوض مع جهات فاعلة خاصة.¹

إنّ التجمعات الأمنية العالمية كما يشرحها الأستاذين، عبارة عن: "شبكات و بنى عبر وطنية تتضمن مجموعة من فواعل الأمن المختلفة العامة و الخاصة، العالمية و المحلية، و معايير تنفاعل، تتنافس و تتعاون من أجل إنتاج أشكال، ممارسات و مؤسسات جديدة للحكومة الأمنية".²

بناءً على هذا التوصيف، يمكن للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية أن يقترب من نموذج التجمع الأمني العالمي الذي ينتج عن رؤية معولة إزاء تفكيك الدولة و إعادة تجميع أدائها في المجال الأمني في شكل علاقة تفاعلية تعاونية جديدة بين الجهات المعنية العامة و الخاصة؛ أي التي تقوم أساساً على التخصصية، و من ثم تسليع و تسويق الأمن، باعتبار الاتحاد تارةً كمجموعة من الإيرادات الدولية تقودها ألمانيا كقوة مدنية و كأكبر مدافع عن فكرة الاتحاد، وتارةً كسلطة فوق قومية. أمّا أن يكون تجمعاً وفق الإرادة الألمانية، فذلك مرهونٌ بالنموذج الألماني الذي يوضح بأن التحول نحو الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ينتج خصخصة إنتقائية مفتاحية لحكومة الصناعة الأمنية و العسكرية الخاصة على حد تعبير الأستاذة كرامن Krahman التي ترى أن التخصصية هناك كانت متميزة عنها في المملكة المتحدة، لكن أبطأ منها؛ نظراً لاعتزام الحكومة الألمانية مع كل الحذر إدخال مبادئ السوق على جيشها الوطني منذ سنة 1994، بإبقاء السيطرة المباشرة على خدمات الدعم العسكرية من خلال الملكية الكلية أو الجزئية للحكومة، و بالتالي كان التحول تدريجياً في إعادة تصميم و خصخصة تلك الخدمات حسب الاقتضاء.³ والدليل على ذلك، توقيع الاتفاق الإطاري "الابتكار، الاستثمار و الكفاءة" بتاريخ

* مزيد من الاطلاع على محادثات نظرية أجريت مع كبار علماء و بناة العلاقات الدولية المختصين في الدراسات الأمنية، أنظر:

<<http://www.theory-talks.org>>

¹ Schouten, P. Rita Abrahamsen and Michael Williams, "on Private Security Companies, Global Security Assemblages, and Africa," *Theory Talks* 39 (07-03-2011). accessed (23/01/2014):

<https://dl.dropboxusercontent.com/u/30572320/Theory%20Talks/Talkspdf/Theory%20Talk39_Abrahamsen%20Williams.pdf>

² Rita Abrahamsen and Michael Williams, *Security Beyond the State: Private Security in International Politics* (UK: Cambridge University Press, 2011), p. 90.

³ Elke Krahman, "Private Military Services in the UK and Germany: Between Partnership and Regulation," *European Security*, Vol. 14, no. 2 (2005), p. 282.

15 ديسمبر 1999 في الجيش الألماني بين وزير الدفاع وممثلي الاقتصاد الألماني. ثم بحلول سنة 2003، قامت شركة ألمانية بالتوقيع على هذا الاتفاق الذي حدد 14 مشروع طيراني للخصخصة بدايةً بتكنولوجيات المعلومات، التدريب و الخدمات اللوجستية، لكن مع ملكية الجيش للأصول العسكرية.¹

و مثل هذا التحول الديمقراطي في المجال التكنولوجي ساعد كثيراً على شرعنة وتوسيع دور الشركات الخاصة؛ لينظر إلى خدماتها بعد ذلك كسلع أمنية مستثناة، بحيث يمكن شراؤها و بيعها في السوق الحرة. مع ذلك، مثل هذا الاجراء التسليعي للأمن لا بد و أن يتم توجيهه من خلال سلطة فوق قومية، تجعل المتاجرة بالخدمات الأمنية الخاصة حرة ضمن أسواق أفسح. و على هذا الأساس، يسائر الاتحاد الأوروبي النهج التحريري لمنظمة التجارة العالمية التي قامت بتضمين الأمن الخاص في الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات، بغية تحقيق تنافس كامل بين الدول الأعضاء حول تلك الخدمات، و بالتالي قام الاتحاد أولاً بتعزيز التجارة الحرة للخدمات الأمنية عبر أوروبا، معتبراً إياها جزءاً من عمله التوجيهي للخدمات الخاصة، فيما تبقى المملكة المتحدة المستفيد الأكبر من المتاجرة بالأمن كمنتج ربحي، و تظل معها المنظمات الدولية و وزارات الدول إحدى أكثر الوكلاء عنايةً و تعزيزاً لعولمة الأمن الخاص.²

🌟 الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي: تجمع أممي عالمي لجماعة أمنية ما بعد وستفالية.

لقد تم تنقيح التعددية ضمن الاستجابة الليبرالية الثالثة للعولمة، بالارتداد نحو النواة الصلبة للواقعية المعاصرة أو بالأحرى الدولة كفاعل رئيسي في السياسة العالمية، أين يخضع لها بقية الفواعل على حد فهم كيوهان للمذهب المؤسسي النيوليبرالي. لكن إذا كان هذا الفهم ناتجاً عن سيطرة برنامج أبحاث هذا المذهب حول الدول الليبرالية، و مدى توسع منطقتهم الليبرالية للسلام في ظل تسليمهم بفوضوية البيئة الدولية مثل أنصار الواقعية البنوية؛³ هو يظل على الأقل أحد الفهمين العاكسين للعلاقة بين نموذج القوة المدنية، الأمن و العولمة؛ فيما أنه ينطلق من التسليم بـ"فوضى أكثر وضوحاً"، تتعد عن المنافسة العسكرية و تستمر في ممارسات عملية تمدينية يمكنها أن تتوسع بقدر من القوة بما يعزز مفهوم دويتش من "الجماعة الأمنية"، أو أنها رؤية معولة بخصوص الأمن تستند على "واقعية طوباوية" بإقتباس مفهوم "أنتوني غيدنز" Anthony Giddens الذي يرى أنه في ظل الاتجاهات القائمة نحو العولمة؛ يظل واقعياً تصور توسع جماعات أمنية إقليمية إلى جماعات أمنية واسعة النطاق، حيث يكون

¹ Elke Krahman, op. cit., p. 282.

² Rita Abrahamsen and Michael Williams, "Security Beyond the State: Global Security Assemblages in International Politics", op. cit., p. 5.

³ تيموثي دن، مرجع سابق، ص. 338، 339.

باستطاعتها مؤسسة تواصلات عبر وطنية، و ربما تحقق الاجماع حول المعايير بقدر من الثقة والتوافق، ومنه الحصول على نوع من الاجماع الذي يغير طبيعة الأمن العالمي، و يساعد على انتاج شكل جديد للحكومة الأمنية.³

وفقاً لهذه العدسات النظرية غير البديلة، تقترب كثيراً دلالات نموذج التجمعات الأمنية من مضامين الجماعات الأمنية أو حتى "المجموعات/المركبات الأمنية" بمفهوم بوزان، لكن دون أن يتجاوزها؛ لأنه يساهم في إنتاجها أو في تجديدها؛ و لأن الجماعة الأمنية في شكلها التعددي الأولي خصوصاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تساوي من منظور بنائي تجميع فهوم مشتركة تجاه قيم مدنية و ديمقراطية تولد الشعور بالجماعة؛ بالهوية الجماعية؛ بالأمن المتبادل.¹ ثم إن إحدى الأشكال المؤسسية الجديدة للحكومة الأمنية، تكمن في صعود ما يسمى "جماعة أمنية ما بعد وستفالية" **Post- Westphalian Security Community** كجماعة تقترب من نظام الاتحاد الأوروبي للحكومة الأمنية. لكن إذا كان هذا، الشكل الجديد من الجماعة الأمنية؛ فالشكل التقليدي هو التجميع السابق الذكر الذي قدم باعتباره الشكل الأكثر تطوراً للحكومة الأمنية معيارياً و مؤسسياً و الأكثر ملاءمة لفهم نظام الحكومة الأمنية في أوروبا و الموسوم بـ "جماعة أمنية وستفالية" **Westphalian Security Community**.²

الجدول(11): خواص أنظمة الحوكمة الأمنية ذات الطابع المؤسسي و الرسمي

نطاق التفاعل	وظيفة المعايير	المنظم	مرجع الأمن	
صداقة عميقة مشتقة من هوية إيجابية أو جماعية، تتضمن مجموعة من المعايير المشتركة، معضلة أمنية مضمرة	معايير تستبدل حق السيادة عبر مجموعة واسعة من القضايا، تشكيل مصلحة الدول، قيمة جوهرياً و موضوعياً	حكم القانون، ميكانيزمات تسوية النزاع المؤسسية	ضمن الجماعة	جماعة أمنية وستفالية
عدم التمايز بين الدول، مع الاحترام فيما يتعلق بالأمن، غياب المعضلة الأمنية الداخلية، الانشغال بالوسط الخارجي	معايير تحدّد مصالح و فعل يلتزم بمنطق الملاءمة	الفصل الملزم و المؤسسي للنزاع	ضمن الجماعة و الوسط الخارجي	جماعة أمنية ما بعد وستفالية

Source: James Sperling, "Introduction: Security Governance in a Westphalian World," in Charlotte Wagnsson, James Sperling, and Jan Hallenberg (eds.), *European Security Governance: The European Union in a Westphalian World* (New York: Routledge, 2009), p. 12.

³ جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في *عولمة السياسة العالمية*، مرجع سابق، ص، ص. 424، 441.

¹ Terry Terriff, "Nato: Warfighters or Cosmopolitan Warriors," in Lorraine M. Elliott and Graeme Cheeseman (eds.), *Forces for Good: Cosmopolitan Militaries in the Twenty-first Century* (UK: Manchester University Press, 2004), p. 131.

² James Sperling, "Introduction: Security Governance in a Westphalian World," op. cit., p. 11.

واضحة صراحةً مقارنةً بالأنماط التنسيقية التي تستند إليها المؤسسات الأمنية و العسكرية في الولايات المتحدة. فالجيش الأمريكي على سبيل المثال، اعتمد في مواجهته للتهديدات اللا تماثلية على نظرية "حرب الشبكة- المركزية" Network-centric Warfare NCW التي تستغل التقدم في تكنولوجيا المعلومات من أجل إنشاء الروابط المباشرة بين الوحدات العسكرية، مما يزيد من سرعة الاشراف و يمكن من إجراءات المزامنة الذاتية. و قد تم تطوير باقي الشبكات بين القطاعين العام و الخاص داخل و بين الدول القومية. و في هذا السياق يؤكد كل من "وليام ووف" William Waugh و "ريتشارد سيلفيس" Richard Sylves أنها كانت تدار على نحو فعال عقب الهجمات الارهابية في الحادي عشر سبتمبر، و ذلك من خلال شبكة من الوكالات الأميركية، الشركات الخاصة، المنظمات غير الحكومية و المتطوعين الخواص.¹

و إذا كان من غير المرجح أن يتبنى الاتحاد حرب الشبكة- المركزية بخصوص الحرب على الارهاب؛ فذلك لأنه يسعى إلى تطوير قدرة شبكة - تمكينية من أجل الاقتراب من الريادة الأمريكية في مجال تكنولوجيا المعلومات،² على اعتبار أن مفهوم حرب الشبكة- المركزية يأتي على لسان أدميرال البحرية الأمريكي المتقاعد "آرثر سبرواسكي" Arthur Cebrowski كمفهوم تنويعي لقواته، واصفاً من خلاله تحقيق التفوق المعلوماتي مع خصائص مميزة من اللا تماثلات الكلية و المجموعة المتنوعة من اللاعبين. و إذ يعرفها باختصار على أنها شبكات صارمة و نشطة للاطلاع الجيد و قوى موزعة جغرافياً؛ فلاشك أن معظم هذه المتغيرات التي ضمنها سبرواسكي في هذا المفهوم مستمدة بشكل واضح من الفيزياء الجديدة اللاحظية، التعقدية و الشواشية كما يوضح ذلك "معهد سانتا في" Santa Fe Institute؛ فالعلاقة بين التعقد والحرب القائمة على المعلومات كما يصفها، تكون أقل حتمية مع مزيد من النشوء؛ أقل تركيزاً على ما هو مادي و أكثر على ما هو سلوكي؛ أقل تركيزاً على الأشياء وأكثر على العلاقات.³

¹ Elke Krahmann, "Security Governance and Networks," op. cit., p. 19.

² Jolyon Howorth, "The European Union : A Power in the World-Not (Yet) A World Power," in Simon Serfaty (ed.), *A Recast Partnership?: Institutional Dimensions of Transatlantic Relations* (Washington: CSIS, 2008), p. 101.

³ James Moffat, *Complexity Theory and Network Centric Warfare* (Washington, D.C.: CCRP Publications, 2003), pp. 3-4.

خاتمة

نحو استكمال هذه المحاولة البحثية التي سعت لتقديم مادة علمية منظمة، انطلاقاً من معالجة إشكالية مفتوحة بشأن التحقق من مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في تمدين و تنظيم العمل الجماعي في اطار التعاون الأمني العالمي وفي ظل بعض التهديدات الجديدة، أثبتت ثلاثة فصول من الدراسة الافتراضات التي تم اختبارها بشكل تراثي، بما أنها توفر على التوالي: تأصيل مفهوماتي نظري؛ استخلاصات تجريبية؛ و إعادة نظر تقويمية مع سيناريوهات استشرافية، يشكل كلها نتائج البحث في النهاية.

فما تعلق **بالفصل الأول**، كان محاولة لتوفير اطار نظري متسق بخصوص مفهوم دوشان (القوة المدنية)، حيث تم الانتقال ضمنه بين ثالوث منظوراتي يختلف عن بعض المحاولات التي راجعتها الدراسة أو حتى اقتبست منها بشكل غير مباشر. و إذ يتيح ذلك للطالب و للقارئ الأكاديمي استيعاب المفهوم سواء وفق أنطولوجيا عقلانية و ابستمولوجيا تفسيرية في إطار "المنظور التعددي الليبرالي"؛ وفق أنطولوجيا بين ذاتية و ابستمولوجيا تكوينية في إطار "المنظور الكوني"؛ أو في إطار "منظور بنائي" جاسر، يكون مفهوم القوة المدنية قد انتقل من الطريقة غير المنظمة التي قُدم بها كما أكد ذلك "ريتشارد ويتمان"، و في نفس الوقت كان هناك تفصيل في المشروع المدني لدوشان مع التدقيق في افتراضاته، باعتبار أنه لم يعالجه في إطار مشروع مفصل و شامل على حد تعبير الأستاذ "يان جيلونكا". لكن المفارقة التي يتم ضبطها ههنا، هي أن المفهوم ذاته ساعد على تنظيمه معرفياً، لما يتضمنه من افتراضات لها قدرة تقديمية في تفسير الهوية و العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.

وحول مفهوماتية "الحوكمة الأمنية العالمية" قررت الدراسة تفصيلها و بناءها عن طريق توظيف مقارنة متعددة المستويات، ليس بشكل حماسي نحو استظهار الجديد و إنما كانت خطوة لتجريب هكذا مقارنة عمودية أفقية تحُد من الولوج المباشر في عرض تعاريف وصفية للمفاهيم، و توفر في المقابل اطاراً توصيفياً تفكك فيه هذه المفاهيم المركبة و يعاد بناؤها استقرائياً. و لعل أن قارئ هذه المذكرة سيلفت انتباهه أكثر، ما اجتهدت الدراسة في توفيره كعدستين نظريتين لفهم العلاقة بين القوة المدنية و الحوكمة الأمنية العالمية مثل "الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف" إلى "الحوكمة الأمنية متعددة المستويات"، مع التأكيد أن الأولى أكثر مواءمة لفحص هذه العلاقة مؤقتاً.

وفيما يخص **الفصل الثاني**؛ فإسهامه أوفر و أوثق في كشف فعالية القوة المدنية في جانبها المعياري و الاجرائي. و يتجلى ذلك في القيام بالكشف عن "شرعيتها المعيارية" التي حاول الاتحاد تثبيتها بالتركيز على تشايف مبدأ "تعددية الأطراف" ضمن نظام الحوكمة الأمنية العالمية؛ على اعتبار أن الأصل فيه تطبيق المبادئ الديمقراطية في العلاقات التعاونية بين الدول و حالياً مع الفواعل من غير الدول قصد إضفاء الطابع الانضباطي و المدني

الحضاري في مستوى عالمي لتلك العلاقات. و في نفس السياق، قدم هذا الفصل دلائل تعزّيز هذه الشرعية التي تستند على اصلاح و تعزيز نظام الأمم المتحدة، كما أمعن النظر في محاولات الاتحاد تقوية شرعيته المعيارية و مأسستها بناءً على تأثيره في المنتديات غير الرسمية كمجموعة الثمانية و مجموعة العشرين هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نوقشت "المشروعية الامبريقية" و "المشروعية الاجرائية" لفاعل القوة المدنية، عن طريق اختبار مشروعية التضمين عسكري-مدني و مشروعية الخدمة الجديدة EEAS كدائرة دبلوماسية إنمائية تتحرك في 140 بلد حول العالم، أين توقفت الدراسة عند مشبطات داخلية تتعلق بضعف الرقابة المدنية و الديمقراطية على التضمين، بالرغم من خضوعه للإشراف السياسي، كما كشفت عن الاختلافات الداخلية في تقسيم العمل المدني الانمائي (البرمجة و التنفيذ) بين أجهزته الرئيسية في مقدمتها المفوضية، قبل تفويضها للخدمة الجديدة.

و حول تجريبية مفاتيح عمل الاتحاد كقوة مدنية فعالة تقود التعاون الأمني، يمكن للقارئ أن يلاحظ طول اختبار فرضيات البحث، سيما مصداقية الاتحاد الأوروبي كمسير للأزمات. وهنا توضح بأنه ينشد تحسين التنسيق بين لجانه المدنية و العسكرية، و كذلك تحقيق التعاون عسكري-مدني و التعاون مدني-مدني مع وسائط مختلفة مثل: الشرطة و الادارة المحلية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية و غير الحكومية. و أكثر من ذلك، طال الاختبار مع مساهمة الاتحاد في تنظيم خدمات الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة، حيث بدى التنظيم قومياً أوروبياً مع بعض المفارقات، لكن قبل ذلك بدت مصلحته في التعاقد معها محققة لتجارة فعالة من حيث التكلفة الاقتصادية للقوة المدنية، كما توفر بديلاً للدول الأعضاء التي تحترس من المساهمة في العمليات الأمنية عبر تقديم جنود يرتدون الزي العسكري. و فيما يخص مواجهة الاتحاد لهشاشة دولة كوسوفو و الارهاب في الساحل؛ فقد تم استيقاف الفحص بعد التأكد من حرصه على بنائية فاعليته المدنية جيوسياسياً و أمنياً انطلاقاً من حضوره المدني في كوسوفو، و فرصه و قدراته المدنية التي استجاب من خلالها للظاهرة الارهابية في الساحل.

أما الفصل الثالث الذي أريد من خلاله ضبط الحدود الفعلية لمساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية، و استظهاراً لبعض مفارقاتها من ناحية الفعالية و الفاعلية، مع استشراف تحويل مبادئ هذه القوة و توسيع حدود أدائها عبر ثلاثة سيناريوهات، بحيث يمهّد الثالث منها لفحص قدرة فاعل القوة المدنية على المساهمة في الحوكمة الأمنية الشبكية؛ فقد وصل إلى تكوين سجل مراجعة تقويمي لا يتخيل قارئه دحض ما قامت الدراسة بتأكيدده في الفصلين السابقين، بل يلفت انتباهه مدى تنقية النتائج قبل إخراجها في صورتها النهائية كأفضل دليل على الوصول إلى حقيقة علمية بخصوص إشكالية البحث. و حتى لا نسهب فيما اكتشفته ثم

كشفتها المذكورة بشكل عام، ندعم صحة افتراضاتها انطلاقاً من النتائج أو التأكيدات النظرية، العملية و التقييمية الخاصة كما يلي:

1. نظرياً:

✓ كل الانتقادات الافتراضية الموجهة لمفهوم دوشان من القوة المدنية، تسير صوب تأكيد الهوية الدولية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فعلية؛ فهيدلي بول أول المنتقدين لهذا المفهوم يقرّ بمبدأ التضمين حينما اشترط توفر بيئة استراتيجية من أجل التأثير المدني. كما أن جداله بالتناقض بين لفظي "القوة" و "المدنية" يدحضه تركيب معانيها المتوافقة إلى أبعد الحدود، سواء في المعنى الفلسفي الحضاري الذي يعني القوة المواطنة أو تأثير القيم المدنية الليبرالية في تحقيق المدنية بمقاصدها الأوروبية الخاصة؛ المعنى التقليدي الذي يؤكد أنها تساوي القدرة على التأثير من خلال النموذج المنظم من التكامل الاقتصادي السياسي الذي استطاع واقعياً استتباب أمن القارة الأوروبية؛ المعنى الحديث الذي يساوي القدرة على التأثير من خلال أشكال التنسيق و التنظيم الانمائي الدبلوماسي خصوصاً مع إنشاء خدمة العمل الخارجي الأوروبية؛

✓ أقوى من النتيجة الأولى، تتأكد فعالية القوة المدنية من خلال التنظيم الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي التكنولوجي و حتى العسكري. هذا المعنى الأخير تدعمه افتراضات "القوة المعيارية" التي تستند إلى القيم المدنية و الديمقراطية، الثقافة و الأفكار أو افتراضات الأورو-استراتيجيين بخصوص "القوة المتكاملة" التي تجمع بين القدرات المدنية و العسكرية؛

✓ تؤكد النتيجة السابقة أن بنائية القوة المدنية تمنح الاتحاد الأوروبي هوية مميزة، تتفوق فيها أولويات السلام و إعادة البناء على هاجس الحرب و محاذير السيادة؛ على أنها مشكلة ومعادة التشكيل ثقافياً ومعيارياً. وهي تستند أولاً إلى مرجعية معيارية ومبادئ مدنية مرنة في تشكيلها، يمكن تحيئتها و تكييفها لتتلقى مع معيارية الحوكمة الأمنية العالمية كنظام للتنسيق، الضبط و التنظيم. و ثانياً، في تشكيلها لـ "فاعل مدني مميز" كاحدى فواعل الحوكمة الأمنية العالمية؛

✓ إذا كانت النتائج السابقة تركز على مبديي التضمين و التنظيم، فالعلائقية وثيقة بين الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و الحوكمة الأمنية العالمية إذا ما تم تحكيم مبدأ "تعددية الأطراف" بشأنها، حيث يمكن قراءة الموضوع بعدسة "مساهمة فاعل أمن متعدد الأطراف في حوكمة أمنية متعددة الأطراف".

2. تجريبياً:

✓ تطوير قدرات عسكرية أمنية دفاعية في إطار "السياسية الدفاعية و الأمنية المشتركة"، لم يؤثر كثيراً على العمل المدني للاتحاد الأوروبي. في مقابل ذلك، ساهمت هذه السياسة في نقل صورته المدنية و أكدت حضوره المدني جيو-سياسياً في مناطق التهديد (كوسوفو كدولة هشة) و في إطار ادارة الأزمات في مناطق متفرقة حول العالم، أين أصبحت له القدرة على نشر أكثر من 15 بعثة ذات الطابع المدني في مقابل 6 عمليات أو أكثر ذات طابع عسكري. و ههنا مكن التضمين الذي لا يعني بالضرورة اندماج العمليات العسكرية و المدنية، بل تنشيطها في إطار سياسة واحدة وفقاً لمبدأ الرقابة الديمقراطية، و

لو أن الاتحاد قام بمبادرة دعم (مدنية- عسكرية) للاتحاد الأفريقي في بناء السلام، الضبط المدني، والمجهودات الانسانية في دارفور، و هي تعد في النهاية مهمة مدنية؛

✓ يخرج من رحم النتيجة السابقة مفارقة مثيرة تدعم تأكيد مساهمة الاتحاد كقوة مدنية في عمليات الحوكمة الأمنية العالمية، و تتعلق أساساً بغلبة الأنشطة ذات الطابع المدني و الانساني على العمليات العسكرية، حيث أن أربع عمليات من أصل ست اختصت بالمهام التالية: حفظ السلام؛ تقديم الدعم الأمني و المساعدة الانسانية؛ حماية المدنيين و مرافقة شحنات الدعم المادي الغذائي كما هو الحال مع عملية القوة البحرية في خليج عدن/ الصومال؛

✓ سواء في العمليات العسكرية أو المدنية التي نفذها الاتحاد الأوروبي، لم يقتصر التعاون على اسناد المدني إلى العسكري بل على وسائط مختلفة للتعاون في سياق عملياتي. و حسب الاقتضاء، تتضمن تلك العمليات تعاون القوات العسكرية مع فواعل متنوعة من مثل المنظمات المدنية الخارجية المستقلة، المنظمات الدولية و المنظمات الحكومية و غير الحكومية، السلطات المحلية و السكان؛

✓ تعاهد الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في عمليات الحوكمة الأمنية الأوروبية من أجل الأمن و السلام عبر العالم، لم يكن مع الفواعل السابقة الذكر فحسب و إنما مع فواعل الأمن الخاص أو ما يسمى بالشركات الأمنية و العسكرية الخاصة التي اعتمد على خدماتها المتنوعة في الكثير من تلك البعثات المدنية و العسكرية؛

✓ في كوسوفو كدولة هشة، استغل الاتحاد الأوروبي فرصتين من الحضور لبناء فاعليته المدنية. كانت الأولى في اطار الإدارة المؤقتة قبل الاستقلال، وتعلقت الثانية بإرساله أكبر بعثة مدنية من ناحية الكم و النوع. كل هذا تحقق واقعياً رغمًا عن الكثير من التناقضات القانونية و المعارضة الروسية و الصربية. أما بشأن مكافحة الارهاب في منطقة الساحل، حتى و إن لم يكن هناك تنسيق أوروبي-ساحلي أفريقي واضح، فقد شهد على الأرجح مأسسة للعمل الاستخباراتي و ثقافت مؤسساتي أمني- مدني، بالإضافة الى الاستجابة المالية، و لو أنها تخصص بشكل أكبر لدول دون أخرى على غرار مالي و النيجر و موريتانيا.

3. مراجعة و تقويماً؛

✓ إذا أثرت دوعمانية الاتحاد الأوروبي لمبدأ تعددية الأطراف على تجديده و تجديد القوة المدنية، فقد تسمح النزعة البرغماتية تجاه نفس المبدأ بتحويل تركيز القوة المدنية على "مبدأ تعددية الأطراف الخفيفة" أو "مبدأ العمل مصغر الأطراف". و عليه، يمكن أن يساهم ذلك في تكثيف عمل القوة المدنية ضمن المنتديات العالمية غير الرسمية على غرار مجموعة الثمانية و مجموعة العشرين، و من ثم توسيع التعاون خصوصاً مع الدول الناشئة (حوكمة أمنية عالمية غير رسمية)؛

✓ بالرغم من عجز مبدأ الرقابة الديمقراطية على الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فعلية، حيث يجعل من أدائه أقل مصداقية بما أن الرقابة مطلب أساسي لدى القوى المدنية أو قوى الفضاء العام، إلا أن هذه القوى يرضيها أن يكون نظامها الفرعي قوة مدنية شبه سيادية تركز على الغايات المدنية دون أن تكون واهنة القدرات، و طالما أنها لاتشبه الولايات المتحدة كقوة عسكرية؛

✓ لم تؤثر الأزمة المالية كثيراً على الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية مانحة. و إذا بدأ أنه يسارع في الإعلان عن ضرورة تبني سياسات تقشفية تستهدف دول الديون السيادية أو دول المحيط في الأورو-زون بمفهوم "فلانغان"؛ فالواضح أن دول المركز (المتحركة في القرار) مثل ألمانيا، كانت منذ البداية أو بالأحرى قبل الأزمة تريد تضييق مشاركة و مساهمة دول أوروبية

مثل (اليونان، إيرلندا و إسبانيا) كجهات مانحة ناشئة على المستوى الأوروبي. ويعتبر المستوى العالمي استمراراً لذلك المستوى، حيث يحاول الاتحاد الأوروبي أن يواصل فاعليته كقوة مدنية مانحة تقود تقسيم العمل في مجال المساعدات، أين يظهر كفاعل متكلم في مقابل الجهات المانحة الأخرى و المتلقية التي تستمر في التنسيق مع بقائها صامتة، و بالتالي لا يزال يُنظر إليه كفاعل غير عسكري، بموجب الحفاظ على مصداقيته و باعتباره مانح ملتزم بتمويل التنمية؛

✓ تكمن أحد أهم مفارقات الاتحاد الأوروبي في اطار سعيه لتمدين نظام الحوكمة الأمنية العالمية في تقديم شرعية مخرجاته على شرعية مدخلاته، فهو يسهب في التغني بإقامة نظام متعدد الأطراف فعال بمعناه التحسيني الاصلاحى بناءً على محاولاته فرض التصوّر المدني الأوروبي لوضع القواعد العالمية، لكن دون الالتزام بالتعددية أو الفعالية التعاونية و التوافقية؛ فاتحاد خفيف الحجم، قليل الاتساق و التماسك، يبحث عن التماس شرعية معيارية و تفويض الحضور كقوة مدنية و كفاعل أمني على مستوى عالمي من خلال الأمم المتحدة كبناء مؤسسي أكثر حجماً و أقل اتفاقاً، يجعله ممانعاً لتنوع التشاركية التي يمكن أن تضفي شرعية اجرائية في عملية صنع قرارات الحوكمة الأمنية العالمية، مقدمةً شرعية التدخلات على المخرجات؛

✓ مخالطة الاتحاد الأوروبي لفواعل الأمن الخاص يوقعه في مفارقة خطيرة؛ فبينما يسعى لتنظيم صادرات خدمات الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة، مع بقاء الأهم منها غير منظم مثل حماية العزل، أمن الأحداث، حماية الممتلكات، الادارة المدنية للأزمات، خدمات مكافحة الإرهاب، القرصنة و الاختطاف، يستمر انتهاك حقوق الانسان بشكل مركب و منظم؛

✓ بالرغم من صنع الاتحاد للعديد من الفرص البنائية (أفكار و توقعات) التي يكشف فيها عن فاعل قوة مدنية ضمن الحضور التعاوني الأمني العالمي بداعي احتواء أو مكافحة بعض التهديدات الجديدة في مجالات جيوسياسية مهمة جداً، يقع في نفس الوقت في مخاطر تلك التهديدات المستمرة إلى وقت غير معلوم، أين ينكشف قانونياً و أمنياً و تشتت قدراته في ظل صعوبة حصوله على صورة واضحة عن كيفية التنسيق و التعاون مع الفواعل المتنوعة في تلك المجالات، فراضاً بذلك العمل الأمني المدني على أساس تصورات و فهمه و لو كانت خاطئة.

بالرغم من الوصول إلى هذه النتائج المؤكدة لافتراضات الدراسة، إلا أن بعض الجواجز أو المزالق كالآلا- تجانس الثقافي و الحضاري، و غياب الاتفاق الجماعي حول المعتقدات، القيم و المعايير على المستوى العالمي، تجعل الاقتراح الأساسي لهذه المذكرة يتمحور حول تحويل نظرة الاتحاد إلى ذاته كفاعل قوة مدنية جديدة تقع بشكل تجميعي في شبكة معايير تتفاعل، تتنافس و تتعاون من أجل إنتاج أشكال، ممارسات و مؤسسات جديدة للحوكمة الأمنية الشبكية، طالما أن الهوية المدنية في عناصرها البنائية تكون مشكلة و معادة التشكيل.

قائمة المصادر و

المراجع

ب: "اللغة العربية"

❖ المصادر:

القــــــــــــــــــــرآن الكريم.

❖ المراجع:

✓ الكتب

1. أحمد عوض جعفر، هشام. الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية: رؤية معرفية، 14. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، 1995.
2. إيليا أبي خليل، رودريك. موسوعة العولمة و القانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية و الحاكمية العالمية: حقوق الانسان، المحكمة الجنائية الدولية، القانون البيئي العالمي، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي. بيروت: منورات الحلبي الحقوقية، 2013.
3. باي، ماريو. ترجمة و تعليق: عمر، أحمد مختار. أسس علم اللغة، ط8. القاهرة: عالم الكتب، 1998.
4. البلاوي، حازم. دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي. القاهرة: دار الشروق، 1995.
5. بيليس، جون، سميت، ستيف. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. عولمة السياسة العالمية. الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
6. بن معدي الحويقل، معجب. حقوق الانسان و الاجراءات الأمنية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006.
7. بن العجمي بن عيسى، محسن. الأمن و التنمية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
8. بن علي الشهري، سعد. ادارة عمليات الأزمات الأمنية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005.
9. جاكسون، روبرت. ترجمة: فاضل جتكر. ميثاق العولمة: سلوك الانسان في عالم عامر بالدول. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
10. الجوزية، ابن القيم، القرطبي، ابن كثير، العلامة السعدي. دراسة و اعداد: الطاهر، حامد أحمد. الجامع لأسماء الله الحسنى. القاهرة: دار الفجر للتراث، 2002.
11. زياتي، صالح، مراد بن سعيد. الحوكمة البيئية العالمية: قضايا و اشكالات. باتنة: درا قانة للنشر و التوزيع، 2010.
12. طه، عبد الرحمن. فقه الفلسفة: الفلسفة و الترجمة. المغرب: المركز الثقافي العربي، 1995.
13. _____. فقه الفلسفة: القول الفلسفي، المفهوم و التأثيل، ط2. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005.
14. ياسين، السيد. أسئلة القرن الحادي و العشرين: الكونية و الأصولية و ما بعد الحداثة، الجزء الأول في نقد العقل التقليدي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996.

15. محمود منجود، مصطفى. الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الاسلام، 26. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، 1996.
16. موسى البداينة، ذياب. الأمن الوطني في عصر العولمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
17. محمد عارف، نصر. الحضارة، الثقافة، المدنية: دراسة لسيرة المصطلح و دلالة المفهوم. ط. 2. عمان: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1994.
18. المرادي (ابن أم القاسم). تحقيق: عبد الرحمان علي سليمان. توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك. القاهرة، دار الفكر العربي 2001.
19. مختار عمر، أحمد. علم الدلالة. ط. 5. القاهرة: عالم الكتب، 1998.
20. ناي، جوزيف. ترجمة: محمد توفيق البحيري. مفارقة القوة الأمريكية: لماذا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوته. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
21. _____، _____، ترجمة: _____، القوة الناعمة و سيلة النجاح في السياسة الدولي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
22. عرفة محمد أمين، خديجة. الأمن الانساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.
23. فورسايت، دافيد. ترجمة: محمد مصطفى غنيم. حقوق الانسان و السياسة الدولية. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993.
24. غليون، برهان و آخرون. المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة. الأردن: دار الفارس للنشر و التوزيع، 2005.
25. غضبان، مبروك. المدخل للعلاقات الدولية. باتنة: دار قانة للنشر و التوزيع، 2007.

✓ قواميس و معاجم

1. بدوي، محمد. قاموس أكسفورد المحيط: انجليزي-عربي. بيروت: أكاديميا انترناشيونال، 2003.
2. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط. 4. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

✓ مقالات في دوريات محكمة

1. بومدين، طاشمة. "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر". مجلة التواصل، العدد. 26 (جوان 2010). ص ص. 26-52.
2. بوتون، جيمس، كولن برادفور جونور، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، لماذا يحتاج نموذج القرن العشرين إلى إعادة نمذجة". التمويل و التنمية (ديسمبر 2007). ص ص. 10-14.
3. بن سعيد، مراد. "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية". مجلة المستقبل العربي، العدد. 421 (مارس 2014). ص ص. 134-154.

4. الجندي، محمود جميل. "مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاكات حقوق الانسان: " بلاك ووتر" نموذجاً". *مجلة المستقبل العربي*، العدد. 422 (أفريل 2014). ص ص. 73-86.
5. زياتي، صالح. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". *مجلة المفكر*، العدد. 5 (2010). ص ص. 286-298.
6. الحاج علي أحمد، حسن. "خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة". *دراسات استراتيجية*، العدد. 123 (2007). ص ص. 7-91.
7. حبش، محمد. "الأزمة المالية اليونانية: إلى أين؟". *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، المجلد التاسع عشر، العددين. 3 و 4 (ديسمبر 2011).
8. الكفري، مصطفى العبد الله. "مجموعة العشرين الكبار و قمة سان بطرسبورغ 2013 منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى". *مجلة المستقبل العربي*، العدد. 420 (فيفري 2014). ص ص. 71-84.
9. كريتز، جواكيم. "عقوبات الاتحاد الأوروبي: التوجهات الصلبة لـ "القوى الناعمة" في النظام الدولي". *ترجمات*، العدد. 21 (سبتمبر 2006).
10. محفوض، عقيل. "الحدث السوري: مقارنة تفكيكية". *سلسلة دراسات*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (جوان 2012). ص ص. 1-50.
11. النويني، الحافظ. "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)". *مجلة المستقبل العربي*، العدد. 422 (أفريل 2014). ص ص. 58-72.
12. عبد الله الحري، سليمان. "مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)". *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد. 19 (صيف 2008). ص ص. 9-30.
13. علوي، مصطفى. "الأمن الاقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي". *مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة*، العدد. 4 (أفريل 2005). ص ص. 3-39.
14. رودام كليتون، هيلاري. "القيادة عبر القوة المدنية: اعادة تعريف الدبلوماسية و التنمية الأمريكية". *سلسلة ترجمات الزيتونة*، العدد. 61 (ديسمبر 2010). ص ص. 2-15.
15. شوية، مسعود. "مقاربات الاتحاد الأوروبي لإدارة الازمات الدولية". *مجلة المفكر*، العدد 6 (2010). ص ص. 404-424.
16. تايلور، فيليب. "الدبلوماسية العامة و مكانتها في السياسة الخارجية". *الدبلوماسية*، العدد 2 (أكتوبر 2010). ص ص. 38-41.

✓ تقارير

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. "التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة و التجارة و الامن في عالم غير متساو"، تقرير التنمية البشرية لعام 2005. النسخة العربية. بيروت: مطبعة كركي، 2005.

3. حجيح، أمال. الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية، دراسة حالة المغرب. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن. باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2011-2012.
4. حسن صوافطة، سائد محمود. صيغة منتهى الجموع في لسان العرب: دراسة صرفية دلالية. مذكرة مقدمة من أجل نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها. فلسطين: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2010.
5. عطية، محمد. الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها. مذكرة مقدمة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص: دراسات افريقية، الجزائر العاصمة: كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011.
6. ظريف، شاكر. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية: التحديات و الراهات. مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية. باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2008-2010.
7. خير، شهرزاد. دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: إدارة دولية. باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2012-2013.

✓ أوراق غير منشورة

1. محمد حسنين حنّاد، علي. "القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني في الإسلام". ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني، بيروت: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف، 2010.
2. محمود مصطفى، نادية. "إشكاليات القراءة في مفهوم ثقافة السلام وخرائط إعادة بنائه من منظور حضاري". مداخلة مقدمة إلى اللقاء الفكري "معاً نحو بناء ثقافة السلام" الذي نظّمته الهيئة القبطية الإنجيلية، المنيا، 2008/10/27.
3. غضبان، مبروك. "محاضرات في مادة حقوق الإنسان لطلبة شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة". جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2004/2005.

✓ روابط الويب

1. ايفانز، غراهام، جيفري نونينهام. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. ط2. (مارس 2000). ولـوج الموقع في: 2014/04/10
<<http://dc444.4shared.com/doc/6yOFGQCy/preview.html>>
2. بوب، أدريان. "حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي: التعاون و الأمن". مجلة حلف الناتو (صيف 2007): ولوج الموقع في: 2014/06/30: <<http://www.nato.int/docu/review/2007/issue2/arabic/art6.html>>
3. بورشنيك، أناتولي، يوليا غايدي. ترجمة: خير شهرزاد. "خلق الشروط المؤسسية المسبقة انظام الحوكمة العالمية". ولوج الموقع في: 2014/01/15 <<http://politics-ar.com/ar/files/05.pdf>>

4. بن عنتر، عبد النور. "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج". تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات، 4 مارس 2013). ولوج الموقع في: 2013/09/08
<<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/3/4/20133411130345734European%20Union.pdf>>
5. برقو، أحمد. "منطق الأمانة في ساحل الأزمات". ولوج الموقع في: 2014/07/15
<<http://politics-ar.com/ar2/?p=3003>>.
6. زقاق، عادل. "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الامن المجتمعي". في دراسات أمنية. ولوج الموقع في: 2012/02/06
<<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html>>
7. محمود مصطفى، نادية. "تعليق على بحث د. عبد الله النعيم: الدين والمجتمع المدني العالمي المنشور في النسخة المترجمة من تقرير المجتمع المدني العالمي لسنة 2008". ولوج الموقع في: 2014/08/26
<<http://www.hadaracenter.com/pdfs/على بحث تعليق.pdf>>
8. خريطة الساحل الافريقي. ولوج الموقع في: 2014/07/25
<<https://www.nersc.gov/news-publications/news/science-news/2014/farming-a-climate-change-culprit/>>

✓ محاضرات صوتية

1. حداد، ليلي، دافيد أوسوليفان. "لقاء في أوروبا: التحديات التي تواجه خدمة العمل الخارجي الأوروبية". لندن، 2012/12/06. و لوج الموقع في: 2014/05/12
<<https://www.youtube.com/watch?v=CVITPf78sh4>>
2. صايغ، يزيد، عبد النور بن عنتر. "التحديات السياسية و الامنية في الجزائر". بيروت، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، 20 جوان 2012. ولوج الموقع في: 2013/10/02
<<http://www.carnegie-mec.org/events/?fa=3740&lang=ar>>
3. العودة، سلمان، عزمي بشارة. "المجتمع المدني". قطر، ملتقى النهضة الشبابي الثاني، أبريل 2011. ولوج الموقع في: 2013/12/12
<<https://www.youtube.com/watch?v=mal4N8MCtCw>>

ب: "اللغات الأجنبية"

1. in: "English"

✓ Books and Books Chapters

1. Abrahmsen, Rita, Michael .C Williams. *Security Beyond The State: Private Security In International politics*. New york: Combridge Press, 2011.
2. Adler, Emanuel. "Communitarian Multilateralism." in Edward Newman, Ramesh Thakur And John Triman. eds. *Multilateralism Under Challenge: Power, International Order, And Structural Change*, India: Academic Foundation, 2009.
3. Adler-Nissen, Rebecca. "Sovereignty." in Rebecca Adler-Nissen. ed. *Bourdieu in International Relations: Rethinking Key Concepts in IR*, New York: Routledge, 2012.

15. Finkelstein, Lawrence. "What Is Global Governance?." *Global Governance* Vol. 1, no.3 (Sept-Dec 1995). pp. 367-372.
16. Galtung, Johan. "Violence, Peace, and Peace Research." *Journal of Peace Research* Vol. 6, no. 3 (1969). pp. 167-191.
17. Gillard, Emanuela-Chiara. "Business Goes to War: Private Military/Security Companies and International Humanitarian Law." *International Review of The Red Cross* Vol. 88, no. 863 (sept 2006). pp. 525-572.
18. Kassim, Hussein, and Anand Menon. "The principal-Agent Approach and the Study of the European Union: promise unfulfilled?." *Journal of European Public Policy* Vol.10, no.1 (Feb 2003). pp. 121-139.
19. Kempin, Ronja, and Marco Overhaus. "EU Foreign Policy in Times of the Financial and Debt Crisis." *European Foreign Affairs Review* Vol. 19, no. 2 (2014). pp. 179-194.
20. Krahmann, Elke. "Conceptualizing Security Governance." *Journal of the Nordic International Studies Association* Vol. 38, no. 1 (2003). pp. 05-26.
21. ———. "National, Regional and Global Governance: One phenomenon or many?." *Global Governance* Vol. 9 (2003). pp. 323-346.
22. ———. "Private Military Services in the UK and Germany: Between Partnership and Regulation." *European Security* Vol. 14, no. 2 (2005). pp. 277-295.
23. ———. "Regulating Private Military Companies: What Role for the EU?." *Contemporary Security Policy* Vol. 26, no. 1 (2005). pp. 103-125.
24. ———. "Security: Collective Good or Commodity?." *European Journal of International Relations* Vol. 14, no. 3 (2008). pp. 379-404.
25. ———. "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security." *Cambridge Review of International Affairs* Vol. 18, no. 1 (April 2005). pp. 15-30.
26. Lavenex, Sandra, and Frank Schimmelfennig. "EU Rules Beyond EU Borders: Theorizing External Governance in European politics." *Journal of European Public Policy* Vol. 16, no. 6 (Sept 2009). pp. 791-812.
27. Lorenzo Fioramonti, and Arlo Poletti. "A. Facing the Giant: Southern Perspectives on the European Union." *Third World Quarterly*, Vol. 29, no. 01 (2008). pp. 167-180.
28. Maull, Hanns. "Europe and the New Balance of Global Order." *International Affairs* Vol. 81, no. 4 (2005). pp. 775-799.
29. ———. "The Perils of Not Conceiving Eu Foreign Policy as a Civilizing Project." *International Politics and Society* Issue .1 (2006). pp. 164-172.
30. McGrew, Anthony. "Realism VS Cosmopolitanism, A Debate Between Barry Buzan, David Held." *Review of International Studies* Vol. 24 , no. 3 (Jun 1998). pp. 387-398.
31. Orbie, Jan. "Civilian Power Europe: Review of the Original and Current Debates." *Cooperation and Conflict Journal of the Nordic International Studies Association* Vol. 41, no. 1 (2006). pp. 123-128.
32. Pace, Michelle. "The construction of EU normative power." *Journal of Common Market Studies* Vol. 45, no. 05 (2007). pp. 1041-1064.
33. Padurariu, Amelia. "The Implementation of Police Reform in Bosnia and Herzegovina: Analysing UN and EU Efforts." *International Journal of Security & Development* Vol. 3 (1) 4 (2014). pp. 1-18.

34. Prantl, Jochen. "Rise of the East, Decline of the West? Global Security Governance in Transition." *Policy Brief Series* Issue 6 (March 2012).
35. Rogers, James. "From Civilian Power to Global Power : Explicating the European Union's Grand Strategy Through the Articulation of Discourse Theory." *Journal of Common Market Studies* Vol. 47, no. 4 (2009). pp. 831-62.
36. Schneller, Lena. "Conceptions of Democratic Legitimate Governance in the Multilateral Realm: The Case of the WTO." *Living Reviews in Democracy* (2010).
37. Shearing, Clifford. Peter Drahos, and Scott Burris. "Nodal Governance." *Journal of Legal Philosophy* Vol. 30 (2005). pp. 30-58.
38. Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies." *International Studies Quarterly* Vol. 35, no. 2 (Jun1991). pp. 211-239.
39. Tannous, Isabelle. "The Programming of EU's External Assistance and Development Aid and the Fragile Balance of Power between EEAS and DG DEVCO." *European Foreign Affairs Review* Vol. 18. no. 3 (2013). pp. 329-354.
40. Trott, William. "An analysis of Civilian, Military and Normative power in EU Foreign Policy." *POLIS Journal* Vol. 4 (2010).
41. Walsh, James. "Intelligence-Sharing in the European Union: Institutions Are Not Enough." *JCMS* Vol. 44, no. 3 (2006). pp. 625-643.
42. Walt, Stephen M. "International Relations: One World, Many Theories." *Foreign Policy*, no. 110, Special Edition. Frontiers of Knowledge. (Spring 1998). pp. 29-46.
43. White, Nigel, and Sorcha MacLeod. "EU Operations and Private Military Contractors: Issues of Corporate and Institutional Responsibility." *The European Journal of International Law* Vol. 19, no. 5 (2008). pp. 965-988.
44. Wouters, Jan et .al. "The European Union and Global Multilateral Governance - an interdisciplinary research project: Research Notes (Part 1)." *Journal of Contemporary European Research* Vol. 4, no. 1 (2008).
45. Wright, Nick. "The European Union: What Kind of International Actor?." *Political Perspectives* Vol. 5, no. 2 (2011). pp. 8-32.

✓ *Theses* .

1. Goddard, Majors. *The Private Military Company: a Legitimate International Entity Within Modern Conflict.* A thesis Presented in Prtial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master OF Military Art and Science General Studies. Kansas: The Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, 2001.
2. Marchesi, Daniele. *The Weak Link: Eu-Un Cooperation and Effective Multilateralism in The Mediterranean and The Middle East.* Inaugural Dissertation to Obtaining The Doctoral Degree in The Economic and Social Sciences, University Of Cologne, 2012.

✓ *Reports* .

1. Alexander, Yonah. "Terrorism in North Africa and the Sahel in 2013." IUCTS Fifth annual Report, January 2014.

2. Bagayoko, Niagalé. "Multi-level Governance and Security: The Security Sector Reform Process in the Central African Republic, European Report on Development." EUI RSCAS, 2010.
3. Council of The European Union, Annual Report From The Council to The European Parliament On The Main Aspects and Basic Choices of The CFSP, 8617/08, Brussels: 25 April 2008.
4. Dempsey, Thomas. "Counterterrorism in African Failed States: Challenges and Potential Solutions." a Work Report of the United States Government, April 2006.
5. "EU Development Assistance: Sixteenth Report of Session 2010-12." Report together with formal minutes, oral and written evidence Vol 1. Great Britain: Parliament, House of Commons, International Development Committee, 2012.
6. European Commission. "Europeans and Development Aid." Report Special Eurobarometer 280. June 2007.
7. European Scrutiny Committee. "Twenty-sixth Report of Session 2012-13." Documents Considered by the Committee, Great Britain : the stationery office, 2013.
8. Flanagan, Stephen, Heater Conley, and Alessandro scheffler. "A Perfect Eeconomic Storm Hits Europe." in Stephen J. Flanagan et.al. eds. *A Diminishing Transatlantic Partnership?: The Impact of the Financial Crisis on European Defense and Foreign Assistance Capabilities*. A Report of the CSIS Kissinger Chair. U.S.: Europe Program, and Defense Industrial initiatives Group, Centre for Strategic & International Studies, 2011.
9. Francioni, Francesco et .al, "The Role of Human Rights in the Regulation of Private Military and Security Companies." General Report. Work Package 4, 2009.
10. Jünemann Annette, und Niklas Schörnig. "Die Sicherheits- und Verteidigungspolitik der, Zivilmacht Europa, Ein Widerspruch in sich?." HSKF-REPORT 13, 2002. (in Deutsch).
11. HDR. "New Dimensions of Human Security." Chapter .2. New York: Oxford University Press, 1994.
12. Herranz-Surrallés, Anna. "The Contested Parliamentarisation of EU Foreign and Security Policy: The Role of the European Parliament following the introduction of the Treaty of Lisbon." PRIF-Report No. 104. 2011.
13. Motzouris, Michon. "The Involvement of The Private Security Sector in Humanitarian Assistance Operations in Africa." Conference Report. Addis Ababa: Institute for Security Studies, September 14 and 15, 2011.
14. Krahmann, Elke. "Private Security Companies and the State Monopoly on Violence: A Case of Norm Change?." PRIF-Reports No. 88, 2009.
15. Nelson, Rebecca, "The Eurozone Crisis: Overview and Issues for Congress." CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, September 26, 2012.
16. Nogaj, Monika. "The Cost of Non-Europe in Development Policy: Increasing coordination between EU donors." Cost of Non-Europe Report. CoNE 1/2013.
17. Prodi, Romano. "2000–2005: Shaping the new Europe." Speech/00/41. Strasbourg: the European Parliament, 2000.
18. Sanoussi, Bilal, Francesco Rampa. "ECDPM." in Philippe de Lombaerde and Lakshmi Puri. eds. *Aid for Trade: Global and Regional Perspectives*. 2nd World Report on Regional Integration. Springer Science & Business Media, 2009.

19. The EU-GRASP, "The EU as Global-Regional Actor in Security and Peace: The Willingness, Capability and Acceptance of EU as Global-Regional Security Actor." The EU-GRASP Final Integrative Report. Belgium: United Nations University, 2012.
20. United Nations, Report on The Partnership Between the UN and the EU: the United Nations and the European Commission Working together in Development and Humanitarian cooperation, Brussels: 2006.
21. Wendling, Cécile. "The Comprehensive Approach to Civil-Military Crisis Management: a Critical Analysis and Perspective." The Irsem Report6. Paris: 2010.
22. Wessels, Wolfgang, and Jürgen Mittag. "The Parliamentary Dimension of CFSP/ESDP Options for The European Convention Study Submitted for The European Parliament." Final Report No. IV, 01/01/2002.

✓ *Non Published and Workig Papers* .

1. Barroso, José Manuel. "European Union and Multilateral Global Governance." in Migeul Polares Maduro. ord. *An European Agenda For Global Governance*. RSCAS Policy Papers, Italy: European University Institute, 2011.
2. Bauer, Sibylle, and Mark Bromley. "The European Union Code of Conduct on Arms Exports Improving the Annual Report." SIPRI Policy Paper no. 8. November 2004.
3. Beck, Martin. "The Comeback of the EU as a "Civilian Power" through the Arab Spring?." GIGA Focus no .02, 2013.
4. Biscop, Sven. "A New External Action Service Needs a New European Security Strategy." Security Policy Brief no. 29, November 2011.
5. Born, Hans, et .al. "Parliamentary Oversight Of ESDP Missions." DCAF Policy Paper no.28, 2008.
6. Börzel, Tanja, and Thomas Risse. "The Transformative Power of Europe The European Union and the Diffusion of Ideas." KFG Working Paper no. 1, May 2009.
7. ———, ———, and ———. "Venus Approaching Mars? The European Union as an Emerging Civilian World Power." Berlin Working Paper on European Integration no. 11, 2009.
8. Burckhardt, Christian W. "Why is there a public debate about the idea of a 'Civilian Power Europe'?" EI Working Paper, October 2004.
9. Chivvis, Christopher. "EU Civilian Crisis Management The Record So Far." Prepared for the Office of the Secretary of Defense, RAND Corporation, 2010.
10. Ciambra, Andrea. "'normative power' Europe: theory and practice of EU norms. The case of Macedonia." Jean Monnet Working Papers no. 64, July 2008.
11. Comelli, Michele. "The Democratic Accountability of the CSDP and the Role of the European Parliament." in. Ettore Greco, Nicoletta Pirozzi, and Stefano Silvestri. eds. *EU Crisis Management: Institutions and Capabilities in the Making*. Quaderni IAI, English Series no.19. November 2010.
12. Commission of The European Communities. "European Governance." A White Papers, Brussels, 25.7.2001.
13. ———. "Towards an EU response to situations of fragility: engaging in difficult environments for sustainable development, stability and peace." Brussels: 25.10.2007.
14. Demirtaş-Coşkun, Birgül. "EU'S New Position in the International Order: From Regional to Global Power?." Study Presented at the International Symposium Civilizations and World Orders. Istanbul: May 12-14, 2006.

15. Duke, Simon. "The European External Action Service and Public Diplomacy." Discussion Papers in Diplomacy no. 127, September 2013.
16. Heinbecker, Paul. "The Future of the G20 and its Place in Global Governance." CIGI G20 Papers no. 5, April 2011
17. Jokela, Juha. "Europe's Declining Role in the G-20: What Role for The EU in The Club of The Most Important Powers?." FIIA Briefing Paper 96, December 2011.
18. ———, ———. "The G-20: A Pathway To Effective Multilateralism ?." Chaillot Papers, April 2011.
19. Juergenliemk, Hubertus. "European Civilian Crisis Management Capacities: Bridging the Resources GAP?." GGI Briefing Paper no. 2, Brussels: January 2011.
20. Khol, Radek. "Civil-Military Coordinations in EU Crisis Management." in Eduard Soler i Lecha and Laia Carbonell Agustín. eds. *6th International Seminar on Security and Defence in the Mediterranean: Human Security*. Barcelone: Fundación CIDOB novembre 2008.
21. Krahmann, Elke. "The Emergence of Security Governance in Post-Cold War Europe." Working Paper 36/01, 2001.
22. ———, ———, and Aida Abzhaparova. "The Regulation of Private Military and Security Services in the European Union: Current Policies and Future Options", EUI Working Paper AEL 8, 2010.
23. ———, ———, and Cornelius Friesendorf. "The Role of Private Security Companies (PSCs) in CSDP Missions and Operations." Belgium: European Parliament, 2011.
24. Lazarou, Elena et .al. "The Evolving 'Doctrine' of Multilateralism in the 21st Century".Mercury E-Paper no.3, February 2010.
25. Manners, Ian. "The Difference Engine: Constructing and Representing The International Identity of The European Union." Working papers 40, 2001.
26. Martín de Almagro Iniesta, María. "EU Engagement with Local Civil Society in the Great Lakes Region." IAI Working Papers 1317, May 2013.
27. Montanaro, Lucia. "The Kosovo Statebuilding Conundrum: Addressing Fragility in a Contested State." FRIDE Workig Paper no. 91, October 2009.
28. Montobbio, Manuel. "Reflections on Effective Multilateralism and Global Governance as Guiding Concepts of The European Global Strategy." European Global Strategy Project EGS 1, March 27 2013.
29. Pahl, Nadine, and Anne Richter. "Swot Analysis - Idea, Methodology and a Practical Approach." Scholarly Resarch Paper, 2007.
30. Piattoni, Simona. "Multi-level Governance in the EU: Does it Work?." *Globalization and Politics: A Conference in Honor of Suzanne Berger*. MIT, May 8 and 9, 2009.
31. Ploch, Lauren. "Africa Command: U. S. Strategic Interests and the Role of the U. S. Military in Africa." CRS Report For Congress Prepared For Members and Committees of congress, April 3 2010.
32. Renard, Thomas. " Terrorism and Other Transnational Threats in the Sahel: What Role for the EU?." Policy Breif, September 2010.
33. Raggio, Benito. "Civil-Military Cooperations in Humaitarian Missions." in Eduard Soler i Lecha and Laia Carbonell Agustín. eds. *6th International Seminar on Security and Defence in the Mediterranean: Human Security*. Fundación CIDOB, Barcelone: novembre 2008.

34. Shearing, Clifford, and Jennifer Wood. "Security and nodal governance." Paper Prepared for seminar at the Temple University Beasley School of Law Philadelphia, 25 Oct, 2006.
35. Smith, Karen. "Still civilian power EU?." European Foreign Policy Unit Working Paper 1, 2005.
36. Stavridis, Stelios. "Why The Militarising of The European Union Strenthening the Concept of Civilian Power Europe." EUI Working Paper, june 2001.
37. Solana, Javier. "Opening address, European defence agency conference «Commercialising logistics? » Bruxelles, 27 février 2008." in Catherine Glière. compiled. *Sécurité et défense de l'UE Textes fondamentaux 2008*. Cahier de Chaillot Vol. 9, no117, July 2009
38. Thakur, Ramesh. "G20 and the Evolving Architecture of Gobal Security governance." Sustainable Enterprise Seminar Series, July 22 2010.
39. The Netherlands' strategy 2008-2011, "Security and development in fragile states." November. 2008.
40. Tunander, Ola. "Securitization, Dual State and US-European Geopolitical Divide Or The Use of Terrorism to Construct World Order." Paper to be presented at the Fifth Pan-European International Relations Conference (Panel 28 Geopolitics), Netherlands: Congress Centre, The Hague, September 9-11 2004.
41. Versluys, Helen. "Coherence in EU external action: the case of humanitarian aid." Paper presented at the 10th Biennial EUSA Conference, Panel Session on 'Development aid and economic partnership agreements'. Montreal: May 17-19 2007 .
42. Wouters, Jan, Stephanie Bijlmakers, and Katrien Meuwissen. "The EU As a Multilateral Security Actor After Lisbon: Constitutional and Institutional Aspects." Working Paper no. 80, February 2012.
43. Wolff, Jonas. "Democracy Promotion& Civilian Power: The Example of Gernay's value-oriented Foreign policy." Paper to be presented at the Forum on "Democracy Promotion as Foreign Policy: Perspectives, Issues, and Challenges" (Convenor: Nicolas Bouchet) at the BISA Annual Conference 2011. UK: Manchester, April 27-29 2011.

✓ Web Links

1. Alexander, Nancy. "Introduction to the Group of 20 (G20)." Issue 1, July 2014. accessed:24/08/2014
<http://us.boell.org/sites/default/files/alexander_new_introduction_g20_7-23-14.pdf>
2. Attinà, Fulvio. "EU and the structure of government of the global political system: The case of multilateral security." 22nd International Political Science Association Congress .Madrid: July8-12 2012. accessed: 26/08/2014<http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_10256.pdf>
3. Bajpai, Kanti. "Human Security: Concept and measurement." Kroc Institute Occasional Paper 19, 2000 .accessed: 22/06/2012
http://www.hegoa.chu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf
4. Bonde -Jens, Peter. "Lisbon Treaty: The Readable Version." 3rd ed. Brussels: Foundation for EU Democracy, 2009. accessed: 11/04/2014
<<http://en.euabc.com/upload/books/lisbon-treaty-3edition.pdf>>.

5. Carmen, Gebhard. "Civil-Military Coordination and Cooperation in the Context of the EU's Crisis Management CMCO versus CIMIC: Conceptual and Terminological Clarifications." 2nd Vr. INFO AKTUELL 01, Vienne: Mars 2008. accessed :23/06/2014
<http://www.bmlv.gv.at/pdf_pool/publikationen/info_akt_01_08_cimic_vers_cmco_c_g.pdf>
6. Confederation of European Security Services (CoESS).accessed: 09 / 07/ 2014
<<http://www.coess.org> >.
7. EEAS. "Strategy for Security and Development in the Sahel." accesssd: 29/10/2013
<http://eeas.europa.eu/index_en.htm>
8. European Commission. "Europeans, development aid and the Millennium Development Goals." Special Eurobarometer. 352, sept 2010. accessed: 18/09/2014<http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/ebs/ebs_352_en.pdf>
9. ———. Humanitarian Aid, Special Eurobarometer. 384, June 2012. accessed: 18/09/2014 <<http://www.west-info.eu/files/Eurobarometer8.pdf>>.
10. ———. "The EU's Comprehensive Approach to External Conflicts and Crises." Joint Communication to The European Parliment and The Council, Brussels, 11.12.2013. accessed:17/04/2014
<http://www.eeas.europa.eu/statements/docs/2013/131211_03_en.pdf>
11. "European Security Strategy: A Secure Europe in a Better World." Brussels: December 12, 2003. accessed: 05/06/2014
<<http://www.iss.europa.eu/uploads/media/solanae.pdf>>
12. Gnesotto, Nicole. "European Strategy as a Model." Newsletter no.09, January 2004. accessed: 15/05/2014 <<http://www.iss.europa.eu/uploads/media/n09e.pdf>>
13. Kilian, Bertil. "Civilian Power or Something Else? The European Union on its Way Beyond Civilian Power,"Lund University, 2007.accessed: 27/04/2012
<<http://lup.lub.lu.se/record/1321641/file/1321642.pdf>>
14. Marzeda-Mlynarska, Katarzyna. "The Application of the Multi-Level Governance Model Outside the EU Context– The Case of Food Security." European Diversity and Autonomy Papers. EDAP 01/2011. .accessed:28/05/2014
<http://webfolder.eurac.edu/EURAC/Publications/edap/2011_edap01.pdf>
15. Manservisi, Stefano, "Europe as a Global Actor: Priorities and Perspectives of the EU's Development Policy." FIIA EU-Presidency Lecture Series. Helsinki: 4 December 2006, pp. 4-5. <http://www.fii.fi/assets/doc/manservisi_helsinki_4-12-2006.pdf>
16. May, Simon. "François Duchêne, The Guardian." July 22, 2005.accessed: 01/04/2013 <<http://www.theguardian.com/news/2005/jul/22/guardianobituaries.eu>>
17. Mitzen, Jennifer. "Ontological Security in World Politics, and Implications for The Study of European Security.", Prepared for the CIDEL Workshop "From Civilian to Military Power: The European Union at a Crossroads?", Oslo: October 22-23 2004.accessed: 01/04/2013
<http://www.sv.uio.no/arena/english/research/projects/cidel/old/WorkshopOsloSecurity/Mitzen.pdf>
18. Naïm, Moises. "Minilateralism: The Magic Number to Get Real International Action Foreign Policy." Jue 22, 2009 . accessed: 29/08/2014
<<http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/18/minilateralism>>

19. Nickels, Benjamin. "Algeria's Role in African Security." April 3 2014.
<<http://carnegieendowment.org/sada/2014/04/03/algeria-s-role-in-african-security/h70i>>
20. OECD, "Fragile States Report 2014: Domestic Revenue Mobilisation in Fragile States." OECD, 2014. accessed: 13/07/2014 <www.oecd.org/dac/incaf>
21. P. Schouten, Rita Abrahamsen. and Williams Michael. "on Private Security Companies, Global Security Assemblages, and Africa ." Theory Talks 39, Marsh 07 2011. accessed: 23/01/2014
<https://dl.dropboxusercontent.com/u/30572320/Theory%20Talks/Talks.pdf/Theory%20Talk39_Abrahamsen%26Williams.pdf>
22. Rogers, James. "Tags European Union Grand Strategy Normative Power Military Policy Civilian Foreign Policy Threats Human Security Top Down Bottom Up Process." April 2010. accessed: 07/06/2014
<http://www.exploringgeopolitics.org/Interview_Rogers_James_European_Union_Gr_and_Strategy_Normative_Civilian_Power_Military_Foreign_Policy_Threats_Human_Security_Top_Down_Bottom_Up_Process.html>
23. Rouppert, Bérangère. "The European strategy for the Sahel." Brussels: GRIP, 2011. accessed: 08/10/2014
<http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2012/na_2012-12_27_fr_b-rouppert.pdf>
24. Singer, Peter. "Outsourcing War Foreign Affairs." March/April 2005, accessed: 03/07/2014. <<http://www.brookings.edu/research/articles/2005/03/01usdepartmentofdefense-singer>>
25. Solana, Javier, "The Sound of Europe Conference, Speech EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy." Salzburg: Jan 27 2006. accessed: 08/06/2014 <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/discours/88179.pdf>
26. The International Institute for Strategic Studies. accessed: 01/04/2013
<<http://www.iiss.org/en/about-s-us>>
27. The Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE). accessed: 11/02/2014 <<http://www.osce.org/who>>
28. UNCSA Secretariat. "Regional, national and local level governance for sustainable development RIO 2012." Issues Briefs, no. 10, December 2011. accessed: 25/03/2014 <<http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/336brief10.pdf>>
29. UNDP. "Delivering Human Security through Multi-level Governance", Mar 2009. accessed: 28/05/2014
<<http://www.undp.org/content/dam/brussels/docs/Other/human%20security%20booklet.pdf>>
30. Walt, Stephen. "On Minilateralism." June 23, 2009. accessed: 29/08/2014
<http://www.foreignpolicy.com/posts/2009/06/23/on_minilateralism>
31. Westra, Joel. "Reforming the Global Security Order: Institutional Legitimacy and Global Security Governance in a Changing World." accessed: 05/04/2013
<http://www.calvin.edu/admin/provost/scholars/students/mcgregor/facprojects/11%20Westra2014.pdf>
32. Wiener, Antje, UwePuetter. "Informal Elite Dialogue and Democratic Control in EU Foreign and Security Policy." RECON Online Working Paper. 12 2010. accessed 05/08/2014 <http://www.reconproject.eu/main.php/RECON_wp_1012.pdf?fileitem=50511995> .

en: "Français "

✓ Livres

1. Biava, Alessia. "La Culture Stratégique de L'Union Européenne dans Le Domaine de La Sortie des Crises et Des conflits: Un Cadre de Référence." dans Stephan David shofer, et al. dir. *Prévention, Gestion et Sortie des Conflits*, Institut européen de l'Université de Genève, 2006.
2. ———, ———. "L' UE Promeut-Elle Des Valeurs à Travers Ses Missions De Maintien De La Paix ? Le Cas De La Bosnie-Herzégovine." dans Samantha Besson, Francis Cheneval, et Nicolas Levrat. dir. *Des Valeurs Pour L'Europe ?*. Belgique: Academia-Bruylant, 2006
3. ———, ———. *Vers une Culture Stratégique Européenne?*. Belgique: Academia-L'harmattan, 2011.
4. Chardannens, Alexandre. "Les Droits Fondamentaux Dans L'UE: Entre Normes et Valeurs. Samantha Besson." dans Francis Cheneval, et Nicolas Levrat. dir. *Des valeurs pour l'Europe?*. L'institut européen de L'université de genève, 2008.
5. Hameth Ba, Abdoul, *Acteurs et Territoires du Sahel: rôle des mises en relation dans la recomposition des territoires*. Lyon: ENS Editions, 2007.
6. Manners, Ian. "L'identité Internationale De l'Union Européenne: Un Pouvoir Normatif Dans Le Jeu Politique Mondial." dans Bernhard Adam. red. *Europe, puissance tranquille?: Rôle et identité sur la scène mondiale*. Brussels: Editions Complexe, 2007.
7. Mvie Meka, Elie. *Architecture de la Sécurité et Gouvernance Démocratique dans La CEEAC*. Cameroun: Presses Universitaires D'Afrique, 2007.

✓ Périodiques

1. Moreau Defarges, Philippe. "Le Multilatéralisme et la fin de l'Histoire." *Revue de la Politique Etrangère* no. 3 (2004). pp. 575-585.
2. Laïdi, Zaki. "Peut-on prendre la puissance européenne au sérieux?." *Les Cahiers européens de Sciences Po* no. 05 (2005). pp. 1-32.
3. Paye, Olivier. "La gouvernance: d'une notion polysémique à un concept politologique." *la revue Etudes internationales* Vol. 36, no. 1, (mars 2005). pp. 13-40.

✓ Liens Web

1. Vayssière, Bertrand, "La Norme sans la Force – L'énigme de la Puissance Européenne." Fiche De Lecture de la Page 158. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2006. accessed(12/06/2014) <<http://www.diploweb.com/ue/laidi.htm>>

"أوروبا آمنة في عالم أفضل"

الملحق 1: وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية



A SECURE EUROPE IN A BETTER WORLD

EUROPEAN SECURITY STRATEGY

Brussels, 12 December 2003

EN

Introduction

Europe has never been so prosperous, so secure nor so free. The violence of the first half of the 20th Century has given way to a period of peace and stability unprecedented in European history.

The creation of the European Union has been central to this development. It has transformed the relations between our states, and the lives of our citizens. European countries are committed to dealing peacefully with disputes and to co-operating through common institutions. Over this period, the progressive spread of the rule of law and democracy has seen authoritarian regimes change into secure, stable and dynamic democracies. Successive enlargements are making a reality of the vision of a united and peaceful continent.

No single country is able to tackle today's complex problems on its own

The United States has played a critical role in European integration and European security, in particular through NATO. The end of the Cold War has left the United States in a dominant position as a military actor. However, no single country is able to tackle today's complex problems on its own.

Europe still faces security threats and challenges. The outbreak of conflict in the Balkans was a reminder that war has not disappeared from our continent. Over the last decade, no region of the world has been untouched by armed conflict. Most of these conflicts have been within rather than between states, and most of the victims have been civilians.

As a union of 25 states with over 450 million people producing a quarter of the world's Gross National Product (GNP), and with a wide range of instruments at its disposal, the European Union is inevitably a global player. In the last decade European forces have been deployed abroad to places as distant as Afghanistan, East Timor and the DRC. The increasing convergence of European interests and the strengthening of mutual solidarity of the EU makes us a more credible and effective actor. Europe should be ready to share in the responsibility for global security and in building a better world.

As a union of 25 states with over 450 million people producing a quarter of the world's Gross National Product (GNP), the European Union is inevitably a global player... it should be ready to share in the responsibility for global security and in building a better world.

I. THE SECURITY ENVIRONMENT: GLOBAL CHALLENGES AND KEY THREATS

Global Challenges

The post Cold War environment is one of increasingly open borders in which the internal and external aspects of security are indissolubly linked. Flows of trade and investment, the development of technology and the spread of democracy have brought freedom and prosperity to many people. Others have perceived globalisation as a cause of frustration and injustice. These developments have also increased the scope for non-state groups to play a part in international affairs. And they have increased European dependence – and so vulnerability – on an interconnected infrastructure in transport, energy, information and other fields.

Since 1990, almost 4 million people have died in wars, 90% of them civilians. Over 18 million people world-wide have left their homes as a result of conflict.

45 million people die every year of hunger and malnutrition... Aids contributes to the breakdown of societies... Security is a precondition of development

In much of the developing world, poverty and disease cause untold suffering and give rise to pressing security concerns. Almost 3 billion people, half the world's population, live on less than 2 Euros a day. 45 million die every year of hunger and malnutrition. AIDS is now

one of the most devastating pandemics in human history and contributes to the breakdown of societies. New diseases can spread rapidly and become global threats. Sub-Saharan Africa is poorer now than it was 10 years ago. In many cases, economic failure is linked to political problems and violent conflict.

Security is a precondition of development. Conflict not only destroys infrastructure, including social infrastructure; it also encourages criminality, deters investment and makes normal economic activity impossible. A number of countries and regions are caught in a cycle of conflict, insecurity and poverty.

Competition for natural resources - notably water - which will be aggravated by global warming over the next decades, is likely to create further turbulence and migratory movements in various regions.

Energy dependence is a special concern for Europe. Europe is the world's largest importer of oil and gas. Imports account for about 50% of energy consumption today. This will rise to 70% in 2030. Most energy imports come from the Gulf, Russia and North Africa.

Key Threats

Large-scale aggression against any Member State is now improbable. Instead, Europe faces new threats which are more diverse, less visible and less predictable.

Terrorism: Terrorism puts lives at risk; it imposes large costs; it seeks to undermine the openness and tolerance of our societies, and it poses a growing strategic threat to the whole of Europe. Increasingly, terrorist movements are well-resourced, connected by electronic networks, and are willing to use unlimited violence to cause massive casualties.

The most recent wave of terrorism is global in its scope and is linked to violent religious extremism. It arises out of complex causes. These include the pressures of modernisation, cultural, social and political crises, and the alienation of young people living in foreign societies. This phenomenon is also a part of our own society.

Europe is both a target and a base for such terrorism: European countries are targets and have been attacked. Logistical bases for Al Qaeda cells have been uncovered in the UK, Italy, Germany, Spain and Belgium. Concerted European action is indispensable.

Proliferation of Weapons of Mass Destruction is potentially the greatest threat to our security. The international treaty regimes and export control arrangements have slowed the spread of WMD and delivery systems. We are now, however, entering a new and dangerous period that raises the possibility of a WMD arms race, especially in the Middle East. Advances in the biological sciences may increase the potency of biological weapons in the coming

The last use of WMD was by the Aum terrorist sect in the Tokyo underground in 1995, using sarin gas. 12 people were killed and several thousand injured. Two years earlier, Aum had sprayed anthrax spores on a Tokyo street.

years; attacks with chemical and radiological materials are also a serious possibility. The spread of missile technology adds a further element of instability and could put Europe at increasing risk.

The most frightening scenario is one in which terrorist groups acquire weapons of mass destruction. In this event, a small group would be able to inflict damage on a scale previously possible only for States and armies.

Regional Conflicts: Problems such as those in Kashmir, the Great Lakes Region and the Korean Peninsula impact on European interests directly and indirectly, as do conflicts nearer to home, above all in the Middle East. Violent or frozen conflicts, which also persist on our borders, threaten regional stability. They destroy human lives and social and physical infrastructures; they threaten minorities, fundamental freedoms and human rights. Conflict can lead to extremism, terrorism and state failure; it provides opportunities for organised crime. Regional insecurity can fuel the demand for WMD. The most practical way to tackle the often elusive new threats will sometimes be to deal with the older problems of regional conflict.

State Failure: Bad governance – corruption, abuse of power, weak institutions and lack of accountability - and civil conflict corrode States from within. In some cases, this has brought about the collapse of State institutions. Somalia, Liberia and Afghanistan under the Taliban are the best known recent examples. Collapse of the State can be associated with obvious threats, such as organised crime or terrorism. State failure is an alarming phenomenon, that undermines global governance, and adds to regional instability.

Organised Crime: Europe is a prime target for organised crime. This internal threat to our security has an important external dimension: cross-border trafficking in drugs, women, illegal migrants and weapons accounts for a large part of the activities of criminal gangs. It can have links with terrorism.

Such criminal activities are often associated with weak or failing states. Revenues from drugs have fuelled the weakening of state structures in several drug-producing countries. Revenues from trade in gemstones, timber and small arms, fuel conflict in other parts of the world. All these activities undermine both the rule of law and social order itself. In extreme cases, organised crime can come

to dominate the state. 90% of the heroin in Europe comes from poppies grown in Afghanistan – where the drugs trade pays for private armies. Most of it is distributed through Balkan criminal networks which are also responsible for some 200,000 of the 700,000 women victims of the sex trade world wide. A new dimension to organised crime which will merit further attention is the growth in maritime piracy.

Taking these different elements together – terrorism committed to maximum violence, the availability of weapons of mass destruction, organised crime, the weakening of the state system and the privatisation of force – we could be confronted with a very radical threat indeed.

II. STRATEGIC OBJECTIVES

We live in a world that holds brighter prospects but also greater threats than we have known. The future will depend partly on our actions. We need both to think globally and to act locally. To defend its security and to promote its values, the EU has three strategic objectives:

Addressing the Threats

The European Union has been active in tackling the key threats.

- It has responded after 11 September with measures that included the adoption of a European Arrest Warrant, steps to attack terrorist financing and an agreement on mutual legal assistance with the U.S.A. The EU continues to develop cooperation in this area and to improve its defences.
- It has pursued policies against proliferation over many years. The Union has just agreed a further programme of action which foresees steps to strengthen the International Atomic Energy Agency, measures to tighten export controls and to deal with illegal shipments and illicit procurement. The EU is committed to achieving universal adherence to multilateral treaty regimes, as well as to strengthening the treaties and their verification provisions.
- The European Union and Member States have intervened to help deal with regional conflicts and to put failed states back on their feet, including in the Balkans, Afghanistan, and in the DRC. Restoring good government to the Balkans, fostering democracy and enabling the authorities there to tackle organised crime is one of the most effective ways of dealing with organised crime within the EU.

In an era of globalisation, distant threats may be as much a concern as those that are near at hand. Nuclear activities in North Korea, nuclear risks in South Asia, and proliferation in the Middle East are all of concern to Europe.

***In an era of globalisation,
distant threats may be as much
a concern as those that are near
at hand... The first line of
defence will be often be abroad.
The new threats are dynamic...***

***Conflict prevention and threat
prevention cannot start too
early.***

Terrorists and criminals are now able to operate world-wide: their activities in central or south-east Asia may be a threat to European countries or their citizens. Meanwhile, global

communication increases awareness in Europe of regional conflicts or humanitarian tragedies anywhere in the world.

Our traditional concept of self- defence – up to and including the Cold War – was based on the threat of invasion. With the new threats, the first line of defence will often be abroad. The new threats are dynamic. The risks of proliferation grow over time; left alone, terrorist networks will become ever more dangerous. State failure and organised crime spread if they are neglected – as we have seen in West Africa. This implies that we should be ready to act before a crisis occurs. Conflict prevention and threat prevention cannot start too early.

In contrast to the massive visible threat in the Cold War, none of the new threats is purely military; nor can any be tackled by purely military means. Each requires a mixture of instruments. Proliferation may be contained through export controls and attacked through political, economic and other pressures while the underlying political causes are also tackled. Dealing with terrorism may require a mixture of intelligence, police, judicial, military and other means. In failed states, military instruments may be needed to restore order, humanitarian means to tackle the immediate crisis. Regional conflicts need political solutions but military assets and effective policing may be needed in the post conflict phase. Economic instruments serve reconstruction, and civilian crisis management helps restore civil government. The European Union is particularly well equipped to respond to such multi-faceted situations.

Building Security in our Neighbourhood

Even in an era of globalisation, geography is still important. It is in the European interest that countries on our borders are well-governed. Neighbours who are engaged in violent conflict, weak

states where organised crime flourishes, dysfunctional societies or exploding population growth on its borders all pose problems for Europe.

***Enlargement should not
create new dividing lines in
Europe.
Resolution of the Arab/Israeli
conflict is a strategic priority
for Europe***

The integration of acceding states increases our security but also brings the EU closer to troubled areas. Our task is to promote a ring of well governed countries to the East of the European Union and on the borders of the Mediterranean with whom we can enjoy close and cooperative relations.

The importance of this is best illustrated in the Balkans. Through our concerted efforts with the US, Russia, NATO and other international partners, the stability of the region is no longer threatened by the outbreak of major conflict. The credibility of our foreign policy depends on the consolidation of our achievements there. The European perspective offers both a strategic objective and an incentive for reform.

It is not in our interest that enlargement should create new dividing lines in Europe. We need to extend the benefits of economic and political cooperation to our neighbours in the East while tackling political problems there. We should now take a stronger and more active interest in the problems of the Southern Caucasus, which will in due course also be a neighbouring region.

Resolution of the Arab/Israeli conflict is a strategic priority for Europe. Without this, there will be little chance of dealing with other problems in the Middle East. The European Union must remain engaged and ready to commit resources to the problem until it is solved. The two state solution - which Europe has long supported- is now widely accepted. Implementing it will require a united and cooperative effort by the European Union, the United States, the United Nations and Russia, and the countries of the region, but above all by the Israelis and the Palestinians themselves.

The Mediterranean area generally continues to undergo serious problems of economic stagnation, social unrest and unresolved conflicts. The European Union's interests require a continued engagement with Mediterranean partners, through more effective economic, security and cultural cooperation in the framework of the Barcelona Process. A broader engagement with the Arab World should also be considered.

AN INTERNATIONAL ORDER BASED ON EFFECTIVE MULTILATERALISM

In a world of global threats, global markets and global media, our security and prosperity increasingly depend on an effective multilateral system. The development of a stronger international society, well functioning international institutions and a rule-based international order is our objective.

We are committed to upholding and developing International Law. The fundamental framework for international relations is the United Nations Charter. The United Nations Security Council has the primary responsibility for the maintenance of international peace and security. Strengthening the United Nations, equipping it to fulfil its responsibilities and to act effectively, is a European priority.

Our security and prosperity increasingly depend on an effective multilateral system. We are committed to upholding and developing International Law. The fundamental framework for international relations is the United Nations Charter.

We want international organisations, regimes and treaties to be effective in confronting threats to international peace and security, and must therefore be ready to act when their rules are broken.

Key institutions in the international system, such as the World Trade Organisation (WTO) and the International Financial Institutions, have extended their membership. China has joined the WTO and Russia is negotiating its entry. It should be an objective for us to widen the membership of such bodies while maintaining their high standards.

One of the core elements of the international system is the transatlantic relationship. This is not only in our bilateral interest but strengthens the international community as a whole. NATO is an important expression of this relationship.

Regional organisations also strengthen global governance. For the European Union, the strength and effectiveness of the OSCE and the Council of Europe has a particular significance. Other regional organisations such as ASEAN, MERCOSUR and the African Union make an important contribution to a more orderly world.

It is a condition of a rule-based international order that law evolves in response to developments such as proliferation, terrorism and global warming. We have an interest in further developing existing institutions such as the World Trade Organisation and in supporting new ones such as the International Criminal Court. Our own experience in Europe demonstrates that security can be increased through confidence building and arms control regimes. Such instruments can also make an important contribution to security and stability in our neighbourhood and beyond.

The quality of international society depends on the quality of the governments that are its foundation. The best protection for our security is a world of well-governed democratic states. Spreading good governance, supporting social and political reform, dealing with corruption and abuse of power, establishing the rule of law and protecting human rights are the best means of strengthening the international order.

Trade and development policies can be powerful tools for promoting reform. As the world's largest provider of official assistance and its largest trading entity, the European Union and its Member States are well placed to pursue these goals.

Contributing to better governance through assistance programmes, conditionality and targeted trade measures remains an important feature in our policy that we should further reinforce. A world seen as offering justice and opportunity for everyone will be more secure for the European Union and its citizens.

A number of countries have placed themselves outside the bounds of international society. Some have sought isolation; others persistently violate international norms. It is desirable that such countries should rejoin the international community, and the EU should be ready to provide assistance. Those who are unwilling to do so should understand that there is a price to be paid, including in their relationship with the European Union.

III. POLICY IMPLICATIONS FOR EUROPE

The European Union has made progress towards a coherent foreign policy and effective crisis management. We have instruments in place that can be used effectively, as we have demonstrated in the Balkans and beyond. But if we are to make a contribution that matches our potential, we need to be more active, more coherent and more capable. And we need to work with others.

We need to develop a strategic culture that fosters early, rapid and when necessary, robust intervention.

More active in pursuing our strategic objectives. This applies to the full spectrum of instruments for crisis management and conflict prevention at our disposal, including political, diplomatic, military and civilian, trade and development activities. Active policies are needed to counter the new dynamic threats. We need to develop a strategic culture that fosters early, rapid, and when necessary, robust intervention.

As a Union of 25 members, spending more than 160 billion Euros on defence, we should be able to sustain several operations simultaneously. We could add particular value by developing operations involving both military and civilian capabilities.

The EU should support the United Nations as it responds to threats to international peace and security. The EU is committed to reinforcing its cooperation with the UN to assist countries emerging from conflicts, and to enhancing its support for the UN in short-term crisis management situations.

We need to be able to act before countries around us deteriorate, when signs of proliferation are detected, and before humanitarian emergencies arise. Preventive engagement can avoid more serious problems in the future. A European Union which takes greater responsibility and which is more active will be one which carries greater political weight.

More Capable. A more capable Europe is within our grasp, though it will take time to realise our full potential. Actions underway – notably the establishment of a defence agency – take us in the right direction.

To transform our militaries into more flexible, mobile forces, and to enable them to address the new threats, more resources for defence and more effective use of resources are necessary.

Systematic use of pooled and shared assets would reduce duplications, overheads and, in the medium-term, increase capabilities.

In almost every major intervention, military efficiency has been followed by civilian chaos. We need greater capacity to bring all necessary civilian resources to bear in crisis and post crisis situations.

Stronger diplomatic capability: we need a system that combines the resources of Member States with those of EU institutions. Dealing with problems that are more distant and more foreign requires better understanding and communication.

Common threat assessments are the best basis for common actions. This requires improved sharing of intelligence among Member States and with partners.

As we increase capabilities in the different areas, we should think in terms of a wider spectrum of missions. This might include joint disarmament operations, support for third countries in combating terrorism and security sector reform. The last of these would be part of broader institution building.

The EU-NATO permanent arrangements, in particular Berlin Plus, enhance the operational capability of the EU and provide the framework for the strategic partnership between the two organisations in crisis management. This reflects our common determination to tackle the challenges of the new century.

More Coherent. The point of the Common Foreign and Security Policy and European Security and Defence Policy is that we are stronger when we act together. Over recent years we have created a number of different instruments, each of which has its own structure and rationale.

The challenge now is to bring together the different instruments and capabilities: European assistance programmes and the European Development Fund, military and civilian capabilities from Member States and other instruments. All of these can have an impact on our security and on that of third countries. Security is the first condition for development.

Diplomatic efforts, development, trade and environmental policies, should follow the same agenda. In a crisis there is no substitute for unity of command.

Better co-ordination between external action and Justice and Home Affairs policies is crucial in the fight both against terrorism and organised crime.

Greater coherence is needed not only among EU instruments but also embracing the external activities of the individual member states.

Coherent policies are also needed regionally, especially in dealing with conflict. Problems are rarely solved on a single country basis, or without regional support, as in different ways experience in both the Balkans and West Africa shows.

Working with partners There are few if any problems we can deal with on our own. The threats described above are common threats, shared with all our closest partners. International cooperation is a necessity. We need to pursue our objectives both through multilateral cooperation in international organisations and through partnerships with key actors.

Acting together, the European Union and the United States can be a formidable force for good in the world.

The transatlantic relationship is irreplaceable. Acting together, the European Union and the United States can be a formidable force for good in the world. Our aim should be an effective and balanced partnership with the USA. This is an additional reason for the EU to build up further its capabilities and increase its coherence.

We should continue to work for closer relations with Russia, a major factor in our security and prosperity. Respect for common values will reinforce progress towards a strategic partnership.

Our history, geography and cultural ties give us links with every part of the world: our neighbours in the Middle East, our partners in Africa, in Latin America, and in Asia. These relationships are an important asset to build on. In particular we should look to develop strategic partnerships, with Japan, China, Canada and India as well as with all those who share our goals and values, and are prepared to act in their support.

Conclusion

This is a world of new dangers but also of new opportunities. The European Union has the potential to make a major contribution, both in dealing with the threats and in helping realise the opportunities. An active and capable European Union would make an impact on a global scale. In doing so, it would contribute to an effective multilateral system leading to a fairer, safer and more united world.

I. THE SECURITY ENVIRONMENT: GLOBAL CHALLENGES AND KEY THREATS

Global Challenges

The post Cold War environment is one of increasingly open borders in which the internal and external aspects of security are indissolubly linked. Flows of trade and investment, the development of technology and the spread of democracy have brought freedom and prosperity to many people. Others have perceived globalisation as a cause of frustration and injustice. These developments have also increased the scope for non-state groups to play a part in international affairs. And they have increased European dependence – and so vulnerability – on an interconnected infrastructure in transport, energy, information and other fields.

Since 1990, almost 4 million people have died in wars, 90% of them civilians. Over 18 million people world-wide have left their homes as a result of conflict.

45 million people die every year of hunger and malnutrition... Aids contributes to the breakdown of societies... Security is a precondition of development

In much of the developing world, poverty and disease cause untold suffering and give rise to pressing security concerns. Almost 3 billion people, half the world's population, live on less than 2 Euros a day. 45 million die every year of hunger and malnutrition. AIDS is now

one of the most devastating pandemics in human history and contributes to the breakdown of societies. New diseases can spread rapidly and become global threats. Sub-Saharan Africa is poorer now than it was 10 years ago. In many cases, economic failure is linked to political problems and violent conflict.

Security is a precondition of development. Conflict not only destroys infrastructure, including social infrastructure; it also encourages criminality, deters investment and makes normal economic activity impossible. A number of countries and regions are caught in a cycle of conflict, insecurity and poverty.

Competition for natural resources - notably water - which will be aggravated by global warming over the next decades, is likely to create further turbulence and migratory movements in various regions.

Energy dependence is a special concern for Europe. Europe is the world's largest importer of oil and gas. Imports account for about 50% of energy consumption today. This will rise to 70% in 2030. Most energy imports come from the Gulf, Russia and North Africa.

Key Threats

Large-scale aggression against any Member State is now improbable. Instead, Europe faces new threats which are more diverse, less visible and less predictable.

Terrorism: Terrorism puts lives at risk; it imposes large costs; it seeks to undermine the openness and tolerance of our societies, and it poses a growing strategic threat to the whole of Europe. Increasingly, terrorist movements are well-resourced, connected by electronic networks, and are willing to use unlimited violence to cause massive casualties.

The most recent wave of terrorism is global in its scope and is linked to violent religious extremism. It arises out of complex causes. These include the pressures of modernisation, cultural, social and political crises, and the alienation of young people living in foreign societies. This phenomenon is also a part of our own society.

Europe is both a target and a base for such terrorism: European countries are targets and have been attacked. Logistical bases for Al Qaeda cells have been uncovered in the UK, Italy, Germany, Spain and Belgium. Concerted European action is indispensable.

Proliferation of Weapons of Mass Destruction is potentially the greatest threat to our security. The international treaty regimes and export control arrangements have slowed the spread of WMD and delivery systems. We are now, however, entering a new and dangerous period that raises the possibility of a WMD arms race, especially in the Middle East. Advances in the biological sciences may increase the potency of biological weapons in the coming

The last use of WMD was by the Aum terrorist sect in the Tokyo underground in 1995, using sarin gas. 12 people were killed and several thousand injured. Two years earlier, Aum had sprayed anthrax spores on a Tokyo street.

years; attacks with chemical and radiological materials are also a serious possibility. The spread of missile technology adds a further element of instability and could put Europe at increasing risk.

The most frightening scenario is one in which terrorist groups acquire weapons of mass destruction. In this event, a small group would be able to inflict damage on a scale previously possible only for States and armies.

Regional Conflicts: Problems such as those in Kashmir, the Great Lakes Region and the Korean Peninsula impact on European interests directly and indirectly, as do conflicts nearer to home, above all in the Middle East. Violent or frozen conflicts, which also persist on our borders, threaten regional stability. They destroy human lives and social and physical infrastructures; they threaten minorities, fundamental freedoms and human rights. Conflict can lead to extremism, terrorism and state failure; it provides opportunities for organised crime. Regional insecurity can fuel the demand for WMD. The most practical way to tackle the often elusive new threats will sometimes be to deal with the older problems of regional conflict.

State Failure: Bad governance – corruption, abuse of power, weak institutions and lack of accountability - and civil conflict corrode States from within. In some cases, this has brought about the collapse of State institutions. Somalia, Liberia and Afghanistan under the Taliban are the best known recent examples. Collapse of the State can be associated with obvious threats, such as organised crime or terrorism. State failure is an alarming phenomenon, that undermines global governance, and adds to regional instability.

Organised Crime: Europe is a prime target for organised crime. This internal threat to our security has an important external dimension: cross-border trafficking in drugs, women, illegal migrants and weapons accounts for a large part of the activities of criminal gangs. It can have links with terrorism.

Such criminal activities are often associated with weak or failing states. Revenues from drugs have fuelled the weakening of state structures in several drug-producing countries. Revenues from trade in gemstones, timber and small arms, fuel conflict in other parts of the world. All these activities undermine both the rule of law and social order itself. In extreme cases, organised crime can come

to dominate the state. 90% of the heroin in Europe comes from poppies grown in Afghanistan – where the drugs trade pays for private armies. Most of it is distributed through Balkan criminal networks which are also responsible for some 200,000 of the 700,000 women victims of the sex trade world wide. A new dimension to organised crime which will merit further attention is the growth in maritime piracy.

Taking these different elements together – terrorism committed to maximum violence, the availability of weapons of mass destruction, organised crime, the weakening of the state system and the privatisation of force – we could be confronted with a very radical threat indeed.

II. STRATEGIC OBJECTIVES

We live in a world that holds brighter prospects but also greater threats than we have known. The future will depend partly on our actions. We need both to think globally and to act locally. To defend its security and to promote its values, the EU has three strategic objectives:

Addressing the Threats

The European Union has been active in tackling the key threats.

- It has responded after 11 September with measures that included the adoption of a European Arrest Warrant, steps to attack terrorist financing and an agreement on mutual legal assistance with the U.S.A. The EU continues to develop cooperation in this area and to improve its defences.
- It has pursued policies against proliferation over many years. The Union has just agreed a further programme of action which foresees steps to strengthen the International Atomic Energy Agency, measures to tighten export controls and to deal with illegal shipments and illicit procurement. The EU is committed to achieving universal adherence to multilateral treaty regimes, as well as to strengthening the treaties and their verification provisions.
- The European Union and Member States have intervened to help deal with regional conflicts and to put failed states back on their feet, including in the Balkans, Afghanistan, and in the DRC. Restoring good government to the Balkans, fostering democracy and enabling the authorities there to tackle organised crime is one of the most effective ways of dealing with organised crime within the EU.

In an era of globalisation, distant threats may be as much a concern as those that are near at hand. Nuclear activities in North Korea, nuclear risks in South Asia, and proliferation in the Middle East are all of concern to Europe.

Terrorists and criminals are now able to operate world-wide: their activities in central or south-east Asia may be a threat to European countries or their citizens. Meanwhile, global

***In an era of globalisation,
distant threats may be as much
a concern as those that are near
at hand... The first line of
defence will be often be abroad.
The new threats are dynamic...***

***Conflict prevention and threat
prevention cannot start too
early.***

communication increases awareness in Europe of regional conflicts or humanitarian tragedies anywhere in the world.

Our traditional concept of self- defence – up to and including the Cold War – was based on the threat of invasion. With the new threats, the first line of defence will often be abroad. The new threats are dynamic. The risks of proliferation grow over time; left alone, terrorist networks will become ever more dangerous. State failure and organised crime spread if they are neglected – as we have seen in West Africa. This implies that we should be ready to act before a crisis occurs. Conflict prevention and threat prevention cannot start too early.

In contrast to the massive visible threat in the Cold War, none of the new threats is purely military; nor can any be tackled by purely military means. Each requires a mixture of instruments. Proliferation may be contained through export controls and attacked through political, economic and other pressures while the underlying political causes are also tackled. Dealing with terrorism may require a mixture of intelligence, police, judicial, military and other means. In failed states, military instruments may be needed to restore order, humanitarian means to tackle the immediate crisis. Regional conflicts need political solutions but military assets and effective policing may be needed in the post conflict phase. Economic instruments serve reconstruction, and civilian crisis management helps restore civil government. The European Union is particularly well equipped to respond to such multi-faceted situations.

Building Security in our Neighbourhood

Even in an era of globalisation, geography is still important. It is in the European interest that countries on our borders are well-governed. Neighbours who are engaged in violent conflict, weak

states where organised crime flourishes, dysfunctional societies or exploding population growth on its borders all pose problems for Europe.

***Enlargement should not
create new dividing lines in
Europe.
Resolution of the Arab/Israeli
conflict is a strategic priority
for Europe***

communication increases awareness in Europe of regional conflicts or humanitarian tragedies anywhere in the world.

Our traditional concept of self- defence – up to and including the Cold War – was based on the threat of invasion. With the new threats, the first line of defence will often be abroad. The new threats are dynamic. The risks of proliferation grow over time; left alone, terrorist networks will become ever more dangerous. State failure and organised crime spread if they are neglected – as we have seen in West Africa. This implies that we should be ready to act before a crisis occurs. Conflict prevention and threat prevention cannot start too early.

In contrast to the massive visible threat in the Cold War, none of the new threats is purely military; nor can any be tackled by purely military means. Each requires a mixture of instruments. Proliferation may be contained through export controls and attacked through political, economic and other pressures while the underlying political causes are also tackled. Dealing with terrorism may require a mixture of intelligence, police, judicial, military and other means. In failed states, military instruments may be needed to restore order, humanitarian means to tackle the immediate crisis. Regional conflicts need political solutions but military assets and effective policing may be needed in the post conflict phase. Economic instruments serve reconstruction, and civilian crisis management helps restore civil government. The European Union is particularly well equipped to respond to such multi-faceted situations.

Building Security in our Neighbourhood

Even in an era of globalisation, geography is still important. It is in the European interest that countries on our borders are well-governed. Neighbours who are engaged in violent conflict, weak states where organised crime flourishes, dysfunctional societies or exploding population growth on its borders all pose problems for Europe.

***Enlargement should not
create new dividing lines in
Europe.
Resolution of the Arab/Israeli
conflict is a strategic priority
for Europe***

The integration of acceding states increases our security but also brings the EU closer to troubled areas. Our task is to promote a ring of well governed countries to the East of the European Union and on the borders of the Mediterranean with whom we can enjoy close and cooperative relations.

The importance of this is best illustrated in the Balkans. Through our concerted efforts with the US, Russia, NATO and other international partners, the stability of the region is no longer threatened by the outbreak of major conflict. The credibility of our foreign policy depends on the consolidation of our achievements there. The European perspective offers both a strategic objective and an incentive for reform.

It is not in our interest that enlargement should create new dividing lines in Europe. We need to extend the benefits of economic and political cooperation to our neighbours in the East while tackling political problems there. We should now take a stronger and more active interest in the problems of the Southern Caucasus, which will in due course also be a neighbouring region.

Resolution of the Arab/Israeli conflict is a strategic priority for Europe. Without this, there will be little chance of dealing with other problems in the Middle East. The European Union must remain engaged and ready to commit resources to the problem until it is solved. The two state solution - which Europe has long supported - is now widely accepted. Implementing it will require a united and cooperative effort by the European Union, the United States, the United Nations and Russia, and the countries of the region, but above all by the Israelis and the Palestinians themselves.

The Mediterranean area generally continues to undergo serious problems of economic stagnation, social unrest and unresolved conflicts. The European Union's interests require a continued engagement with Mediterranean partners, through more effective economic, security and cultural cooperation in the framework of the Barcelona Process. A broader engagement with the Arab World should also be considered.

AN INTERNATIONAL ORDER BASED ON EFFECTIVE MULTILATERALISM

In a world of global threats, global markets and global media, our security and prosperity increasingly depend on an effective multilateral system. The development of a stronger international society, well functioning international institutions and a rule-based international order is our objective.

We are committed to upholding and developing International Law. The fundamental framework for international relations is the United Nations Charter. The United Nations Security Council has the primary responsibility for the maintenance of international peace and security. Strengthening the United Nations, equipping it to fulfil its responsibilities and to act effectively, is a European priority.

Our security and prosperity increasingly depend on an effective multilateral system. We are committed to upholding and developing International Law. The fundamental framework for international relations is the United Nations Charter.

We want international organisations, regimes and treaties to be effective in confronting threats to international peace and security, and must therefore be ready to act when their rules are broken.

Key institutions in the international system, such as the World Trade Organisation (WTO) and the International Financial Institutions, have extended their membership. China has joined the WTO and Russia is negotiating its entry. It should be an objective for us to widen the membership of such bodies while maintaining their high standards.

One of the core elements of the international system is the transatlantic relationship. This is not only in our bilateral interest but strengthens the international community as a whole. NATO is an important expression of this relationship.

Regional organisations also strengthen global governance. For the European Union, the strength and effectiveness of the OSCE and the Council of Europe has a particular significance. Other regional organisations such as ASEAN, MERCOSUR and the African Union make an important contribution to a more orderly world.

It is a condition of a rule-based international order that law evolves in response to developments such as proliferation, terrorism and global warming. We have an interest in further developing existing institutions such as the World Trade Organisation and in supporting new ones such as the International Criminal Court. Our own experience in Europe demonstrates that security can be increased through confidence building and arms control regimes. Such instruments can also make an important contribution to security and stability in our neighbourhood and beyond.

The quality of international society depends on the quality of the governments that are its foundation. The best protection for our security is a world of well-governed democratic states. Spreading good governance, supporting social and political reform, dealing with corruption and abuse of power, establishing the rule of law and protecting human rights are the best means of strengthening the international order.

Trade and development policies can be powerful tools for promoting reform. As the world's largest provider of official assistance and its largest trading entity, the European Union and its Member States are well placed to pursue these goals.

Contributing to better governance through assistance programmes, conditionality and targeted trade measures remains an important feature in our policy that we should further reinforce. A world seen as offering justice and opportunity for everyone will be more secure for the European Union and its citizens.

A number of countries have placed themselves outside the bounds of international society. Some have sought isolation; others persistently violate international norms. It is desirable that such countries should rejoin the international community, and the EU should be ready to provide assistance. Those who are unwilling to do so should understand that there is a price to be paid, including in their relationship with the European Union.

III. POLICY IMPLICATIONS FOR EUROPE

The European Union has made progress towards a coherent foreign policy and effective crisis management. We have instruments in place that can be used effectively, as we have demonstrated in the Balkans and beyond. But if we are to make a contribution that matches our potential, we need to be more active, more coherent and more capable. And we need to work with others.

We need to develop a strategic culture that fosters early, rapid and when necessary, robust intervention.

More active in pursuing our strategic objectives. This applies to the full spectrum of instruments for crisis management and conflict prevention at our disposal, including political, diplomatic, military and civilian, trade and development activities. Active policies are needed to counter the new dynamic threats. We need to develop a strategic culture that fosters early, rapid, and when necessary, robust intervention.

As a Union of 25 members, spending more than 160 billion Euros on defence, we should be able to sustain several operations simultaneously. We could add particular value by developing operations involving both military and civilian capabilities.

The EU should support the United Nations as it responds to threats to international peace and security. The EU is committed to reinforcing its cooperation with the UN to assist countries emerging from conflicts, and to enhancing its support for the UN in short-term crisis management situations.

We need to be able to act before countries around us deteriorate, when signs of proliferation are detected, and before humanitarian emergencies arise. Preventive engagement can avoid more serious problems in the future. A European Union which takes greater responsibility and which is more active will be one which carries greater political weight.

More Capable. A more capable Europe is within our grasp, though it will take time to realise our full potential. Actions underway – notably the establishment of a defence agency – take us in the right direction.

To transform our militaries into more flexible, mobile forces, and to enable them to address the new threats, more resources for defence and more effective use of resources are necessary.

Systematic use of pooled and shared assets would reduce duplications, overheads and, in the medium-term, increase capabilities.

In almost every major intervention, military efficiency has been followed by civilian chaos. We need greater capacity to bring all necessary civilian resources to bear in crisis and post crisis situations.

Stronger diplomatic capability: we need a system that combines the resources of Member States with those of EU institutions. Dealing with problems that are more distant and more foreign requires better understanding and communication.

Common threat assessments are the best basis for common actions. This requires improved sharing of intelligence among Member States and with partners.

As we increase capabilities in the different areas, we should think in terms of a wider spectrum of missions. This might include joint disarmament operations, support for third countries in combating terrorism and security sector reform. The last of these would be part of broader institution building.

The EU-NATO permanent arrangements, in particular Berlin Plus, enhance the operational capability of the EU and provide the framework for the strategic partnership between the two organisations in crisis management. This reflects our common determination to tackle the challenges of the new century.

More Coherent. The point of the Common Foreign and Security Policy and European Security and Defence Policy is that we are stronger when we act together. Over recent years we have created a number of different instruments, each of which has its own structure and rationale.

The challenge now is to bring together the different instruments and capabilities: European assistance programmes and the European Development Fund, military and civilian capabilities from Member States and other instruments. All of these can have an impact on our security and on that of third countries. Security is the first condition for development.

Diplomatic efforts, development, trade and environmental policies, should follow the same agenda. In a crisis there is no substitute for unity of command.

Better co-ordination between external action and Justice and Home Affairs policies is crucial in the fight both against terrorism and organised crime.

Greater coherence is needed not only among EU instruments but also embracing the external activities of the individual member states.

Coherent policies are also needed regionally, especially in dealing with conflict. Problems are rarely solved on a single country basis, or without regional support, as in different ways experience in both the Balkans and West Africa shows.

Working with partners There are few if any problems we can deal with on our own. The threats described above are common threats, shared with all our closest partners. International cooperation is a necessity. We need to pursue our objectives both through multilateral cooperation in international organisations and through partnerships with key actors.

Acting together, the European Union and the United States can be a formidable force for good in the world.

The transatlantic relationship is irreplaceable. Acting together, the European Union and the United States can be a formidable force for good in the world. Our aim should be an effective and balanced partnership with the USA. This is an additional reason for the EU to build up further its capabilities and increase its coherence.

We should continue to work for closer relations with Russia, a major factor in our security and prosperity. Respect for common values will reinforce progress towards a strategic partnership.

Our history, geography and cultural ties give us links with every part of the world: our neighbours in the Middle East, our partners in Africa, in Latin America, and in Asia. These relationships are an important asset to build on. In particular we should look to develop strategic partnerships, with Japan, China, Canada and India as well as with all those who share our goals and values, and are prepared to act in their support.

Conclusion

This is a world of new dangers but also of new opportunities. The European Union has the potential to make a major contribution, both in dealing with the threats and in helping realise the opportunities. An active and capable European Union would make an impact on a global scale. In doing so, it would contribute to an effective multilateral system leading to a fairer, safer and more united world.

الملحق 2: تكنولوجيات عمليات الـ CSDP

"الدول، التاريخ، النمط، الحجم، الوصف"

العملية	البلد	التاريخ	النمط	الحجم	وصف العملية
كونكورديا Concordia	مقدونيا	2003	عسكرية	350	العملية من أجل وقف إطلاق النار برعاية الاتحاد- الناتو بين قوات المتمردين السكوية؛ استبدال جيش الناتو المنتهية ولايته في إطار "اتفاقية برلين زائد".
أرتيميس Artemis	جمهورية كونغو الديمقراطية DRC	2003	عسكرية	2000	لتوفير الدعم الأمني و الانساني بإعتبار أن قوات حفظ السلام الأمنية متناوبة من داخل/خارج بونيا(منطقة إثوري).
بروكسيما Proxima	مقدونيا	2005/2003	مدنية	170	للمساعدة في إدارة الحدود، جهود مكافحة الارهاب، واصلاح وزارة الداخلية.
بعثة الشرطة Police Mission	البوسنة و الهرسك BIH	/2003	مدنية	540/166	للمساعدة في انشاء قوة الشرطة متعددة الاثنيات من أجل تعزيز الاستقرار المحلي/مكافحة الجريمة المنظمة، استبدال الشرطة الأمنية المنتهية ولايتها.
ايوجوست ديميس EUJUST Themis	جورجيا	2005/2004	مدنية	12	للمساعدة في اصلاح نظام العدالة الجنائية
ألثيا Althea	BIH	/2004	عسكرية	7000/2000	لاستبدال قوات الناتو، وتوفير الأمن و الاستقرار في إطار اتفاقية برلين زائد، و الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة
بعثة المراقبة Monitoring Mission	اندونيسيا	2006/2005	مدنية	218	للإشراف مع الآسيان على تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار بين قوات المتمردين و الحكومة الاندونيسية، بما في ذلك لقاء أسلحة المتمردين.
بعثة الشرطة Police Mission	مقدونيا	2006/2005	مدنية	29	لاصلاح قطاع الشرطة و التعاون بين الشرطة و القضاء
EUOPL Kinshasa	DRC	2007/2005	مدنية	36	لمساعدة الحكومة في اقامة برامج شرطة فعالة

مبادرة دعم مدني/عسكري Civilian-Military Support Action	السودان و الصومال	2007/2005	مدنية	47	لدعم الاتحاد الافريقي في بناء السلام، الضبط المدني، والمجهودات الانسانية في دارفور، السودان
اصلاح قطاع الأمن Security Sector Reform	DRC	/2005	مدنية	60/50	لتقديم المساعدة من أجل اصلاح قطاع الأمن، المساعدة في خلق جيش /تسويق متكامل للمساعي الدولية في دعم اصلاح الجيش مع احترام حقوق الانسان/ وحكم القانون.
بعثة مساعدة الحدود Border Assistance Mission	مالدوفا وأوكرانيا	/2005	مدنية	233	لتقديم المساعدة للشرطة و موظفي الجمارك على حدود مالدوفا-أوكرانيا، للمساعدة في منع التهريب، الاتجار ونصب و احتيال الجمارك.
بعثة حكم القانون المتكاملة Integrated Rule of Law Mission	العراق	/2005	مدنية	30	لتدريب و/أو تعليم كبار ضباط الشرطة، القضاة، النيابة العامة، وموظفي السجون.
مساعدة حدودية Border Assistance	حدود غزة/ مصر	/2005	مدنية	83/32	لمراقبة معبر رفح الحدودي بين غزة ومصر(تم توقيفها سنة 2007، ثم أعاد الاتحاد الأوروبي نشرها)
بعثة الشرطة و حكم القانون Police and the Rule of law Mission	الأراضي الفلسطينية	/2005	مدنية	61	لتدريب الشرطة و دعم حكم القانون
بعثة الشرطة و حكم القانون Police and the Rule of law Mission	أفغانستان	/2007	مدنية	400/225	للمساعدة و التدريب بخصوص تعزيز القانون، موظفي العدالة، اصلاح الشرطة، مكافحة الفساد و القضاء ذات العلاقة بحكم القانون.

ايوبول آر.دي كونغو EUOPOL RD Congo	جمهورية كونغو الديمقراطية	2007/	مدنية	62	للمساعدة في اصلاح الشرطة، وتعزيز التنسيق بين الشرطة و نظام العدالة الجنائية.
ايوفور EUOFOR	تشاد، جمهورية افريقيا الوسطى	2009/2008	عسكرية	3700	لمساعدة العاملين في المجال الإنساني، حماية المدنيين خصوصا اللاجئين و النازحين نتيجة لتفاهم الأزمة في دارفور، وحماية طاقم الأمم المتحدة.
بعثة المراقبة Monitoring Mission	جورجيا	2008/	مدنية	340	لمراقبة السلام على خطوط الحدود الادارية بين جورجيا وروسيا-المناطق المنفصلة المحتلة من ابخازيا و جنوب أوسيتيا.
اصلاح قطاع الأمن Security Sector Reform	غينيا-يساو	2010/2008	مدنية	27	لتقديم المساعدة و المشورة للمشاركين من المسؤولين العسكريين، الشرطة، والعدالة في اصلاح و إعادة بناء قطاع الأمن.
قوة الحماية البحرية Naval Protection Force	الصومال خليج عدن	2008/	عسكرية	2000	لمراقبة شحنات برنامج الغذاء العالمي، و لردع، و منع أعمال القرصنة التي تسعى إلى الاستيلاء على سفن دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى؛ نشر 13 سفينة بحرية و 3 طائرات المراقبة الجوية للدوريات البحرية.
بعثة حكم القانون "أوليوكس" The Rule of law Mission EULEX	كوسوفو	2008/	مدنية	3000/2642	لمراقبة، التعليم، و المشورة القضائية و انفاذ القانون لإقامة حكم القانون؛ ولاية تنفيذية مع النشر.
بعثة التدريب Training Mission	الصومال	2010/	عسكرية	146	لتوفير التدريب العسكري لأفئتين من الجنود من القوات الأمنية الصومالية.

Source : Roy H. Ginsberg, Susan E. Penksa, The European Union In Global Security : The Politics Of Impact, (New York : Palgrave Macmillan, 2012), pp.32-34

فهرس المحتويات

الترقيم	العنوان
15-2	مقدمة.....
80-17	الفصل الأول: تأثيل نظري متعدد المستويات لمفهومى الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و الحوكمة الأمنية العالمية.....
17	المبحث الأول: ضبط أصل مفهوم "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية".....
18	المطلب الأول: مناقشة المنطلقات الوجودية و المعرفية لمعنى الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.....
22	الفرع الأول: مناظرة سيمنطيقية لمقولة "هيدلي بول" حول تناقض لفظي "القوة" و "المدنية".....
24	الفرع الثاني: إعادة ضبط اشتقاقية وجودية "ايتيمو- أنطولوجية" لمفهوم القوة المدنية.....
27	الفرع الثالث: نحو تعايش معرفي دلالي "ايتيمو-سيمنطقي" بين القوة المدنية، العسكرية و المعيارية.....
31	المطلب الثاني: إعادة بناء الأساس المرجعي للمبادئ المدنية للاتحاد الأوروبي.....
32	الفرع الأول: تفعيل و تحديد تعددية الأطراف.....
34	1. تعددية أطراف فعالة.....
35	2. تعددية أطراف جديدة.....
36	الفرع الثاني: التضمين عسكري-مدني: من و إلى الرقابة الديمقراطية؟.....
38	الفرع الثالث: تقسيم و تنسيق العمل الاتحادي و الدبلوماسي في إطار الخدمة الجديدة EEAS.....
40	المبحث الثاني: مفهمة توصيفية متعددة المستويات لـ: "الأمن" و "الحوكمة".....
41	المطلب الأول: مفهوم الأمن بين عمودية المستويات و أفقية الأبعاد.....
50	المطلب الثاني: الحوكمة كمقاربة عامة متعددة الفواعل، الأبعاد و المستويات.....
50	الفرع الأول: مفهوم الحوكمة محل البحث عن استقرار اللفظ و تثبيت المعنى.....
52	الفرع الثاني: فواعل و مجالات الحوكمة ضمن مستوياتها المتعددة.....

فهرس المحتويات

الترقيم	العنوان	الفهرسة
15-2	مقدمة.....	
80-17	الفصل الأول: تأثيل نظري متعدد المستويات لمفهومى الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و الحوكمة الأمنية العالمية.....	
17	المبحث الأول: ضبط أصل مفهوم "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية".....	
18	المطلب الأول: مناقشة المنطلقات الوجودية و المعرفية لمعنى الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.....	
22	الفرع الأول: مناظرة سيمنطيقية لمقولة "هيدلي بول" حول تناقض لفظي "القوة" و "المدنية".....	
24	الفرع الثاني: إعادة ضبط اشتقاقية وجودية "ايتيمو- أنطولوجية" لمفهوم القوة المدنية.....	
27	الفرع الثالث: نحو تعايش معرفي دلالي "ابستيمو-سيمنطقي" بين القوة المدنية، العسكرية و المعيارية.....	
31	المطلب الثاني: إعادة بناء الأساس المرجعي للمبادئ المدنية للاتحاد الأوروبي.....	
32	الفرع الأول: تفعيل و تحديد تعددية الأطراف.....	
34	1. تعددية أطراف فعالة.....	
35	2. تعددية أطراف جديدة.....	
36	الفرع الثاني: التضمين عسكري-مدني: من و إلى الرقابة الديمقراطية؟.....	
38	الفرع الثالث: تقسيم و تنسيق العمل الانمائي و الدبلوماسي في إطار الخدمة الجديدة EEAS.....	
40	المبحث الثاني: مفهومة توصيفية متعددة المستويات لـ: "الأمن" و "الحوكمة".....	
41	المطلب الأول: مفهوم الأمن بين عمودية المستويات و أفقية الأبعاد.....	
50	المطلب الثاني: الحوكمة كمقاربة عامة متعددة الفواعل، الأبعاد و المستويات.....	
50	الفرع الأول: مفهوم الحوكمة محل البحث عن استقرار اللفظ و تثبيت المعنى.....	
52	الفرع الثاني: فواعل و مجالات الحوكمة ضمن مستوياتها المتعددة.....	

57	المطلب الثالث: الحوكمة الأمنية العالمية: مستويات من تغير التهديد وتجزؤ السلطة.....
62	المبحث الثالث: منظورات وعدسات نظرية مقاربة لمفهوم "القوة المدنية و الحوكمة الأمنية العالمية" ..
63	المطلب الأول: القوة المدنية وفقا لمقولات المنظور: التعددي الليبرالي، البنائي و الكوني.....
65	الفرع الأول: المنظور التعددي الليبرالي.....
68	الفرع الثاني: المنظور البنائي الاجتماعي.....
72	الفرع الثالث: المنظور الكوني.....
74	المطلب الأول: مقارب نظري لمساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية.....
75	الفرع الأول: عدسة الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف.....
77	الفرع الثاني: عدسة الحوكمة الأمنية متعددة المستويات.....
-82 145	الفصل الثاني: إجراءات معيارية لعمل "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" فعالة و فاعلة في التعاون الأمني العالمي.....
82	المبحث الأول: الترتيبات أمنية-مدنية لمساهمة متسقة ومشروعة في الحوكمة الأمنية العالمية.....
83	المطلب الأول: وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية: ضبط التهديد و تهاقق مدني من أجل عالم آمن...
84	الفرع الأول: القوة المدنية :من مفهوم علمي متعدد المعاني إلى مقارنة استراتيجية أمنية.....
86	الفرع الثاني: تغير تصور التهديد و نشوء ثقافة أمنية لقوة مدنية جيوسياسية.....
91	المطلب الثاني: الشرعية المعيارية و الامبريقية لتثبيت المبادئ المدنية في نظام العمل الأمني الجماعي..
92	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي: حضور مشرعن أم مؤسسة المساهمة في نظام الحوكمة الأمنية العالمية.....
95	الفرع الثاني: المساءلة و الرقابة الديمقراطية لحوكمة مشروعة للدفاع و الأمن و العمل الخارجي.....
102	المبحث الثاني: تجريبية مفاتيح عمل الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فعالة تقود التعاون الأمني.....
103	المطلب الأول: التضمن التنويعي للفواعل في اطار الادارة المدنية و العسكرية للأزمات عبر العالم.....
104	الفرع الأول: نحو تعاون عسكري-مدني و مدني-مدني في إدارة الازمات عبر العالم.....
106	الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي بين صنع القيادة و الدعم في إدارة الأزمات عبر العالم.....
112	المطلب الثاني: التعاقد و تنظيم المسؤولية المدنية للشركات الأمنية و العسكرية الأوروبية و العالمية.....
114	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي: مساهمة "قوة مدنية أم شركات أمنية و عسكرية خاصة"؟.....
117	الفرع الثاني: قوة مدنية فعالة؟: الاتحاد الأوروبي من التعاقد نحو تنظيم خدمات ال PMSCs.....
121	المطلب الثالث: التنسيق الانمائي و الدبلوماسي لخدمة مدنية و إنسانية خارجية فعالة.....
123	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي قوة مانحة؟ نحو تنسيق أفضل في ظل التجزؤ على المستوى الأوروبي و الدولي...

57	المطلب الثالث: الحوكمة الأمنية العالمية: مستويات من تغير التهديد وتجزؤ السلطة.....
62	المبحث الثالث: منظورات وعدسات نظرية مقاربة لمفهوم "القوة المدنية و الحوكمة الأمنية العالمية" ..
63	المطلب الأول: القوة المدنية وفقا لمقولات المنظور: التعددي الليبرالي، البنائي و الكوني.....
65	الفرع الأول: المنظور التعددي الليبرالي.....
68	الفرع الثاني: المنظور البنائي الاجتماعي.....
72	الفرع الثالث: المنظور الكوني.....
74	المطلب الأول: مقارب نظري لمساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية.....
75	الفرع الأول: عدسة الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف.....
77	الفرع الثاني: عدسة الحوكمة الأمنية متعددة المستويات.....
-82 145	الفصل الثاني: إجراءات معيارية لعمل "الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية" فعالة و فاعلة في التعاون الأمني العالمي.....
82	المبحث الأول: الترتيبات أمنية-مدنية لمساهمة متسقة ومشروعة في الحوكمة الأمنية العالمية.....
83	المطلب الأول: وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية: ضبط التهديد و ثقاف مدني من أجل عالم آمن...
84	الفرع الأول: القوة المدنية: من مفهوم علمي متعدد المعاني إلى مقارنة استراتيجية أمنية.....
86	الفرع الثاني: تغير تصور التهديد و نشوء ثقافة أمنية لقوة مدنية جيوسياسية.....
91	المطلب الثاني: الشرعية المعيارية و الامبريقية لتثبيت المبادئ المدنية في نظام العمل الأمني الجماعي..
92	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي: حضور مشرعن أم مؤسسة المساهمة في نظام الحوكمة الأمنية العالمية.....
95	الفرع الثاني: المساءلة و الرقابة الديمقراطية لحوكمة مشروعة للدفاع و الأمن و العمل الخارجي.....
102	المبحث الثاني: تجريبية مفاتيح عمل الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية فعالة تقود التعاون الأمني.....
103	المطلب الأول: التضمين التنويعي للفواعل في اطار الادارة المدنية و العسكرية للأزمات عبر العالم.....
104	الفرع الأول: نحو تعاون عسكري-مدني و مدني-مدني في إدارة الازمات عبر العالم.....
106	الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي بين صنع القيادة و الدعم في إدارة الازمات عبر العالم.....
112	المطلب الثاني: التعاقد و تنظيم المسؤولية المدنية للشركات الأمنية و العسكرية الأوروبية و العالمية.....
114	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي: مساهمة "قوة مدنية أم شركات أمنية و عسكرية خاصة"؟.....
117	الفرع الثاني: قوة مدنية فعالة؟: الاتحاد الأوروبي من التعاقد نحو تنظيم خدمات ال PMSCs.....
121	المطلب الثالث: التنسيق الانمائي و الدبلوماسية لخدمة مدنية و إنسانية خارجية فعالة.....
123	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي قوة مانحة؟ نحو تنسيق أفضل في ظل التجزؤ على المستوى الأوروبي و الدولي...

126	الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي كقوة مانحة: من التنمية نحو الدبلوماسية و الأمن.....
130	المبحث الثالث: فحص بنائية الفاعلية جيوسياسية- أمنية للقوة المدنية أمام بعض التهديدات الجديدة...
131	المطلب الأول: الحضور المدني للاتحاد الأوروبي من أجل الحوكمة الأمنية في كوسوفو كدولة هشنة....
133	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي ضمن الحضور المدني الدولي في كوسوفو قبل الاستقلال.....
136	الفرع الثاني: البعثة المدنية "ايوليكس" في كوسوفو بعد الاستقلال.....
139	المطلب الثاني: الفرص و القدرات المدنية للاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الارهاب في الساحل.....
141	الفرع الأول: التنسيق الاستخباراتي كفرصة للحوكمة الأمنية متعددة الأطراف في الساحل.....
143	الفرع الثاني: الاستجابة المالية من أجل مكافحة الارهاب في الساحل في اطار الاستراتيجية أمنية-تنموية...
147-208	الفصل الثالث:مراجعة تقييمية لفعالية، فاعلية و فاعلية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و تحويل المساهمة نحو حوكمة أمنية شبكية.....
147	المبحث الأول: حدود فعالية الاتحاد كقوة مدنية على ضوء إعادة بناء مبادئه المدنية.....
148	المطلب الأول: فعالية تعددية الأطراف: من الجزم و الدوغماتية إلى الحزم و البراغماتية.....
149	الفرع الأول: دوغماتية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.....
151	الفرع الثاني: القوة المدنية المتينة و الحازمة: مقولة تناقض جديدة؟.....
154	المطلب الثاني: ضعف الرقابة الديمقراطية على السياسة الخارجية، الأمنية و الدفاعية.....
155	الفرع الأول: محدودية الصلاحيات البرلمانية في اطار الركيزة الثانية CFSP.....
158	الفرع الثاني: حدود إضفاء الطابع البرلماني على السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة CSDP.....
161	المطلب الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاتحاد الأوروبي كقوة تنسيقية مانحة.....
163	الفرع الأول: الحضور التنسيقي للاتحاد الأوروبي كقوة مانحة في ظل أزمة الديون السيادية.....
165	الفرع الثاني: الآثار الخارجية لأزمة الديون السيادية على الدبلوماسية العامة.....
168	المبحث الثاني: بعض المفارقات في فعالية و فاعلية القوة المدنية في نظام الحوكمة الأمنية العالمية.....
170	المطلب الأول: تمدين فعال لنظام الحوكمة الأمنية العالمية: شرعية المخرجات قبل شرعية المدخلات...
174	المطلب الثاني: تنظيم غير منظم لخدمات الصناعة الأمنية و العسكرية وراء مسؤولية حماية حقوق الانسان.....
175	الفرع الأول: تنظيم خدمات ال PMSCs أم انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان؟.....
179	الفرع الثاني: مكنن المفارقة في تنظيم صادرات خدمات ال PMSCs.....
183	المطلب الثالث: صنع فرص سانحة من الحضور المدني الجيوسياسي للوقوع في تهديدات مقابلة.....

126	الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي كقوة مانحة: من التنمية نحو الدبلوماسية و الأمن.....
130	المبحث الثالث: فحص بنائية الفاعلية جيوسياسية- أمنية للقوة المدنية أمام بعض التهديدات الجديدة...
131	المطلب الأول: الحضور المدني للاتحاد الأوروبي من أجل الحوكمة الأمنية في كوسوفو كدولة هشة....
133	الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي ضمن الحضور المدني الدولي في كوسوفو قبل الاستقلال.....
136	الفرع الثاني: البعثة المدنية "ايوليكس" في كوسوفو بعد الاستقلال.....
139	المطلب الثاني: الفرص و القدرات المدنية للاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الارهاب في الساحل.....
141	الفرع الأول: التنسيق الاستخباراتي كفرصة للحوكمة الأمنية متعددة الأطراف في الساحل.....
143	الفرع الثاني: الاستجابة المالية من أجل مكافحة الارهاب في الساحل في اطار الاستراتيجية أمنية-تنموية...
147-208	الفصل الثالث:مراجعة تقييمية لفعالية، فاعلية و فاعلية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية و تحويل المساهمة نحو حوكمة أمنية شبكية.....
147	المبحث الأول: حدود فعالية الاتحاد كقوة مدنية على ضوء إعادة بناء مبادئ المدنية.....
148	المطلب الأول: فعالية تعددية الأطراف: من الجزم و الدوغماتية إلى الحزم و البراغماتية.....
149	الفرع الأول: دوغماتية الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.....
151	الفرع الثاني: القوة المدنية المتينة و الحازمة: مقولة تناقض جديدة؟.....
154	المطلب الثاني: ضعف الرقابة الديمقراطية على السياسة الخارجية، الأمنية و الدفاعية.....
155	الفرع الأول: محدودية الصلاحيات البرلمانية في اطار الركيزة الثانية CFSP.....
158	الفرع الثاني: حدود إضفاء الطابع البرلماني على السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة CSDP.....
161	المطلب الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاتحاد الأوروبي كقوة تنسيقية مانحة.....
163	الفرع الأول: الحضور التنسيقي للاتحاد الأوروبي كقوة مانحة في ظل أزمة الديون السيادية.....
165	الفرع الثاني: الآثار الخارجية لأزمة الديون السيادية على الدبلوماسية العامة.....
168	المبحث الثاني: بعض المفارقات في فعالية و فاعلية القوة المدنية في نظام الحوكمة الأمنية العالمية.....
170	المطلب الأول: تمدين فعال لنظام الحوكمة الأمنية العالمية: شرعية المخرجات قبل شرعية المدخلات...
174	المطلب الثاني: تنظيم غير منظم لخدمات الصناعة الأمنية و العسكرية وراء مسؤولية حماية حقوق الانسان.....
175	الفرع الأول: تنظيم خدمات ال PMSCs أم انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان؟.....
179	الفرع الثاني: مكنن المفارقة في تنظيم صادرات خدمات ال PMSCs.....
183	المطلب الثالث: صنع فرص سانحة من الحضور المدني الجيوسياسي للوقوع في تهديدات مقابلة.....

185	الفرع الأول: فرصة و قوة حضور الاتحاد في كوسوفو في مقابل الانكشاف القانوني و الأمني.....
187	الفرع الثاني: تسريع فرصة التنسيق و تشتيت قدرات الاستجابة لمكافحة الارهاب في الساحل.....
189	المبحث الثالث: ضرورة التحويل في مبادئ و أداء القوة المدنية نحو حوكمة أمنية شبكية.....
191	المطلب الأول: سيناريوهات تحويل العمل متعدد الأطراف: تخفيف و تصغير أم تجديد؟.....
192	الفرع الأول: تخفيف تعددية الأطراف: ثقل العلاقة مع القوى الكبرى؟.....
194	الفرع الثاني: نحو عمل مصغر الأطراف: بداية لتعاظم العلاقة مع القوى الناشئة؟.....
196	الفرع الثالث: الفرع الثالث: تعددية الأطراف الجديدة: اتجاه الاتحاد نحو المجتمع المدني العالمي؟.....
198	المطلب الثاني: التجمعات الأمنية العالمية: إعادة صياغة القوة المدنية التضمينية في ظل العولمة النيوليبرالية.....
199	الفرع الأول: القوة المدنية كتجمع أممي عالمي: تشكيلات عامة وخاصة لتسليح الأمن.....
202	الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي: تجمع أممي عالمي لجماعة أمنية ما بعد وستفالية.....
204	المطلب الثالث: التحول نحو أنماط شبكية للتنسيق الأمني من أجل مواجهة التهديدات اللا دولانية.....
210	خاتمة.....
216	قائمة المراجع
244	ملاحق البحث
263	فهرس المحتويات
267	فهرس الأشكال، الجداول و الخرائط

185	الفرع الأول: فرصة و قوة حضور الاتحاد في كوسوفو في مقابل الانكشاف القانوني و الأمني.....
187	الفرع الثاني: تسريع فرصة التنسيق و تشتيت قدرات الاستجابة لمكافحة الارهاب في الساحل.....
189	المبحث الثالث: ضرورة التحويل في مبادئ و أداء القوة المدنية نحو حوكمة أمنية شبكية.....
191	المطلب الأول: سيناريوهات تحويل العمل متعدد الأطراف: تخفيف و تصغير أم تجديد؟.....
192	الفرع الأول: تخفيف تعددية الأطراف: ثقل العلاقة مع القوى الكبرى؟.....
194	الفرع الثاني: نحو عمل مصغر الأطراف: بداية لتعاضد العلاقة مع القوى الناشئة؟.....
196	الفرع الثالث: الفرع الثالث: تعددية الأطراف الجديدة: اتجاه الاتحاد نحو المجتمع المدني العالمي؟.....
198	المطلب الثاني: التجمعات الأمنية العالمية: إعادة صياغة القوة المدنية التضمينية في ظل العولمة النيوليبرالية.....
199	الفرع الأول: القوة المدنية كتجمع أمي عالمي: تشكيلات عامة وخاصة لتسليح الأمن.....
202	الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي: تجمع أمي عالمي لجماعة أمنية ما بعد وستفالية.....
204	المطلب الثالث: التحول نحو أنماط شبكية للتنسيق الأمني من أجل مواجهة التهديدات اللا دولانية.....
210	خاتمة.....
216	قائمة المراجع
244	ملاحق البحث
263	فهرس المحتويات
267	فهرس الأشكال، الجداول و الخرائط

فهرس الأشكال، الجداول و الخرائط

الفهرسة	
الترقيم	العنوان
19	الشكل(1): اطار تفاضلي في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.....
26	الشكل(2): النمط المثالي للقوة المدنية في مقابل القوة العسكرية.....
29	الشكل(3): الهوية الدولية للاتحاد الأوروبي.....
44	الجدول(1): المستويات العمودية و الأبعاد الأفقية للأمن في الشمال و الجنوب.....
58	الجدول(2): تبولوجيا التهديد.....
61	الجدول(3): بنى الحوكمة الأمنية الناشئة في أوروبا.....
64	الشكل(4): قراءة مخططة للمقولات النظرية المهمة في النقاش حول "أوروبا قوة مدنية".....
76-75	الجدول(4): تبولوجيا عامة حول المقاربات الرئيسية التقليدية و الجديدة لتعددية الأطراف.....
88	الجدول(5): العناصر الناشئة لثقافة الاتحاد الأوروبي الأمنية.....
89	الشكل(5): الاستراتيجيات الكبرى المتنافسة الكرونو-سياسية و الجيو-سياسية.....
97	الشكل(6): نموذج صنع قرار الاتحاد الأوروبي من أجل السياسة الأمنية و الخارجية.....
105	الشكل(7): وسائط(بنيات) التعاون عسكري-مدني.....
108	الشكل(8): مصادقية الاتحاد الأوروبي كمسير للأزمات.....
-118 119	الجدول(6): مقارنة استخدام الشركات الأمنية بين الاتحاد و بعض دوله الأعضاء.....
122	الشكل(9): استطلاع عام للدوافع و الأفضليات المتصورة للاتحاد كفاعل المساعدة الانمائية %.....
129	الشكل(10): أين يتم إنفاق مساعدات الاتحاد الأوروبي؟ من 2000-2009.....
133	الجدول(7): قائمة 51 دولة هشة وفق تصنيف (OECD) لسنة 2014.....

فهرس الأشكال، الجداول و الخرائط

الفهرسة	
الترقيم	العنوان
19	الشكل(1): اطار تفاضلي في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.....
26	الشكل(2): النمط المثالي للقوة المدنية في مقابل القوة العسكرية.....
29	الشكل(3): الهوية الدولية للاتحاد الأوروبي.....
44	الجدول(1): المستويات العمودية و الأبعاد الأفقية للأمن في الشمال و الجنوب.....
58	الجدول(2): تيولوجيا التهديد.....
61	الجدول(3): بنى الحوكمة الأمنية الناشئة في أوروبا.....
64	الشكل(4): قراءة مخططة للمقولات النظرية المهيمنة في النقاش حول "أوروبا قوة مدنية".....
76-75	الجدول(4): تيولوجيا عامة حول المقاربات الرئيسية التقليدية و الجديدة لتعددية الأطراف.....
88	الجدول(5): العناصر الناشئة لثقافة الاتحاد الأوروبي الأمنية.....
89	الشكل(5): الاستراتيجيات الكبرى المتنافسة الكرونو-سياسية و الجيو-سياسية.....
97	الشكل(6): نموذج صنع قرار الاتحاد الأوروبي من أجل السياسة الأمنية و الخارجية.....
105	الشكل(7): وسائط(بنيات) التعاون عسكري-مدني.....
108	الشكل(8): مصداقية الاتحاد الأوروبي كمسير للأزمات.....
-118 119	الجدول(6): مقارنة استخدام الشركات الأمنية بين الاتحاد و بعض دوله الأعضاء.....
122	الشكل(9): استطلاع عام للدوافع و الأفضليات المتصورة للاتحاد كفاعل المساعدة الانمائية %.....
129	الشكل(10): أين يتم إنفاق مساعدات الاتحاد الأوروبي؟ من 2000-2009.....
133	الجدول(7): قائمة 51 دولة هشة وفق تصنيف (OECD) لسنة 2014.....

140	الخريطة(1): دول الساحل الافريقي كمجال جيوسياسي.....
144	الخريطة(2): الهجمات الارهابية في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل.....
145	الجدول(8): مساعدات الاتحاد الأوروبي المالية لدول الساحل الافريقي.....
157	الجدول(9): صلاحيات البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية الأمنية والدفاعية قبل وبعد معاهدة لشبونة..
-158 159	الجدول(10): صلاحيات الاشراف الممنوحة لبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي في اطار CSDP.....
177	الشكل (11): مثال توضيحي عن الانتهاك المنتظم للحق في الحياة في اطار عملية قوة الحماية البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال/خليج عدن.....
-180 181	الجدول(11): لوائح تنظيمية لتصدير الاتحاد الأوروبي خدمات PMSCs.....
187	الشكل (12): البديل التحليلي الافتراضي "SVOT" لتقييم فاعلية الاتحاد الأوروبي في كوسوفو.....
203	الجدول(12): خواص أنظمة الحوكمة الأمنية ذات الطابع المؤسسي و الرسمي.....
205	الشكل (13): النمط الشبكي للحوكمة الأمنية (حوكمة من دون حكومة).....

140	الخريطة(1): دول الساحل الافريقي كمجال جيوسياسي.....
144	الخريطة(2): الهجمات الارهابية في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل.....
145	الجدول(8): مساعدات الاتحاد الأوروبي المالية لدول الساحل الافريقي.....
157	الجدول(9): صلاحيات البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية الأمنية والدفاعية قبل وبعد معاهدة لشبونة..
-158 159	الجدول(10): صلاحيات الاشراف الممنوحة لبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي في اطار CSDP.....
177	الشكل (11): مثال توضيحي عن الانتهاك المنتظم للحق في الحياة في اطار عملية قوة الحماية البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال/خليج عدن.....
-180 181	الجدول(11): لوائح تنظيمية لتصدير الاتحاد الأوروبي خدمات PMSCs.....
187	الشكل (12): البديل التحليلي الافتراضي "SVOT" لتقييم فاعلية الاتحاد الأوروبي في كوسوفو.....
203	الجدول(12): خواص أنظمة الحوكمة الأمنية ذات الطابع المؤسسي و الرسمي.....
205	الشكل (13): النمط الشبكي للحوكمة الأمنية (حوكمة من دون حكومة).....